

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

التخصص: علوم اقتصادية

العنوان

دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول
المصدرة للنفط - دراسة قياسية - حالة الجزائر

من إعداد:

ضالع دليلة

المناقشة بتاريخ 25 / 06 / 2018 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الشلف	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ كتوش عاشور
مقررا	جامعة الشلف	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بلعزوز بن علي
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ عشوي نصر الدين
ممتحنا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر "أ"	د/ دحو عبد الكريم
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر "أ"	د/ آيت مختار عمر
ممتحنا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر "أ"	د/ ضيف أحمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إنجاز هذه الأطروحة، كما أتقدم بالشكر والامتنان وعظيم التقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ " بلعزوز بن علي " على توجيهاته القيمة ونصائحه الخالصة و متابعتي المستمرة منذ طور الليسانس. كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم مناقشة وإثراء هذه الرسالة سلفاً.

كما أشكر كل أساتذتي في جامعة الشلف الذين ساهموا في تكويني والذين كانت نصائحهم وتشجيعاتهم محفزا للمواصلة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل خاصة الأستاذ " شريف محمد " و " سني محمد " وإلى كل أساتذة جامعة ابن خلدون تيارت. فكل هؤلاء وأولئك الذين لا يتسع المقام هنا لذكرهم جميعاً أوجه شكري ومحبتتي، جزاهم الله عنّي خير الجزاء، ووفقنا جميعاً.

ذالغ دليلة

إهداء

إلى أمي و أبي

إلى جميع اخوتي

إلى زوجي محمد وجميع أفراد عائلته

إلى أبنائي عبد الصمد و عبد المعز

إلى كل من قدم يد المساعدة

أهدي هذا العمل.

خالع دليلة

المخلص

الملخص:

تندرج هذه الدراسة في إطار الاقتصاد الكلي المالي وتهدف إلى توضيح دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط، وبغرض إعطاء تحليل كاف لمضمون الموضوع وأهميته، وبغية الوصول إلى الأهداف المحددة تم تقسيم البحث إلى جانبين نظري وتطبيقي.

يحتوي الجانب النظري على فصلين الأول تطرقنا فيه إلى تحليل وتتبع دور الدولة والسياسة الاقتصادية بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة الاقتصادية، ودراسة أسباب تزايدته بالتطرق إلى أهم النظريات المفسرة لهذا التزايد والتي من أهمها قانون فاجنر، وتطرقنا لمختلف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها ومن خلال هذا الفصل تم التطرق إلى أهمية التنمية وبيان مفهومها الذي تطور مع تطور البعد الإنمائي في الفكر الاقتصادي، كما تطرقنا إلى مستلزمات واستراتيجيات ومعوقاتها مع التركيز على مؤشرات قياس التنمية التي تقيم الأداء التنموي لمختلف الدول.

أما الجانب التطبيقي فيحتوي على ثلاث فصول وهي بمثابة انعكاس للقسم النظري، حيث تطرقنا في الفصل الثالث إلى الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط حيث تطرقنا إلى تطور الإنفاق العام في بعض الدول المصدرة للنفط وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية، كما تطرقنا إلى أهم معوقات التنمية بهذه الدول والتي من أهمها لعنة الموارد، وتطرقنا أيضا إلى تجربة النرويج التي تعتبر التجربة النموية الرائدة في إدارة الإيرادات النفطية حول العالم، أما الفصل الرابع والخامس فخصصا لحالة الجزائر حيث جاء الفصل الرابع لتوضيح مختلف استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر ومسار الإنفاق العام في الجزائر وتوضيح أسباب تزايدته وإبراز مدى انطباق قانون فاجنر لتزايد الإنفاق في الجزائر وأثر برامج الإنفاق العام على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، أما الفصل الخامس حاولنا تطبيق طرق الاقتصاد القياسي لاختبار العلاقات النظرية ببناء نموذج قياسي يساعد في فهم وتفسير دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية بأهم مؤشراتها التي تلعب الدور الأساسي في توضيح وتجسيد التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المؤشرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة ومؤشر التنمية البشرية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن جهود التنمية انطلقت بخطى سريعة وتمكنت الدول النفطية ومنها العربية من تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولا وسرعة وفتح آفاق هائلة أمام التنمية الاقتصادية من خلال الإنفاق العام وذلك بمساهمته في توفير الخدمات الأساسية للأفراد والذي ينعكس على مستوى معيشتهم، وتدعيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من صناعة وزراعة، حيث خصصت ميزانية كبيرة للإنماء في البلدان المصدرة للنفط، فكانت البرامج الطموحة لبناء الطرق والمدارس والمستشفيات والمولدات الكهربائية والمسكن، وسواها من عناصر البنية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد حققت البلدان المنتجة للنفط إنجازات إنمائية واضحة في بعض الفترات وتراجعت خطى هذه الإنجازات في فترات أخرى، لكن رغم ذلك فإن الإنفاق العام أو إنفاق العائدات النفطية لم يخدم التنمية كما هو منتظر وذلك بخلق اقتصاد متنوع لا يعتمد على النفط.

وخلصت الدراسة أيضا إلى أن ظاهرة تزايد النفقات العامة موجودة في الجزائر إلا أن قانون فاجنر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري، كما أن أداء الاقتصاد الجزائري تميز بتباين شديد وذلك حسب الظروف الاقتصادية والسياسات المطبقة. حيث شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية تغيرات مهمة، وقد أثبتت الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي أن كل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي وأثبتت الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي، كما أثبتت الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على معدل البطالة أن هناك علاقة عكسية بين نفقات التجهيز ومعدل البطالة أما نفقات التسيير فلم تكن لها معنوية إحصائية في تفسير النموذج، كما أن للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري أثر إيجابي على مؤشر التنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، مؤشرات التنمية الاقتصادية، الدول المصدرة للنفط، إيرادات النفط، استراتيجيات التنمية، لعنة الموارد، تزايد الإنفاق العام.

Abstract:

The aim of this study is to analyze the role of public expenditure in the economic development of oil exporting countries. In order to provide an adequate analysis of the subject and its importance, and in order to reach the objectives set, the research was divided into: theoretical and practical aspects.

The theoretical aspect contains two chapters: The first one study the analysis and tracking of the role of the state and economic policy in addition to analyzing the evolution of government expenditure as part of economic policy and studying the reasons for its increase by addressing the most important theories explaining this increase. The most important of these are the Vanger Law, and we have dealt with the various economic impacts of public expenditures.

the second chapter is devoted to the study of economic development strategies and indicators to measure and through this chapter, evoked the importance of the development and the statement of the concept that evolved with the evolution of the dimension of development in economic thought, as we have dealt with the requirements and the strategies and constraints by focusing on the development of measurable indicators that assess the development performance of the different countries.

The applied side contains three chapters and is a reflection of the theoretical section, In the third chapter we discussed the public expenditure and the challenges of economic development in the economies of oil-exporting countries, where we discussed the development of public expenditure in some oil-exporting countries and its impact on economic development. The obstacles to development in these countries, the most important of which are the curse of resources, we also discussed the experience of Norway, which is considered the leading development experience in the management of oil revenues.

The fourth and fifth chapters were devoted to the case of Algeria. The fourth chapter was presented to clarify the various economic development strategies adopted by Algeria and the course of public expenditure in Algeria, and explaining the reasons for its increase and highlighting the applicability of the wagner's Law to the increase in expenditure in Algeria, and the impact of public expenditure programs on the most important indicators of economic development

the fifth chapter attempts to apply econometric methods to test the theoretical relations by building a standard model that helps to understand and explain the role of public expenditure in achieving economic development with the most important indicators that play a key role in

clarifying and embodying economic development, for the following indicators: GDP, GDP per capita, unemployment rate and human development index.

The study concluded with a number of results, the most important of which is that the development efforts started at a rapid pace and the oil countries, including the Arab countries, were able to achieve more comprehensive economic growth and speed and open huge horizons to economic development through public expenditure. The various economic activities of the industry and agriculture, where a large budget was allocated for development in the oil-exporting countries, was the ambitious programs for building roads, schools, hospitals, generators, housing, and other elements of the economic and social structure. The oil-producing countries have achieved clear development achievements in some periods and these achievements have fallen back in other periods

The study also found that the phenomenon of increasing public expenditure exists in Algeria. However, wagner's Law does not apply to the Algerian economy. The performance of the Algerian economy is characterized by a wide variation depending on the economic conditions and the policies applied. Where macroeconomic indicators have undergone significant changes, The standard study of the effect of public expenditure on GDP showed that both capital expenditure and management expenditure have a positive impact on GDP. The standard study of the effect of public expenditure on GDP per capita showed that there is a positive relationship between expenditure per capita and GDP per capita. The study of the effect of public expenditure on the unemployment rate proved that there is an inverse relation between the capital expenditure and the unemployment rate. The expenditure of management did not have a statistical significance in the interpretation of the model. The public spending on capital expenditure and management also has a positive impact on the human development index.

Keywords: public expenditure, economic development, economic growth, economic development indicators, oil exporting countries, oil revenues, development strategies, resource curse, increasing public expenditure.

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
	التشكرات
	الإهداء
	الملخص
I	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول، الأشكال والمخططات
أ - ز	مقدمة عامة
02	الفصل الأول : أهمية الإنفاق العام في السياسات الاقتصادية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: السياسات الاقتصادية و دور الدولة
03	المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الإقتصادي
03	أولاً- النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر التجاري والطبيعي
04	ثانياً- النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر الكلاسيكي
05	ثالثاً- النظرية الكنزوية و الدولة المتدخلة
05	رابعاً - الفكر الاشتراكي والدولة المنتجة
06	خامساً - دور الدولة في ظل العولمة
08	المطلب الثاني: تعريف السياسة الاقتصادية و أنواعها
08	أولاً- تعريف السياسة الاقتصادية
09	ثانياً- أنواع السياسات الاقتصادية
10	المطلب الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية و وسائل تحقيقها
10	أولاً- أهداف السياسة الاقتصادية
16	ثانياً- وسائل السياسة الاقتصادية
17	المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية وأهدافها
17	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية
18	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي
18	أولاً- السياسة المالية في الفكر التجاري
19	ثانياً- السياسة المالية في الفكر الطبيعي
19	ثالثاً- السياسة المالية في الفكر التقليدي
20	رابعاً- السياسة المالية في الفكر الكينزي
22	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية
22	أولاً- تحقيق التنمية الاقتصادية
23	ثانياً- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
23	ثالثاً - تخصيص الموارد الاقتصادية

24	رابعا - إعادة توزيع الدخل القومي
25	المبحث الثالث: موقع سياسة الإنفاق العام من السياسة المالية
25	المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة ومصادر تمويلها
25	أولا- تعريف النفقات العامة
27	ثانيا- تقسيم النفقات العامة
28	ثالثا - مصادر تمويل النفقات العامة
30	المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة
31	أولا- قانون فاجنر Loi de Adolphe Wagner
32	ثانيا- تفسير بيكوك - وايزمان Peacock and Wiseman
33	ثالثا:دراسة Musgrave
34	رابعا: قانون باركسون "Loi de Parkinson"
34	خامسا- الأسباب الظاهرية و الحقيقية لتزايد النفقات العامة
36	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
36	أولا- أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني
38	ثانيا- أثر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني
39	ثالثا- أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني
40	رابعا- أثر النفقات العامة على الادخار الوطني ومستوى التشغيل
41	خامسا- دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
44	خلاصة الفصل
46	الفصل الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها
46	تمهيد
47	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية
47	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية
47	أولا- تعريف التنمية الاقتصادية
50	ثانيا- التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو
51	المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها
51	أولا- أهمية التنمية الاقتصادية
52	ثانيا- أهداف التنمية الاقتصادية
53	المطلب الثالث : نظريات التنمية الاقتصادية:
54	أولا: النظرية الكلاسيكية
58	ثانيا - النظرية النيوكلاسيكية
59	ثالثا: نظرية جوزيف ألوا شومبيتر J.A.Schumpeter
60	رابعا- النظرية الكنزية

62	خامسا: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية
72	المبحث الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية و مؤشرات قياسها
72	المطلب الأول: مستلزمات التنمية الاقتصادية
72	أولا- دور الدولة
72	ثانيا- تراكم رأس المال
73	ثالثا- التقدم التكنولوجي
73	رابعا- الموارد الطبيعية
74	خامسا- الموارد البشرية
75	المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية
76	أولا: المؤشرات الاقتصادية
77	ثانيا: مؤشرات الحاجات الأساسية
77	ثالثا: المؤشرات الاجتماعية
79	رابعا: معيار نوعية الحياة المادية
80	خامسا: دليل التنمية البشرية: (Human Development Index)
83	سادسا: المعايير الهيكلية
84	سابعا: مؤشر التبعة الاقتصادية
85	المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها
85	المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية
85	أولا- إستراتيجية النمو المتوازن
86	ثانيا- إستراتيجية النمو غير المتوازن
87	ثالثا- الإستراتيجية المعتمدة على الزراعة
88	رابعا- الإستراتيجية المعتمدة على الصناعة
88	خامسا- إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية
89	سادسا- اعتبارات اختيار إستراتيجية التنمية
90	المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية
91	أولا- العقبات الاقتصادية
94	ثانيا- العقبات الاجتماعية
94	ثالثا- العقبات السياسية
95	رابعا- العقبات الدولية
96	خلاصة الفصل
98	الفصل الثالث: الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط
98	تمهيد:

99	المبحث الأول: طبيعة اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وواقع الإنفاق العام بها
99	المطلب الأول: طبيعة اقتصاديات الدول المصدرة للنفط (الاقتصاديات النفطية)
99	أولا: مفهوم الدولة الريعية
104	ثانيا: خصائص الدول المصدرة للنفط
107	ثالثا: تصنيف الدول المصدرة للنفط
108	المطلب الثاني: واقع الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط
108	أولا: تطور النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط
111	ثانيا: مصادر تمويل الإنفاق العام في الدول النفطية والعوامل المؤثرة فيها
114	ثالثا: محددات الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط
115	المطلب الثالث: أهمية الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط
116	أولا: حجم تدخل الدولة في الاقتصاد
117	ثانيا: أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية
119	المطلب الرابع: مبادئ صياغة سياسة الإنفاق العام في الدول النفطية
120	أولا - ثروة الدولة و الدخل الدائم
122	ثانيا- الإدخار الاحتياطي
123	ثالثا: علاوات السيادة
123	رابعا: الإستهلاك حسب مبدأ العصفور في اليد
123	خامسا- الإندثار
124	سادسا- الإنفاق الرأسمالي
124	سابعا- الاستهلاك الدائم
124	ثامنا: بعض المبادئ الأخرى
127	المبحث الثاني: تحديات التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط
127	المطلب الأول: أسباب إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية
127	أولا- تذبذب عائدات النفط
130	ثانيا- ضعف حلقات القطاع النفطي
131	ثالثا- التبعية وهيمنة قطاع النفط
131	رابعا- لعنة الموارد و الداء (المرض) الهولندي
135	المطلب الثاني : أثار وفرة الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية
136	أولا: أدلة تجريبية على لعنة الموارد
137	ثانيا- تفسير الآثار السلبية للموارد الطبيعية
140	المطلب الثالث: دور الصناديق السيادية في استقرار الإنفاق العام وتحقيق التنمية
140	أولا- تعريف الصناديق السيادية
141	ثانيا: أنواع الصناديق السيادية

141	ثالثا- أهمية صناديق النفط
142	رابعا: نتائج بعض الدراسات حول دور صناديق النفط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
145	المطلب الرابع: الترويج نموذجا في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط
146	أولا: نظرة عامة عن الترويج
147	ثانيا: مقومات الاقتصاد الترويجي
149	ثالثا: السياسات الاقتصادية التي اعتمدت عليها الترويج في تحقيق التنمية
151	رابعا: الصندوق السيادي الترويجي
155	خلاصة الفصل
157	الفصل الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومسار الإنفاق العام في الجزائر (1990-2015)
157	تمهيد
158	المبحث الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر
158	المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في ظل التخطيط الاشتراكي
158	أولا: الاقتصاد الجزائري عادة الاستقلال
159	ثانيا: إستراتيجية التنمية والمخططات التنموية (1967-1979)
162	ثالثا: المخططات التنموية (1980-1989)
165	المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق
166	أولا: الإصلاح الاقتصادي الذاتي في مرحلة الأزمة
167	ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية
170	المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2019)
171	أولا- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
173	ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
175	ثالثا: برنامج توطيد النمو (2010-2014)
177	رابعا: البرنامج الخماسي 2015-2019
179	المبحث الثاني: الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2015)
179	المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر
179	أولا- تطور هيكل الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري خلال الفترة 1990-2015
181	ثانيا- تطور النفقات العامة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام
183	المطلب الثاني: أسباب تزايد نسبة النفقات العامة في الجزائر وإجراءات حمايتها من تقلبات أسعار النفط
183	أولا- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة
184	ثانيا- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة
188	ثالثا- إجراءات حماية النفقات العامة من تقلبات أسعار النفط

191	المبحث الثالث: أثر برامج الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية (1990-2015)
191	المطلب الأول: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه
191	أولاً: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه
195	ثانياً - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
196	المطلب الثاني: البطالة ومؤشر التنمية البشرية في الجزائر
196	أولاً: البطالة في الجزائر
198	ثانياً: مؤشر التنمية البشرية في الجزائر
201	المطلب الثالث: المعايير الهيكلية
203	المطلب الرابع: مؤشرات التبعية الاقتصادية
203	أولاً- تطور المديونية الخارجية
205	ثانياً- تطور رصيد ميزان المدفوعات
209	ثالثاً- احتياطات الصرف
211	خلاصة الفصل:
214	الفصل الخامس: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر
214	تمهيد:
215	المبحث الأول: توطئة عن النموذج المستخدم في الدراسة
215	المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد
217	المطلب الثاني: تحليل نموذج الدراسة
222	المبحث الثاني: أثر الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
222	المطلب الأول: أثر الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي
230	المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
236	المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على البطالة ومؤشر التنمية البشرية
236	المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على معدل البطالة
245	المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على مؤشر التنمية البشرية
252	خلاصة الفصل
254	الخاتمة العامة
264	قائمة المراجع
278	الملاحق

قائمة الجداول، الأشكال
والمخططات

قائمة الجداول، الأشكال والمنطقات.

رقم الصفحة	مناويز الجداول، الأشكال والمنطقات.	الرقم
الجدول		
07	أبرز وظائف الدولة في ظل العولمة	(1-1)
09	الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية و السياسة الهيكلية	(2-1)
82	معالم حساب دليل التنمية البشرية	(1-2)
102	نسبة الصادرات النفطية إلى كل من إجمالي الصادرات وإلى إجمالي الناتج المحلي في دول OPEC خلال الفترة (1970 - 2015)	(1-3)
107	ترتيب أكبر 20 دولة نفطية في العالم لسنة 2015	(2-3)
110	نسبة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط (1970 - 2015)	(3-3)
112	نسبة كل من الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط (1970 - 2015)	(4-3)
116	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط (1970 - 2015)	(5-3)
128	تطور السعر الاسمي، والسعر الحقيقي، وحجم وعائدات صادرات (OAPC) النفطية 1970-2015.	(6-3)
161	استثمارات المخطط الرباعي الاول (1970-1973)	(1-4)
164	استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	(2-4)
165	استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	(3-4)
172	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي	(5-4)
174	التخصيص القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	(6-4)
176	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010 - 2014)	(7-4)
179	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990 - 2015	(8-4)
181	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990 - 2015	(9-4)
183	تطور النفقات العامة الاسمية والحقيقية ونصيب الفرد منها خلال الفترة 1990 - 2015	(10-4)
186	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990 - 2015	(11-4)
189	وضعية صندوق ضبط الإيرادات 2000-2015	(12-4)
191	تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990 - 2015)	(13-4)
192	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2015	(14-4)
196	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	(15-4)

قائمة الجداول، الأشكال والمنطقات

197	تطور معدل البطالة خلال الفترة 1990-2015	(4-16)
198	تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997	(4-17)
199	تطور دليل التنمية البشرية HDI في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	(4-18)
200	دليل التنمية البشرية وعناصره في الجزائر والترويج سنة 2013	(4-19)
201	مساهمة القطاعات في القيمة المضافة للأمة (1990-2015)	(4-20)
203	تطور رصيد وخدمة الدين الخارجي (1990-2015)	(4-21)
206	تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة 1990-2015	(4-22)
208	تطور نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات (1990-2015)	(4-23)
209	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	(4-24)
223	نتائج اختبار ADF على المتغيرات المستقلة عند المستوى والفرق عند معنوية 5% لنموذج PIB	(5-1)
224	اختبار السببية لمتغيرات نموذج الناتج المحلي الإجمالي	(5-2)
227	نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي PIB	(5-3)
228	مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين Ser(1)، Ser(2)	(5-4)
229	نتائج معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج الناتج المحلي الإجمالي	(5-5)
231	نتائج اختبار ADF لمتغيرات نموذج PIBt عند مستوى الفروق	(5-6)
231	نتائج تطبيق اختبار قرايجر للسببية بين المتغير التابع PIBt والمتغير المفسر	(5-7)
233	نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي	(5-8)
235	مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين Ser(1)، Ser(2)	(5-9)
237	نتائج اختبار ADF على متغيرات نموذج cho عند المستوى والفرق عند معنوية 5%	(5-10)
238	اختبار السببية لمتغيرات نموذج البطالة.	(5-11)
241	نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي	(5-12)
243	مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين Ser(1)، Ser(2)	(5-13)
244	نتائج معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج البطالة	(5-14)
246	نتائج اختبار ADF لمتغيرات نموذج عند مستوى الفروق	(5-15)
246	نتائج اختبار جرانجر للسببية	(5-16)
249	نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي	(5-17)
250	نتائج تطبيق اختبار Golfield-Quandt	(5-18)
251	نتائج اختبار VIF و Tolerance	(5-19)
الأشكال		
10	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	(1-1)
20	دور الإنفاق العام في تحديد التوازن	(1-2)

قائمة الجداول، الأشكال والمنطقات

31	المنحنى الممثل لقانون فاجنر	(3-1)
33	تطور النفقات العامة حسب تحليل Peacock and Wiseman	(4-1)
42	حالة انخفاض الطلب الكلي (الفجوة الانكماشية)	(5-1)
43	حالة انخفاض الطلب الكلي (الفجوة التضخمية)	(6-1)
92	الحلقة المفرغة للفقر	(1-2)
184	تطور نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية للفترة (1990_2015)	(1-4)
187	تطور النفقات العامة والايادات العامة للفترة (1990_2015)	(2-4)
227	اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج LPIB	(1-5)
229	تجانس البواقي لنموذج النمو LPIB	(2-5)
234	اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج PIBt	(3-5)
235	تجانس البواقي لنموذج PIBt	(4-5)
242	اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج البطالة	(5-5)
243	تجانس البواقي لنموذج LCho	(6-5)
249	اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج LHDI	(7-5)
251	تجانس البواقي لنموذج HDI	(8-5)
المخططات		
13	إجراءات معالجة أصناف البطالة الرئيسية	(1-1)
15	إجراءات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	(2-1)
62	مخطط توضيحي لنموذج كينز المبسط	(1-2)
134	كيفية الإصابة بالمرض الهولندي	(1-3)

مقدمة عامة

تمثل قضية التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي، ومن بينها الدول المصدرة للنفط حيث وضعت هذه الأخيرة التنمية قضيتها الأولى والرئيسية، وفي سبيل ذلك جندت جميع مواردها المتاحة (المادية والبشرية) لتحقيق ذلك الهدف، وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية التي تبنتها بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية وللحاق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم.

ويرى العديد من الاقتصاديين أن وفرة الموارد الطبيعية تساعد في إنجاح عملية التنمية لكن الوقائع أثبتت عكس ما ذهب إليه هؤلاء الاقتصاديين حيث كانت نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية خلال السنوات الأربعين الماضية ومن النتائج السلبية ببطء النمو الاقتصادي وضعف التنوع الاقتصادي وانخفاض مؤشرات التنمية الاجتماعية وارتفاع مستويات الفقر وانتشار الصراعات والحروب....، ولقد أطلق على هذه الظاهرة اسم لعنة الموارد لأن الدول التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية كان أداءها أسوأ من تلك الدول التي لا تتمتع بمثل هذا القدر الضخم من الموارد.

ولما كانت عملية التنمية عملية واعية وتزداد أهمية هذا الوعي بالنسبة للدول المصدرة للنفط التي تعاني من التحديات الهائلة والمعقدة في الوقت الذي لا تتمتع إلا بإمكانيات محدودة، فإنه لا بد من أن يكون الاختيار الوحيد هو التثبيت بالمنهجية العلمية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية.

وتعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بهدف تحقيق التنمية، ولقد صار ينظر إلى السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط كوسيلة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك يرجع لكونها تستمد أهدافها مما تفرضه البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات ولمعالجة نواحي القصور في آليات اقتصاد السوق والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الاقتصادي، فتختار وسائلها وأدواتها من بين بدائل عديدة متفاوتة الأثر و الأهداف.

وإن كانت السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها تستعين بأدواتها المالية والتي تتضمن النفقات العامة والضرائب فإن الدول المصدرة للنفط تعتمد على النفقات العامة دون الضرائب بسبب أن هذه الأخيرة تشكل نسبة ضئيلة جدا من الإيرادات العامة لهذه الدول، لهذا فإن الإنفاق العام هو الأداة الأساسية في أيدي هذه الدول للسيطرة على النشاط الاقتصادي.

وبما أن اقتصاديات الدول المصدرة للنفط تعتمد على مصدر رئيسي للإيرادات الذي هو النفط لتمويل نفقاتها فإن هذا يشكل تحديا كبيرا لواضعي السياسات المالية كون أن مداخيل النفط مداخيل قابلة للنضوب وتخضع لتقلبات بسبب عدم استقرار الأسعار في السوق الدولية، هذا الأمر يحد من القدرة على تغيير السياسة المالية لتستجيب لتطورات النشاط الإقتصادي، فحجم الإيرادات العامة ومن ثم الإنفاق العام لا يتحدد تبعا للنشاط الإقتصادي المحلي بل للتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواضعي السياسات الاقتصادية التحكم فيها.

ومن الأمثلة على الاقتصاديات النفطية، الاقتصاد الجزائري الذي يعد قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لإيراداته العامة الأمر الذي أدى إلى ارتباط سياستها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي، فقد اعتمدت الجزائر خلال فترة السبعينات والثمانينات على مداخيل المحروقات واتبعت سياسة إنفاق توسعية لكن سرعان ما انحسرت هذه السياسة بسبب أزمة النفط وانهايار مداخيل الصادرات سنة 1986 حيث عرفت سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار، ونتيجة لذلك عان الاقتصاد الجزائري وعانت الميزانية العامة من عجز مستمر نتيجة قصور الإيرادات عن مستوى النفقات وتراكمت الديون الخارجية حيث تم تمويل العجز بالقروض الخارجية، هذا ولد ضغوطا على الإنفاق العام وحد من مرونته في الاستجابة للأوضاع الاقتصادية المحلية، هذا الأمر أدى إلى دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية وذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمقت أثارها على الاقتصاد الجزائري عقب 1989، وقد استهدف هذا البرنامج تنشيط تكوين رأس المال وتنميته من خلال تخفيض الاستهلاك العام بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وانطلاقا من سنة 1999 عرفت أسعار النفط انتعاشا متزايدا لذلك قامت الجزائر بتسطير مخططات نمووية لإنعاش اقتصادها تميزت بزيادة الإنفاق الحكومي خاصة في شقه الاستثماري، فالجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط تحاول توجيه إنفاقها العام خدمة للتنمية الاقتصادية الحالية والمستقبلية من خلال مختلف برامجها التنموية والإصلاحات الاقتصادية وتبني أسعار متحفظة للنفط في تقدير الإيرادات العامة وإنشاء صناعات النفط ومحاولة تنويع مصادر إيراداتها لهذا فإنه من المتوقع أن يكون هناك تأثير إيجابي لمستوى الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية. وهنا يطرح تساؤل رئيسي حول دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية:

ما مدى مساهمة الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط قياسا على حالة الجزائر؟ وما هي أوجه الإنفاق العام التي تخدم المستوى الأمثل والمقبول للتنمية الاقتصادية؟ ويشترك من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأهمية التي تحتلها سياسة الإنفاق العام ضمن السياسات الاقتصادية؟

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية وما هي أهم مؤشرات قياسها؟
- ما هي المبادئ التي تركز عليها الدول المصدرة للنفط عند صياغتها وتنفيذها لسياسة الإنفاق العام للحد من الآثار السلبية التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على إنفاقها العام؟
- ما مدى فعالية الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية المصدرة للنفط؟
- ما هو أثر الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

- الفرضيات:

- للإجابة على إشكالية الدراسة نطرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لبحثنا هذه:
- لسياسة الإنفاق العام دور هام بين السياسات الاقتصادية وذلك بالتأثير على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط.
- التنمية الاقتصادية هي تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ويتم قياسها بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- استطاعت الدول العربية المصدرة للنفط تحقيق مستويات عالية من التنمية بفضل الإنفاق العام.
- هناك آثار إيجابية للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- أهمية البحث:

- ترجع أهمية اختيارنا لهذا البحث إلى أن موضوع التنمية الاقتصادية يلقي اهتماما على الصعيد الدولي يوازي ماله من أهمية قصوى على مستوى الدول المصدرة للنفط في ظل التحولات الراهنة، ومن جهة أخرى، ستسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن الإنفاق العام في الدول النفطية وإبراز تأثيره على التنمية الاقتصادية في هذه الدول بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها وتطبيق البرامج الانفاقية التي تهدف لتحقيق التنمية.
- والدول المصدرة للنفط ومن بينها الجزائر تواجهها تحديات تنبع من كون مداخيل النفط مداخيل قابلة للنضوب وتخضع لتقلبات بسبب عدم استقرار أسعار النفط في السوق الدولية، هذا الأمر يؤثر على الإنفاق العام ومن ثم على الاقتصاد ككل ومن هنا يكون من الضروري دراسة الدور الذي يلعبه الإنفاق العام في تحقيق التنمية في ظل هذه الظروف.
- إن تخفيض الإنفاق الحكومي في مواجهة صدمات خارجية سلبية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط، مما يعني تخفيض النفقات الاجتماعية و الأجور و الإنفاق الرأسمالي أو زيادة الاقتطاعات الضريبية قد يؤدي إلى

عدم الاستقرار الاجتماعي وعدم تشجيع الإستثمار الخاص والخارجي وتخفيض النمو الإقتصادي، هذا كله يمكن تجنبه ببرامج إنفاق فعالة في مواجهة الصدمات .

- كما تكمن أهمية البحث في أهمية الإنفاق العام في الإقتصاديات النفطية حيث أن البلدان المصدرة للنفط لجأت للسياسة المالية بصفة عامة والإنفاق العام بصفة خاصة كأداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك أن حكومات تلك البلدان هي التي تتسلم عائدات النفط الضخمة وتنفقها على حد سواء.

ومنه فإن أهمية البحث تكمن في تناوله قضية أساسية وهي الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط من جهة وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

- أهداف البحث:

إن دراسة وتحليل مثل هذا الموضوع من جوانبه المختلفة والمتنوعة والمعقدة سيساعد في اتخاذ قرارات عقلانية موحدة على مستوى الدول المصدرة للنفط، ومحاولة التحكم في المشاكل الناجمة عن تقلبات عائدات النفط وتأثير ذلك على الإنفاق العام ومن ثم التنمية الاقتصادية. وهذا البحث يهدف أساسا إلى محاولة بيان دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية بأهم مؤشراتهما في الجزائر والمتمثلة أساسا في الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج، معدل البطالة ومؤشر التنمية البشرية، كما أن هناك أهدافا فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي نجلها فيما يلي:

- تحديد ماهية الإنفاق العام وتحليل ظاهرة نموه وآثاره المختلفة على الاقتصاد.

- إبراز الإطار النظري للتنمية الاقتصادية واستراتيجياتها ومؤشرات قياسها.

- الكشف عن الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط وواقع التنمية الاقتصادية بهذه الدول ومختلف معوقاتها.

- الوقوف على الإنفاق العام في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- الكشف عن واقع ومستويات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود بحثنا إلى ثلاث أجزاء:

- **الحدود الموضوعية:** يتمثل في بحث تأثير الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط والمقصود هنا تلك الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على صادراتها من النفط في تمويل اقتصادياتها حيث تشكل الصادرات النفطية نسبة مرتفعة من إجمالي الصادرات.

- **الحدود المكانية:** سيقترن بحثنا على دراسة حالة الجزائر مع الإشارة إلى الدول العربية المصدرة للنفط بالإضافة إلى الترويج باعتبارها دولة نفطية وتصنف من الدول الرائدة في التنمية الاقتصادية.

- **الحدود الزمنية:** لقد تم التركيز على الفترة (1990-2015) حيث شهدت هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سعيا وراء تحقيق تنمية اقتصادية كما أن هذه الفترة تمثل فترة انعكاس للسياسات الاقتصادية للسنوات السابقة.

- منهجية البحث:

حتى نستطيع الإجابة على أسئلة البحث و الإلمام بكل جوانبه سنعتمد على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغية توضيح مفهوم وخصائص وأهداف السياسة المالية بصفة عامة والإنفاق العام بصفة خاصة ودراسة مفهوم التنمية ومستلزماتها واستراتيجياتها ومعوقاتها ومؤشرات قياسها كما سنعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية أثناء استقرائنا للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بدراسة حالة الجزائر.

- الدراسات السابقة:

هناك عدة بحوث ودراسات تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا نذكر منها .

- كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني**، و هي عبارة عن رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر، سنة 2004، لم يكن موضوع الباحث عن النفط وإنما عن مصدر بديل له وهو الغاز الطبيعي الذي لا يقل أهمية عن النفط، وكان هدف الباحث توضيح مكانة الغاز الطبيعي في الجزائر مع التعرف على مكونات هذا القطاع و مدى فعاليته و انسجامه و باقي القطاعات الأخرى وهذا نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الغاز الطبيعي في خدمة التنمية و التكامل الإقتصادي، وقام الباحث بدراسة المبادئ العامة لإيديولوجية التنمية في الجزائر واستراتيجيتها في المجال الصناعي المعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات عبر مختلف المراحل التدريجية التي عرفتها الجزائر ، كما قام بتحليل مجال الصناعة البتروكيمياوية في الجزائر المرتكزة أساسا على الغاز الطبيعي واستنتج أن ظروف الإنتاج كانت أبعد من الواقع المرتقب من قبل المسيرين الجزائريين وكذلك الجانب التنظيمي لها الذي تميز بمكانة هامشية داخل شركة سوناطراك، كما توصل الباحث إلى أن التقدم الاقتصادي في العصر الحديث أصبح مرادفا للتصنيع المعتمد على التكنولوجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار كل من ظاهرة رفع مستوى الدخل الفردي كهدف استراتيجي للتنمية الاقتصادية، و دمج قطاع المحروقات بالاقتصاد الوطني.

- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، 2005، وقد عالج الباحث موضوعه بطرحه للإشكالية

الأساسية التالية : هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة، من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، تحقيق الاستقرار الإقتصادي وتحقيق التوازن الإقتصادي العام. وقد توصلت الدراسة إلى أن إنفاق عام أكثر رشدا واقتطاعا عاما أكثر جدوى، وتجارة خارجية أكبر ربحا، وموازنة أكثر شفافية يمكن أن تحقق مجتمعة التوازن الإقتصادي، وقد أشار الباحث إلى أن التوازنات الإقتصادية في الجزائر حساسة جدا لتقلبات أسعار النفط.

- سلوى عبد الرحمان العيسي، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، بكلية العلوم الإدارية، بجامعة الملك سعود، سنة 2006 حيث تطرقت الباحثة إلى الإنفاق الحكومي وأهم آثاره على متغيرات النشاط الاقتصادي، كما تطرقت إلى تطور وضع الموازنة العامة في الدول محل الدراسة وهي السعودية والكويت والإمارات حيث كان سبب اختيار هذه الدول هو اعتمادها على النفط كمورد أساسي لميزانياتها وقد توصلت الباحثة إلى أن للإنفاق الحكومي أثر معنوي في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأنه أداة أساسية في رسم خطط التنمية خاصة الطويلة الأجل. كما وضحت الباحثة أن الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو النفط كان له آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول نتيجة تقلب أسعار النفط.

- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1990-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2015، حيث تطرق الباحث إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر و الجوانب الرئيسية للميزانية المؤثرة على النمو، وقام الباحث بدراسة السياسة المالية وتطورها كما تطرق إلى مختلف نظريات ونماذج النمو ودور السياسة المالية في تحفيزه، ومن خلال الدراسة التطبيقية توصل الباحث إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وغير مستديم لأنه يتغير تبعا لتغيرات قطاع المحروقات. كما توصل الباحث إلى أن التنوع الاقتصادي في الجزائر ضعيف حيث يهيمن على الإنتاج المحلي الإجمالي قطاع المحروقات، ومن خلال الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي حسب النموذج الذي قام به الباحث توصل إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي، أما نفقات التسيير فلم تكن لها معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي، وبالتالي فهذه النفقات غير مؤثرة في النمو الاقتصادي .

-Engel.E, and R.Valdès, « Optimal fiscal strategy for oil exporting countries » IMF working paper 001/118. (Washington: IMF), 2000.

وقد جاء في هذه الدراسة للباحثين مجموعة من المبادئ العامة لصياغة وتقييم السياسة المالية في البلدان المصدرة للمحروقات وكان ذلك عبارة عن طرح نظري حيث أن الباحثين لم يتطرقا إلى مدى تطبيق تلك المبادئ على أرض الواقع.

- Teresa Ter-Minassian, «**The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom**», the Fiscal Affairs Department, March 5, 2007.

و قد تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى اتجاهات السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط في ظل طفرة النفط (2000-2007) ودور المؤسسات المالية الخاصة (صناديق النفط) والقواعد المالية والمسؤولية المالية و التشريع و تأثير أسعار النفط في الميزانية العامة، ليختتم ببعض الدروس العامة في إنفاق أموال النفط، و قد أكدت أن ارتفاع العائدات النفطية أدى إلى زيادة الإنفاق العام وانخفاض العديد من مؤشرات فعالية الحكومة مما أكد انخفاض فعالية استخدام الإيرادات النفطية رغم قيام العديد من الدول المصدرة للنفط بإنشاء صناديق للنفط، والتي كان الهدف منها تعزيز الإدارة المالية و المساعدة في تحقيق أهداف السياسة المالية على نطاق أوسع .

-Ahmad A. Kadern, *The Contribution of Oil Exports to Economic Development: A Study of the Major Oil Exporting Countries*

وهي عبارة عن دراسة منشورة في مجلة *The American Economist* المجلد 24 العدد الأول سنة 1980 وقد حاول الباحث دراسة اثر العائدات النفطية الكبيرة إثر ارتفاع أسعار النفط سنة 1970 على التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط وقد أجرى الباحث هذه الدراسة على عينة من الدول المصدرة للنفط وهي العراق، إيران، ليبيا، الكويت، السعودية وفنزويلا وقد وجد الباحث أن صدمة النفط 1970 كان لها تأثير على مسار النمو الاقتصادي لهذه الاقتصاديات، لكن التوسع في الإنفاق العام في هذه الدول وزيادة الواردات قد تولد عليه ضغوط تضخمية عالية، فضلا عن الهجرات الجماعية للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وارتفاع الأسعار أدى إلى تفاقم مشكلة توزيع الدخل.

وقد وجد الباحث أن هذه الدول تستثمر بكثافة في التعليم والرعاية الصحية والإسكان لذوي الدخل المنخفض، والبرامج الاجتماعية الأخرى. ويستثمر أيضا بشكل كبير في الزراعة والصناعة والبنية التحتية وقد أشار الباحث أنه ليس هناك ما يضمن أن أي من هذه الدول سوف تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية على نطاق واسع ومستمر بالاعتماد على صادرات النفط فقط، وإمكانية التنمية بهذه الدول لن تكون إلا إذا توفرت شروط أخرى من داخل أنظمة هذه الدول، وقد توصل الباحث أنه سابق لأوانه تحديد ما إذا كان صادرات النفط سوف تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول كما فعلت في تنمية الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا قبل قرن من الزمان.

Omo Aregbeyen & Bashir Olayinka Kolawole, *Oil Revenue, Public Spending and Economic Growth Relationships in Nigeria:*

وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة التنمية المستدامة (Journal of Sustainable Development) المجلد الثامن العدد الثالث سنة 2015 من قبل المركز الكندي للعلوم والتربية والتعليم وقد بحثت هذه الدراسة العلاقة بين عائدات النفط والإنفاق الحكومي، والتنمية الاقتصادية في نيجيريا والتحقيق ما إذا كانت عائدات النفط أثرت على الإنفاق الحكومي، وقد تم تحليل النمو الاقتصادي في البلاد خلال الفترة من 1980 إلى 2012 باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي وكشفت نتائج التحليل أن عائدات النفط تسبب إيرادات الحكومة الكلية والإنفاق والنمو، في حين كان هناك عدم السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو في نيجيريا، لذا اقترح في هذه الدراسة أنه يجب زيادة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية وكذلك تكثيف جهود لزيادة الإنتاج في القطاعات الأخرى غير قطاع النفط من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا.

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر من حيث أنها تتناول موضوع الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط والذي يعتمد أساسا على عائدات النفط وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية بهذه الدول والتحديات التي تواجه هذه الدول لتحقيق التنمية المنشودة، كما أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تركز على تحليل أثر الإنفاق الحكومي بشقه الجاري والاستثماري على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- أقسام الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة وفي ظل الحدود الموضوعية لها، سنقسم البحث إلى خمسة فصول تتقدمها مقدمة عامة وتختتم الدراسة بطرح مجموعة من النتائج التي سيتم التوصل إليها بالإضافة إلى الاقتراحات وآفاق البحث.

الفصل الأول (أهمية الإنفاق العام في السياسات الاقتصادية) و نتناول في هذا الفصل السياسات الاقتصادية ودور الدولة، ثم السياسة المالية مفهومها وتطور أسسها وأهدافها، ثم سياسة الإنفاق العام وموقعها من السياسة المالية.

والفصل الثاني يتناول (استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها) حيث تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية، ثم إلى مستلزمات التنمية الاقتصادية و مؤشرات قياسها وبعدها إلى استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

أما الفصل الثالث فيتطرق إلى (الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط) حيث تطرقنا فيه إلى طبيعة اقتصاديات الدول المصدرة للنفط من خلال مفهومها وخصائصها وتطرقنا إلى الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط (محدداته وتطوره بهذه الدول وأهميته في

تحقيق التنمية الاقتصادية بهذه الدول كما تطرقنا إلى تحديات التنمية الاقتصادية في هذه الدول وأشرنا إلى تجربة النرويج في تحقيق التنمية.

ويتناول الفصل الرابع: (استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومسار الإنفاق العام في الجزائر(1990-2015)) حيث تطرقنا فيه إلى استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر ثم إلى تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2015) كما تطرقنا إلى أثر برامج الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية (1990-2015).

أما الفصل الخامس والأخير فخصصناه لقياس أثر الإنفاق العام على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة ومؤشر التنمية البشرية.

- صعوبات الدراسة:

إن أي بحث لا يخلو من الصعوبات فقد واجهتنا عدة صعوبات التي حالت دون الخوض بعمق في تناول الموضوع وهي قلة الإحصائيات عن الدول المصدرة للنفط خاصة المتعلقة بالسياسة المالية وعائدات صادرات النفط ومجالات استثمارها وعائدات استثمارها، وتعارض الإحصائيات المقدمة من طرف المؤسسات الوطنية أو الدولية.

الفصل الأول:

أهمية الإنفاق العام في

السياسات الاقتصادية

الفصل الأول: أهمية الإنفاق العام في السياسات الاقتصادية

تمهيد:

إن دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي هو المدخل الطبيعي لأي بحث يتناول موضوع السياسات الاقتصادية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام بصفة خاصة، فلقد أثار موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي جدلا كبيرا بين الاقتصاديين وأصحاب القرار الاقتصادي، لكن هذا الجدل لم يعد قائما فقد ساد الاتفاق بشكل عام حول ضرورة قيام الدولة بدورها في الاقتصاد بالرغم من اختلاف في وجهة النظر حول درجة هذا التدخل، إذ يعتقد البعض بضرورة محدودة هذا التدخل ويعتقد البعض الآخر بأن تدخل الدولة لا ينبغي أن يكون محدودا ولا ينبغي أن يقتصر على وجه من وجوه الحياة الاقتصادية.

وقد أصبح تدخل الدولة مع مرور الوقت ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وهو ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر فعالية لذلك، والحديث هنا يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي تشمل مجموعة من السياسات والتي تعمل كل منها على متغير أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية، كالسياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف.

وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة الاقتصادية والتي يعبر عنها بالمرجع السحري لكالدور، كما أن دراسة الإنفاق العام تشكل ركنا أساسيا في الدراسات المتعلقة بالسياسة المالية، باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق دورها الاقتصادي في مختلف الميادين.

وهذا الفصل يهدف إلى توضيح أهمية الإنفاق العام ضمن السياسات الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة حيث يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث نتناول في الأول السياسات الاقتصادية ودور الدولة، وفي الثاني السياسة المالية مفهومها، تطور أسسها و أهدافها، أما المبحث الثالث سوف ندرس سياسة الإنفاق العام وموقعها من السياسة المالية.

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية و دور الدولة

لقد ازداد دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي من فترة لأخرى وذلك لما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبمرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وفي غياب هذا الدور تتعرض إقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم، الإنكماش وعدم الاستقرار. و لقيام الدولة بدورها الاقتصادي يتعين عليها رسم سياساتها الاقتصادية الكفيلة بتحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية.

المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي هو تجسيد فعلي للأفكار و المذاهب الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي¹ لهذا سوف نستعرض دور الدولة في نطاق كل مذهب.

أولاً- النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر التجاري والطبيعي: شهدت الفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر على صعيد الفكر الاقتصادي، ظهور الأفكار "الميركانتيلية" (التجارية)². ولقد تعددت أفكار التجارين إلا أنه يمكن إجمال أصولهم و اتجاهاتهم الفكرية و الجوهرية على النحو التالي³:

- يجب أن تكون الدولة قوية، ويجب أن تكون غاية النظام الاقتصادي تحقيق هذه القوة.
- الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، والثروة لدى التجارين تتمثل في الذهب و الفضة و بقية المعادن النفيسة.

- اعتقد التجارون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم و من ثم ذهبوا إلى أن ما تكتسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها.

بالنظر إلى ما سبق فإنه يتعين على الدولة أن تحتفظ بالمعادن النفيسة الموجودة لديها و أن تسعى لاقتناء أكبر قدر من المعادن التي لا تتوفر لديها، وفي سبيل تحقيق ذلك وجب على الدولة أن تتدخل لمنع خروجها و تشجيع دخولها، وذلك بزيادة صادراتها و خفض وارداتها لتحقيق فائض في الميزان التجاري كما يجب

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2000، ص 17.

² - التجارون أو الميركانتيليون يطلق على أنصار ومفكري تلك الإيديولوجية التي سادت الدول الأوروبية مدة ثلاثة قرون كاملة من 1450 الى 1750، والتي كانت تعمل على تركيز السلطة الملكية وقوة الدولة، وقد عرفت الميركانتيلية عدة اتجاهات فكرية تعبر كل منها عن فترة تاريخية وبنية اقتصادية وآفاق تنمية اقتصادية معينة، أكثر مما تعبر عن نظرية ومذهب بالمعنى الصحيح لكل منهما، حيث تقوم أفكار التجارين على بعض التعليمات العملية التي

وضع أسسها "أنطوان دي مونكريتيان". وكان من أهم مفكري هذا الاتجاه: Ortiz ,Olivarez ,Duc Cafra ,Louis Bodin ,A.De Monchretien, Tomas Man, William Petty.

³ - عادل احمد حشيش، زينب حسن عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 90.

عليها أن تتدخل لتنظيم الصناعة للإنتاج بأرخص الأسعار وتنظيم التجارة بهدف تقليص الواردات و تشجيع الصادرات.

أما في إطار أفكار الطبيعيين¹ التي تعتبر ردة فعل لأفكار مدرسة التجاربيين فقد اعتقدوا أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها و في انطباقها و تنظيمها للحياة الاقتصادية، وتقوم هذه القوانين على مبدئين: مبدأ المنفعة الشخصية، و مبدأ المنافسة² وكل شخص في سعيه لتحقيق منفعه الشخصية ينافس بقية الأفراد في المجتمع فينشأ عن ذلك ما يجد من انطلاقه في تحقيق منفعه ويتحقق بالتالي صالح المجتمع ولذلك نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حر دون تدخل الدولة تماشياً مع المبدأ القائل "دعه يعمل دعه يمر"³ و قد نظر الطبيعيون إلى الدولة على أنها مجرد حارس للنظام الطبيعي ولا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الحصر في مجالات محددة مثل صياغة الأمن الداخلي و الخارجي، حماية الملكية الفردية، ولاية أمر القضاء و القيام بالأعمال العامة التي لا غنى عنها لمزاولة النشاط الاقتصادي.

ثانياً- النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر الكلاسيكي: ساد مفهوم "الدولة الحارسة" في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية (التقليدية)⁴ والتي كان من أهم مبادئها عدم تدخل الدولة ، فقد قامت أفكار الكلاسيك على وجود قوانين طبيعية تعمل على تحقيق التوازن الكلي بافتراض حالة التشغيل الكامل فالحياة الاقتصادية دائماً تسير في توازن، و إذا حدث اختلال لأي سبب فسرعان مايتجه تلقائياً إلى التوازن من جديد⁵. وقد ترتب على ذلك أن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد و اقتصر دورها على القيام بجباية الضرائب التي تمكنها من تغطية وظائفها التقليدية الأربع، ضمان الأمن العمومي،

¹ . الطبيعيون أو الفيزيوقراطيون: هو مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، يطلق على أتباع ذلك التيار الفكري الليبرالي الذي ظهر كرد فعل ضد أفكار المدرسة الرأسمالية التجارية، وقد سيطر على الأفكار الاقتصادية منذ صدور كتاب "الجدول الاقتصادية" للفرنسي فرنسوا كيني سنة 1758 وإلى غاية الثورة الفرنسية سنة 1789 ويعتبر الطبيعيون أن الأرض والطبيعة مصدر التقدم البشري، ومن أهم روادها Pierre Dupont de Nemours و فرنسوا كيني Quesnay François.

² - عادل احمد حشيش، زينب حسن عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره، ص 91 .

³ "Laisser faire, laisser passer"

⁴ . إن اصطلاح النظرية التقليدية " أو الكلاسيكية " ينصرف إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أسسها وساهم في تطويرها "آدم سميث" . ويعتبر "كارل ماركس" أول من جمعهم على مستوى صعيد فكري واحد وأطلق عليهم اسم " المدرسة التقليدية " بالرغم من أنهم لم يكونوا على رأي واحد في المسائل التي تصدوا لها، ولكن تبقى مع ذلك بدايتهم وطريقتهم في تناول الأمور وفلسفتهم السياسية متفقة إلى حد كبير. وقد سيطرت على تاريخ الفكر الاقتصادي لمدة ثلاثة أرباع قرن، يعتبر آدم سميث مؤسسها بدون منازع ومن رعيها الأول، أما الجيل الثاني الأكثر ثراء فيضم: جان باتست ساي Jean Baptiste Say، ومالتس Robert Malthus ، ودافيد ريكاردو David Ricardo، وأما جون ستيوارت ميل JOHN Stuart Mill فيعتبر من بين جيلها الثالث .

⁵ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 9.

حماية الإقليم، التمثيل الخارجي و إقامة العدالة¹، وفي رأي التقليديين إن أحسن الحكومات هي اقلها نشاطا وتدخلًا في الاقتصاد.²

ثالثا- النظرية الكينزية و الدولة المتدخلة: بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملته من الحد من دور الدولة فإن التطورات الاقتصادية و السياسية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين و المتمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى الدعوة إلى المزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وقد شكل التحليل الكينزي³ ظهور قطيعة مع المرحلة التي سيطرت خلالها الأفكار الليبرالية التي تقول بأن آليات الأسعار تعمل على توجيه الموارد الإنتاجية للأمة و تستخدم استخداما أمثل، وأكد " كينز " على الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة لتحقيق الإستخدام الكامل، من خلال التركيز على الاستثمار، فتنعش المؤسسات و يتحقق الإزدهار الاقتصادي.

وقد رأى " كينز " في الدولة عاملا اقتصاديا لا يمكن التغاضي عنه، إذ بإمكانها الإستثمار حيث يقل الحافز والتفائل لدى الأفراد، كما أنها تحصل على دخل وتقوم بالإنفاق وتمارس الادخار والاستثمار، ومن ثم فإنه عليها مواجهة مشكل البطالة وقلة الطلب ولذلك لا بد أن تستعمل الوسائل والتدابير اللازمة للزيادة من الإنفاق حتى يزيد الطلب الفعال ويرتفع مستوى الاستخدام.

وهكذا يمكننا القول أن " كينز " رسم الطريق لتدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي (دون أن يقوم بهدم الأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي) بكل ما يتاح من سياسات و أدوات اقتصادية⁴.

رابعا- الفكر الاشتراكي والدولة المنتجة: مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و قيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي سابقا و ازدهار المفاهيم الاشتراكية، ظهر فكر اقتصادي جديد يتناقض في مبادئه مع الفكر الرأسمالي، وفي ظل هذا الفكر يتعين على الدولة امتلاك غالبية موارد المجتمع ووسائل إنتاجه، فالمملكية الجماعية هي السائدة، وعلى الدولة تولي عملية توزيع الناتج الوطني سواء بين عناصر الإنتاج أو بين أفراد المجتمع كما تقع عليها مسؤولية الادخار و الاستثمار بما يحقق أهداف التنمية أو النمو الاقتصادي، ولقد ترتب على ذلك عدد من النتائج من أهمها:¹

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص12.

² أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003، ص 13.

³ . نسبة إلى "جون ماينر كينز John Maynard Keynes (1883-1946) درس الاقتصاد في جامعة كامبردج على يد أستاذه مارشال، ثم عمل في التدريس، اهتم كثيرا بدراسة نظرية النقود وأحدث كينز ثورة في الدراسات الاقتصادية عندما أصدر كتابه الشهير "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" سنة 1936.

⁴ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص26.

- أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واحتفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع بذلك الحافز الفردي.

- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة، هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة، والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءاً لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطاً كاملاً بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل القومي وإعادة توزيعه، وتوجيهه نحو مختلف استخداماته، ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءاً من الاقتصاد السياسي للاشتركية.

- أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينها، وهذه الأهداف تتمثل في إحداث التوازن المالي، التوازن الاقتصادي، إحداث التوازن الاجتماعي والتوازن العام.

خامساً- دور الدولة في ظل العولمة: إن أدوات ومؤسسات العولمة² تقوم بإرساء قواعد وبنيات هيكل العولمة، وتشرف على تكوين البنية التحتية الأساسية لها، كمنظمة التجارة العالمية التي تقوم بتكريس تلك الظاهرة، وتحويل الإقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة مدججة فعلياً في الاقتصاد العالمي، وصندوق النقد الدولي الذي يساهم في دعم اتجاهات العولمة وتحقيق مزيد من الدافع والحافز لدى الدول على التعولم، والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه الرئيسية المتمثلة في تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها، وتحرير المدفوعات الجارية، وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية، وأخيراً البنك الدولي الذي يضم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والرابطة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية وتعمل هذه المؤسسات معاً على تحقيق العولمة من خلال إحداث تغيرات أهمها زيادة الإعتماد المتبادل داخلياً وخارجياً، وزيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية. وقد أدت هذه المؤسسات إلى انتقال مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق قومية³. فيمكن القول أن هناك علاقة طردية محتملة بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية، وأن هناك علاقة طردية محتملة بين تأثير سيادة الدولة بمتغيرات العولمة والتغير

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 41.

² - العولمة تشير إلى فكرة الاعتمادية المتبادلة بين الدول بطريقة يبدو مستحيلاً معها الفصل بينهم فلم يعد من الممكن لكل دولة تطبيق السياسات الداخلية الخاصة بها والتي كانت موجودة في مجال العلاقات الدولية و التعريف الآخر للعولمة هو اتجاه تصالحي يهدف لتوحيد الشعوب على مستوى العالم من خلال نظام واحد كمثلث بثلاث أضلاع من الاقتصاد، والمعرفة، والتطور العلمي والتكنولوجي، فالعولمة تعني جعل الشيء عالمياً، وكل هذا لا يخرج عن اعتبار العولمة - في دلالتها اللغوية أولاً - هي جعل الشيء عالمياً بما يعني ذلك من جعل العالم كله، وكأنه في منظومة واحدة متكاملة، أما العولمة الاقتصادية فتعرف بأنها الاندماج بين اقتصاديات الدول، دون وجود أي عوائق جغرافية، أو سياسية، أو اقتصادية كفرض التعريف الجمركية على السلع، والخدمات.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

في مضمون الوظائف والأدوار التي تقوم بها الدولة¹، وهو ما يتضح من ارتخاء قبضة الدولة على أصولها وأجزاء من إقليمها وسحب بعض الوظائف منها وفتح المجال لظهور وظائف جديدة، كما يوجد علاقة طردية بين تأثر السياسات الاقتصادية للدولة بمتغيرات العولمة وسيادة نموذج اقتصاد السوق، والانتقال إلى اقتصاد السوق لا يبرر أبدا اختفاء دور الدولة ولكنه وبشكل أكثر تحديدا، يتطلب تغييرا في شكل هذا الدور، فالسوق لا يمكن أن تقوم بدون وجود دولة قوية، وأصبح على الدولة ترك مجال الإنتاج المباشر للسلع والخدمات للأفراد والمشروعات الخاصة ويكون تدخلها في سير الحياة الاقتصادية بوسائل أكثر فعالية من حيث الكفاءة الإنتاجية وتحقيق العدالة والقيام بتوفير الخدمات الأساسية في مجالات التعليم، الصحة، الأمن، مشروعات البنية الأساسية وتحقيق العدالة في التوزيع وتوفير شبكة الأمن الاجتماعي لكل المواطنين ضد المخاطر والأمراض الاجتماعية... الخ². والجدول الموالي يلخص أبرز وظائف الدولة في ظل العولمة:

الجدول رقم (1-1): أبرز وظائف الدولة في ظل العولمة

المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة				
الحد من الفقر	مكافحة الفساد	حماية المستهلك	التكفل بالبحث العلمي	حماية البيئة
وذلك ب:				
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان حد أدنى من المعيشة - الاهتمام بتأسيس شبكات الحماية الاجتماعية. - العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي. - تحفيز الاستثمارات. - رفع معدلات الإنتاجية. - توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأهلة بالفقراء. - الاهتمام بالهياكل القاعدية. - العمل على تحسين ظروف. 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة ديمقراطية الحياة السياسية. - إقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية - رصد قضايا الرشوة والفساد. - تفعيل أنظمة المعلومات. - زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام والحكم. 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع معايير للسلامة الصحية و الأمانة - ضبط قواعد الصنع. - إقامة المؤسسات المؤهلة و تمكينها من أدوات الرقابة. - مراعاة المعايير الدولية المعمول بها في المجال. 	<ul style="list-style-type: none"> - إقامة المؤسسات الكفيلة بأنجاز البحوث التطبيقية. - تثبيت الكفاءات الوطنية. - وضع آليات للاستفادة من الكفاءات المهاجرة في مواقعها. - استغلال وسائل الاتصال الحديثة. 	<ul style="list-style-type: none"> - فرض الرسوم البيئية LES ECOTAXAS - وضع هيئات تمتلك وسائل متنوعة للرقابة والمحافظة على البيئة. - إعادة استعمال النفايات في العملية الإنتاجية(إعادة التدوير)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على :

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره ص 21، 22، 23، 24.
- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة 1، مصر، 2002، ص323.

¹ محمود خليل، إعادة صياغة وظائف الدولة، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، السنة الرابعة عشرة - العدد 136 - فيفري 2004.

² أحمد الرشيد، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، عدد 85، 1994.

والدول النامية تواجه ضغط العملة بإعطاء مزيد من الأولوية لدور الدولة غير المباشر في الاقتصاد، كزيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية لاسيما التعليم، ووضع المناسب من سياسات العمالة والإنتاج والسياسات الضريبية وإعداد القوى العاملة للمشاركة في النمو والتنمية الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي والتعاون بين القطاع الخاص والعام للحد من البطالة والفقر، والتركيز على شرائح المجتمع المحرومة، وقد أشارت عدة دراسات قامت بها الأمم المتحدة وبعض رواد اقتصاديات التنمية إلى ضرورة المساهمة الحكومية الفعالة في التنمية الاقتصادية، ويرون أن المجال الذي يمكن أن تتدخل فيه الدولة عن طريق سياستها الاقتصادية يشمل: تخصيص الموارد الاقتصادية، تنظيم مستوى النشاط الاقتصادي، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل القومي¹. وبهذا ظهرت أهمية السياسات الاقتصادية لتحقيق هذه الأهداف وهذا ما سنتطرق له فيما يلي.

المطلب الثاني: تعريف السياسة الاقتصادية و أنواعها

لا تستطيع الدولة القيام بدورها إلا بوضع وتنفيذ سياسات اقتصادية تهدف من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

أولاً- تعريف السياسة الاقتصادية²: هناك العديد من التعاريف للسياسة الاقتصادية نذكر منها:

- السياسة الاقتصادية هي مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والمهادفة إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء على الأجل القصير أو الأجل الطويل باستخدام مختلف الوسائل³.

- تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، إستهلاك السلع و الخدمات وتكوين رأس المال⁴.

- السياسة الاقتصادية هي محاولات صائغي السياسة للتأثير على حركة واتجاه الكليات الاقتصادية بهدف تحسين الأداء الاقتصادي⁵.

- السياسة الاقتصادية لا تخرج عن كونها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطني خلال فترة زمنية معينة، فيمكن تحديد

¹ أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² السياسة في اللغة العربية قد تستعمل لتعني الواقع السياسي politics و قد تستخدم لتعني " برنامج عمل في مجال معين policy (في الإنجليزية)

³ Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, Paris : DUNOD, 3eme édition, 2002, p.188.

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره ص 29.

⁵ أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة الأهداف والأدوات والعلاقات المتبادلة بينها (السياسة الاقتصادية = أهداف + أدوات + زمن)¹.

- يقصد بالسياسة الاقتصادية تأثير الدولة على النشاط الاقتصادي بهدف توجيهه في اتجاه مرغوب، وكذلك مقدار تدخلها للتأثير في عمل الوحدات الاقتصادية.²

نلاحظ أن التعريفات السابقة اتفقت على أن السياسة الاقتصادية لا تعدو أن تكون مجموعة إجراءات و تدابير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة.

ثانياً- أنواع السياسات الاقتصادية: نميز بين نوعين من السياسات الاقتصادية، السياسة الظرفية (المؤقتة) والسياسة الهيكلية.³

1- السياسة الاقتصادية الظرفية: تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل: توازن سوق العمل (مشكلة البطالة)، توازن سوق السلع والخدمات (نمو غير تضخمي للطلب) وتوازن خارجي (للسلع، الخدمات ورؤوس الأموال)، وتتعلق السياسات الظرفية أساساً بالسياسات المالية والنقدية.

2- السياسات الاقتصادية الهيكلية: تهدف إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشياً مع التطورات الاقتصادية، ومع ذلك فقد يقع تداخل بينها وبين السياسة الاقتصادية الظرفية إذ يمكن للسياسات قصيرة الأجل التي تستمر طويلاً أن تؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد، كما يمكن للسياسة الهيكلية أن تساهم في نجاح السياسة الظرفية كاستعمال أموال الخوصصة (سياسة هيكلية) في تمويل الإنفاق العام، وبالموازاة تحتاج السياسات الهيكلية إلى سياسات ظرفية منسجمة معها فمثلاً في الإتحاد الأوروبي تزامن قرار الانضمام إلى اليورو (سياسة هيكلية) مع اعتماد سياسة مالية موجهة لتقليص العجز الموازي و المديونية العمومية، ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسات الاقتصادية فيما يلي:

الجدول رقم (1-2): الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية و السياسة الهيكلية

السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية	
المدى الطويل	المدى القصير	المدة
تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل	التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل	الهدف
سياسة الخوصصة، السياسة الصناعية	السياسة المالية ، السياسة النقدية	من بين الأدوات
نوعية	كمية	النتائج

SOURCE: Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, op .cit , 188

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، مرجع سبق ذكره، ص 208.

² Allen,(Edward.D) and Brownlee, Economics of public finance, prentice-Hall, Inc, New York, 1948, P13.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية و وسائل تحقيقها

يحاول صناع السياسة تحقيق أهداف متنوعة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، كما أن بأيديهم وسائل عديدة لاستخدامها في تحقيق تلك الأهداف المبتغاة.

أولاً- أهداف السياسة الاقتصادية: يتفق أغلب الاقتصاديين على أربعة أهداف لأي سياسة اقتصادية سواء كانت في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، وهي:¹

- تحقيق معدل نمو مرتفع (البحث عن النمو الاقتصادي).

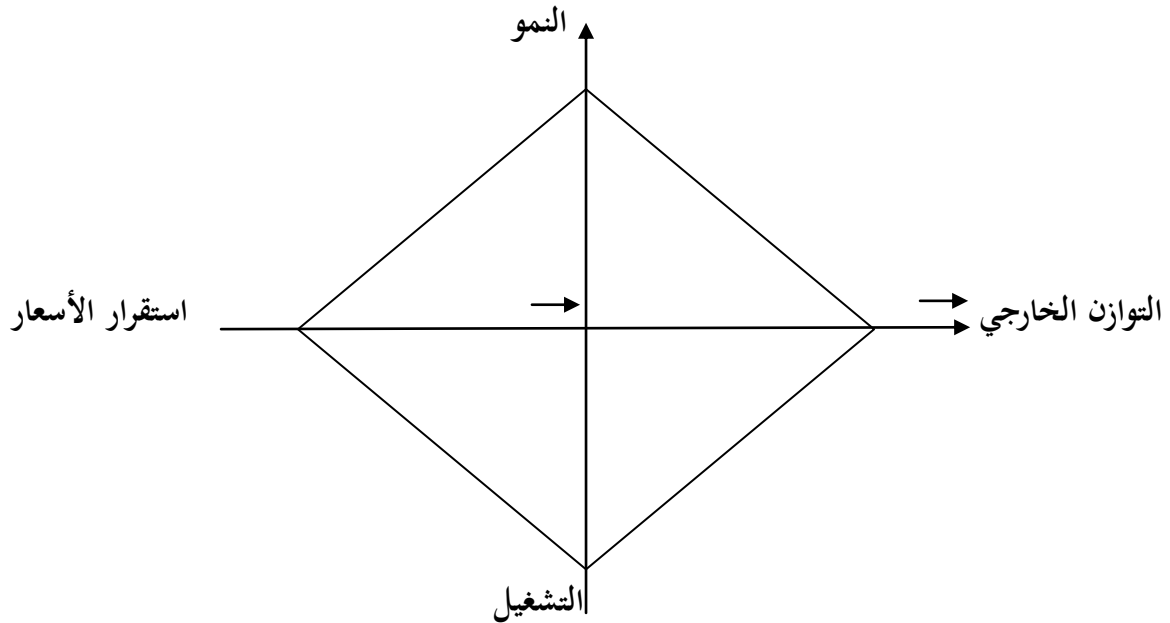
- محاربة البطالة وتوفير الشغل (البحث عن التشغيل الكامل).

- التحكم في التضخم.

- تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات).

والتي يمكننا تمثيلها بيانيا كإطار عام توضيحي كالآتي ضمن المربع السحري لنكولا كالدور N.Kaldor²:

الشكل رقم(1-1):المربع السحري للسياسة الاقتصادية



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره ص34.

وهذه الأهداف الأساسية التي تم ذكرها و إن كانت مهمة جميعاً، فإن بعضها يمكن أن يتعارض مع البعض الآخر، ولذلك فإن السعي لتحقيق أحد الأهداف يؤدي إلى التضحية بهدف آخر، فالسياسات

¹ J.GENEREUX : Politiques économiques – édition Seuil – Paris -1996- P05.

² نكولا كالدور N. Kaldor من رواد مدرسة كمبرج الجديدة التي تمت من قبل المنظرين الكينزيين الجدد (المحدثين) الذين واصلوا أفكار كينز وحاولوا تطبيقها على وضعيات اقتصادية مختلفة.

التي تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل يمكن أن تولد مستويات غير مقبولة من التضخم، كما أن السياسات التي يهدف من خلالها إلى إزالة العجز من ميزان المدفوعات يمكن أن تؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

1- البحث عن النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هدف مهم من أهداف السياسة الاقتصادية فهو الوسيلة الرئيسية لرفع مستويات المعيشة، وكلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الإمكانيات في زيادة إيرادات الدولة ومن ثم نفقاتها على الحاجات العامة.

أ- تعريف النمو الاقتصادي: يمكن تعريف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والنتاج الوطني¹، ويمكن تعريفه بصفة أكثر دقة على أنه الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

يمكن أن نستخرج من هذا التعريف الخصائص التالية:²

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني.

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

و عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة T بالعلاقة التالية:³

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T) مطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T-1) مقسوم على الدخل الحقيقي في الفترة (T-1)).

ب- أهمية النمو الاقتصادي: ونعني بها ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

- بالنسبة للأفراد: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

² محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 51.

³ نفس المرجع السابق، ص 59.

ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

- بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهيكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناء على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

د- السياسة الاقتصادية و النمو الاقتصادي: تستخدم أدوات وإجراءات السياسة الاقتصادية للتأثير في مختلف العوامل التي تحدد النمو ومن الأمثلة على ذلك:

- استخدام الإجراءات المالية و النقدية لتنشيط الاستثمار الخاص و الاستثمار العام.
- تشجيع البحوث و التطوير بتقديم المنح و السماحات الضريبية.
- توسيع وتحسين المؤسسات التعليمية و التدريبية من قبل الحكومة.
- يمكن للدولة التأثير في الطلب وجعله عند مستويات معينة ومن ثم تشجع المشروعات على توسيع قدراتها الإنتاجية.

2- البحث عن التشغيل الكامل: التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج و هي العمل و رأس المال و بصيغة أخرى الاستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة مما يستلزم توظيف عوامل ووسائل الإنتاج¹.

أما التشغيل الكامل في معناه الضيق، فإنه يتمثل في التشغيل الكامل لليد العاملة و يعتبر هذا المعنى أكثر استعمالاً وهو الحالة التي يكون فيها الراغبون في العمل في ظل الأجور السائدة في سوق العمل قادرين على الحصول على وظائف ويتمثل في تخفيض البطالة إلى البطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن لسوق العمل، ويتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة نذكر منها:

أ- البطالة الدورية: وتوصف باسم بطالة نقص الطلب وهي مرتبطة بالدورة التجارية، حيث تتميز فترات الانكماش بانخفاض الطلب على العمالة ويأخذ هذا الانخفاض في البداية صورة خفض ساعات

¹GENEREUX.J, Politiques économiques, Edition SEUIL, Paris, 1996, p05.

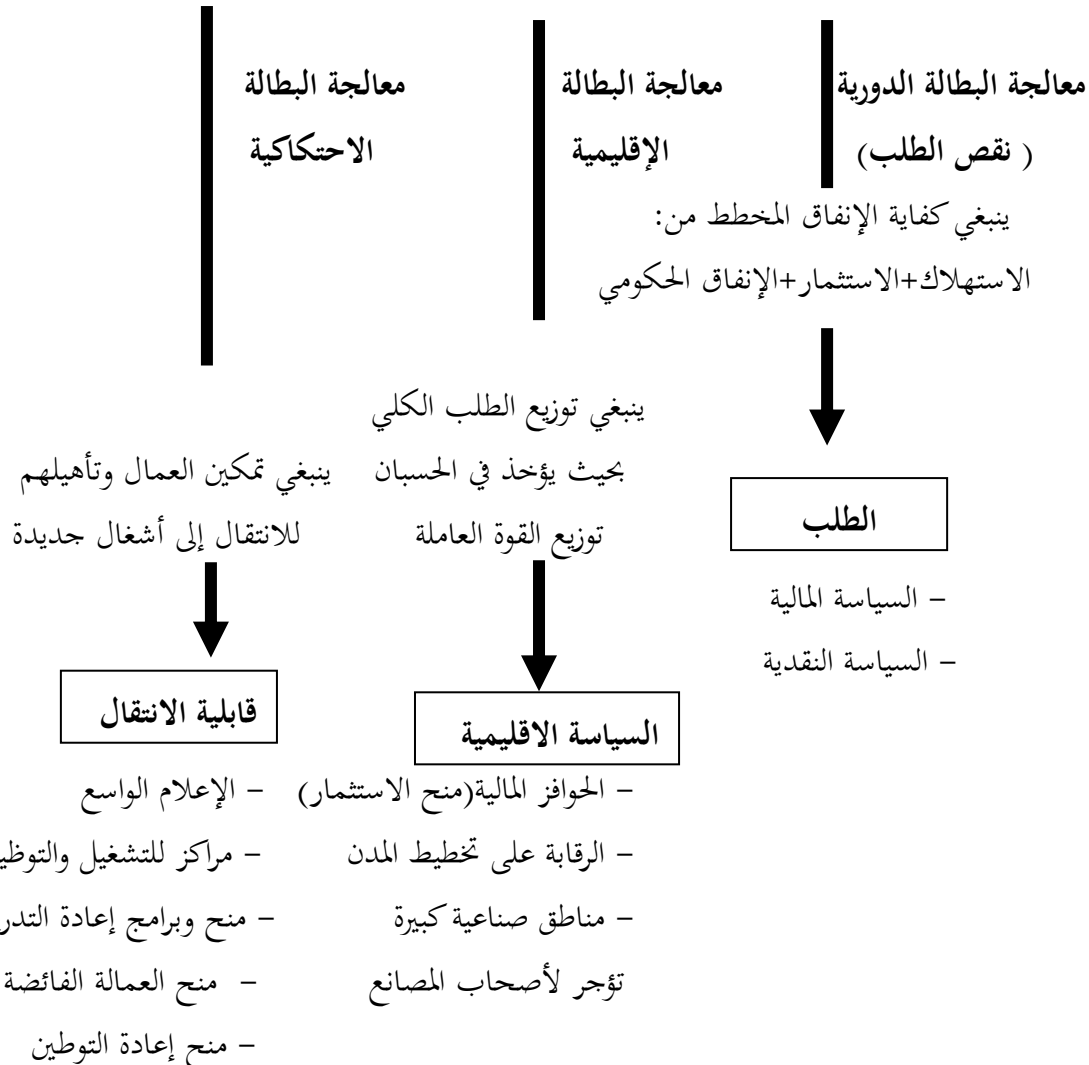
العمل ثم بعد ذلك يليه تسريح العمال ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وقد وجه كينز إهتمامه لهذا النوع من البطالة الذي يمكن القضاء عليه بإدارة سياسات الطلب.

ب- البطالة الإحتكاكية: وهي البطالة التي تنتج بسبب التنقل المستمر للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال التي تتوفر لهم فرص العمل.

ج- البطالة الإقليمية: وتحدث عند تعرض إحدى الصناعات المهمة المتركرة في أحد الأقاليم إلى التدهور مما يؤدي إلى نشوء مشاكل حادة من البطالة توصف عادة بالبطالة الهيكلية أو البنيوية. و الإجراءات والسياسات التي تستخدمها الدولة لمعالجة أصناف البطالة الرئيسية موضحة فيما يلي:

مخطط رقم (1-1): إجراءات معالجة أصناف البطالة الرئيسية

سياسة الاستخدام الكامل ومعالجة أصناف البطالة الرئيسية



المصدر: محمد عزيز، محمد عبد العزيز، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، عمان، 2006 ص706.

3- التحكم في التضخم:

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة وكتعريف عام له يعرف بأنه "الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود"¹، و يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية :

- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.

- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.

- حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

و نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، كان من الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الإرتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية . ويختلف علاج التضخم في الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كل منها، وكذا اختلاف الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة عن الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم في البلدان النامية والمتخلفة، حيث يرى العديد من الإقتصاديين بأن التضخم في البلدان النامية هو تضخم طلب ناشئ عن الإفراط في حجم الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي فإن علاجه يتطلب التحكم في حجم الإنفاق الكلي من خلال ضغط حجم الطلب الكلي ، وذلك بهدف خلق مستوى من الطلب المتوازن مع درجة العمالة الكاملة والمحقة في الاقتصاد، وبما يكفل امتصاص فائض القوة الشرائية، وتخفيض حجم الاستهلاك² كما يوصف التضخم في اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة بأنه تضخم نفقة، وبالتالي يتطلب إتباع السياسات الكفيلة بتخفيض تكاليف الإنتاج بما يساهم في تحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار نظرا لأن النمو الإقتصادي يرتبط في أي مجتمع من المجتمعات على درجة الإستقرار والتوازن في الإقتصاد القومي، والذي يتطلب تنفيذ السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار.

¹ بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 141.

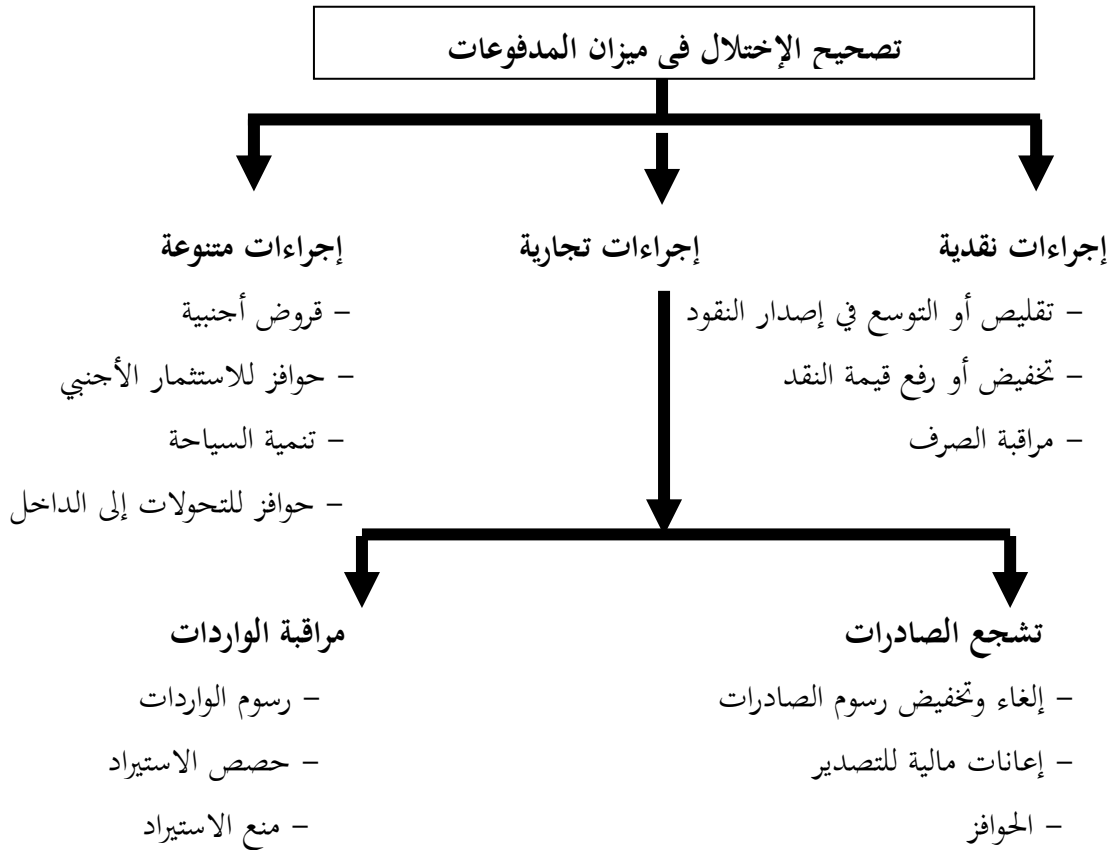
² عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985، ص 119.

4- البحث عن التوازن الخارجي : وهو توازن ميزان المدفوعات حيث يعد هذا الأخير ذا أهمية بالغة خاصة للدول التي تعتمد اعتمادا واسعا على التجارة الخارجية كالدول النفطية، و الدول النامية بصفة عامة وبعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان.

وتوجد عدة عوامل تؤدي إلى الإختلال في ميزان المدفوعات منها:

- النفقات الإنمائية الضخمة التي ينجم عنها زيادة واسعة في الإستيراد.
- الدورات التجارية.
- عدم الإستقرار السياسي وما ينجر عن ذلك من خروج للأموال و تناقص للإستثمار .
- ولا يعد الفائض في ميزان المدفوعات مثيرا للقلق لكن نجد الدولة تبذل جهدها لكي تزيل أو تخفف العجز في ميزان مدفوعاتها، وتوجد عدة إجراءات وسياسات تستخدمها الدولة لتصحيح الإختلال كما هو موضح في المخطط التالي:

مخطط رقم (1-2): إجراءات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات



المصدر: محمد عزيز، محمد عبد العزيز، مبادئ الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص739

ثانيا- وسائل السياسة الاقتصادية: تتمثل هذه الوسائل على العموم في فروع السياسة الاقتصادية و التي نذكر منها مايلي:¹

- سياسات التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية كتوفير الظروف الملائمة لتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة و تشجيع القطاع الخاص للمساهمة مع القطاع العمومي في النشاط الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية بشق الطرق، بناء الموانئ و المطارات، وتوفير مختلف أشكال الطاقة و الخدمات الأساسية اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية و الدخول في مجالات إنتاجية جديدة.
- سياسات الإنفاق كترشيد الإنفاق الحكومي، مراقبة المال العام و متابعة أوجه صرفه.
- السياسات التجارية كوضع مقاييس و مواصفات للسلع والخدمات و التدخل لتنظيم التجارة الخارجية.
- سياسات الأسعار كتسعير بعض المنتجات الأساسية و منع التعامل بسعر مختلف بين المنتجين.
- سياسات المنافسة كمحاربة الإحتكار و تشجيع المنافسة بين المنتجين الإقتصاديين.
- سياسات التوزيع و إعادة التوزيع كمراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بتحقيق توزيع عادل للدخل و الثروات.
- سياسات الأجور بالتدخل في سوق العمل لضبط سياسة الأجور و وضع تشريعات عمالية عادلة.
- سياسات نقدية و مالية.
- سياسات الضمان الإجتماعي.
- سياسات الاستثمار.

¹ سالمى جمال، السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، هذا لأنها تستطيع أن تقوم بتحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني و ذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة المالية و تطور أسسها في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

لقد تعددت تعاريف السياسة المالية بالرغم من عدم وجود اختلاف جوهري بينها وفيما يلي مجموعة من هذه التعاريف:

- السياسة المالية هي مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة بشأن اختيار الحاجات العامة و تحديد الموارد اللازمة لإشباعها.

- السياسة المالية للدولة ما هي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع(عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخل بين أفراد المجتمع... الخ).¹

- السياسة المالية هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات.²

- تتمثل السياسة المالية للدولة في تدخل هذه الأخيرة بصفة مباشرة على مستوى الإنتاج و التشغيل عن طريق النفقات العامة، وبصفة غير مباشرة بالتأثير على حجم الاستهلاك عن طريق الضرائب، الأجور، والخدمات الاجتماعية.³

- ينصرف اصطلاح السياسة المالية إلى نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة و الضرائب و الرسوم و القروض العامة (جميع عناصر الميزانية العامة للدولة بجانبها الإنفاقي و التحصيلي) للتأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بقصد تحقيق المصلحة العامة، وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع و المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية السائدة. وتتمثل هذه المصلحة

¹ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص.16

² - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص.323.

³ Edmond Alphantery, Georges Desupeme, Les politiques de stabilisation, PUF, 1974,p24.

العام في إشباع الحاجات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و توفير إمكانيات النمو المستقر للإقتصاد الوطني¹.

- تعرف السياسة المالية بأنها سياسة الحكومة فيما يخص مستوى الإنفاق الحكومي، التحويلات و هياكل الضرائب بغرض تحقيق أهداف معينة أهمها الحد من التقلبات في النشاط الإقتصادي فضلا عن المحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، مع الحد من الارتفاع الحاد و العشوائي في الأسعار².

- السياسة المالية هي التي تعنى بدراسة النشاط المالي للإقتصاد العام و هي تتضمن تكييفها كميًا لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة و كذا تكييفها نوعيًا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالإقتصاد الوطني، دفع عجلة التنمية، إشاعة الإستقرار، تحقيق العدالة الإجتماعية، إتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت في توزيع الدخل و الثروات بين أفراد المجتمع³.

نلاحظ أن كل التعريفات اتفقت على أن السياسة المالية هي صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مستخدمة في ذلك إيراداتها العامة و نفقاتها بهدف إشباع الحاجات العامة وذلك عن طريق: تخصيص الموارد الاقتصادية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق التنمية الاقتصادية و عدالة توزيع الدخل الوطني.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

لقد انعكس تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، على النظام المالي و السياسة المالية، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة، لذا سوف نتطرق لتطور السياسة المالية في ظل المذاهب الاقتصادية.

أولاً- السياسة المالية في الفكر التجاري: مع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية اتجهت أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي، لكن أوضح توماس من (Thomas Min) خطورة الضرائب نظراً لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل وتدهور في النشاط الاقتصادي، ويعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها لذلك يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة هي المحتكر للتجارة الخارجية.

¹ - يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2003، ص5.

² - محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص163.

³ - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006، ص 6.

وقد رأى ويليام بيتي (W.PETTY) أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس، يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي، كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام و ترشيده و قصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة ، العدل ، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتقاعدين، وتعد هذه أول محاولة لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة¹.

ثانياً- السياسة المالية في الفكر الطبيعي: في إطار فلسفة الفيزيوقراط (PHISOCRATES) التي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة و توجهه نحو التوازن الطبيعي ، أكد فرانسوا كيناي (FRANCOIS Quesnay) على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي للملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد ولا على المنتج، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، و من ثم الأسعار و بالتالي الإضرار بالنشاط التجاري و الثروة، ومن ثم يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، و ذلك حتى لا يؤثر هذا الإقتطاع سلبي على دورة النشاط الاقتصادي، ولم يضيف الطبيعيين أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية.

ثالثاً- السياسة المالية في الفكر التقليدي: في ظل هذا الفكر لم يظهر للدولة أي دور في النشاط الاقتصادي، والتزمت السياسة المالية بالحياد ولم تستهدف أي غرض اقتصادي أو اجتماعي. وتحددت أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي فيما يلي:

1- ضغط الميزانية إلى أقل حجم ممكن، وذلك بتقليل النفقات العامة، لأن التقليديون يعتبرون إنفاق الدولة صورة من صور الاستهلاك، فيجب أن يقلل بقدر الإمكان حتى لا يؤدي التوسع فيها إلى سوء استخدام الموارد و تدهور الإنتاج .

2- توازن الميزانية، وينطلق هذا الأمر من أن الدولة غير مسئولة عن استهداف أي غرض اقتصادي أو اجتماعي بواسطة سياستها المالية، فليست هناك أسباب لإحداث عجز ويجب تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات و الإيرادات.

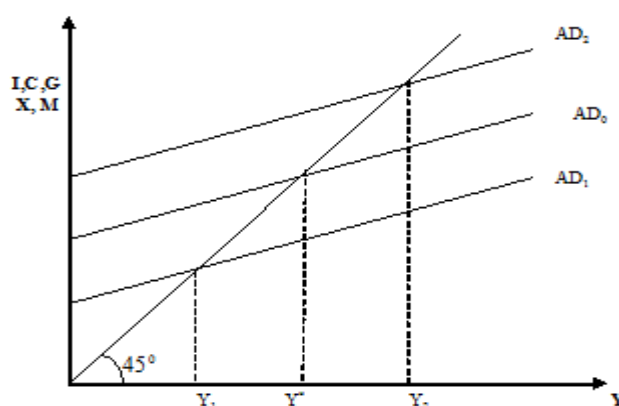
¹ - عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 159 - 161.

3- يتم تغطية النفقات العامة بإيرادات الدومين فإذا لم تكف أكمل الفارق عن طريق الضرائب، وتفضل الضرائب على الاستهلاك عن الضرائب على الادخار وذلك لأن الادخار هو مصدر التراكم الرأسمالي لهذا لا يجب أن يتأثر بالضرائب، كما حرس التقليديون على أن لا يكون للضرائب أثر على الأسعار، ورأوا أنه ليست هناك أي أسباب للإقتراض أو الإصدار النقدي.

لكن هذه الأسس لم تستطع الصمود أمام التطور الاقتصادي وأدت إلى تفاقم الأزمات وازدياد حدتها وامتداد آجالها وأصبح على الدولة أن تقوم بحفظ التوازن وحماية النشاط الإقتصادي وإشباع الحاجات العامة بحسب أهميتها وهذا عن طريق السياسة المالية.

رابعا- السياسة المالية في الفكر الكينزي: لقد كان هجوم الكينزيين على الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية امتدادا منطقيا لهجوم كينز على معظم المبادئ الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية، حيث أكد أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة كما اعتقد الكلاسيك، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأوضح إمكانية حدوث التوازن عند مستوى أكبر أو أقل من مستوى التشغيل الكامل حيث تظهر الفجوات التضخمية أو الانكماشية¹. و ألقى على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الإقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة و السياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، وكان من الضروري لكي تضطلع الدولة بهذه المسؤوليات الجديدة أن تصمم للسياسات المالية أسسا جديدة تتماشى مع هذا المفهوم الجديد وهذا ما تكفلت به مدرسة هانسن (alvin hansen)². فقد حلل هانس نظرية كينز مستعينا بمعادلة الدخل القومي ومستعينا بالشكل الموالي:

الشكل (1-2): دور الإنفاق العام في تحديد التوازن



¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص26.

² - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص31.

الدخل الوطني = الإستهلاك + الإستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

$$Y=C+I+G+X-M.$$

ومن ثم فإن الذي يحدد نقطة التوازن الفعلي للإقتصاد القومي هو منحني الطلب الكلي الذي يتكون من مجموع المتغيرات الموجودة في الجانب الأيسر من معادلة الدخل القومي.

ففي الشكل السابق نجد منحني الطلب الكلي عبارة عن المجموع الجبري لدوال الإنفاق. وبالتالي فإن نقطة التوازن للإقتصاد القومي هي النقطة y^* حيث يتقاطع منحني الطلب الكلي مع الخط 45° محددًا نقطة الطلب الفعال، وإذا افترضنا أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عند النقطة y^* ، فمعنى هذا أن النقطة y_1 تشكل توازن أقل من مستوى التوظيف الكامل، أي وجود فجوة انكماشية مع بطالة إجبارية، نظراً لأن مستوى الطلب الفعال عند هذه النقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل، أما إذا كان الطلب ممثلاً بالمنحني AD_2 فإن نقطة التوازن هي y_2 وهي أعلى من مستوى التوظيف الكامل، مما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية، نظراً لتعذر زيادة الإنتاج القومي الحقيقي فوق مستوى التوظيف الكامل وبالتالي فإن الزيادة ستكون في المستوى العام للأسعار، وعليه ستبدأ الضغوط التضخمية في الظهور.¹

و قد واصل زملاء هانس (Hansen) و تلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية و المالية الوظيفية و غيرها²، وقد حدد مسجريف (Musgrave) أسس السياسة المالية اعتماداً على نموذج هانسن كما أوضحها لينر في شكل قواعد و قوانين على النحو التالي:³

- أن تجعل الحكومة من أجل معالجة كل من التضخم والكساد معدل الإنفاق الكلي في المجتمع يتساوى مع المعدل الذي يمكن بموجبه شراء كل السلع التي يمكن إنتاجها، وتستطيع الحكومة تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق :

- تخفيض نفقاتها العامة.
- أو زيادة الضرائب .
- أو بالوسيلتين السابقتين معا.

¹ - حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية، مرجع سابق ذكره، ص33.

² - حامد عبد المجيد دراز، نفس المرجع، ص35.

³ عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 1997، ص92.

وبنفس الطريقة تستطيع الحكومة أن تزيد من مستوى الإنفاق الكلي فتعمل على زيادة نفقاتها العامة أو خفض الضرائب أو بالوسيلتين معا. وبهذه الوسائل يمكن إبقاء إجمالي الإنفاق عند المستوى المطلوب بحيث يكون كافيا لشراء السلع التي يمكن إنتاجها .

- أن تقترض الحكومة لتخفيض كمية النقود وزيادة كمية السندات الحكومية، وبعبارة أخرى تقترض الحكومة من أجل تخفيض درجة السيولة، أما إذا لم تكن ترغب في ذلك فيمكنها تمويل نفقاتها بطبع المزيد من أوراق النقد.

وباختصار يمكن القول بأن المالية الوظيفية تنادي بإبقاء الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد القومي عند مستوى عال بدرجة تمنع خطر الكساد وفي الوقت نفسه عند مستوى منخفض بدرجة تمنع التضخم، وأن إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة هو البديل لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة في الفكر التقليدي.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

يمكن القول وبصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمثل في أربعة أهداف رئيسية هي:¹

- تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تخصيص الموارد الاقتصادية.
- إعادة توزيع الدخل القومي.

أولاً- تحقيق التنمية الاقتصادية²:

لقد صار ينظر إلى السياسة المالية كوسيلة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك يرجع لعدة أسباب منها:³

- السياسة المالية هي عبارة عن القرارات و الإجراءات المتعلقة بتوجيه إيرادات الدولة و نفقاتها نحو أكفأ الاستخدامات وأهمها، فالسياسة المالية بتعبير آخر تتعلق بالمكون المالي لنشاط الدولة ووضعه بحسب الأهمية والنفع الإقتصادي.

- أصبح حجم النشاط المالي للدولة يكون نسبة لا يستهان بها من الدخل القومي ونتيجة لذلك فإن أي تغييرات فيه من شأنها أن تحدث أثرا على النشاط الاقتصادي، وقد يكون هذا الأثر سلبا أو إيجابا،

¹ احمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² سنقوم بدراسة التنمية الاقتصادية في الفصل الثاني.

³ احمد مجذوب احمد علي ، نفس المرجع ، ص 128.

فأصبح من الضروري أن تراقب القرارات و الإجراءات المالية بنوع من الحذر حتى لا تترك آثارا سيئة على النشاط الاقتصادي.

- تعتمد التنمية الاقتصادية - من بين ما تعتمد- على فكرة حشد المدخرات و توجيهها و استخدامها وفقا لجدول الأولويات، مع مراعاة الكفاءة الاقتصادية العامة، وعليه فلا يتصور انفصال القرارات المتعلقة بالسياسة المالية عن القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية.

- بما أن السياسة المالية تتعلق بقرارات و إجراءات الدولة تجاه إيراداتها ونفقاتها ، فلا شك أنها تؤثر على المناخ الاستثماري، فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الاستثمار، كما يمكن للدولة عن طريق الضرائب من خلال مختلف الامتيازات الضريبية أن تساهم في إغراء وتحفيز المستثمر الأجنبي.

ثانيا- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: الاستقرار الاقتصادي مفهوم مزدوج يسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة و تجنب التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم.

و قد رأينا فيما سبق أن هذين الهدفين يعتبران من الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية بصفة عامة، و السياسة المالية تعتبر من أهم هذه السياسات التي تهدف لتحقيقهما.

ثالثا - تخصيص الموارد الاقتصادية: يرى الاقتصاديون الرأسماليون أن جهاز السوق كفيلا بتحقيق التخصيص الأمثل و الاستخدام التام للموارد ، لكن باستقراء واقع النظم الرأسمالية و بالدراسة المتأنية لفلسفة النظام الرأسمالي اتضح أن نظام السوق لا يضمن التخصيص المناسب للموارد الاقتصادية وذلك يرجع إلى عدد من الأسباب، أهمها اختلاف المصالح العامة عن المصالح الخاصة¹، وبناء على ذلك كان على الدولة أن تتدخل بأدوات سياستها المالية للوصول إلى التخصيص المناسب الذي يحقق لها أهدافها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، ومن الإجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية نذكر:

- يمكن للدولة أن تجعل من الضرائب ذات الأسعار المرتفعة عائقا في طريق الأنشطة الاقتصادية التي لا ترغب في توجيه الموارد الاقتصادية إليها.

¹ للتفصيل أكثر حول عجز جهاز السوق في تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، انظر:

احمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-101.

- يمكن للدولة استخدام إنفاقها العام للتأثير على معدلات الأرباح للقطاعات المختلفة بحيث تقدم الإعانات لزيادة معدل الأرباح في المجالات التي ترغب الدولة في تحويل الموارد إليها.

- كما أن اللجوء إلى القروض العامة الداخلية تحول جزءاً من الموارد التي يملكها الأفراد و المؤسسات إلى الدولة لتمول النفقات العامة، وبهذا تستبدل الدولة قرار الإنفاق الخاص بقرار الإنفاق العام.

رابعا - إعادة توزيع الدخل الوطني: يتم توزيع الدخل الوطني عن طريق ملكية عوامل الإنتاج ويطلق على هذا التوزيع مرحلة التوزيع الأولي، وهذا التوزيع يكون متفاوتاً وغير عال، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على ترده بين حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى أنه غالباً ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأسمال المجتمع، ذلك أن الطبقة الغنية التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخول، لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال، ومن هنا أصبحت السياسة المالية تستهدف توزيعاً عادلاً للدخل بتقليل التفاوت، ويطلق على هذه العملية بإعادة توزيع الدخل و يقصد بها إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع.

و تعتبر النفقات العامة من أكفأ الأساليب المالية التي يمكن للدولة استخدامها لتحقيق عدالة توزيع الدخل حيث:¹

- يترتب على الإنفاق العام على الصحة و التعليم والرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات مجاناً أو مقابل سعر رمزي لذوي الدخل المنخفض دعم هذه المشاريع وإعادة التوزيع لصالحها.

- تعمل سياسة الإعانات العينية على إعادة التوزيع لذوي الدخل المنخفض و زيادة دخولهم الحقيقية.

- ينتج عن سياسة إعانة الإنتاج تخفيض أسعار السلع التي ينتفع بها ذوي الدخل المنخفض.

- كما أن إعانات الضمان الاجتماعي تعمل على إعادة توزيع مباشرة على هذه الفئات.

و تستطيع الدولة معالجة الخلل في توزيع الدخل بين الأفراد بما لها من سلطان وقدره على جباية الضرائب و تحديد أسعارها و حدود الإعفاء منها، حيث تجعل عبئها يقع على الأغنياء، وتقدم بعض الخدمات العامة للفقراء من حصيلة الضرائب التي تجمعت لديها.

¹ احمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 317.

المبحث الثالث: موقع سياسة الإنفاق العام من السياسة المالية

لقد تطرقنا إلى أهداف السياسة الاقتصادية، والسياسة المالية كأحد أهم السياسات الاقتصادية التي تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني وهذا عن طريق أدوات محددة تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبما أن السياسة المالية ترسم وتنفذ من خلال ميزانية الدولة بجانبها الإيرادات والنفقات يمكن تقسيم أنواع السياسات المالية إلى نوعين رئيسيين: سياسة الإيرادات وسياسات الإنفاق، وفيما يلي سنتطرق إلى الإنفاق العام الذي يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فالدولة المنتجة تطور الإنفاق العام حيث ازداد حجمه وتعددت تقسيماته، وأصبح أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية، ولقد تطورت دراسة النفقات العامة و أصبحت تشكل جزءا هاما من علم المالية العامة وفيما يلي سنتناول بعض الجوانب الخاصة به.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة، تقسيماتها ومصادر تمويلها

لقد سبق وعرفنا السياسة المالية على أنها صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مستخدمة في ذلك إيراداتها العامة ونفقاتها بهدف إشباع الحاجات العامة، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية.

أولاً- تعريف النفقات العامة :

- النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة.¹

- النفقات العامة هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة و الجماعات المحلية) أو أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة.²

- النفقة العامة مصطلح يتكون من مقطعين: نفقة بمعنى مصاريف وعامة بمعنى أن تقوم بها مؤسسات الدولة العامة من قبل أشخاص يمثلون هذه المؤسسات وعلى قمة هرم إدارتها العليا وهم يمثلون مؤسسات الدولة العامة وخاضعون للقانون العام بفرعيها الإداري والدستوري، وقد تم تكليفهم للقيام بعملية الإنفاق العام على شرط أن تؤدي هذه النفقة العامة إلى تحقيق الصالح العام بإشباعها حاجة عامة.³

¹ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 183

² مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 193 .

³ سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية والأدبية، لبنان، 2015، ص 50.

- تعرف النفقة العامة على أنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.¹ ويتضح من هذه التعاريف للنفقة العامة أنها تتكون من ثلاث عناصر أو ثلاث أركان:

1- الصفة النقدية للنفقة العامة : العنصر الأول من عناصر النفقة هو استعمال مبلغ من النقود يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطها ، كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والإنفاق على الخدمات والمرافق والأشغال العامة ...، وبذلك لا يعد من قبل النفقة العامة لجوء الدولة بما لها من سلطات في الحصول على ما تحتاجه من موارد إنتاجية بغير مقابل كما في حالات السخرة أو الاستيلاء بغير تعويض.²

ومن مزايا استخدام النقود في الإنفاق انه يسهل من عمل النظام المالي، حيث أنه يركز مبدأ الرقابة على النفقات العامة تأميناً للقواعد التي تحقق المصلحة العامة ، ولا تتحقق بسهولة هذه الاعتبارات لو جرى الإنفاق بشكل عيني حيث أن الإنفاق العيني يثير كثيراً من المشكلات الإدارية والتنظيمية ويتسم بعدم الدقة، ومن ضمن عيوبه أيضاً الإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد أمام فرص الاستفادة من النفقات العامة وتحمل الأعباء التي تفرضها.³

2- صفة القائم بالإنفاق: يشترط في النفقة العامة أن تصدر من الدولة أو إحدى هيئاتها ، وبهذا المفهوم فإنها تشمل نفقات الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة ونفقات المشروعات العامة ، حتى ولو خضعت إدارة هذه المشروعات لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح حيث لا يحجب ذلك صفتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر نفقة عامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية إضافة إلى نفقاتها في المجال الاقتصادي وبالعكس فإن النفقة التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام.⁴

3- هدف النفقة العامة: العنصر الثالث من عناصر النفقة العامة هو الهدف الذي تنشده وهو إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ، وبهذا المعنى لا تعتبر نفقات عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ، ولا تحقق نفعاً عاماً للأفراد ، ويمكن تبرير ذلك في أنه لما كان الأفراد متساوون في تحمل الأعباء

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 65.

² هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

³ بن داود ابراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 22 .

⁴ فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 59، 60.

العامة (الضرائب وغيرها) فإنهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في جميع الوجوه ، أي أن النفقة تهدف إلى تحقيق حاجة عامة وليست لمصلحة خاصة، فلا تصرف لمنفعة فرد بعينه أو أفراد معينين، ومما يميز النفقة العامة في الوقت الحالي أنها توافق عليها السلطة التشريعية المشرعة للصالح العام والمنتخبة والمختارة من المجتمع أو الشعب وهي الجهة المخططة للحاجات العامة للصالح العام.¹

ثانياً- تقسيم النفقات العامة: مع تطور دور الدولة ازدادت النفقات العامة و تنوعت واختلفت آثارها، لهذا ظهرت الحاجة إلى تقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائماً على مبادئ واضحة ومنطقية، ولهذا التقسيمات أغراض متعددة منها²:

- تسهيل صياغة و إعداد البرامج.
 - خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة و الاعتماد.
 - تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة و معرفة تطورها.
 - تقسيم النفقات يمكن من قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.
 - التمكين من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة.
- وفيما يلي سنتناول أهم التقسيمات.

1- تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة:³

تنقسم النفقات العامة تبعاً للهدف المسطر لها وذلك باختلاف وظائف الدولة (التقسيم الوظيفي) إلى:

أ- النفقات الإدارية: تمثل النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لمهامها، وتشمل هذه النفقات نفقات الدفاع، الأمن، العدالة و الأقسام السياسية.

ب- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات المتعلقة بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة و المتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي كالتعليم، الصحة، النقل، السكن....

ج- النفقات الاقتصادية: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال.

2- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها: تنقسم النفقات من حيث دوريتها إلى نفقات عادية

ونفقات غير عادية:⁴

¹ سميير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² محمد عباس محزني، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 75، 76.

³ نفس المرجع السابق، ص 81، 82.

⁴ معجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص 210، 211.

أ- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتصف بالدورية وتتكرر من سنة إلى أخرى.

ب- النفقات غير العادية: هي تلك التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة فهي تحدث بصورة غير منتظمة، مثل النفقات اللازمة لمواجهة الكوارث، كالفيضانات و الزلازل و النفقات الإستثمارية الضخمة...

وتبدو فائدة هذا التقسيم إلى إرساء قاعدة هامة في مجال تمويل النفقات العامة حيث أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي) التي لا يسمح باللجوء إليها إلا إذا وجهت لنفقات غير عادية.

3- تقسيم النفقات من حيث مقابلها: تنقسم النفقات من حيث مقابلها إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية.

أ- النفقات الحقيقية: هي تلك التي تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني من أجل أداء الخدمات العامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة. وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية (أو تسييرية) و نفقات استثمارية (أو نفقات رأسمالية)¹.

ب- النفقات التحويلية: هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه². تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع³:

- إقتصادية: مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات.

- إجتماعية: مثل الإعانات للفقراء و التأمينات الإجتماعية

- مالية: وتتضمن أساسا أقساط فوائد الدين العام.

ثالثا: مصادر تمويل الإنفاق العام (الإيرادات العامة): إن قيام الدولة بوظائفها العامة و أنشطتها

المتعددة يقتضي منها الحصول على حجم كافي من الإيرادات يسمح لها بمواجهة نفقاتها العامة.

و الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة للإنفاق على المرافق و المشروعات العامة

ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ.⁴

¹ مجدى شهاب، نفس المرجع السابق، ص 212.

² رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992 ص 92.

³ مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص 214.

⁴ مجدى شهاب، نفس المرجع السابق، ص 255.

ونظرا لتعدد مصادر الإيرادات العامة فقد اختلفت تصنيفات هذه الإيرادات و تقسيماتها لهذا سوف نقتصر على التقسيم المالي لها كما يلي:

1- الإيرادات السيادية: وتتمثل في الضرائب والرسوم والأثمان العامة

أ- **الضرائب:** تعتبر الضرائب من أقدم و أهم مصادر الإيرادات العامة، و التي كانت و لا زالت العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام، و تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي جبري، نهائي يتحمله الممول، و يقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكلفة مساهمة في الأعباء العامة أو لتدخل السلطة في تحقيق أهداف معينة.¹

كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن مبلغ من المال تقتطعه الدولة و تجبيه من ثروات الأشخاص بصورة جبرية و نهائية من دون مقابل خاص و ذلك بغرض تحقيق النفع العام و هي أيضا أداة لتوزيع الأعباء العامة.²

ب- **الرسوم:** تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة وهي ذات أهمية خاصة لكونها من الإيرادات التي تدخل خزانة الدولة بصفة دورية منتظمة، ومن ثمة تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة، و يمكن تعريف الرسم على أنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد إلى جانب نفع عام يعود على المجتمع ككل.³

ج- **الأثمان العامة:** النوع الثالث من أنواع الإيرادات العامة الضريبية هو الأثمان العامة، ويعرف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل خدمات مرافق السكك الحديدية و مترو الأنفاق والمياه والبريد والهاتف... الخ، وما يميز الأثمان العامة أنه تدفع اختياريا ولا يهدف من ورائها إلى تحقيق ربح وتعتبر من المصادر الهامة للإيرادات العامة.

2- إيرادات القطاع العام (أموال الدومين): يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية والمنقولة التي

تملكها الدولة سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة، وتنقسم إلى:

أ- **الدومين العام:** عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة وتخصص للنفع العام مثل الموانئ والجسور وغيرها والقاعدة مجانية الانتفاع بها مع إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بها.

ب - **الدومين الخاص:** يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضعها لأحكام القانون الخاص وعلى عكس الدومين العام فإن الدومين الخاص يعتبره مصدرا من مصادر الإيرادات العامة وينقسم

¹ منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991، ص 101.

² فوري عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 49-50.

³ - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 102-105.

إلى الدومين العقاري وهو ما تمتلكه الدولة من الأراضي الزراعية أراضي البناء وغيرها والدومين المالي في شكل أسهم وسندات الشركات، والدومين الصناعي والتجاري هو ما تمتلكه الدولة من منشآت صناعية وتجارية.

3- القروض العامة: إن اللجوء إلى القروض كوسيلة لتمويل الاقتصاد العمومي يكون بسبب عجز الموازنة وعدم كفاية الإيرادات العامة، وقد تكون هذه القروض داخلية أو خارجية.

القروض الداخلية هي تلك القروض التي تقترضها الحكومة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل البلد ومن مميزاتهما أنها لا تؤثر على الثروة الوطنية بالزيادة أو النقصان، وإنما تؤدي إلى إعادة توزيع جزء منها فقط، أما القروض الخارجية فهي القروض التي يكون مصدرها أشخاص معنويين أو طبيعيين لا يقيمون في إقليم الدولة، وهذه الأخيرة تحتوي على مخاطر لا يجب إهمالها، ذلك أن الديون المترتبة تكون بالعملة الصعبة وتسديد خدماتها يكون بهذه العملة أيضا في زمن استحقاقها مما يؤدي إلى نشأة عبء تحويلي قد يحدث حالة لا توازن في ميزان حسابات الخزينة ووضعية سيئة لاحتياطات الصرف، خاصة إذا تزامن هذا مع انخفاض قيمة العملة الوطنية فإن عبء التسديد سوف يزداد حدة، كذلك فإن الاستدانة الخارجية غالبا ما تؤدي إلى المجازفة أو الإضرار باستقلالية التسيير المالي و الاقتصادي من حيث الضمانات المطلوبة و ذلك بتخصيص موارد خاصة للخدمة و تسديد القروض كتحميد العوائد بالعملة الصعبة، الالتزام بالامتيازات التجارية و حتى السياسية، كما أن القروض الأجنبية المستعملة لتمويل الإنفاق الداخلي تمنح موجودات مالية للخزينة مما يزيد في كتلة وسائل الدفع و هذا بدون مقابل لها، و بذلك تكون أمام وضعية التمويل التضخمي للنفقات العمومية.¹

و تجدر الإشارة أن اعتماد أسلوب القرض كوسيلة للتمويل يجب أن يختص بتغطية النفقات الاستثمارية فقط نظرا لوجود إمكانية الحصول على عوائد من جهة و اعتبار القرض إيراد مؤقت من جهة أخرى.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة

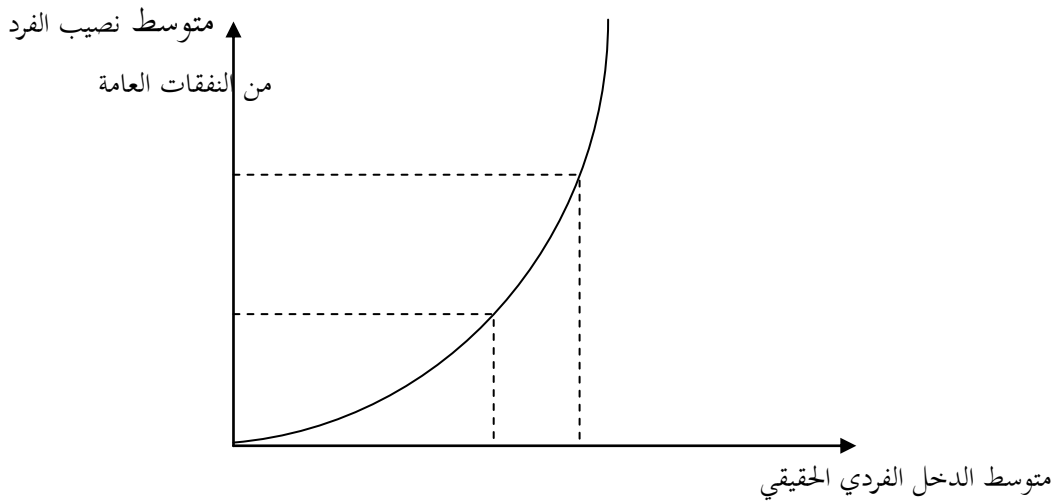
استدعى تزايد النفقات العامة انتباه الاقتصاديين حيث حاولو تفسير هذه الظاهرة وقد قدموا العديد من التفسيرات، ولعل من أبرز الدراسات وأهمها دراسة أدولف فاجنر A.Wagner في نهاية القرن التاسع ودراسة Peacock and Wiseman وفيما يلي سنتطرق إلى تحليل بعض الاقتصاديين لهذه الظاهرة ثم نتطرق إلى الأسباب الحقيقية والظاهرية لتزايد الإنفاق العام.

¹ احمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 270، 276.

أولاً: قانون فاجنر **Loi de Adolphe Wagner**:

يعد الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر A.Wagner من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة نهاية القرن التاسع عشر حيث قدم دراسته المتعلقة بالنفقات العامة وتزايدها وذلك في عام (1892)، حيث حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العام، وقد انطلق في تحليله من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصص الإنفاق العام في الدخل القومي وبالتالي فإن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، الهياكل القاعدية، التربية، التدخل الاجتماعي¹، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها² واستنتج العلاقة التبعية بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي حيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي معدل نمو نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة يكون أكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج القومي، ويمكن توضيح قانون فاجنر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): المنحنى الممثل لقانون فاجنر



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص 57.

ويمكن صياغة قانون فاجنر بالاستناد على العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي إذ يعد الإنفاق العام متغير داخلي ودالة في النمو الاقتصادي، وقد أدت طبيعة هذا القانون إلى تطوير خمسة نماذج مختلفة، تم التحقيق فيها في ستينات القرن الماضي، ومع ذلك لا يوجد معيار حاسم لاتخاذ قرار حول أي واحدة من هذه الصيغ، الأكثر قناعة وفاعلية لاختبار قانون فاجنر وهي على النحو التالي:³

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 252-253.

³ انظر:

الصيغة الأولى: $G=F(Y)$

الصيغة الثانية: $G=F(Y/N)$

الصيغة الثالثة: $G/N=F(Y/N)$

الصيغة الرابعة: $G/GDP=F(Y/N)$

الصيغة الخامسة: $G/GDP=F(Y)$

حيث:

G : يمثل الإنفاق العام الحقيقي

Y : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

N : يمثل عدد السكان

G/N : حصة الفرد من الإنفاق الحكومي.

Y/N : حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

G/GDP : نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إن الاختلاف الرئيسي بين هذه النماذج هو قياس المتغيرين (G, Y) ولم يتم الاتفاق على أي من هذه الصيغ هي الصيغة الأنسب والأكفأ لاختبار قانون فاجنر¹.

ثانياً: تفسير بيكوك - وايزمان Peacock and Wiseman

لقد حاول كل من Peacock و Wiseman سنة 1961 تفسير ظاهرة تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي حيث أن هذا الدور يتأثر بالأحداث الاستثنائية خاصة الحربين العالميتين حيث قادت إلى زيادة الإنفاق الحكومي ويفترض الاقتصاديان أن القرارات التي تتخذها الحكومة بخصوص الإنفاق العام تعتمد على عوامل كثيرة غير النمو الاقتصادي أهمها ردود أفعال الناخبين على معدلات وأنواع الضرائب اللازمة لتمويل الإنفاق العام، ويفترض التحليل بأن هناك مستوى معين من الضرائب يشكل قيوداً على نمو الإنفاق العام وعلى هذا فإن الإنفاق الحكومي ينمو باتزان في الأوقات

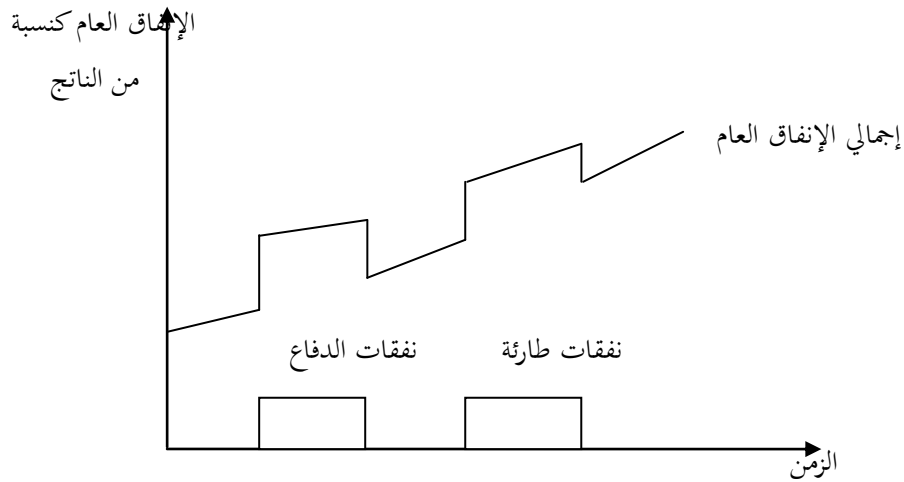
– كريم سالم حسين الغالبي، الانفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner's law) في العراق للمدة (1975_2010) تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 25، 2012، ص 36.

- Mduuzi Biyase and Talent Zwane, THE ROBUSTNESS OF WAGNERS LAW: EVIDENCE FROM AFRICA, University of Johannesburg, economics department, 2011,P4.
www.essa2011.org.za/fullpaper/essa2011_2281.pdf Consulté le 20/04/2016.

¹ كريم سالم حسين الغالبي، الانفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner's law) في العراق للمدة (1975_2010) تحليل قياسي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

العادية، لكن هذا النمو المتزن سوف يحتل في الأوقات التي يتعرض لها المجتمع إلى أزمات طارئة نتيجة زيادة الإنفاق العام اللازم لمواجهة مثل هذه الظروف، ويتقبل الناس رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل الإنفاق الاستثنائي، وحسبهما فإن مستوى الإنفاق العام يبقى في مستوى مرتفع بعد الأزمات ولا ينخفض إلى المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة وفي خلال هذه الفترات يزيد الإنفاق العام ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا ما يطلق عليه أثر الاستبدال¹. والشكل التالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم(1-4): تطور النفقات العامة حسب تحليل Peacock and Wiseman



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص 58.

ثالثاً:دراسة Musgrave :

لقد حاول Musgrave تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة سنة 1979 بنموذج التنمية في زيادة الإنفاق العام الذي أكد فيه أن مراحل التنمية الأولى تجعل الحاجة ملحة إلى الخدمات الاجتماعية العامة (مثل الطرق والكهرباء والموانئ) والتي يحجم عنها القطاع الخاص لانخفاض مردودها الاقتصادي وارتفاع تكاليفها مما يجعل الحكومة مرغمة على توفيرها لتصبح استثمارات القطاع العام إلى إجمالي الاستثمارات مرتفعة جدا ثم تبدأ بالانخفاض في المراحل المتقدمة للتنمية الاقتصادية فترتفع مساهمة القطاع الخاص بالتدريج². وربما لا تنطبق هذه الفكرة على الدول النامية إلا أنها بشكل عام تعبر عن حالات مختلفة للتنمية الاقتصادية لعدد من الدول المتقدمة.

¹ وليد عبد الحميد عايب، وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص 58.

² Richard Abel Musgrave, Peggy B. Musgrave, public finance in theory and practice, New York, McGraw Hill, 1979, P141. https://books.google.dz/books/about/Public_Finance_in_Theory_and_Practice.html? Consulté le 10/06/2015.

رابعاً: قانون باركسون "Loi de Parkinson" :

لاحظ المراقب المالي الإنجليزي باركنسون سنة 1958 أن هناك ارتفاعاً في تكاليف التوظيف، بسبب الميل إلى زيادة إنفاق الأموال على التشغيل ولاسيما تكاليف الموظفين، وذلك بسبب العدد المتزايد من الموظفين العموميين والذي يرجع لتوسع القطاع العام خاصة العمل الإداري لتشغيل الموظفين العاديين أو المؤهلين أو المسؤولين دون ضرورة لذلك ويعود ذلك إلى الرغبة في تحقيق ما أسند للدولة من مهام خدمة للصالح العام والرقى بالخدمات العمومية¹.

خامساً: الأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد النفقات العامة:

الزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها، فقد ترجع هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية بمعنى زيادة في مقدار النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة الحقيقية، أما الزيادة الحقيقية في النفقات العامة فمعناها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات.

1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة معدل النفقات العامة دون انعكاس ذلك على زيادة المنفعة العامة من السلع والخدمات التي يستفيد منها الأفراد فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة اسمية ويمكن حصر أهم تلك الأسباب في²:

أ- تدهور قيمة العملة: إذ ينتج عن تدهور قيمة النقد ارتفاعاً في الأسعار، ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم النفقات العامة الإسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات.

ب- تغيير طرق المحاسبة الحكومية: يؤدي التغيير في طرق الحسابات العامة إلى زيادة غير حقيقية في النفقات العامة وعليه فالانتقال من طريقة الميزانية الصافية أي خصم نفقات تحصيل الإيرادات إلى طريقة الميزانية الإجمالية يؤدي إلى زيادة ظاهرية كبيرة في أرقام كل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

ج- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: إن اتساع مساحة الإقليم نتيجة ضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب على هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي، كما أن الزيادة في الإنفاق العام بتأثير زيادة عدد السكان ليست في الواقع سوى زيادة ظاهرية.

2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

تنوع الأسباب الحقيقية لازدياد الإنفاق العام ومنها:

¹ LOÏC Philip, finance publiques, 5 édition, cujas, paris, 1999, p38.

² نواز عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار المناهج ، عمان، 2005، ص ص 53، 54.

أ- الأسباب الاقتصادية: وتشمل

- زيادة الدخل الوطني: فارتفاع الدخل الوطني يترتب عليه ارتفاع موارد الدولة ومن ثم نفقاتها.
- زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: فكلما حرصت الدولة على التدخل بصورة موسعة كلما ازداد حجم الإنفاق العام.

ب- الأسباب الاجتماعية: لقد ازدادت الحاجات الاجتماعية من تأمين ضد البطالة، المرض، العجز و الشيخوخة و إعانة الفقراء، اليتامى والأرامل... وقد ترتب عن قيام الدولة بهذه الواجبات زيادة النفقات العامة.

ج- الأسباب الإدارية: ترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها خلق العديد من الوزارات و الإدارات للقيام بتقديم الخدمات العامة و الإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة وذلك أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

د- الأسباب المالية: تتمثل هذه الأسباب في¹:

- سهولة الاقتراض: إن سهولة حصول الدولة على القروض العامة شجعها مرارا على التوسع في الإنفاق العام.

- وجود فائض في الإيرادات العامة: يؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة إغراء الحكومة بالتوسع في الإنفاق العام وهذا الوضع قد يشكل خطورة عندما يختفي هذا الفائض لأنه يصعب ضغط النفقات العامة حينها.

هـ- الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة و تؤدي لازديادها ومن هذه العوامل:²

- انتشار المبادئ الديمقراطية: حيث يترتب عليها زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل و التكفل بالكثير من خدماتها، كما أن الحزب الحاكم يتوسع في المشاريع الإستثمارية لإرضاء الناخبين.

- زيادة نفقات التمثيل الخارجي: أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة بسبب زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة وكذلك ارتفاع نفقات الإشتراك في المنظمات الدولية و الإقليمية.

¹ مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص 223.

² محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 112، 113.

- زيادة النفقات العسكرية: تدفع الدولة مبالغ طائلة لتحصل على أحدث الأساليب و الاختراعات العسكرية بهدف حماية منشآتها وأراضيها.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تمثل النفقات العامة في معظم الدول نسبة لا يستهان بها من الدخل القومي وبالتالي فان تأثيرها كبير على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول، ولقد انتبعت معظم الحكومات إلى قوة مثل هذا التأثير فصارت تستعمل النفقات العامة كأداة للسيطرة على الاقتصاد الوطني وتوجيهه بما يلي حاجات المجتمع على المديين القريب والبعيد وبما يحقق أكبر منفعة ممكنة لجمهور المواطنين وفيما يلي سيتم عرض بعض آثار النفقات العامة :

أولاً: أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني: إن درجة تأثير النفقات العامة على الإنتاج تتوقف على مدى كفاءة استخدامها وهناك أثر مباشر وآخر غير مباشر:

1- الأثر المباشر للنفقات العامة على الإنتاج الوطني: يؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من النواحي التالية:¹

- زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي يكون له اثر ايجابي على الإنتاج أو الناتج الوطني.

- النفقات الجارية يمكنها زيادة عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج القومي.

- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأن النفقات التي تقوم بها الدولة تشكل جزءاً مهماً من هذا الطلب، ومن خلال كم أو نوع الإنفاق العام فإن تأثيره يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية فإن الأثر سيكون إيجابياً والعكس إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرناً حيث يحدث أثر سلبي.

2- الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج الوطني:

يؤدي الإنفاق الأولي الذي باشرته الدولة إلى ظهور سلسلة من الحلقات المتتالية من الإنفاق تفوق في مجموعها المبالغ التي قامت الدولة بإنفاقها في بداية الأمر أي أنه عندما تخصص الدولة جزءاً من نفقات العامة بصورة أجور ورواتب للعمال والموظفين الذين تم تشغيلهم فان جزءاً من هذه الدخول التي حصل عليها هؤلاء العمال والموظفين تتجه نحو إشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة أي تؤدي إلى زيادة الطلب

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص196.

وهذا سيحفز على التوسع في الإنتاج وإلى تشغيل عمال أكثر وهذا يؤدي إلى زيادة توزيع الدخل التي ستنتفج جزءا منها على السلع والخدمات النهائية والذي يقود إلى توسع أكبر في الإنتاج والتشغيل ويؤدي هذا التوسع في الإنتاج والتشغيل إلى توزيع دخول جديدة أخرى يستعمل جزءا منها في زيادة الطلب على السلع والخدمات النهائية أيضا وهكذا وفي كل مرة يتزايد الناتج القومي ويستخدم عمالا جددًا أكثر ويتجه الناتج نحو مستوى التشغيل الكامل فالزيادة في الإنفاق القومي تولد زيادات متتابة في الدخل القومي من خلال ما يسمى بمضاعف الاستثمار ومعجل الاستثمار وهذا ما يقصد بالآثار الغير مباشرة للإنفاق العام.

أ- أثر المضاعف: يعتبر الاقتصادي كينز (keynes 1936) أول من توصل إلى فكرة المضاعف، ويقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي وأثر زيادة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك.¹ ويعطى بالصيغة الرياضية التالية:²

$$\Delta Y = K \cdot \Delta I$$

$$K = \Delta Y / \Delta I$$

حيث: K هو مضاعف الاستثمار، ΔY يمثل التغير في الدخل القومي، ΔI يمثل التغير في الاستثمار.

$$Y = C + I \quad \text{ونعلم أن:}$$

بحيث C: هو الاستهلاك

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I \quad \text{أي:}$$

$$\Delta I = \Delta Y - \Delta C \quad \text{ومنه:}$$

إذن:

$$K = \Delta Y / (\Delta Y - \Delta C)$$

$$K = 1 / (1 - (\Delta C / \Delta Y))$$

وإذا كان $(\Delta C / \Delta Y)$ هو الميل الحدي للاستهلاك a تصبح العلاقة كالتالي:

$$K = 1 / (1 - a)$$

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 150.

² أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 100.

ومن التحليل السابق نجد أن أي زيادة في الاستثمار ناشئة عن الزيادة في الإنفاق العام تولد زيادة في الدخل القومي بقيمة المضاعف، ويتوقف المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك فكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة المضاعف. وقد وجهت عدة انتقادات لكينز صاحب نظرية فكرة المضاعف وذلك على الفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية وهي:

- افترض كينز أن الدخل توجه إلى الاستهلاك والادخار فقط وأهمل ما يوجه من الدخل إلى الاكتناز أو الاستيراد من الخارج ، وهذا بالطبع يؤثر على قيمة مضاعف الاستثمار
- افترض أن الزيادة في الدخل تؤثر على الزيادة في الاستهلاك فوراً وفي نفس اللحظة وهذا غير واقعي إذ يحتاج التغيير إلى وقت ، وهنا نجد أنه مع مرور الوقت يتغير الميل الحدي للاستهلاك فيتغير المضاعف .
- افترض مرونة الجهاز الإنتاجي واستجابته للتغير في الاستهلاك، وهذا الأمر إن كان صحيح في الدول المتقدمة فإنه غير صحيح في الدول المتخلفة .

ب- أثر المعجل: من التحليل السابق لكينز نجد أنه وضح تأثير الإنفاق العام الاستثماري على الاقتصاد من خلال جانب الطلب فأكد أن الزيادة في الاستثمار الحكومي سوف تزيد من الدخل القومي فيزداد الطلب ويزداد الاستهلاك ويزداد مستوى التشغيل .

أما الجانب الآخر الذي لم يوضحه كينز هو جانب العرض حيث أن زيادة في الاستثمار سوف تولد زيادة في الدخل وسوف تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة الاستثمار والطاقة الإنتاجية مرة أخرى من خلال فكرة جديدة وهي فكرة المعجل أو المسارع، والذي يمكن حسابه من العلاقة التالية:¹

$$\Delta Y/K = \Delta I : \text{ قانون المعجل}$$

وهنا نجد أن فكرة المعجل والمضاعف تتكامل معاً لتوضح كيفية حدوث الزيادات المتتالية في الدخل نتيجة زيادة الاستثمار والإنفاق الحكومي.

ثانياً: أثر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني: تؤثر النفقات العامة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية لأن هناك جزءاً كبيراً من هذه النفقات ينفذ على شكل شراء سلع استهلاكية كخدمات الدفاع والأمن وبيع سلع استهلاكية أخرى أو يجري تنفيذ هذه النفقات على شكل دخول نقدية تخصص للاستهلاك.

¹ أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ولهذا فان تأثير النفقات العامة على الاستهلاك يتوقف على نوع هذه النفقات وعلى ظروف الفئة الاجتماعية التي تحصل عليها، فالفئة الاجتماعية التي تحصل على دخول مرتفعة يكون ميلها الحدي للاستهلاك منخفضا أما الفئة الاجتماعية التي تكون دخولها منخفضة يكون ميلها الحدي للاستهلاك مرتفعا¹.

كما أن أثارها تتوقف على مستوى التقدم الاقتصادي للدولة، ففي الاقتصاديات المتقدمة وفي حالة التشغيل الكامل لا يكون من المناسب زيادة الاستهلاك عن طريق الإنفاق العام لأن هذه الزيادة يترتب عليها التضخم، أما في حالة التشغيل الناقص فإن أثر النفقات العامة على زيادة الاستهلاك يكون الوسيلة التي تبعث الحيوية في الاقتصاد ليتجه إلى التشغيل الكامل.²

أما في الاقتصاديات المتخلفة فتمتاز بأن جهازها الإنتاجي غير مرن وتمثل هذه النفقات طلبا متزايدا على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي الاتجاه التضخمي، كما أن المدخرات الوطنية تكون غير كافية لتمويل المشروعات، لذلك من الواجب على حكومات هذه الدول أن تراعي أثر زيادة الطلب على الاستهلاك على تكوين المدخرات وأن تقيم توازنا بين هدفها في رفع مستوى الطبقات الفقيرة في الحاجة إلى زيادة الطلب على أموال الاستهلاك وبين الحاجة المستمرة لتكوين المدخرات³، ومن السياسات الشائعة للدول التي تسير في طريق التنمية، العمل على رفع الطلب على الاستهلاك الخاص بالطبقات الفقيرة أو محدودة الدخل، مع الإقلال من الطلب على الاستهلاك الخاص بالطبقات ذات الدخل أو الثروة المرتفعة، رغبة في توجيه مدخرات أفرادها نحو الاستثمار.

ثالثا: أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني: تؤثر النفقات العامة على توزيع الدخل من خلال مرحلتين هما:⁴

1- التوزيع الأولي للدخل: وهنا تقوم الدولة بتوزيع الدخل على عوامل الإنتاج التي تعمل لدى الدولة مثل الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة للعاملين بالقطاع العام، وتتم مساهمة الدولة في التوزيع الأولي للدخل بإحدى الطرق التالية:

¹ فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص100.

² علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 64.

³ نفس السابق، ص65.

⁴ فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 101، 106.

أ- إنتاج الخدمات العامة المنتجة للمنافع الجماعية: حيث تؤدي هذه المنافع إلى زيادة في الدخل الحقيقية للأفراد نتيجة لإشباع جزء من حاجاتهم هذا بالإضافة إلى أنها تخلق دخولا لعوامل الإنتاج التي تقوم بدورها في إنتاج هذه الخدمات.

ب- إنتاج السلع من طرف مشروعات القطاع العام: مما ينتج عنه خلق دخول جديدة لعوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاج هذه السلع.

ج- تشجيع وتحفيز إنتاج السلع عن طريق المشروعات الخاصة: مما يترتب عليه زيادة إنتاج هذه المشروعات وبالتالي زيادة الدخل الموزعة على عوامل الإنتاج.

2- دور الدولة في إعادة توزيع الدخل القومي:

نتيجة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية يحدث خلل في هذا التوزيع الأولي للدخل فيزداد دخول بعض

الأفراد وينخفض دخول البعض الآخر مما يتطلب عمل الدولة على إعادة توزيع الدخل مرة أخرى، وتعمل الدولة هنا على إعادة توزيع الدخل باستخدام النفقات العامة والتي يختلف تأثيرها باختلاف نوع النفقة:

أ- النفقات التحويلية : تؤدي بصفة عامة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وان كانت تختلف باختلاف أنواعها:

- النفقات التحويلية الاجتماعية : تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

- النفقات التحويلية الاقتصادية: تعمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عيني في صورة سلع وخدمات.

- النفقات التحويلية المالية: مثل فوائد الديون تعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية التي تقرض الدولة وتحصل على الفوائد، المقتطعة أصلا من الضرائب التي يدفعها الفقراء.

ب- النفقات الحقيقية : والتي تؤثر على التوزيع الأولي للدخل ولا تعمل على إعادة توزيع الدخل، إلا إذا كانت أجور الموظفين مثلا أكبر من القيمة الحقيقية لمجهودهم وهنا تكون الزيادة في الأجر عبارة عن نفقة تحويلية لذلك نجد أنها تؤثر على إعادة توزيع الدخل القومي .

رابعا: أثر النفقات العامة على الادخار الوطني ومستوى التشغيل:

1- أثر النفقات العامة على الادخار :تؤثر النفقات العامة في الادخار عن طريق:

أ- رفع الميل الحدي للادخار: فقيام الدولة بتقديم الخدمات المجانية كنقل العمال والعلاج المجاني، الإطعام في المدارس، الإعانات التي تمنحها للأفراد.... وتدعيم بعض السلع مثل الحليب والخبز يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقية للأفراد مما يمكنهم من تخصيص جزء من دخلهم للادخار.

ب- زيادة الدخل القومي: إن عمل الدولة على زيادة الدخل القومي من خلال سياستها الإنفاقية، تحسن من مستوى دخول الأفراد العاملين ومن ثم زيادة مقدرتهم على الادخار.

2- أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل:¹ يمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، حيث أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلباً على رغبة المنتجين في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل لاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الانتعاش الاقتصادي إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مشاريع جديدة، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل، ونجد أيضاً أن الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة الإنتاجية. وتحتل سياسة الإنفاق العام موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.

خامسا: دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن التغيرات في الإنفاق الحكومي وفي الضرائب تؤثر في مستوى الدخل وهذا يثير إمكانية تحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي بالتأثير على هذين المتغيرين، فعندما يكون الاقتصاد في فترة ركود، يكون من الملائم تخفيف الضرائب أو زياد الإنفاق الحكومي وذلك بهدف زيادة مستوى الناتج والدخل. وفي حالة ما إذا كان الإقتصاد في حال تضخم فقد يكون من الملائم زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي وذلك بهدف العودة إلى وضع التوظيف الكامل.²

فآلية السياسة المالية تكمن في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والإنكماش، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة استخدام الإنفاق العام لتحقيق العمالة

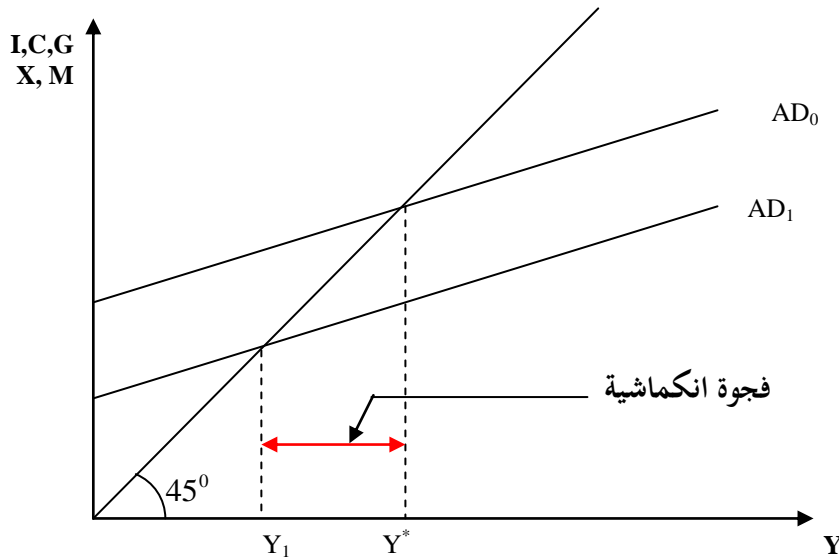
¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص، 161، 162.

² سامي خليل، المفاهيم والنظريات الأساسية والسياسة النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1994، ص 330.

الكاملة، رفع معدلات نمو الناتج القومي، إستقرار الأسعار والعدالة في توزيع الدخل، حيث يستخدم إما لمعالجة وجود فجوة إنكماشية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد .

1- الفجوة الانكماشية: والتي تحدث إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل كما هو موضح في الشكل رقم (1-4).

الشكل رقم(1-5): حالة انخفاض الطلب الكلي(الفجوة الانكماشية)



و يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال إحدى البدائل التالية:¹

- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام: وهو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.

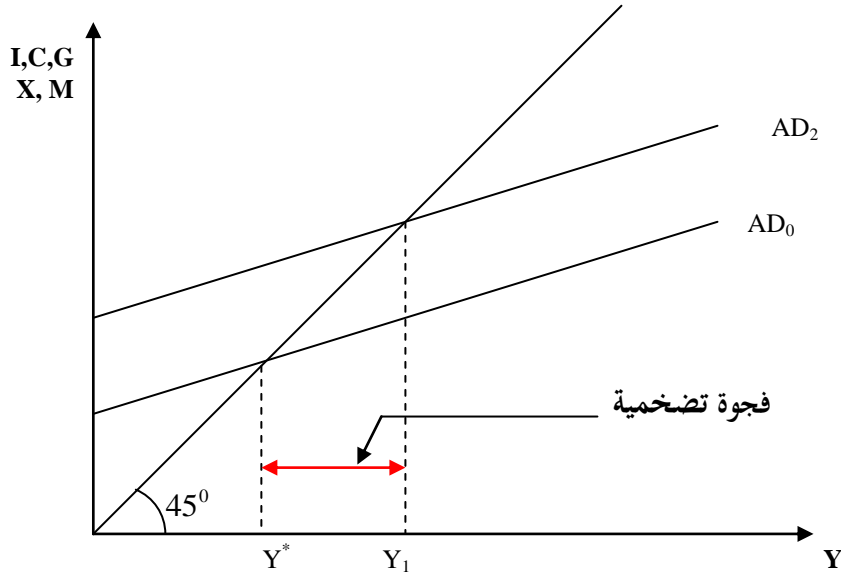
- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، وتحقق هنا زيادة في الدخل ويزداد الميل للإستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع، وهذا يؤدي إلى زيادة الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية.

- قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديلين-الأول والثاني- وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

¹ دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004"، أطروحة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص216.

2- الفجوة التضخمية: تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من إرتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-6): حالة انخفاض الطلب الكلي (الفجوة التضخمية)



و يمكن أن تساهم السياسة المالية في السيطرة على التضخم من خلال البدائل التالية:¹

- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى إنخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية.

¹ دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004"، مرجع سابق، ص 217.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مر بعدة مراحل، حيث تميزت كل مرحلة بزيادة تدخل الدولة أكثر فأكثر.

- لكي تقوم الدولة بدورها تضع وتنفذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي ترغب من خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف حيث أن السياسة الاقتصادية لا تعدو أن تكون مجموعة إجراءات و تدابير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة، يتفق أغلب الاقتصاديين على أربعة أهداف لأي سياسة اقتصادية سواء كانت في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، وهي: تحقيق معدل نمو مرتفع (البحث عن النمو الاقتصادي)، محاربة البطالة وتوفير الشغل (البحث عن التشغيل الكامل)، التحكم في التضخم،- تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات).

- تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى بفضل أدائها المتعددة التي يتم تكييفها للتأثير في كافة الجوانب الاقتصادية، و تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي إنعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا حسب تطور الفكر الاقتصادي وتتمثل أهداف السياسة المالية في أربعة أهداف رئيسية تحقيق التنمية الاقتصادية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تخصيص الموارد الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل القومي.

- سياسة الإنفاق العام ما هي إلا صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث يستخدم الإنفاق العام لتأثير على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة فهو يؤثر على الإنتاج وعلى الدخل وتوزيعه وعلى الاستهلاك والادخار والتشغيل وعلى الاستقرار الاقتصادي، ولقد انتبهت معظم الحكومات إلى قوة مثل هذا التأثير فصارت تستعمل النفقات العامة كأداة للسيطرة على الاقتصاد الوطني وتوجيهه لتحقيق أهدافها التنموية.

فإذا كان للإنفاق العام هذا الأثر الايجابي على مختلف متغيرات الاقتصاد فإنه تظهر أهميته الكبيرة في تحقيق التنمية فالسؤال الذي يطرح، هل للإنفاق العام القدرة على تحقيق التنمية في الدول المصدرة للنفط لما لها من خصائص؟ فالدولة المصدرة للنفط هي التي تحصل على عائدات النفط ومن ثم استغلالها من خلال الإنفاق الحكومي الأمر الذي يؤدي إلى تعاظم الدور الاقتصادي لهذه الدول وهذا السؤال سنحاول الإجابة عليه من خلال الفصل الثالث.

الفصل الثاني:
استراتيجيات التنمية
الاقتصادية ومؤشرات
قياسها

الفصل الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها

تمهيد:

لقد اعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا من أكثر المفاهيم الاقتصادية تداولاً بين الاقتصاديين ومتخذي القرار وغيرهم من المهتمين بشؤون الاقتصاد والتنمية، ويلقى هذا المفهوم اهتماماً ملحوظاً على مختلف المستويات العالمية منها أو المحلية.

وتمثل قضية التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية ومن بينها الدول المصدرة للنفط على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتحرر من التخلف الاقتصادي، ومن هذا المنطلق وضعت هذه الدول التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك جندت لها كل مواردها المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية حيث أنها مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملاً في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية والحقا بركب الدول المتقدمة.

ومن خلال هذا الفصل يمكن الوقوف على أهمية التنمية وبيان مفهومها الذي تطور مع تطور البعد الإنمائي في الفكر الاقتصادي، كما سنتطرق إلى مستلزماتها واستراتيجياتها ومعوقاتها ومؤشرات قياس التنمية التي تقيم الأداء التنموي لمختلف الدول.

وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاث مباحث ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية و مؤشرات قياسها.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

تحتل عملية التنمية الاقتصادية باهتمام كبير في تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء كانوا من البلدان المتقدمة أو من البلاد النامية غير أن هذه الأهمية أكثر وضوحاً وإلحاحاً في البلدان النامية، وكان من الطبيعي ظهور اختلافات بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية فكل ينظر لها بمنظاره الخاص وفي ضوء فلسفته السياسية وخلفياته الفكرية ولتغطية هذا الموضوع من جوانبه المختلفة سوف نتطرق في هذا المبحث إلى: مفهوم التنمية الاقتصادية، أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية وإلى مراحل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم للتنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوعاً من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالنمو الاقتصادي.

أولاً- تعريف التنمية الاقتصادية: لقد اختلف الكتاب في تعريفهم للتنمية الاقتصادية وهناك العديد من التعاريف نذكر منها:

- التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إتمام المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.¹
- يرى الدكتور مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي و بالتالي زيادة متوسط الفرد منه.²
- في كلاسيكيات الفكر التنموي هناك بعض الكتاب أمثال³ Meier عرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة⁴، ويتفق معه⁵ Baldwin في ذلك،

¹ هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة البلقاء التطبيقية - عمان، الأردن، 2005، ص.11

² - حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، الطبعة الثانية 1997، ص.50.

³ Gerald Marvin Meier: اقتصادي أمريكي ولد سنة 1923 بوشنطن، درس بجامعة هارفاد (1953)، حصل على منحة (Bourse) Guggenheim des sciences sociales pour les États-Unis et le Canada توفي في 21 جوان سنة 2011 ب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

⁴ -Gerald M. Meier, Frontiers of Development Economics, The International Bank for Reconstruction, Oxford University Press, Inc, 198 Madison Avenue, New York, N.Y. 10016, p05.

⁵ Robert E. Baldwin: اقتصادي أمريكي ولد سنة 1924 ب نيويورك، الولايات المتحدة، له عدة كتب عن التنمية: (Economic Theory, developm and growth 1966) ، توفي في 7 افريل 2011.

ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى تعبر عن التقدم¹.

- عرفت التنمية تاريخيا بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن. بل ذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي وإلى معدلات التزايد السكاني. ورغم الاهتمامات بالمجالات الأخرى كالصحة والتعليم، إلا أن النظرة الغالبة كانت اقتصادية بمعنى أنها كانت تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات، أي أن التنمية ليست سوى مرادفا للنمو الاقتصادي السريع².

- التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة³

- ويؤكد الاقتصادي كندلبرجر⁴ (Kindleberger) أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها⁵.

- التنمية الاقتصادية هي العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي، وبما أنها عملية فهذا يعني تحرك بعض القوى التي تفعل في السياق الطويل وتجسد التبدل في متغيرات معينة وأنها ينبغي أن تمتد لفترة طويلة الأجل حيث لا يعتد بالارتفاع القصير الأجل الذي يحدث خلال الدورات الاقتصادية مثلا⁶.

- أما الاقتصادي الأمريكي جير الدماير خبير الأمم المتحدة فإنه يعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن والتعبير الذي يرافق هذا الارتفاع⁷

1 - إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، إستراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 7.

2 - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، دار الشروق، القاهرة 2003 ص 17.

3 - نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 499.

4 - Kindleberger: مؤرخ للاقتصاد وأحد المتخصصين الأمريكيين في الاقتصاد الدولي، ولد 12 أكتوبر 1910 بنيويورك الولايات المتحدة وتوفي

في 2003، من أهم كتبه: 1973 The world in depressio، 1996 World economic primacy، Comparat Political Economy، 1989 ...

5 - حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، 50.

6 - فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عام الكتب الحديث، عمان، 2006، ص 177.

7 - الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 6.

- التنمية الاقتصادية تمثل ذلك التطور البنائي أو التغير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجمع أفراد المجتمع.¹

- التنمية الاقتصادية هي العملية التي بمقتضاها ينتقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك بتحسين وتنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية والمادية والبشرية، بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدلات أسرع من الزيادة السكانية، وهذا الانتقال يقتضي إحداث تغيرات جذرية وجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي وذلك لتحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل الوطني والفردى الحقيقي بما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع خلال فترة ممتدة من الزمن.²

- نظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسيين، أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن، أما التيار الآخر، فقد تمثل بدول العالم الثالث، وعرف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية . اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عدم المساواة، وتزول بالتدرج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قد أكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.³

من قراءتنا لنهج هذين التيارين، نرى بأنهما متفقان على ضرورة وجود قاعدة إنتاجية سليمة، مادية، وبشرية، قادرة على رفع متوسط دخل الفرد مع تحقيق كفاءة عالية لأداء المجتمع تؤدي إلى تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق التزايد المتوقع في عدد السكان، على الرغم من اختلاف هذين التيارين حول أهمية التركيز على تقليص ظاهرة عدم المساواة وضرورة تحقيق توزيع أكثر عدالة لثمرات التنمية. وإذا نحن حذفنا تلك الظاهرة المرتبطة بالنهج الاقتصادي الغربي القائم على التنافس في إنتاج وتبادل السلع، فإن الفكر البشري يكاد يلتقي حول ماهية التنمية كدافع إلى البناء والتقدم لزيادة دخل الفرد ورفاهية المجتمع.

نلاحظ أن التعريفات السابقة للتنمية الاقتصادية اختلفت فيما بين الاقتصاديين لكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي وهذا ما سنتطرق له فيما يلي.

¹ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص123.

² - حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية الاقتصادية : اجتماعيا- ثقافيا- اقتصاديا- سياسيا، إداريا- بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص126.

³ - عبد العزيز بن عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في لوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 24. 26 /9/ 2001، ص 5.

ثانياً- التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو:

يفترض هنا طرح السؤال عن ماهية النمو وخصائصه وما علاقته بالتنمية وهل يشكلان مفهوماً واحداً؟ إن بعض الاقتصاديين كانوا يملون إلى استعمال مصطلح النمو والتنمية بمعنى واحد ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهما، وإن كانت هناك فروق جوهرية في معناهما، فمفهوم التنمية قد ارتبط أصلاً بالنمو وبالتالي فإن مضمونه قد تطور مع تطور البعد الإنمائي في الفكر الاقتصادي السائد، بينما يرى آخرون أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية، بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة لذلك يرفضونها لأن ذلك يعود إلى المناخ العالمي السائد خلال عقدي الخمسينات والستينات الذي تميز بالحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي والتنافس فيما بينهما لاحتواء البلدان حديثة الاستقلال والتي عرفت بالدول النامية ولما كانت الحاجة ضرورية لإجراء تغييرات في اقتصاديات البلدان النامية لتصحيح الهيكل المتخلف الناتج عن سنوات الاستعمار الطويلة وهنا كانت أهمية التغيير الهيكلي في هذه الدول وعدم ضرورته في الدول الرأسمالية المتقدمة ومن ثم جاء إطلاق مصطلح النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة ومصطلح التنمية الاقتصادية على التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة ومع انهيار تجارب التطبيق الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية منذ أواخر نهاية الثمانينات اختفى الاهتمام بالفرقة بين المفهومين في أدبيات التنمية الاقتصادية¹.

ويمكن تلخيص نقاط الاختلاف بين النمو والتنمية فيما يلي:²

- إن النمو الاقتصادي هو محرك للتنمية ككل وبدون النمو الاقتصادي لا يمكن أن تحدث زيادة متواصلة ومستدامة في استهلاك الأسر المعيشية، وزيادة معدل النمو الاقتصادي شرط لتوسيع قاعدة الموارد، وهي بالتالي شرط للتحويل الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي.

- من ناحية أخرى النمو يكون تلقائياً وتراكماً كماً يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع، بينما التنمية هي تراكم نوعي يطال مختلف جوانب المجتمع، والتنمية تتحقق بفعل التغييرات الجذرية التي تحصل في المؤسسات والبنية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة ولذلك تفرز علاقات إنتاجية جديدة على أنقاض العلاقات الإنتاجية القديمة، بينما يتم النمو في إطار المؤسسات والبنى القائمة. وتتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغييرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في حين أن النمو قد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية أوجه الاقتصاد

¹ - محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص42.

² - محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص ص 30-32.

الوطني، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة من السكان، ويمكن حدوث النمو مع استمرار ارتباط البلد وتبعيته للخارج بل يمكن زيادته مع زيادة هذه التبعية.

- ومن جهة هناك بلدان نامية حققت معدلات نمو للدخل الوطني قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه (6%) ومع ذلك لم تتحسن مستويات المعيشة فيها واستمرت فئات من سكانها تعاني من الفقر والمرض، أما التنمية فهي العملية التي ترفع قدرة الأفراد على الاعتماد على أنفسهم في توفير متطلبات استمرار حياتهم بالأسلوب الذي يرتضونه وليس هناك مجتمع تحققت فيه التنمية اعتمادا على غيره فالتنمية تفترض الاستقلال ضمنا.

- والنمو الاقتصادي يجسد في الجوهر مفهوما كميًا قابل للقياس وينحصر في الميدان الاقتصادي إجمالاً، أما مفهوم التنمية فيشمل التحولات الحاصلة في هيكل الاقتصاد والدولة ومواقع القوى الاجتماعية والسياسية وكذلك مجالات الحياة الأخرى، ومن مظاهر التحول الشامل التغيرات الحاصلة في مستوى النمو أي أن مفهوم التنمية أوسع من مفهوم النمو وشامل له، ويتضمن تغيرات جذرية في الحالة العامة للمجتمع واتجاهات تطوره وقواه المحركة في علاقاته الاقتصادية الخارجية.

- والتنمية الاقتصادية تنطوي على رؤية بعيدة المدى وضمن هذا النطاق يكون الإنسان هو الأصل والغاية النهائية، ونتيجة لذلك فإن التنمية تشمل النمو الاقتصادي ولكنها في الوقت نفسه ذات أبعاد أخرى كثيرة. لذا فالتنمية تنطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية تتصل برفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أجراء أفراد المجتمع، فالتنمية يقصد بها التدخل المقصود لتحقيق النمو بصورة سريعة في حدود فترة معينة تحددها خطط التنمية، وهدف التنمية إحداث تغير في البناء الاجتماعي، والتنمية ليست نموا اقتصاديا فحسب ذلك لأنه من الممكن الحصول على نمو اقتصادي بغير عدالة التوزيع وبدون جهود مناسبة للصحة والتعليم وبدون اهتمامات بمحاجات الريف.

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها

لقد حضت التنمية باهتمام من قبل الاقتصاديين وذلك لأهميتها و كذلك لما تسعى إلى تحقيقه من أهداف وهذا ما سنتطرق له فيما يلي.

أولاً- أهمية التنمية الاقتصادية: يمكن تحديد أهمية التنمية الاقتصادية في ما يلي:

1- التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة،

فهناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة، والتي ما زالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ومن هذه العوامل:

- مجموعة العوامل الاقتصادية والمتمثلة في: التبعية للخارج، ضعف البنية الصناعي والزراعي، نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة، انخفاض الدخل الفردي، عدم كفاءة الجهاز الحكومي، أزمة المديونية.

- مجموعة العوامل غير الاقتصادية والمتمثلة في: زيادة السكان، انخفاض مستوى الصحة، سوء التغذية، انخفاض مستوى التعليم.

ويمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجياً بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتماداً كبيراً على رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة.¹

2- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي: فالتنمية الحقيقية لا بد وأن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته، ومجرد حصول الدولة المتخلفة على الاستقلال السياسي لا يترتب عليها انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الأقطار المتخلفة والتي توارثت من فترة ما قبل الاستقلال، وهنا يستلزم التخلص تدريجياً من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكتملة للإمكانيات الذاتية وليست مسيطرة.²

3- التنمية مشروع نهضة حضارية: فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.³

ثانياً- أهداف التنمية الاقتصادية: إن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى، و يعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، إلا أنه هناك أهدافاً أساسية ومشاركة تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- زيادة الدخل الوطني: تعطي الدول النامية أولوية لزيادة الدخل الوطني الحقيقي، فمعظم هذه الدول تعاني من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض

¹ - حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 133.

³ - نفس المرجع السابق، ص 134.

مستوى المعيشة وتجنب تفاقم مشكلة السكان والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجياً على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية.

2- رفع مستوى المعيشة: تسعى الدول النامية إلى تحقيق مستوى معيشي مرتفع، ورفع مستوى معيشة السكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مآكل وملبس ومسكن.

ويُقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة، فيُقاس بما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع احتياجاته الثقافية والحضارية، وتقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل.

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات من الأهداف الاجتماعية لعملية التنمية حيث تعاني الدول النامية من اختلالات في توزيع الدخل والثروات حيث تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة بينما تعاني الغالبية من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم.

4- الحد من البطالة وزيادة فرص العمل: حيث تساعد التنمية على التوسع في التصنيع و استصلاح الأراضي الزراعية، ومن ثم اتساع فرص العمل والحد من البطالة في المجتمع.

5- التوسع في الهيكل الإنتاجي: فالتنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني بل التوسع في القطاعات الهامة وتوسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي حيث أن الدول النامية تعاني من تخلف القاعدة الإنتاجية وضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة القطاع الواحد.

6- تهيئة الظروف المناسبة لإحداث التغيير الاجتماعي نحو مجتمع أفضل: حيث تؤدي التنمية إلى إحداث تغيرات في حياة الناس فيصبح الإنسان يؤمن بالعلم ومقدرته على التحكم في الطبيعة، ويصبح هناك أهمية لدقة العمل واحترام العمل اليدوي واحترام دور المرأة في العمل وفي المساهمة في برامج ومشروعات تنمية المجتمع.

المطلب الثالث : نظريات التنمية الاقتصادية:

تعتبر النظريات والنماذج التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية بمثابة الدليل الذي تهتدي به الدول لتحقيق أهدافها ، لكن هذا لا يعني أن كل النماذج أو النظريات قابلة للتطبيق أو يمكن الأخذ بها ، فمنها ما جرى تطبيقه أو أخذ عنه، ومنها ما يعتبر مجرد إضافة للفكر الإنساني . ولكن يتطلب عرض وسرد تلك النظريات والآراء من منطلق التأصيل العلمي وكمدخل لتطبيق التنمية علماً أنه لا توجد تنمية بدون الاستناد إلى جانب علمي من الآراء والنظريات، ومن ذلك المنطلق قد تم اختيار أهم هذه النظريات لغرض توضيحها والإلمام بجوانبها ، بحيث نستعرض الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها والمقترحات التي تقدمها والانتقادات التي توجه إليها.

أولاً: النظرية الكلاسيكية

لقد عبر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي عن أول محاولة جادة في تفسير النشاط الاقتصادي الرأسمالي الحر، وكان أغلبها إما أن يأخذ النظام الحر كقضية مسلم بها وإما أن يسوق إطاراً نظرياً يهدف إلى تبرير الحرية الاقتصادية، وعلى اختلاف وجهات نظر الاقتصاديين الكلاسيك فإن ثمة إطاراً واحداً يجمعهم هو فلسفة الحرية الاقتصادية، أي حرية العمل والإنتاج والتجارة والمناداة بعدم تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية إلا بالقدر اللازم لضمان الحرية الفردية.

1- آدم سميث: يأتي آدم سميث¹ في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين، وقد ساهم مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" والذي يعنى بمشكل التنمية الاقتصادية، إلا أنه لم يقدم نظرية متكاملة وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه ومن سماتها:²

أ- القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسئولاً عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحه وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد إليه السوق، فإن كل فرد إذا ما ترك حراً فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة..

ب- تقسيم العمل: يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى آدم سميث حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج- عملية تراكم رأس المال: يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- دوافع الرأسماليين على الاستثمار: وفقاً لأفكار آدم سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة.

¹ آدم سميث (A. Smith) مفكر واقتصادي انجليزي (اسكتلندي الأصل)، ولد عام 1723، يأتي في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين، درس بجامعة جلاسكو وعمل أستاذاً بها للمنطق والفلسفة الأخلاقية، كتب عن القانون والفلك وفلسفة الأديان، كان أول من كتب عن الحرية الاقتصادية حيث رفض تدخل الحكومة في الصناعة أو التجارة ودعا إلى الفكر الرأسمالي، في قوله "دعه يعمل دعه يمر" له عدة مؤلفات قيمة، بالإضافة للعديد من الآراء التي تحدف للبحث عن مصلحة الإنسان، ورفع القيود الحكومية والجمركية للسماح بقدر أكبر من الحرية للتجارة والاستثمار، توفي سنة 1790.

² عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010، ص 182.

هـ- عناصر النمو : وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية.

و- عملية النمو : يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل

2- دافيد ريكاردو D.Ricardo : يعتبر دافيد ريكاردو¹ من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، ولقد اقترن اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية، ويرى بأن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.²

كما قام دافيد ريكاردو بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري وذلك استنادا إلى أفكار " سميث"، حيث يعتبر أن حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، وذلك بسبب تناقص المردودية في قطاع الزراعة، وحسب " ريكاردو " فإن نوعية الأراضي غير متشابهة، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الربح في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح، وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.

يعطي كذلك " دافيد ريكاردو " أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.

¹ دافيد ريكاردو D.Ricardo ولد سنة 1772 ينحدر من أسرة يهودية إسبانية و عرف عنه دقة تفكيره و قدرته الفائقة على التحليل المنطقي ، وقد عمل في شركة والده و عن طريقها اكتسب الخبرة بالشؤون المالية و المصرفية و أسعار الصرف الخارجي، ثم أسس شركة خاصة به درت عليه أرباحا كبيرة بحيث أصبح من أصحاب الملايين و هو لا يزال بحدود الخامسة و الثلاثون 35 من عمره، اهتم بدراسة الرياضيات و العلوم و نظريات الاقتصاد السياسي . ويعتبر ريكاردو مؤسس علم الاقتصاد الحديث ومؤلفا لكتاب عنوانه الاقتصاد السياسي و الضرائب ، توفي سنة 1823.

² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص58 :

3 - نظرية توماس روبرت مالتوس:¹ تعتبر نظرية T.R.Maltus² أول نظرية حول علاقة السكان والظروف الاقتصادية بالرغم من تشاؤمها بأن النمو السكاني يحكمه قانون طبيعي مطلق ينمو بمتواليات هندسية بينما يتم النمو الاقتصادي وفق متواليات حسائية، مما أدى به إلى طرح مواقف غير إنسانية للحد من النمو السكاني، وقد بينت هذه النظرية أن حجم أي سكان يتوافق مع حجم وسائل العيش وخاصة الغذاء، بمعنى أن الحد الأقصى لعدد السكان يتكلف بما يتوافر للمجتمع من وسائل الغذاء، وإن التزايد في معدلات العيش سبب مباشر في تزايد معدلات السكان، و قد أسهمت في إطلاق موجة فكرية واسعة حول طبيعة العلاقة بين الزيادة السكانية والتنمية.

وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه العلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

وبشكل عام فإن التحليلات والنظرة التشاؤمية عند مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي، وذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة لتنظيم النسل وكذلك تزايد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما كان يتوقع مالتوس، وأعلى من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة والذي عوض تناقص الغلة.

4- نظرية ميل: ينظر J.S.Mull³ للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصليين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لنتاج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأس مالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل⁴.

¹ معتز عبد المنعم، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، مجلة جامعة دمشق-المجلد الخامس عشر، العدد الأول 1999، ص ص 135، 136.

² توماس روبرت مالتوس T.R.Maltus اقتصادي إنجليزي ولد سنة 1766 كان في بداية حياته قس كنيسة ثم تفرغ الى الكتابة في الاقتصاد، يعد من اوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بالديمغرافيا والاحصاء السكاني، كما كتب عن الانتاج والركود الاقتصادي توفي سنة 1834.

³ جون ستيوارت ميل J.S.Mull اقتصادي إنجليزي، ولد سنة 1806 وهو الابن الأكبر للاقتصادي "جيمس ميل"، وقد تعلم على يد والده، كان عضوا في مجلس العلوم البريطاني، له كتاب في الاقتصاد السياسي عام 1848 حيث قدم فيه أفكاره وأفكار التقليديين، ظل يدرس في جامعات بريطانيا وأمريكا حوالي 50 سنة حتى حل محله مارشال، وتوفي سنة 1873.

⁴ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 29.

ومن سمات نظرية جون ستيوارت ميل:¹

أ- التحكم في النمو السكاني: اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالاً إنتاجية فحسب واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

ب- معدل التراكم الرأسمالي: يرى ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فإن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

ج- معدل الربح: يرى ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص غلة المحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحديث حالة من ركود.

د- حالة السكون: اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكناً من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.

هـ- دور الدولة: كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

ونخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقاً بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي. وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش وهكذا، وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها، فقد وجهت تركيزها على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية،

¹ فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمام كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان 2008، ص 77

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنه يعاب عليها موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى. و قد غالت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.

ثانيا - النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النيوكلاسيك¹ في السبعينات من القرن التاسع عشر، و بمساهمات أبرز اقتصاديها "ألفريد مارشال" A. Marshall² و"فيكسل" K.Wicksell و"كلارك" J.Clark " بأفكار قائمة على أساس إمكانية، استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية. ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي³:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم و التكنولوجيا):

بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية. فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات. يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي

¹ سميت بهذا الاسم النيوكلاسيك لأن أفكار هذه المدرسة امتداد للفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية لكونها تؤمن بالليبرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية فهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا على " قانون ساي للأسواق.

² ألفريد مارشال "A. Marshal : اقتصادي انجليزي (نمساوي الأصل) ولد سنة 1842 وهو صاحب المؤلف الشهير " مبادئ الاقتصاد السياسي " سنة 1890، يعتبر زعيم مدرسة كامبرج حيث كان الأكثر تأثيرا في عصره، قام بتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا، توفي سنة 1924.

³ عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 34، 35. منشور على الموقع:

<http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads>, Consulté le 18/07/2016

عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها. ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.

أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا. وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص و تقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، و حرية التجارة تكفل تطابق التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي.

وقد وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات، من أهمها التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية. الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

ثالثا: نظرية جوزيف ألوا شومبيتر J.A.Schumpeter:

تأثر شومبيتر J.A.Schumpeter¹ بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، وهو لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ باختيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي و ليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911 ، وأكملها في كتاب له عن الدورات في 1939.

تقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي على أساس أن المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الآخرين ولذا فان النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد، تفترض هذه النظرية سيادة حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن ستاتيكي.²

¹ جوزيف ألوا شومبيتر J.A.Schumpeter اقتصادي سويسري ولد سنة 1883 درس على يد اقتصاديين حديين أمثال "فريدريك ويزر" والتقى بألفريد مارشال في إنجلترا، سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومارس التدريس بها وكتب عدة كتب منها: الرأسمالية، الاشتراكية والديموقراطية وتاريخ التحليل الاقتصادي، وقد تخرج على يديه العديد من الاقتصاديين أمثال بول سامويلسون، ليونتييف وجيمس توبن توفي سنة 1950.

² فارس رشيد البياتي ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

وقد أحدثت شومبيتر فكرتين المنظم والدورات الاقتصادية، فيرى أن ظهور المنظم مرتبط أساساً بالرغبة في تحقيق الربح ويشكل الابتكار الأداة الأساسية للتغيير.¹ ووفقاً لشومبيتر تتمثل الابتكارات في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجودة من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر كإدخال واستنباط سلع جديدة، استعمال وسيلة أو طريقة جديدة للإنتاج، إيجاد سوق جديدة، السيطرة على مصدر جديد للموارد الخام، إعادة تنظيم صناعة ما.²

أما فيما يخص الدورات الاقتصادية فقد أوضح أن مراحل الازدهار والانكماش تعود إلى الإبداع الذي يولد إبداعاً آخر، فالإبداع يشكل حلقة متصلة تؤدي إلى إطلاق التوسع الاقتصادي، وقد ميز بين عدة دورات اقتصادية طويلة الأجل ومتوسطة وقصيرة الأجل.

ويرى شومبيتر بأن الأسس الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية قد بدأت بالانهيار نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:³

- زوال وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).
- زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار والكارتلات).
- انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
- العداء النشط المستحکم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن إضافات شومبيتر للأدب الاقتصادي كانت واضحة، إلا أن نظريته لا يمكن تطبيقها على الدول النامية رغم ما بها من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية: اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي، النقص في عنصر المنظمين، تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية، الحاجة إلى التغييرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.⁴

رابعا- النظرية الكنزوية:

انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة حيث شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929 فتوقفت العملية الإنتاجية وعمت البطالة كافة نواحي الاقتصاد، ولقد نقد كينز النظرية الكلاسيكية والفرضيات التي قامت عليها في عدة جوانب كعدم صحة فكرة التشغيل الكامل، عدم صحة فرضية التوازن التلقائي، عدم واقعية فرضية حيادية الدولة، عدم صحة فرضية

¹ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، مرجع سبق ذكره ص 34.

² فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

³ نفس المرجع السابق، ص 140.

⁴ عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 183.

مرونة الأجور والأسعار، خصوصاً الأجور في اتجاهها التنازلي وعدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب.

وقد قامت النظرية الكينزية¹ على عدة فرضيات أهمها:²

- الطلب الفعال: البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.
- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.
- المضاعف الكينزي يقوم على فرضيات: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للإنتاج.
- السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

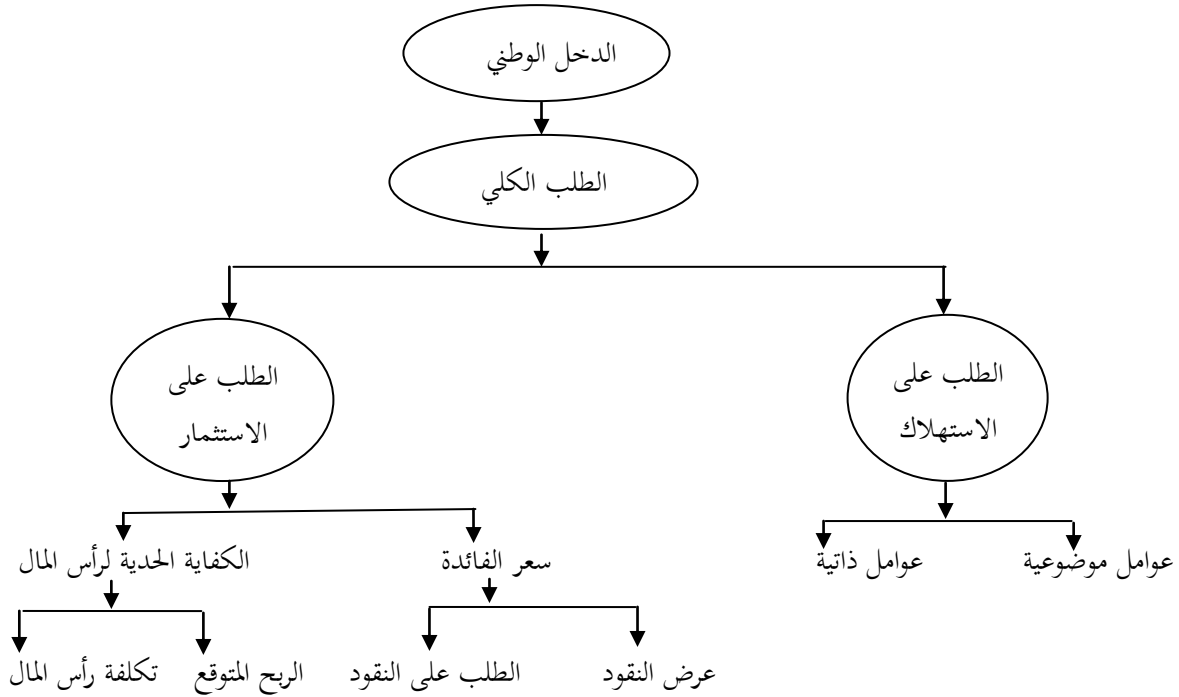
واعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، ولهذا رأى أن الحل هو تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيورتها، وعليه فإن الأمر يتطلب حسب كينز تحديد محددات الطلب الكلي، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، وقد قدم كينز المخطط التالي والذي يطلق عليه النموذج الكينزي المبسط والذي يعرض فيه نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي الاستهلاكي والاستثماري كما هو موضح في المخطط التوضيحي لنموذج كينز المبسط.

¹ لزيادة التفصيل في النظرية الكينزية انظر إلى :

بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 29، 59.

² عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 188.

المخطط رقم (2-1): مخطط توضيحي لنموذج كينز المبسط



المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة، وذلك لأن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتختلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار. ومجمل القول أن كينز لم يقدم نموذجاً منتظماً للتنمية الاقتصادية حيث ترك المهمة لمن أطلق عليهم اللاحقون من أمثال هارود و دومار وغيرهم ممن استفادوا بالأدوات التي قدمها، لكن قدم في مقال له بعنوان "الإمكانات الاقتصادية لأحفادنا" بعض الاقتراحات للتقدم الاقتصادي والتي تتمثل في¹: القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، التصميم على التقدم العلمي وأخيراً معدل التراكم الذي يتحدد بالفرق بين الأرباح والاستهلاك.

خامساً: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية:

بعد الحرب العالمية الثانية غلب على الأدبيات الاقتصادية خمس مداخل رئيسية في التنمية وهي نظريات متنافسة فيما بينها، ويمكن عرض الأوجه الخمسة الرئيسة كما يلي: نظرية المراحل الخطية، نظرية نماذج التغيير الهيكلي، نظرية ثورة التبعية الدولية، نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة، نظرية النمو الحديثة.

¹ محمد البنا، التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1996، ص 71.

1 - نظرية المراحل الخطية: The Linear- Stages Theory

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، حيث لم تتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب لهياكل الاقتصاد الحديث، لكنهم اعتمدوا على الخبرات المكتسبة من خطة مارشال التي من خلالها تمكنت دول أوروبا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة.

أ - نظرية مراحل التنمية الاقتصادية لروستو: يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية للاقتصادي الأمريكي روستو (w.w.rostow)¹ حيث وضع تصورا للمراحل التي تمر بها عملية التنمية الاقتصادية في كتابه مراحل النمو الاقتصادي استنبطها من استقرائه للتاريخ الاقتصادي الحديث للعديد من الدول النامية والمتقدمة وقد لاقت نظرية روستو شهرة لم تلقها أي نظرية أخرى، لما تركته من أثر في الفكر والسياسة الاقتصادية وفي رأيه أن عملية التنمية الاقتصادية تجتاز عادة خمس مراحل حتى تبلغ غايتها الكبرى، وتلك المراحل هي:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** وخلال تلك المرحلة يتسم اقتصاد الدول بالطابع الزراعي التقليدي و تكون وسائل الإنتاج يدوية و بدائية و يلعب نظام الأسرة و العشيرة و الإقطاع دورا رئيسيا في النظام الاجتماعي كما تتميز تلك المرحلة بضعف الإنتاج والإنتاجية و انخفاض مستوى المعيشة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل وعادة ما تكون تلك المرحلة طويلة نسبيا و تتميز بالبطء الشديد، وذكر روستو أن الصين وبعض دول البحر الأبيض المتوسط و أوروبا و الشرق الأوسط اجتازت تلك المرحلة في القرون الوسطى.²

- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وهي مرحلة الانتقال بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وتكون خلالها الدولة متخلفة ولكنها تسعى إلى ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود، ونبذ الوسائل القديمة في الإنتاج و إدخال الوسائل الحديثة والمتطلبات الاقتصادية الرئيسية لهذه الفترة هي أن يرتفع الاستثمار إلى 10% من الدخل الوطني، وفيها تقوم بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، ويزيد الاهتمام بإنشاء مرافق البنى الأساسية كالطرق والسكك الحديدية و الموانئ. كما تطرأ تغيرات على المناخ السياسي و الاجتماعي، و تظهر طائفة من القادة و المفكرين الذين يقودون قضية التطوير مع ضرورة تأسيس حكومة حديثة معاصرة وفعالة و لكن مع ذلك يظل متوسط الدخل منخفضاً.³

¹ والْت ویتمان روستو (w.w.rostow) اقتصادي أمريكي ولد سنة 1916، درس في العديد من الجامعات الأمريكية والأوروبية، وشغل عدة مناصب استشارية، له عدة مؤلفات أشهرها "مراحل النمو الاقتصادي" توفي سنة 2003.

² عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 19.

³ - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 111.

- **مرحلة الانطلاق:** وفيها تدخل الدول طور النمو و تسعى للقضاء على أسباب تخلفها بتنمية مواردها الاقتصادية بإحداث تغيير جوهري في أساليب الإنتاج والتوزيع و إنشاء الصناعات الثقيلة و النهوض بالزراعة والتجارة و قطاعات الخدمات، ويزيد معدل الاستثمار الوطني عن معدل نمو السكان ويرتفع إلى أكثر من 10% من الدخل الوطني، وتتميز هذه المرحلة بأنها اقصر نسبيا من المرحلة السابقة، ويتم تمويل هذه المرحلة من قطاع الزراعة وكذلك من ملاك الأراضي لأغراض الاستثمار في التجارة والصناعة كما يتم تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل جلب رأس المال.¹

- **مرحلة النضوج:** وتدخل الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة في عداد الدول المتقدمة اقتصاديا حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية و الصناعية والزراعية والخدماتية بشكل متوازن يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار، وتتميز تلك المرحلة بتقدم الصناعات الأساسية كالحديد والصلب و صناعة الآلات و المعدات الثقيلة كالسفن والطائرات و تزدهر التجارة الخارجية ووسائل النقل و المواصلات.²

- **مرحلة الاستهلاك المرتفع:** و عند هذه المرحلة تكون الدولة قد قطعت شوطا كبيرا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبلغت شأنا عظيما من التقدم الاقتصادي بحيث توفر لأفرادها جميع السلع والخدمات وأسباب الرفاهية و الرخاء و يزيد متوسط الدخل الفردي و يرتفع استهلاك الفرد من السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات والغسالات وزيادة الإنتاج الفكري والأدبي والفني.³

ب- نموذج النمو لهارد- دومار: يبحث كل من روي هارود (R. F. Harrod)⁴ و افري دومار (E. D. Domar)⁵ في الشروط المطلوبة للحصول على النمو الاقتصادي السلس وغير المتقطع (المستدام) في الدخل الوطني. ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر حيث يحتل تجميع رأس المال دورا حساسا في عملية النمو وفقا لتحليلهما.⁶

¹ - نفس المرجع السابق، ص 112.

² - عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية الاقتصادية : اجتماعيا- ثقافيا- اقتصاديا- سياسيا، إداريا- بشريا، مرجع سبق ذكره، ص 125.

⁴ روي فورباس هارود (R. F. Harrod) اقتصادي إنجليزي، ولد سنة 1900، درس في أكسفورد وكمبرج، كان زميلا لكينز وقد اعتمد في إنجازاته على أفكار النظرية العامة للعمل لكينز، اهتم بالنقود والتضخم، وضع نموذج للنمو الاقتصادي وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسى دومار(1914-)، ومن ثمة سميا نموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو، توفي سنة 1978.

⁵ افسى دافيد دومار (E. D. Domar) اقتصادي أمريكي (بولندي الأصل) ولد عام 1914، درس في هارفارد وميتشغان، واشتهر بنموذج اقتصادي للنمو مع هارود، كان استاذ في جامعة شيكاغو، كان رئيسا للجمعية الاقتصادية الأمريكية، وعضو في العديد من المنظمات كالأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، وجمعية الاقتصاد السياسي، ومركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية. وترأس اللجنة التنفيذية للجمعية الاقتصادية لأمريكا، له عدة مؤلفات: التوسع والتشغيل، مشكل تراكم رأس المال، توفي سنة 1997.

⁶ فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 146 :

يعد نموذج هارولد- دومار للنمو من أسهل و أكثر النماذج اتساقا و شيوعا، تم تطويره في الأربعينات ويركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد وطني و يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو.¹

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال K بإجمالي الناتج القومي Y ، لتعرف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمز k ، وعليه فان نموذج هارود -دومار يقوم على الفرضيات التالية²:

- الادخار S يكون نسبة من الدخل القومي Y وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة الآتية:

$$S=sY.....(1)$$

الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال ΔK على النحو الآتي:

$$I = \Delta K.....(2)$$

وبما أن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقا لمعامل رأس المال /الناتج، فإن K تكون:

$$\Delta K= k \Delta Y.....(3)$$

- إن الادخار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار القومي I ويمكننا كتابة هذه المعادلة المتساوية على النحو الآتي: $I = S$

ومن خلال المعادلات 1 يمكن أن نعرف $S=sY$ ، ومن المعادلتين 2 و3 يمكن أن نعرف أن:

$$I= \Delta K= k \Delta Y$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على النحو الآتي:

$$S = sY= k \Delta Y= \Delta K = I$$

أو ببساطة تكون كالآتي:

$$sY= k \Delta Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y ثم على k فإننا نحصل على المعادلة الآتية:

$$\Delta Y/Y=s/k$$

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، ص 126، 127.

يلاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة $\Delta Y/Y$ يشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في الناتج الوطني (معدل النمو الاقتصادي)، والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الادخار (طرديا) ومعامل رأس المال (عكسيا)، وعلى ذلك فإن نموذج هارولد دومار يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو، وهذه العلاقة السابقة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارولد - دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق على طريق الاستثمار في المصانع و المعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال. وإن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية، إلا أن الوضع بين هذه الدول و الدول المتخلفة فيه اختلاف كبير وما انطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار. فكما يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج هارولد-دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية. في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في بلادها¹.

2- نظرية نماذج التغيير الهيكلي:

تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالين شهيران لنماذج التغيير الهيكلي وهما النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين ل (آرثر لويس)، ونموذج أنماط التنمية ل (هوليس تشينيري)

أ- نظرية التنمية ل آرثر لويس²:

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، وقد

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² وليام آرثر لويس W.A.Lewis هو اقتصادي بريطاني شهير، ولد سنة 1915، درس بكمبرج، عمل استاذ للاقتصاد الصناعي، اشتغل كرئيس مؤقت بمجلس التجارة بالملكة المتحدة وعضو في مجموعة خبراء للبلدان المتخلفة... في عام 1979 فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد لإسهاماته في مجال التنمية الاقتصادية، ليصبح أول شخص أسود يفوز بجائزة نوبل في فئة أخرى غير السلام، توفي سنة 1991.

أصبح نموذج آرثر لويس نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينيات والسبعينيات وما زال التمسك به مستمرا حتى اليوم في العديد من الدول.¹ وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع، فقد افترض لويس في تحديد نظريته على ما يلي²:

- أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.
- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.
- أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة 30%)، لتشكيل حافزا لهجرة العمال.
هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:³

- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات وآلات جديدة كثيفة رأس المال فإن الطلب على العمل سينخفض، كما وأن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية أو سياسية بدلا من استثمارها في بلادهم.
- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزاخم المدن وارتفاع نسبة البطالة فيها.
- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود البطالة.

¹ عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص 89.

² ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 131، 132.

³ نفس المرجع السابق، ص ص 136، 137.

ب- نظرية هوليس تشينيري¹: Hollis B. Chenery

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويجاوب النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على: السياسة الحكومية، حجم الدولة، المصادر الطبيعية، أهداف الدولة، التكنولوجيا، رأس المال الخارجي، التجارة الدولية.² إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

ومما يمكن أخذه على هذه النظرية ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو استقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلاً للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.³

3- نظرية ثورة التبعية الدولية:

نتيجة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث، وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنية.

¹ هوليس تشينيري **Hollis B. Chenery** : ولد سنة 1918) وهو اقتصادي أمريكي مشهور بمساهمته الرائدة في مجال اقتصاديات التنمية. حصل على درجة الماجستير من معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا وجامعة فرجينيا ودكتوراه من جامعة هارفارد عام 1950، عمل أستاذاً للاقتصاد في ستانفورد من 1952 إلى 1961، وانضم إلى وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في عام 1961، وأصبح مساعد مدير عام 1965 أصبح أستاذاً للاقتصاد في جامعة هارفارد. شغل منصب نائب رئيس البنك الدولي لسياسة التنمية من عام 1972 حتى عام 1982 توفي سنة 1994.

² حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن. عمان، 2014، ص 197.

³ فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

وفي هذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية:¹

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.
- نموذج المثل الكاذب.
- فرضية التنمية الثنائية.

أ- التبعية الاستعمارية الجديدة: إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية. فسواء كانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.²

ب- نموذج المثل الكاذب:

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.³

ج- فرضية التنمية الثنائية:

ويقترض هنا تركيز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:⁴

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

¹ نفس المرجع السابق، ص 78.

² هاني سمير حلاوة، الإنماء الاقتصادي و السياسي في الوطن العربي، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 66.

³ نفس المرجع السابق، ص 67.

⁴ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 144.

- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحلياً، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرة ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.
- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع.
- ومن أهم خواصها أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالروج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

4- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة The Neoclassical Counterrevolution

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي¹.

إن النظرية تقول (بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث)، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال: Lord Peter Bauer, Deepak Lal , Harry Johnson Bela Balassa، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء كان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه اختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية².

¹ هاني سمير حلاوة، الإنماء الاقتصادي و السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² نفس المرجع السابق، ص 69.

5- نظرية النمو الحديثة The new Growth Theory:

لقد كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات أن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول، لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP¹ الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.²

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ (سولو) ويطلق عليه بواقى سولو، وبناء عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.³ هذا ويشير أنصار هذه النظرية إلى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمار مرجعه التباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير، إضافة إلى توافر البنى التحتية للاقتصاد الوطني. كما ويركز اقتصاديو هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية الجديدة.⁴

ولعل أهم ما انتقدت به هذه النظرية اعتمادها على عدد من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية التي غالباً ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث، وعدم إعطائها اهتمام كاف للمشكلات الأساسية والمتمثلة في ضعف البنية الأساسية وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال.⁵

¹ الناتج القومي الإجمالي (GNP) Gross national product

² حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 197.

³ هاني سمير حلاوة، الإنماء الاقتصادي و السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁴ عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

⁵ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 157.

المبحث الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية و مؤشرات قياسها

يبرز في إطار عملية التنمية الاقتصادية العديد من المستلزمات التي يجب توفرها وللوقوف على مستويات التنمية المحققة من قبل مختلف بلدان العالم لابد من وجود مقاييس معينة، حيث تطورت هذه المقاييس عقب الحرب العالمية الثانية وتغيرت مع مرور الزمن وسنقوم فيما يلي باستعراض نبذة مختصرة عن تطورها وهذا بعد التطرق إلى مستلزمات التنمية.

المطلب الأول: مستلزمات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفير عدة مستلزمات لانجاز مهامها من أبرزها :

أولاً- دور الدولة: أكدت أغلب التجارب أن عملية التنمية لا يمكن أن تنجح بعيدا عن دور الدولة التنظيمي، كما أن التنمية لا تحدث تلقائيا ولا بد من التدخل الواعي لأحداثها، يصبح دور الدولة هنا أساسيا لقيادة عملية التنمية وتنظيمها من خلال وضع القواعد والخطط الأساسية لها والعمل على تحديد طرقها الصحيح ومعالجة المشاكل والعقبات التي تقف في طريقها، يتم ذلك ببناء النوع الجيد من المؤسسات وكذلك تطوير البنى التحتية وتوفير الأمن وتطبيق القانون.

ودور الدولة يجب أن يقف عند هذا الحد ولا يتجاوزه وإلا يشكل عقبة أمام عملية التنمية فقد ثبت عدم كفاءة تدخل الدولة في الاقتصاد كمنتج إذ أن الضغوط السياسية والاجتماعية تدفع الحكومة في بعض الأحيان إلى إتباع سياسات اجتماعية لا تتسق مع المنطق الاقتصادي.

والدعوة لتدخل الدولة لا يعني إلغاء دور القطاع الخاص وبالتالي هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، بل تعني أن يكون دور الدولة تصحيحاً تقويمياً دون الابتعاد عن آلية السوق، وتؤكد النظريات الحديثة للتنمية على وجوب الابتعاد عن سياسة الانغلاق على الذات بل يجب أن تكون الدولة في سياستها الاقتصادية منفتحة على العالم الخارجي وتسعى للتكامل معه بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني.

ثانياً- تراكم رأس المال: إن التنمية الاقتصادية تتطلب رفع معدل التراكم الرأسمالي، أي توفير حد أدنى من الموارد الاستثمارية التي توجه لعملية التنمية لكي ينطلق الاقتصاد الوطني في مسار النمو، ويقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي تحقيق معدل نمو للدخل القومي أعلى من معدل نمو السكان، مما يترتب عليه ارتفاع معدل نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات، وبالتالي تحدث إضافة مستمرة للطاقة الإنتاجية للمجتمع. فالدول النامية التي تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية تواجه عقبة كبيرة وهي ندرة رأس المال اللازم لتمويل التنمية لذلك تفقد هذه الدول القدرة على التقدم¹.

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 134، 137.

وبما أن عملية القيام بأي مشروع إنمائي يتطلب رأس المال، فإن رأس المال هذا إما يكون محليا عن طريق تعبئة الموارد الداخلية والمتمثلة بالمدخرات المحلية، أو أجنبيا والمتمثل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وكذلك القروض والمنح والمساعدات الأجنبية¹.

ثالثا- التقدم التكنولوجي: إن من الشروط الضرورية لنجاح عملية التنمية هو تعزيز القاعدة التكنولوجية والتي تعني اعتماد إستراتيجية ترمي إلى توفير التكنولوجيا الجيدة المناسبة وبتكلفة غير باهظة، مع عدم التفريط بالتكنولوجيا التقليدية التي يمكن تطويرها محليا بكفاءة، ويجب اختيار التكنولوجيا التي تتلاءم مع ظروف البلد النامي من حيث ملاءمتها مع المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملون لأن اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يخلق تبعية تكنولوجية للبلدان المصدرة لتلك التكنولوجيا. ومن أجل الاستفادة من التكنولوجيا يجب استخدامها بشكل جيد وكفى، إذ أن مشكلة التنمية في العالم الثالث هي مشكلة كفاءة استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمناسبة لتحويل المدخلات المحدودة والمتناقضة إلى مخرجات متعاضمة ومتزايدة، فعلى سبيل المثال التقدم الذي تشهده اليابان اليوم رغم عدم وجود الموارد المناسبة يرجع بالدرجة الأولى إلى كفاءة استخدام التكنولوجيا، في حين أن التخلف الذي تعيشه البرازيل رغم مواردها وإمكاناتها الضخمة يرجع إلى قصور استخدام التكنولوجيا المناسبة، وتنبع أهمية الاهتمام بالتقدم التكنولوجي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الدخل القومي بنسبة تفوق نسبة نمو السكان، حيث أن التقدم التكنولوجي يتطلب استثمار أصول رأسمالية جديدة متضمنة تحسين طرق الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية للبلد النامي².

رابعا- الموارد الطبيعية:³

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، و تعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من الانتفاع بها، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام وتصديرها.
- تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.

¹ لمزيد من التفصيل فيما يخص مصادر تمويل التنمية انظر إلى: عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 115، 118.

² - حميدي الصباحي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الحداثة، القاهرة، 1983، ص 115.

³ - انظر:

- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص ص 139، 141.

- فليح حسين، خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 188، 191.

و قد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية ، فهناك من يرى أن الموارد الطبيعية تلعب دور أساسيا وحاسما في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا بوفرة الموارد في هذه الأقطار. في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما وأساسيا في تحقيق عملية التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، ويدللون على ذلك أن هناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تملك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر أو أن خطواتها في سعيها لتحقيق التنمية لا زالت دون المستوى وهذا ما يطلق عليه بلعنة الموارد¹.

وعلى كل حال يمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية، خصوصا في المرحلة الأولية للتنمية، إذا تم استغلالها بشكل مناسب، إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيادا على التنمية، والمثال الواضح في هذا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا وكذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية.

خامسا- الموارد البشرية: إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، ويتأتى ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإنه يتأتى من أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيتأتى من أن عملية التنمية توضع و تنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، و أنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها. ولما كانت عملية التنمية تهدف إلى الارتفاع بمستوى الإنتاج الحقيقي، وضمان زيادته بشكل مستمر، وبما أن نظريات التنمية الاقتصادية تربط الزيادة في الدخل الحقيقي بتراكم رأس المال والنمو السكاني واكتشاف موارد جديدة والتقدم التكنولوجي، لذا فإن دور الموارد البشرية يظهر واضحا في كل ذلك، إذ أن التراكم الرأسمالي هو نتيجة لجهود سبق وأن بذلها الإنسان في الماضي، كما أن الموارد الطبيعية تكتشف وتتطور وتستخدم من قبل الإنسان وكذلك التقدم التكنولوجي فإنه نتيجة لزيادة معارف الإنسان وقدراته ومهاراته ونتيجة للتقدم العلمي والفني الذي يلعب فيه الإنسان دورا هاما ومن ذلك تبين بوضوح أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

¹ لعنة الموارد تشير إلى مفارقة أن البلدان التي تحتوي على وفرة من الموارد الطبيعية، وتحديدًا الموارد غير المتجددة تميل نحو نمو اقتصادي أقل وتحول ديمقراطي أقل ونتائج تنمية أسوأ من البلدان ذات الموارد الطبيعية القليلة، وستنرق لها بالتفصيل في الفصل الثالث.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تطرح فكرة التنمية الاقتصادية ضرورة القياس، سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج ومعرفة التباين. ونظرا للتحويلات الواسعة في مفهوم التنمية فإن المؤشرات شهدت بدورها تطورات مهمة على محاور عدة بدءا من مؤشرات النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية، والأدلة المركبة كدليل للتنمية البشرية.

وعلى الرغم من الاستخدام المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر التنمية فإنه لا يبدو معرفا بشكل كاف، فالقواميس تعرف المؤشر بأنه " الذي يشير إلى شي آخر " لكن بالاستعمال الفعلي، كثيرا ما يتم الخلط بين الإحصاءات والمتغيرات والمؤشرات ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي مؤشر تنمية عليه أن يمثل بعض الخصائص التي تمثل عملية التنمية أو حالتها، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا وكامل لمستوى التنمية، ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية، أو هو عنصر من عناصرها.¹

وفي تعريف شامل للمؤشر فهو متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما. ويجب أن يكون المؤشر دقيقا (يمكن التنبؤ به وتوقعه) وحساسا (غير متحيز) مع سهولة في جمع بياناته أو من حيث تطبيقه في المجال العملي.²

وتعتبر عملية جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالتنمية عملية أساسية من أجل وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. كما تعتبر أساسا لرصد التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع مع مرور الزمن، وللمراقبة تنفيذ السياسات الموضوعة على أرض الواقع مع الأخذ بالاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة، وكذلك التجاوب الاجتماعي مع هذه السياسات. ومؤشرات التنمية تشتق من أهداف عملية التنمية الاقتصادية نفسها، لهذا تختلف (المؤشرات) في عددها ونوعها من فترة زمنية لأخرى ومن منطقة لأخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية واختلاف الأولويات والخبرة المتاحة والبيانات المتوفرة.³

¹ وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 01، العدد 02، 2002، ص 1، المقال منشور على الموقع:

http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge2.pdf Consulté le 20/05/2014

² علي لزعر، عبد الحليم جدي، تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الالفية الثالثة، مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار - عنابة، عدد 34 جوان 2013، ص 65.

³ عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار صفاء للنشر، الأردن، 2014 ص 254.

وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة عقب الحرب العالمية الثانية ففي البداية كان مقياس التنمية هو الناتج المحلي الإجمالي ثم أصبح الناتج القومي للفرد ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم مؤشر التنمية البشرية، هذه المؤشرات تشتق من أهداف عملية التنمية الاقتصادية وفيما يلي عرض مختصر لتطور هذه المقاييس:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية:

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في البنية الاقتصادية التي يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع وذلك من خلال معرفة الناتج المحلي أو الوطني للدولة وتوزيعه حسب القطاعات الاقتصادية وبنود إنفاقه، و يعاب عن هذا النوع من المؤشرات عدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأموال التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات. وستناول أهم المعايير الاقتصادية كما يلي:

1 - معيار الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي : في البداية أعتبر أن التنمية تعني زيادة الدخل أو الناتج القومي الإجمالي، إلا أن هذا المقياس لم يحضى في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية . فزيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر ، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة¹، لكن يبقى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم الطرق أو الأدوات لقياس أداء الاقتصاديات ونموها.

2 - معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي أو الدخل الفردي أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.² إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته، نظراً لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها، وقضية أخرى هي هل نقسم إجمالي

¹ ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² نفس المرجع السابق، ص 51.

الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم من نواحي الإنتاج .

ثانيا: مؤشرات الحاجات الأساسية :

نتيجة للقصور في أداء مؤشر الناتج القومي الإجمالي لدوره في قياس التنمية، جرت محاولات عديدة لتلافي ذلك القصور لهذا اتجه المفكرون إلى استخدام مقياس إشباع الحاجات الأساسية. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية أي الحاجات الأساسية للإنسان وبذلك أصبح مقياس التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.¹

يتطلب تبني مقاربة للحاجات الأساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن الحاجات وقياس التصورات في إشباعها وتحديد الاستهدافات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد. وهناك عدة استعمالات لمؤشر الحاجات الأساسية أهمها:²

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري أي خارطة للحاجات الأساسية.
- أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلي.
- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد.
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقديم، توزيع، وكفاءة).
- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاستهدافات.
- تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم الهوة أو اتساعها وتحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقا لذلك.
- تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح.

ثالثا: المؤشرات الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعترئها من تغيرات ، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية ، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

² وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، مرجع سبق ذكره، ص 7.

ولا شك أن الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية ، وعدم كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية ، ونقص الغذاء والبطالة ...

وسوف يتم تناول أهم المؤشرات (الصحة، التعليم، التغذية) كما يلي:¹

1- الصحة : من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان ، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة ، معدل الوفيات من الأطفال الرضع (أقل من سنة) فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية ، وكل هذه من صفات التخلف.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد ، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي ، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.....

2-التعليم : إن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا ، وهذا الاستثمار (الاستثمار البشري) يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع ما يلي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

3 - التغذية : هناك عديدا من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها ، مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخل فيها، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع ما يلي :

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية .
 - نسبة النصيب من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.
- وبالإضافة إلى المؤشرات الاجتماعية الثلاثة السابقة يعتبر مؤشر البطالة من المؤشرات المهمة للتنمية:

4- البطالة : إن العلاقة بين العمل والتنمية علاقة متبادلة حيث يغذي كل منهما الآخر، فالعمل يعتبر كأحد المقومات الرئيسية للتنمية، على اعتبار أن العمل يعود على العامل بدخل يسمح له ولعائلته

¹ محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، مرجع سبق ذكره، ص ص 256، 261.

بالعيش فوق خط الفقر المطلق، كما أن التنمية تبدو من المقومات الرئيسية للعمل وذلك بإتاحة فرص العمل أمام الناس وتحسين إنتاجيتهم من خلال توفير التعليم والتدريب، حيث يعتبر انخراط الناس في دائرة العمل من الأبعاد الرئيسية للتنمية لكونه يشكل المدخل الأساسي لتجسيد مفهوم التنمية والذي يقوم على توسيع الخيارات والاستخدام الأمثل للقدرات وتحقيق المشاركة والتمكين والعدالة والأمن،¹ هذا الأمر يؤكد أن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو، فكل زيادة في معدلات النمو لا بد أن تتوافق مع انخفاض نسب البطالة، و مما يدعم هذا التحليل، هو الدراسات القياسية التي تبين طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي و حجم البطالة و مدى تأثير ارتفاع معدلات النمو على انخفاض نسب البطالة، وكذلك مدى تأثير وجود معدلات مرتفعة للبطالة على النمو الاقتصادي.

رابعا - معيار نوعية الحياة المادية The Physical Quality of Life Index: وضع هذا الدليل استجابة إلى الشعور بأنه على الرغم من سرعة نمو البلدان الفقيرة اقتصاديا فان النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة في مستويات الدخل المطلقة للفرد، فالدول ضعيفة الدخل وتحت أفضل الظروف المواتية تتطلع لرفع دخولها الحقيقية للفرد، وهذا الأمر لا يطمئن عن قدرة هذه البلدان على تحسين شروط الحياة لسكانها الأكثر فقرا، فالدخل لا يعبر عن نوعية الحياة. لذا تم اعتماد ثلاث اهتمامات اعتبرت كونية هي: الرغبة في إنقاص وفيات الرضع، وإطالة أمد الحياة، وفي إزالة الأمية.

فمعيار نوعية الحياة المادية معيار مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذا فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار)، معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار)، معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي).²

ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقا للخطوات التالية:

- يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر في الدول المراد قياس معيار نوعية الحياة المادية بها.

- يتم إعطاء رتبا تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر .

¹ كريمة صافر، العمل المنتج ومسألة التنمية، مجلة عود الند، لندن، العدد 96، 2014، ص 7، مقال منشور على الموقع:

http://www.oudnad.net/spip.php?rubrique134&lang=ar Consulté le 13/08/2016

² وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- يتم حساب المتوسط الحسابي للرتب الخاصة بمؤشرات الجوانب الثلاثة الأساسية، حيث يأخذ كل مؤشراً وزناً متساوياً يقدر ب 1/3، وبذلك يتم الحصول على دليل نوعية الحياة المادية الخاص بكل دولة. وهذا الدليل لا يقيس فقط التغير على المستوى الوطني بل يصح للمقارنات الدولية، غير أن هذا المعيار يعاني من بعض أوجه القصور وهي أنه :
 - يركز على بعض وليس كل جوانب الحياة .
 - يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها .
 - يعطي المؤشرات الثلاثة المكونة له أوزاناً نسبية متساوية .
 - يهمل المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في مستويات الدخل والنتائج.
- خامساً - دليل التنمية البشرية : (Human Development Index)** وهو مقياس حديث نسبياً توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 ، ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة ، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهي:¹
- مؤشر صحي: معيار العمر المتوقع عند الميلاد.
 - مؤشر تعليمي: معيار التحصيل العلمي، ويتكون بدوره من معيارين جزئيين وهما: معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي 2/3 ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي 1/3 .
 - مؤشر اقتصادي : معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.
- ويتم حساب معيار دليل التنمية البشرية وفقاً للخطوات التالية : كما سبق وأن ذكرنا فإن مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركب أو عبارة عن وسط حسابي مرجح أو مثقل من ثلاثة مؤشرات أو ثلاثة أدلة وفق العلاقة:²

$$\text{HDI} = 1/3 (\text{life expectancy index}) + 1/3 (\text{education index}) + 1/3 (\text{GDP index})$$

وتحسب المؤشرات الفرعية وفق العلاقات الآتية:³

1 - مؤشر توقع الحياة عند الولادة (L.E.I): يحسب من العلاقة:

$$\text{L.E.I} = (\text{Country } e_0 - \text{Min world } e_0) / (\text{Max world } e_0 - \text{Min world } e_0)$$

حيث :

¹ Human Development Report 2006, Beyond scarcity: Power, poverty and the global water crisis, p394.

² op.cit, p394

³ فريد خليل الجاعوني، دراسة إحصائية لديناميكية تطور مؤشر التنمية البشرية (HDI) على مستوى بلدان العالم والبلدان العربية خلال الفترة (1975 - 2004)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 25 - العدد الأول - 2009، ص ص 413، 414.

e_0 : يشير إلى متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات

Country e_0 : يشير إلى متوسط العمر المتوقع في البلد المعني بحساب (L.E.I)

Max world e_0 : أكبر متوسط عمر متوقع في العالم = 85 عاما

Min world e_0 : أصغر متوسط عمر متوقع في العالم = 25 عاما

2 - مؤشر التعليم Education Index : يعد مؤشر التعليم بدوره مؤشرا مركبا من مؤشرين:

أ - مؤشر إلمام البالغين بالقراءة والكتابة **Adult literacy index** :

يحسب من العلاقة:

$$A.L.E = \frac{\text{country (L) perc} - \text{Min world (L) perc}}{\text{Max world (L) perc} - \text{Min world (L) perc}}$$

حيث:

Country(L) perc : النسبة المئوية للملمين بالقراءة والكتابة في البلد المعني

Min world (L) perc : أصغر نسبة في العالم (0)

Max world (L) perc : أكبر نسبة في العالم 100%

ب - مؤشر القيد المدرسي الإجمالي في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي Gross enrolment

Index : ويحسب من العلاقة:

$$G.E.I = \frac{\text{country (E) perc} - \text{Min world (E) perc}}{\text{Max world (E) perc} - \text{Min world (E) perc}}$$

حيث:

Country (E) perc : نسبة القيد الإجمالي في البلد المعني

Min world (E) perc : أصغر نسبة قيد في العالم (0)

Max world (E) perc : أكبر نسبة قيد في العالم (100%)

ويحسب مؤشر التعليم (E.I) من الوسط المرجح للمؤشرين السابقين وفق العلاقة:

$$\text{Education index} = \frac{2}{3} (\text{adult literacy index}) + \frac{1}{3} (\text{gross enrolment index})$$

3 - مؤشر الدخل GDP Index : متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مقدر بالدولار

الأمريكي ويحسب من العلاقة:

$$\text{GDP Index} = \frac{\log(\text{yearly average income in person in the country } \$) - \log(\text{Min average in the world})}{\log(\text{Max average in the world}) - \log(\text{Min average in the world})}$$

حيث:

yearly average income in person in the country \$: متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي

الإجمالي مقدر بالدولار الأمريكي في البلد المعني

Min average in the world : أصغر متوسط دخل سنوي في العالم \$100

Max average in the world : أكبر متوسط دخل سنوي في العالم

الجدول رقم(1-2): معالم حساب دليل التنمية البشرية

القيمة الدنيا	القيمة القصوى	المؤشر
25	85	العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)
0	100	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)
0	100	نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس (%)
100	40000	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعاادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2007 ، 2008 : حساب أدلة التنمية البشرية، ص 343

وتصنف الأمم المتحدة الدول وفقا لدليل التنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي :¹

المجموعة الأولى دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمة (HDI) $0.8 \leq$

المجموعة الثانية دول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية وتكون قيمة $0.5 \leq (HDI) < 0.8$

المجموعة الثالثة دول ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية وتكون قيمة $(HDI) < 0.5$

وفي التقارير الأخيرة صنف تقرير التنمية البشرية الدول إلى أربع مجموعات: الدول ذات التنمية المرتفعة

جدا 0.8-1، الدول ذات التنمية المرتفعة (0.7-0.8)، الدول ذات التنمية المتوسطة (0.5-0.7)

الدول ذات التنمية المنخفضة (أقل من 0.5)².

ويعد دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم عملية

التنمية ككل لأنه يتضمن عددا من الجوانب سواء الاجتماعية أو الاقتصادية معا.

ومن أهم المجالات التي يتم فيها استخدام دليل التنمية البشرية ما يلي :

- يستخدم دليل التنمية البشرية في مسألة الحكومات بشأن التقصير في الأداء فيما يتعلق بالخدمات

الاجتماعية الضرورية، وذلك من خلال مقارنة أداء الدولة بغيرها من الدول في مجال التنمية البشرية، حيث

يخلق حافزا للنقاش الوطني فيما يتعلق بمصلحة الأفراد.

¹ **Antony Davies**, Human Development and the Optimal Size of Government, Journal of Socioeconomics, 35(5): 868-876, Duquesne University, Pittsburgh, PA, , 2009, p7.

² Human Development Report 2015: Work for Human Development,p30.

- يستخدم في توجيه الإنفاق الاجتماعي للأولويات ، فمن خلال مكونات الدليل يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمة الاجتماعية.
- إلقاء الضوء على درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة. فعلى الرغم من أن هذه التفاوت قد يكون معروفا إلا أن دليل التنمية البشرية يستطيع أن يبرزها بوضوح، حيث يوضح الفرق في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة.
- تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول المختلفة، حيث تفكر العديد من الدول المانحة للمعونة استخدام دليل التنمية البشرية كأساس لتقديم المعونة إلى الدول الأكثر احتياجا لها، وإلى الأنشطة أو المجالات الأكثر أولوية للدولة نفسها.
- يتيح دليل التنمية البشرية أنواع جديدة من المقارنة بين الدول المختلفة ، حيث يمكن من خلاله إيضاح الدول التي استطاعت ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية حقيقية والدول التي لم تتمكن من ذلك ،وقد تكون المقارنة بين دول متقدمة وبعضها البعض أو بين دول نامية.
- ولقياس أكثر شمولاً للتنمية البشرية تم تعديل المؤشر حيث أصبح يتضمن أربعة أدلة مركبة أخرى هي دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة الذي يعدل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة، ودليل التنمية حسب الجنس الذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الإناث والذكور، ودليل الفوارق بين الجنسين الذي يركز على تمكين المرأة، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل¹.

سادسا: المعايير الهيكلية :

كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة من الزمن على توجيه اقتصاديات الدول النامية (التي كانت معظمها آنذاك تحت سيطرتها سواء السياسية أو الاقتصادية) نحو إنتاج المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة، وكذلك حتى تبقى على أسواق تلك الدول لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية بها، لكن منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية والسياسية اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنائها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وقد ترتب على ذلك إحداث تغييرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة بهذه الدول ، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها .

¹ Human Development Report 2015, op. cit., p3.

وبناء على ذلك فإن من أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة يتمثل في:¹

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي .
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى الصادرات السلعية .
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة .

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة ، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنائها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها، وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها.

سابعا: مؤشر التبعية الاقتصادية: التبعية الاقتصادية هي خضوع الدولة للدول المتقدمة اقتصاديا واعتمادها عليها اعتمادا كلياً بحيث تتحكم هذه الدول بجميع أسواق السلع والخدمات والنفط. فالتبعية هي فرض الإرادة المطلقة على الدول فتصبح دولا استهلاكية تتكل على الغير مما يعيق التطور الطبيعي لديها، والتبعية بصفة عامة هي خضوع وتأثير اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانيات السيطرة على الاقتصاد التابع بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير، وقد يقصد بها تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية لتلبية لاحتياجات الاقتصاديات المتقدمة.²

وتتعدد المؤشرات التي تقيس التبعية الاقتصادية ونذكر منها:³

1- مؤشرات التبعية التجارية: وأهمها

مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي = (الصادرات + الواردات) ÷ الناتج الإجمالي

مؤشر التركيز السلعي = صادرات السلعتين الرئيسيتين ÷ مجموع الصادرات

2- مؤشرات التبعية المالية: ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

عبء خدمة الدين الخارجي = (أقساط الديون + الفوائد) ÷ قيمة الصادرات

ويعكس هذا المؤشر قدرة الدولة على مواجهة أعباء المديونية الخارجية المترتبة عن تبنيها للسياسات التنموية من خلال قدرتها على التصدير.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 121.

² عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 11.

³ عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

يبرز في إطار عملية التنمية الاقتصادية العديد من الاستراتيجيات حيث ظهر في الفكر التنموي أفكار عديدة حولها، بنيت من خلالها النظرة المثالية لبعض المفكرين متوجهين في ذلك إلى إرساء إستراتيجية تنموية قادرة على كسر قوقعة التخلف.

وباعتبار التنمية الاقتصادية قضية معقدة ومتشابكة الجوانب فإن لها عدة معوقات، تختلف هذه المعوقات من حيث الأهمية والتأثير، ولها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة ومتداخلة، وسنقوم فيما يلي باستعراض نبذة مختصرة عن هذه المعوقات وهذا بعد التطرق إلى الاستراتيجيات بالاختصار على أهمها كما يلي:

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

تعرف إستراتيجية التنمية بأنها تحديد خطوط التحرك الجوهرية التي تكفل نقل المجتمع من وضع التخلف إلى وضع التقدم كما تعرف بأنها مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق والذي يتم ضمن إطارها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية.

وقد اتبعت الدول المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية وفيما يلي سوف نتطرق إلى بعض هذه الاستراتيجيات.

أولاً- إستراتيجية النمو المتوازن:

يشير النمو المتوازن إلى التوسع المتزامن والمنسق لعدة قطاعات تستند هذه الإستراتيجية على أن يكون برنامج التنمية شاملاً لكل القطاعات الاقتصادية المختلفة أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة كل حسب حاجاته وذلك لوجود تشابك بين القطاعات¹.

فكل قطاع يعتبر سوق للقطاع الأخر من أجل إحداث تغيير كبير وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلب على كثير من عوائق التنمية لتصبح عملية التنمية عملية تراكمية وتقوي ذاتها بذاتها.

ويعتبر نركس Ragnet و روزنشين-رودان P.N.Rosenstein من أهم مؤيدي هذه الإستراتيجية ومن أهم تبريراتها لإتباع هذه الإستراتيجية:²

¹ Jonathan Temple, Balanced growth, Department of Economics, University of Bristol, 8 Woodland Road, Bristol BS8 1TN, 23 June 2005, sur le site web: www.efm.bris.ac.uk/ecjrw/abstracts/balancedgrowth.pdf, Consulté le 19/04/2015.

² - احمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي: نظريا وتطبيقيا، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 164.

1- ضيق السوق: حيث يعتبر من أهم العقبان التي تقف عقبة في طريق التنمية، ويرجع ضيق السوق إلى انخفاض القوة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يسهم فيه انخفاض الإنتاجية، وحل هذه المشكلة عند نركس و روزنشين-رودان يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول النامية، ويعلل مؤيدي هذه الإستراتيجية أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات.

2- العلاقة بين قطاع الزراعة والصناعة: حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي. وتؤدي تنمية القطاع الزراعي إلى الاعتماد على يد عاملة كثيرة مما سوف يؤدي إلى زيادة دخولهم، وزيادة دخول العمال يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية، كما تساعد زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساسا بالقطاع الزراعي، والمحصلة النهائية أن الاستثمار يجب أن يوزع مابين القطاع الصناعي والزراعي بحيث يكون كل منهما سوق للآخر.

ثانيا- إستراتيجية النمو غير المتوازن:¹

يرى أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية والتي سيؤدي هذا القطاع الرائد على جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ويرى أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن أن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل كإستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على إستراتيجية النمو المتوازن.

ومن أهم مؤيدي هذه الإستراتيجية، ألبرت هيرشمان² و هانز سنجر Hans Singer اللذان انتقدا إستراتيجية النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي بين ألبرت هيرشمان و روزنشين-رودان في أن عملية التنمية تحتاج الى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير إلا أن ألبرت هيرشمان يرى أن هناك قدرة محدودة من الاستثمارات في الدول النامية كذلك يتفق هيرشمان و نيركس في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض.

¹ - حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 87، 88.

² ألبيرت أوتو هيرشمان (Albert O. Hirschman) ولد سنة 1915 وتوفي سنة 2012، كان خبير اقتصادي و كاتب للعديد من الكتب حول الاقتصاد السياسي والفكر السياسي. كانت له مساهمات في مجال اقتصاديات التنمية حيث شدد على الحاجة إلى النمو غير المتوازن.

ويؤكد هيرشمان أن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من أجل تحقيق نمو ذاتي ولكن نتيجة لظروف وطبيعة الدول النامية ووجود بعض العوائق أمام التنمية فإنها لا تستطيع تنفيذ وتدبر برنامج استثماري واسع وشامل يغطي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا يبرر المناداة بإتباع أسلوب النمو غير المتوازن والتي تتمثل في الدفعة القوية في بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصاد الوطني.

ويؤكد هيرشمان و سنجر في دفاعهما عن إستراتيجية النمو غير المتوازن أن على الدولة النامية إتباع هذا الأسلوب ويرجع ذلك إلى افتقار هذه الدول إلى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل يغطي جميع القطاعات في زمن متقارب حسب رأي إستراتيجية النمو المتوازن، وحسب رأيهما أن إستراتيجية النمو المتوازن قياسية لاقتصاد عصري متقدم وليس اقتصاد متخلف لذا لا يمكن تطبيقه على الدول النامية.¹ وأيا كانت الإستراتيجية المقترحة أو المتبعة فإن أي إستراتيجية يجب أن تتبع من طبيعة وظروف وإمكانيات كل الدول النامية ذاتها لتحقيق النمو المنشود في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ولا يجب أن تغفل الإستراتيجية المتبعة وضع أهداف وخططها على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ضمن أولوياتها.

ثالثا- الإستراتيجية المعتمدة على الزراعة:²

إن رفع الموارد الموجهة للزراعة يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد أولية ومادية وبشرية الخ. وتكمن مساهمات الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية:

- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذين ينمون بمعدلات مرتفعة وللعاملين في الصناعة بشكل خاص.

- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات.
- توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.

- إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال من هذه الدخول، إلى الحكومة عن طريق الضرائب.

- يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.

- الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل الصناعة والتنمية الصناعية.

¹ أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والإقتصادية في الوطن العربي: نظريا وتطبيقيا، مرجع سبق ذكره، ص 165.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 165، 169.

- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي
رابعا- الإستراتيجية المعتمدة على الصناعة:¹

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية. لذلك ليست هناك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع ومن بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يلي:

- تصنيع المواد الأولية الزراعية.
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.
- تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات.
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي وللقطاعات الأخرى.
- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها.
- يساهم في توفير العمل واكتساب المهارات.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- يساهم في تحقيق التميز الهيكلي في الاقتصاد الوطني.
- يساهم في عملية التحديث والتحول.

خامسا- إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية:

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة محاولات للتركيز على إشباع الحاجات الأساسية كأحد أهداف التنمية، ولكن حتى الآن لا يوجد تعريف شامل ومقبول لمفهوم الحاجات الأساسية إذ أن التعريف المقبول عادة يعتمد على التوقعات الراهنة في البلد المعين، وتعتمد هذه التوقعات بدورها على مستوى الإنجازات المحققة والفلسفة التي يرتبط بها البلد وإمكانات الإنجاز في المستقبل ولكن المتعارف عليه أن توفير الطعام والمسكن والخدمات الصحية والتعليم يعتبر الحد الأدنى لتوفير الحاجات الأساسية للسكان.²

¹ - نفس المرجع السابق، ص ص: 169، 174.

- الإستراتيجية المعتمدة على الزراعة و الإستراتيجية المعتمدة على الصناعة انظر في ذلك أيضا الى: فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 225، 239.

² - حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

وقد تبنت منظمة العمل الدولية مفهوم الحاجات الأساسية عام 1976 والتي طبقتها الهند لأول مرة في خططها الخماسية عام 1974 أي قبل سنتين من تبني منظمة العمل الدولية لها وقد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق الأهداف التالية:¹

- رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف وفي المدن وخاصة الفقراء منهم وذلك من خلال الإنتاج كثيف العمل.

- التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والماء الصحي.

- تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة

و المبررات التي قدمت لتبني هذه الإستراتيجية هي:²

- أن استراتيجيات التنمية تفشل عادة في أن تكون لمنفعة المقصودين.

- أن إنتاجية ودخل الفقراء يعتمد على تقديم الخدمات الصحية والتعليم.

- أن زيادة دخل الفقراء لكي يحصلوا على الحاجات الأساسية، قد يستغرق وقتا طويلا.

- أن الفقراء لا ينفقون دخولهم بشكل عقلاني وأن توفير الماء والخدمات الصحية يمكن أن يأتي من قبل

الحكومة.

- إنه من الصعوبة بمكان مساعدة كل الفقراء بشكل موحد بدون تقديم الحاجات الأساسية.

ورغم وجود حقيقة في هذه المبررات إلا أن هذه الإستراتيجية واجهت انتقادات من قبل كتاب الدول النامية، حيث اعتبروا بأن التنمية الناتجة عن هذه الإستراتيجية هي بمثابة تنمية من الدرجة الثانية لأن الاهتمام بهذه الإستراتيجية والتركيز عليها يحرم البلدان النامية من محاولة اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة ولذلك لم يجد مفهوم الحاجات الأساسية أدنى اهتمام وإضافة إلى ذلك فقد انتقدت هذه الإستراتيجية من قبل بعض الأوساط في الدول المتقدمة على أنها وصفت تتضمن القيام بتعداد الفقراء وتقدير تكاليف الخدمات العامة وتسليمها للفقراء، كما أنها انتقدت أيضا لأنها لم توفر للفقراء أصول إنتاجية ورأسمال.

سادسا- اعتبارات اختيار إستراتيجية التنمية:

من الاستراتيجيات السابقة يمكن القول أن معرفة الأهداف الأساسية من سياسة التنمية الاقتصادية يساعد الدولة على رسم وتخطيط إستراتيجية التنمية التي ستتبعها من أجل بلوغها بصفة سليمة واختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية يتوقف على عدد من الاعتبارات التي تختلف من بلد إلى آخر،

¹ - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 176.

² - نفس المرجع السابق، ص 176.

وحتى البلد الواحد، ومن زمن إلى آخر حسب مرحلة النمو التي وصل إليها البلد، ومن بين أهم هذه الاعتبارات نجد:

1- الظروف السائدة عند البدء في تطبيق السياسة التنموية: حيث يتأثر اختيار الإستراتيجية بعدة ظروف من بينها:

- المشكلة السكانية، والتي تختلف من دولة لأخرى، حيث نجد دول تعاني من ضغط عالي للسكان، وأخرى على العكس من ذلك.

- مستوى الدخل الفردي، حيث يتفاوت الدخل الفردي من دولة لأخرى، وخاصة في الدول النامية.

- مدى توافر الخبرات والكوادر الفنية للبلد.

- البنيان الثقافي للمجتمع.

2- اختلاف الأهداف المبتغاة: يتمثل الهدف الأساسي للتنمية، في الزيادة في الناتج الوطني في

الدخل، وكذا الزيادة في متوسط دخل الفرد، وإلى جانب هذا نجد الأهداف التنموية الأخرى المذكورة آنفاً، لهذا فان الدولة تضعها في عين الاعتبار وتنتهج إستراتيجيتها التنموية انطلاقاً من هذه الأهداف محاولة تحقيقها وبلوغها.

3- دور الدولة في الحياة الاقتصادية: تتطلب التنمية الاقتصادية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية،

على نطاق واسع وفعال للإستراتيجية الموضوعية، ويختلف دور الدولة من بلد لآخر، تبعاً لاختلاف النظام الاقتصادي السائد، وبالتالي لا بد أن تختلف إستراتيجية التنمية، تبعاً لاختلاف الدور الذي تمارسه الدولة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية

تشكل معوقات التنمية تحديات فعلية أمام الاقتصاد القومي في محاولات التقدم، خاصة وأن نظريات التنمية قد انطوت على غموض ملحوظ فيما يتعلق بتصورات التنمية والنمو في الدول الأقل تقدماً، وخط واضح في تحديدها لمعوقات التنمية الاقتصادية.

ويعتبر تعريف ألبرت هيرشمان (1965) من أهم التعريفات التي أعطت تفسير مقبولاً لماهية عوائق التنمية الاقتصادية، حيث عرف هيرشمان عوائق التنمية بأنها مجموعة العوامل أو المتطلبات التي تحتاجها التنمية الاقتصادية وغير الموجودة في الدول النامية بينما هي متوفرة في الدول المتقدمة¹.

¹ علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص

ويعتبر العديد من المفكرين أن كل الخصائص و المميزات التي تتصف بها الدول المتخلفة تمثل في الواقع عقبات حقيقية أمام سيرورة عملية التنمية.¹

يقسم البعض معوقات التنمية إلى معوقات اقتصادية، سياسية، وإدارية...، ويصنفها البعض الآخر إلى معوقات داخلية تتناول المشكلات الرئيسية للتخلف في الدول النامية ذاتها من انفجار سكاني، ونقص في مستوى التغذية والتعليم والصحة، ومعوقات خارجية تتلخص في العلاقات الاقتصادية الدولية وما يتبعها من مشكلات تعمل في غير صالح الدول النامية.

ويمكن إجمال أهم عقبات التنمية في العناصر التالية:

أولاً- العقبات الاقتصادية: ومن أهمها

1- الحلقة المفرغة للفقر: تعد الحلقة المفرغة للفقر إحدى "الحلقات المفرغة" العديدة في العالم

الثالث، والتي تشير إلى أن السبب الرئيسي لانخفاض الدخل في الدول المتخلفة هو فقرها.

وتشكل حلقة الفقر الخبيثة (Vicious circle of poverty) كما يسميها البعض مجمل محددات الفقر الرئيسية وما يرافقها من خصائص ومؤشرات، حيث تتكون هذه الحلقة من أربعة ركائز أساسية تنعكس بالسلب على المجتمعات وتزيد من حدة الفقر فيها، وهي: تدني الدخل، التهميش وعدم التمكين، تفاوتات الدخل وتهديد التنمية. ولكل ركيزة من هذه الركائز محددات ومؤشرات دالة عليها، فتدني الدخل ترتبط بتدني الأجور والتي بدورها ترتبط بتدني الانتاجية والتي يحكمها حجم المشاركة وكفاءة الموارد البشرية... الخ². و يؤخذ بهذه الفكرة مع التحفظ الشديد، حيث يقول البروفسور راجنر نوركس Ragnar Nukse أن القول بأن الدولة تكون فقيرة لأنها فقيرة قول غير صحيح، فكما يلاحظ أن كثير من الدول المتخلفة لم تستمر في دائرة مفرغة للفقر، ولكنها مرت بمراحل من التطور والنمو أي لم تكن دائما فقيرة.³ وعليه تدور فكرة الحلقة المفرغة للفقر حول وجود مجموعة من القوى أو العوامل التي ترتبط مع بعضها وتتفاعل تفاعلا دائريا من شأنه إبقاء الدول الفقيرة في حالة فقر مستمر.

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص151.

² مصطفى منير محمد، طارق محمود يسري، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة بالتطبيق على المجتمع الأكثر فقرا في مصر، مجلة العلوم الهندسية، جامعة أسيوط، كلية الهندسة، المجلد 45، العدد 4، جويلية 2017، ص487. منشور على الموقع: www.jes.aun.edu.eg/arabic/pAbstract.php?JP_ID=5515 Consulté le 25/10/2017

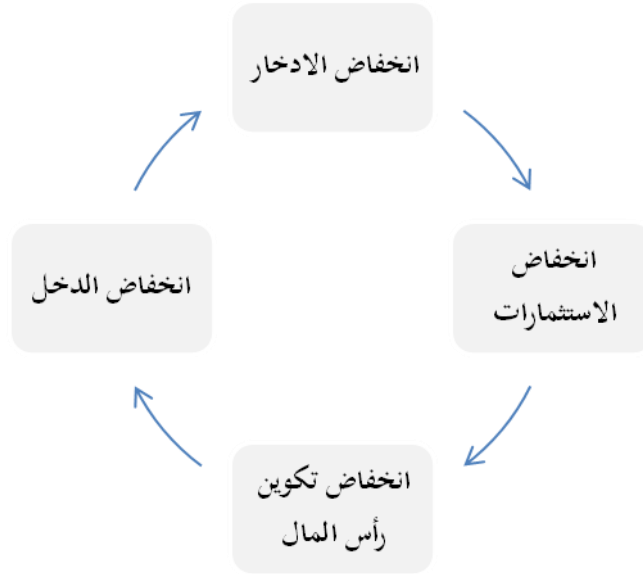
³ عبلة عبدالحميد بخاري، معوقات التنمية الاقتصادية، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 94، روجع من الموقع:

http://www.kau.edu.sa/Content.aspx?Site_ID=0&lng=ar&cid=211664

يرى "هانز سنجر" Hans Singer أن تطبيق فكرة الحلقة المفرغة على البيئة السائدة في الدول المتخلفة يشير إلى وجود علاقة قوية ومتبادلة بين السبب والنتيجة، مما يترتب عليه أن يظل الاقتصاد القومي محبوساً في إطار خصائصه المتخلفة.¹

وفي الواقع يمكن صياغة عدد من الحلقات المفرغة التي تعكس علاقات ترابطية قائمة بالفعل في الدول النامية والشكل الموالي يوضح إحدى هذه الحلقات:

الشكل رقم (2-1): الحلقة المفرغة للفقير



المصدر: من إعداد الطالبة

ويشير الإطار العام لنظرية الحلقة المفرغة إلى وجود ارتباط كبير بين كل من الفقر ومستوى الاستثمار و الادخار، فأصل الفكرة يعود إلى حقيقة أن انخفاض الإنتاجية بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب التخلف الاقتصادي، فحلقة الفقر تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات).

2- محدودية السوق (ضيق حجم السوق): تعد وفورات الحجم أحد الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية، ليشكل ضيق حجم السوق عاملاً من عوامل التخلف و عقبة أساسية من العقبات التي تواجه تنمية دول العالم الثالث، فتخلف الأنظمة التجارية وجمود حركة عناصر الإنتاج و عدم مرونة الأسعار و قلة التخصص، مما يساهم في عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وهذا ما يجعل مستوى الإنتاج في هذه الدول أقل بكثير من المستوى المتاح من الموارد. كما أن حجم السوق يتحدد بجملة من العوامل كمستوى

¹ نفس المرجع السابق، ص 95.

الدخل الفردي، طبيعة الإنتاج، حجم شبكة النقل، المواصلات، درجة الاكتفاء الذاتي، طبيعة الأنظمة التجارية المعتمدة وحجم السكان. حيث أن انخفاض مستوى الدخل مثلا يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية مما يعني تقلص مستوى الطلب الكلي وهو ما يجد من توسع السوق. كما أن طبيعة الإنتاج تؤثر على حجم السوق فإذا كانت نسبة كبيرة من الإنتاج موجهة للاستهلاك النهائي فإن ذلك سيحد من توسع السوق وهذا حال أغلب الدول المتخلفة التي تنتج بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وليس من أجل التبادل، ونفس الأمر ينطبق على المتغيرات الأخرى.

وإذا قلنا أن سبب ضيق السوق يعود في الأساس إلى انخفاض الإنتاجية، فإن حجم السوق في الدول النامية لن يتغير إلا إذا تغيرت الدخول أي تغير حجم الإنتاج. و على ذلك نعود لجوهر المشكلة والتي تبين أن رفع الكثافة الرأسمالية ضرورة لرفع الإنتاجية ثم رفع الناتج القومي الذي يعمل على اتساع نطاق السوق، أي نعود إلى مشكلة نقص التراكم الرأسمالي مرة أخرى وإلى الحلقة المفرغة¹.

3- الازدواجية الاقتصادية: تتفشى ظاهرة الاقتصاد المزدوج داخل اقتصاديات الدول النامية و يقصد بهذه الظاهرة وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل الاقتصاد القومي أحدهما قطاع اقتصادي متقدم و الآخر قطاع تقليدي متخلف، وبشكل عام تشير الازدواجية الاقتصادية إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا وفي التطور وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية.

4- قيد الصرف الأجنبي: إن عدم تكافؤ العلاقات التجارية الدولية تصب دائما في مصلحة الدول المتقدمة كما يشير إلى ذلك العديد من الاقتصاديين من أمثال: (G.Myrdal)، (Singer) (R.Perbisch)، (Myint) و (R.Perbisch) الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي أمام الدول المتخلفة التي شهدت توسعا كبيرا في حجم تجارتها الخارجية بفعل الانفتاح الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية بقية أوجه الاقتصاديات النامية، وذلك لأن سرعة استجابة اقتصاد الدول المتخلفة للتقلبات التي تحدث في الأسواق الدولية لا تكون مرنة وخصوصا في فترات الركود الاقتصادي، فمعظم صادرات هذه البلدان هي سلع أولية تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية، فعند انخفاض أسعار هذه المواد لا تزداد الكميات المطلوبة منها بأكثر أو بنفس نسبة انخفاض الأسعار حيث تميل نسب التبادل الدولي لصالح الدول المتقدمة فتتخفف صادرات الدول المتخلفة وينتج عن ذلك انخفاض حصتها من العملات الأجنبية مقابل ارتفاع تكلفة وارداتها الأمر الذي يؤثر على موازين المدفوعات التي تميل إلى العجز.

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، معوقات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 97.

5- محدودية الموارد البشرية: تشكل محدودية الموارد البشرية من حيث الكم و النوع تحديا كبيرا أمام استمرارية العملية التنموية و تحقيق أهدافها، لأن عدم كفاية و كفاءة الموارد البشرية يعكس انخفاض في مستوى الإنتاجية وفي حركة عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى انكماش في حجم الإنتاج، وقد لوحظ أنه في أغلب الدول المتخلفة هناك زيادة سكانية كبيرة يرافقها تدني في الرعاية والخدمات الصحية والتعليمية وانتشار الجهل وتزايد نسبة الأمية إلى جانب عدم الاستغلال الأمثل لرأس المال البشري لانخفاض مستوى المهارة و المعرفة الفنية وهجرة الأدمغة.¹

ثانيا- العقبات الاجتماعية: هناك العديد من العادات والتقاليد الاجتماعية تقف عائقا أمام التنمية، فنجاح برامج التنمية الاقتصادية أمر مرتبط بحدوث تحولات أساسية في طبيعة العقلية والاتجاهات والقيم والمفاهيم والأفكار التقليدية التي تسود داخل المجتمعات المتخلفة والتي تعوق عمليات التغيير التقني والاجتماعي المتضمنة في برامج التنمية، والواقع أن العلاقة بين التغيير الاقتصادي والتغيير الاجتماعي علاقة جذرية، فالتحديث الاقتصادي يسهم في تحديث الأفكار و القيم والأفكار والمفاهيم. فالتنمية الاقتصادية ترتبط بثقافات الشعوب والمجتمعات أكثر مما ترتبط برأس المال والموارد المادية وحدها والواقع أن أكثر السمات غير المادية في المجتمع كالدين والثقافة، ودوافع العمل والموقف تجاه السلطة، وردود الفعل التاريخية وأخلاق الفرد والجماعة والتربية والقيم، تعدل من سلوك كل شعب، وتصنع مسار كل حضارة حتى في أكثر المجالات مادية كالاستثمارات والإنتاج والتبادل ومعدلات النمو، فالاقتصاد لا يحتزل في مواد أولية ورؤوس أموال ويد عاملة بل تتطلب حسا عاملا قادرا على تفعيلها.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الدول المتخلفة تفتقر إلى توفر الدوافع القوية التي تدفع الإنسان للعمل ولتحقيق شيء ما من أجل التميز، فالعديد من المفكرين يرون أن توافر كل من الدوافع أو الحوافز لتحقيق التنمية إضافة لعنصر التنظيم الذي يمثل أحد العناصر الأساسية للإنتاج ضروري و مهم لاستمرارية وفعالية العملية التنموية التي تحتاج إلى استخدام الطرق والأساليب الإدارية الجديدة في مختلف المجالات لتحقيق أهدافها²، والملاحظ أن أغلب الدول المتخلفة تعاني من انخفاض كبير فيما يتعلق بالقدرات و الإمكانيات الإدارية و التنظيمية وضعف مستوى الحرص و الجدية في جوانب عديدة.

ثالثا- العقبات السياسية: يعتبر كل من الاستقرار السياسي والاستقلال السياسي أمر ضروري لتحقيق التنمية، فعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد وتوجه الثروات الشخصية إلى الخارج، كما أن عدم وجود استقلال سياسي لا يمكن البلد من رسم سياسات اقتصادية

¹ الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في افريقيا، مجلة الجامعة الاسمية، العدد 21، 2011، ليبيا، ص 380.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 156.

ملائمة لمصلحة البلد فكل القرارات و السياسات و الإجراءات المتبعة و المتخذة في إطار عملية التنمية لا بد أن تكون ملائمة و متوافقة مع المصلحة الوطنية و غير خاضعة لأية ضغوط خارجية، لكن الواقع هو أن الاضطرابات السياسية و التبعية للخارج هي أحد السمات التي تتميز بها معظم الدول المتخلفة بحيث تشكل تحديا حقيقيا أمام تحقيق الأهداف التنموية بها مما يتعين على الحكومة توفير بيئة مستقرة.

رابعا- العقبات الدولية: إن الدول المصنعة تجد نفسها عاجزة عن النمو والتطور بدون أسواق شاسعة تمكنها من بسط نظمها ومناهجها الاقتصادية التي تعتبر الأساس لتحقيق مصالحها وأطماعها، هذه الأطماع التي تنحصر في استنزاف الثروات الباطنية واستتباع الطاقات المادية والبشرية للدول النامية، مع حصر النمو الاقتصادي لهذه الدول في قطاعات التعدين والزراعة، لكي تؤمن المواد الخام وتظل الدول النامية في حاجة دائمة إلى استثمارات وأموال وصناعات تلك الدول، وهذا ما يقيها أيضا في تبعية دائمة. وتعتمد الدول المتقدمة لإبقاء الدول النامية في تبعية اقتصادية عدة آليات وسياسات، حيث تعتبر هذه الآليات بمثابة أدوات سيطرة ارتبطت بسيرورة انتشار وترسيخ بنية النظام الاقتصادي الدولي اللامتكافئ، وهي تتجسد في جملة من المنظمات والوسائل المختلفة مثل:

- الشركات العابرة للقارات التي تلعب دورا مهما في تعميق نزعة التوجه العالمي.
 - ظهور أقطاب عالمية معبر عنها بالتكتلات الجهوية والإقليمية في كل من أمريكا وأوروبا وآسيا.
 - البنوك والمنظمات المالية الدولية، والنظام النقدي الدولي.
 - العلاقات التجارية الدولية وتشجيع عمليات التبادل الحر، وإضفاء الطابع التنظيمي على السياسات التجارية و السيطرة القوية لصالح الدول المتقدمة.
 - تشجيع السياحة وتعميم قيم الاستهلاك التفاخري من أجل خلق مجتمع استهلاكي عالمي واحد، وفي هذا السياق سعت الشركات العملاقة بما تمتلكه من قدرة على إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية للتأثير على أذواق المستهلكين واتجاههم نحو منتجاتها.
- ولهذا يؤكد العديد من الاقتصاديين أن التبعية الاقتصادية تعمل ضد مصالح الدول النامية وتمثل عقبة في طريق التنمية، لهذا يجب على هذه الدول السعي إلى تنمية نابغة من مخططاتها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والثقافية دون الاعتماد على الآخر خاصة الدول المتقدمة.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن الاقتصاديين اختلفوا في تعريف التنمية الاقتصادية لكن في الأخير نجد إجماع على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو، فهي يقصد بها التدخل المقصود لتحقيق النمو بصورة سريعة في حدود فترة معينة تحددها خطط التنمية، وهدف التنمية إحداث تغير في البناء الاجتماعي، والتنمية ليست نمو اقتصاديا فحسب ذلك لأنه من الممكن الحصول على نمو اقتصادي بغير عدالة التوزيع الاقتصادي وبدون جهود مناسبة للصحة والتعليم.

وقد انطلقت الأفكار الأولى التي تنادي بالتنمية الاقتصادية منذ القدم وظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسيرها وتطورت عبر الزمن حتى يومنا هذا، وكان أهمها إسهامات النظرية الكلاسيكية ثم الكنزية وبعد الحرب العالمية الثانية غلب على الأدبيات الاقتصادية خمس مداخل رئيسية في التنمية وهي نظريات متنافسة فيما بينها تتمثل في : نظرية المراحل الخطية، نظرية نماذج التغيير الهيكلي، نظرية ثورة التبعية الدولية، نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة، نظرية النمو الحديثة.

وباختلاف مفاهيم التنمية الاقتصادية ونظرياتها انتقل ذلك إلى تباين وتعدد المقاييس التي تقيسها والتداخل فيما بينها، وقد تأثر هذا التغيير بعامل الزمن حيث بعد أن كان الاهتمام بمقاييس تتعلق بالإنتاج انتقل الأمر إلى مقاييس تتعلق بالحاجات الأساسية كالغذاء والصحة والتعليم وأخرى تتعلق بالتنمية البشرية ويعد دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس التنمية الاقتصادية لأنه يتضمن عديدا من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية معا.

وقد اتبعت الدول النامية توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية فمنها من اعتمدت على القطاع الزراعي ومنها من اعتمدت على القطاع الصناعي وأخرى اعتمدت على خليط بينهما، فاختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية يتوقف على عدد من الاعتبارات التي تختلف من بلد إلى آخر.

وباعتبار التنمية الاقتصادية قضية معقدة ومتشابكة الجوانب فإن لها عدة معوقات تختلف هذه المعوقات من حيث الأهمية والتأثير من دولة نامية لأخرى والدول المصدرة للنفط من بين هذه الدول حيث تواجهها تحديات كثيرة لتحقيق التنمية وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:
الإنفاق العام وتحديات
التنمية الاقتصادية في
اقتصاديات الدول المصدرة
للنفط

الفصل الثالث: الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

تمهيد:

إن قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية ومن بينها الدول المصدرة للنفط على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتحرر من التخلف الاقتصادي، ومن هذا المنطلق وضعت هذه الدول التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك جندت لها كل مواردها المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية حيث أنها مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية والحقا بركب الدول المتقدمة، لكن اعتماد الدول المصدرة للنفط على الإيرادات النفطية يشكل تحديا كبيرا لوضعي السياسات المالية كون أن هذه المداخيل تخضع لتقلبات بسبب عدم استقرار أسعار النفط، لهذا لا تزال هذه الدول ومن بينها الجزائر تحاول ترشيد إنفاقها العام لخدمة للتنمية الاقتصادية الحالية والمستقبلية، من خلال مختلف برامجها التنموية ومن هنا يكون من الضروري دراسة دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول وفيما يلي سوف نخصص هذا الفصل لدراسة طبيعة اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بالتطرق إلى مفهومها كدولة ريعية وخصائها وتصنيفها وتحليل واقع الإنفاق العام في هذه الدول والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية بها، وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من مبحثين ما يلي:

المبحث الأول: طبيعة اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وواقع الإنفاق العام بها.

المبحث الثاني: تحديات التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط.

المبحث الأول: طبيعة اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وواقع الإنفاق العام بها.

تلعب سياسة الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط دورا هاما وبارزا في التأثير على اتجاهات التنمية الاقتصادية، لكن التغيير في أسعار النفط يخلق مخاوف لدى هذه الدول خاصة على سياستها المالية وعلى إنفاقها العام وفي ما يلي سنتطرق إلى تطور الإنفاق العام، أهميته والعوامل المحددة له في هذه الدول مركزين في ذلك بأمثلة على الدول العربية المصدرة للنفط لعدم توفر البيانات عن الدول الأخرى، وذلك بعد دراسة طبيعة اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.

المطلب الأول: طبيعة اقتصاديات الدول المصدرة للنفط (الاقتصاديات النفطية)

تتباين خصائص ومميزات اقتصاديات الدول النفطية باختلاف حجمها وموقعها الجغرافي وتركيبية سكانها ومدى تأثير النفط على النشاط الاقتصادي مما أدى إلى وجود اختلاف في تعريف وتصنيف هذه الدول.

أولا: مفهوم الدولة الريعية:

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للثروة في البلدان المصدرة للنفط¹ والمحور الأساسي للأنشطة الاقتصادية فيها والذي تعتمد عليه الغالبية العظمى من السكان، لهذا يطلق اسم الدولة الريعية على هذه الدول² وذلك لاعتماد اقتصادها على إيرادات النفط وهي إيرادات متأتية من الخارج ومن مصدر طبيعي أحادي الجانب، وتستخدم هذه الإيرادات في تمويل الموازنات والمشاريع المختلفة، وبالمقابل فإن الأنشطة الاقتصادية الأخرى تكون مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتمويل الموازنات العامة للدولة ضئيلة.

وهنا نميز بين ثلاث مصطلحات: الربيع، الاقتصاد الريعي، الدولة الريعية.

الربيع: ثروة ناضبة موجودة بحكم الطبيعة في قاع الأرض، لا تحتاج إلى عمليات وأنشطة اقتصادية لصناعتها إنما تتطلب عمليات إنتاجية لاستخراجها، ومن ثم إعادة تصنيعها بقصد استغلالها اقتصاديا في الأنشطة الحياتية والصناعية المختلفة، والثروات الريعية هي مجمل الثروة الهيدروكربونية من نفط وغاز طبيعي، وفحم... الخ.

الاقتصاد الريعي: هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في إدامته على الإيرادات الناجمة عن عمليات

بيع الثروة الريعية، وتكون تلك الأنشطة مشوهة لأنها لا تعطي تصورا واضحا عن النشاط الاقتصادي.

الدولة الريعية: هي التي تعتمد على الاقتصاد الريعي في توفير عائداتها وإيراداتها بقصد توفير الخدمات

والأمن والإدارة التي بمقتضاها تكون موجودة على الأرض وتحظى بشرعية من قبل الشعب.

¹ الدول المصدرة للنفط و التي تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها (فليست كل دولة مصدرة للنفط دولة ريعية)

² إن مصطلح الدولة الريعية Rential state ظهر لأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني حسين مهداوي إختصت في النموذج الإيراني والتي كان يقصد بها توصيف الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية.

ولقد تطرق العديد من الباحثين الاقتصاديين إلى مفهوم الدولة الريعية ومن بين هذه التعاريف:
- تعريف الاقتصادي الإيراني حسين مهداوي حيث ظهر هذا المصطلح لأول مره في دراسة له عام 1970، إذ عرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تتلقى موارد كبيرة من الربح الخارجي بشكل منتظم¹، فالدولة الريعية حسب مفهومه هي الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء كان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ربح تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه².
و بهذا المعنى وصف الدكتور حازم الببلاوي الدولة الريعية بأربعة خصائص³ :

- سيادة حالات الربح.

- اعتماد الاقتصاد على الإيجار للخارج بشكل كبير وبالتالي عدم الحاجة لقطاع إنتاجي محلي قوي.

- مشاركة نسبة صغيرة من السكان في توليد الربح.

- الحكومة هي المستفيد الأول من الإيجار الخارجي.

- الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تتلقى بشكل منتظم مبالغ مهمة من الربح الخارجي، ويقصد بالربح كل دخل لا يقابله نشاط إنتاجي، أما الربح الخارجي فيتمثل في العوائد المدفوعة من طرف أعوان اقتصادية خارجية إلى أعوان اقتصادية في الداخل، وهو تعريف يتعدى الربح النفطي⁴.

فالدولة الريعية هي الدولة التي تستلم دخلها من مصادر خارجية وهي بدورها تقوم بإنفاقه على مواطنيها من خلال توفير الخدمات الأمنية والإدارية وتأمين الوظائف من أنشطتها الاقتصادية المختلفة، فهي تقوم بالدفع لمواطنيها بدلا من تحصيل الضرائب منهم، مقابل كسب ولائهم وبالتالي تضمن استمرارها بالسلطة دون منازع، وبعبارة أخرى إن الدولة الريعية تعقد اتفاقا مع مواطنيها فهي تؤمن الوظائف لهم وتقدم الخدمات العامة مقابل تقديم الولاء للسلطة الحاكمة مما يتيح المجال لهذه الأخيرة بالتصرف كما تشاء. وهذا ما أكده بعض الاقتصاديين بما أسموه (شراء الشرعية) من خلال عدد من الأمثلة كالعطاءات المالية بمختلف أنواعها تقديم الخدمات المختلفة مثل الصحة والتعليم والنقل والكهرباء... الخ بصورة شبه مجانية وتوفير القروض المالية والدعم والتسهيلات لإنجاح الأنشطة الاقتصادية الشخصية، وعموما توصف الدولة الريعية

¹ Hossein Mahdavy, "The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran", in *Studies in the Economic History of the Middle East*, ed. M.A. Cook (Oxford University Press, Oxford 1970), p429.

² رياض الخوري، إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، مركز كارنيغي للسلام، سبتمبر 2008، ص 22. منشور على الموقع:

<http://carnegie-mec.org/2008/09/09/ar-pub-21896>

Consulté le /17/03/2016

³ Beblawi Hazem and Luciani Giacomo, *The Rentier State in the Arab World*, ed Luciani, G., *The Arab State*, London, Routledge, 1990, p p 87 88.

⁴ لمياء عماني، شهزاد زغيب، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية- حالة الجزائر - مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار عنابة، عدد 83، جوان 2014، ص 52.

في كونها دولة خارجية الموارد حتى تسمى أحيانا بدولة الموارد الخارجية، ويبقى مؤشر سوق النفط الخام هو الأقوى في موضوع الربح وما إن تطلق صفة الربح على دولة حتى يتبادر إلى الذهن أنه الربح النفطي .
وتقسم دول العالم إلى ثلاث مجموعات من حيث مساهمة العائد الربعي في ناتجها المحلي الإجمالي¹ :
المجموعة الأولى هي الدول الإنتاجية : وهي تلك البلدان التي تهيمن القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في تشكيل الناتج القومي ولا تمثل العائدات الربعية سوى نسبة ضئيلة من ذلك الناتج وتمثل هذه المجموعة بالدول الصناعية المتقدمة والمصدرة للسلع النهائية .

- المجموعة الثانية هي الدول شبه الربعية : وهي تلك البلدان التي تشكل العائدات الربعية الخارجية نسبة أكبر من مثيلاتها المجموعة الأولى بحيث تتراوح تلك النسبة من 10 الى 29% من ناتجها الإجمالي، وتمثل تلك المجموعة في الغالبية من البلدان النامية والقسم الأكبر من دول الوطن العربي .

- المجموعة الثالثة هي الدول الربعية : وهي تلك البلدان التي تكون فيها العائدات الربعية الخارجية جزءا جوهريا من ناتجها المحلي الإجمالي بحيث تشكل 30% فأكثر من ذلك الناتج ، وتمثل هذه المجموعة في بعض البلدان المصدرة للنفط الخام وتلك التي تتلقى مساعدات ومنح خارجية كبيرة.

لكن حسب تصنيف البنك الدولي فإن الاقتصاد الربعي هو ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه الإنتاج المنجمي أو إنتاج المحروقات 10% على الأقل من الناتج الداخلي الخام وتشكل فيه الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات.²

فحسب تصنيف البنك الدولي يتم تقسيم دول العالم إلى مجموعتان من حيث مساهمة العائد الربعي في الناتج المحلي الإجمالي وهي الدول الإنتاجية والدول الربعية.

وبناء على ما تقدم وفي إطار تحديد مفهوم الدولة الربعية يمكن القول أن الدول المصدرة للنفط بمحملها تمثل نموذجا تتجسد فيه مدلولات الدولة الربعية إذ تسهم العوائد النفطية بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الربح الخارجي المتولد تستحوذ عليه الطبقة الحاكمة وذلك بسبب نمط الملكية في الحقول النفطية من هذه البلدان ، فالدولة هي الجهة الرئيسية التي تحصل على الربح الخارجي وبدورها تلعب دور الوسيط بين المنتج للربح وبقية القطاعات الاقتصادية من خلال الإنفاق الحكومي للعائدات النفطية، مما

¹ مايع شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الربعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة العراق، العدد 15، 2010، منشور على الموقع:

www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/.../1652 Consulté le /05/06/2016

² Gobind Nankani, Development Problems of Mineral-Exporting Countries, World Bank Staff Working Paper No. 354, August 1979,p 2.

يجعل الدولة تلعب دورا رئيسا في توزيع الربح على السكان وتحديد النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ، الأمر الذي يؤدي إلى تعاظم الدور الاقتصادي للدولة. وعموما فإنه عند الحديث عن الدول المصدرة للنفط يتبادر إلى أذهاننا منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC¹ والجدول الموالي يوضح نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات و إلى إجمالي الناتج المحلي في هذه الدول.²

جدول رقم(3-1): نسبة الصادرات النفطية إلى كل من إجمالي الصادرات والى إجمالي الناتج المحلي في دول OPEC خلال الفترة (1970 - 2015) الوحدة(%)

2015	2014	2010	2005	2000	1995	1990	1980	1975	1970		
95.70	97.27	98.30	98.03	97.23	95.01	96.99	93.51	91.38	69.38	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	الجزائر
18.19	27.32	34.42	43.66	39.39	26.07	22.99	30.4	27.51	15.09	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
97.11	96.36	95.8	-	-	-	-	-	-	-	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	انغولا
30.77	44.90	55.37	-	-	-	-	-	-	-	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
36.26	51.59	55.5	-	-	-	-	-	-	-	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	الإكوادور
6.72	13.1	16.92	-	-	-	-	-	-	-	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
4.25	7.2	-	10.7	11.8	14.4	27.6	65.41	74.78	40.25	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	اندونيسيا
0.7	1.4	-	3.2	4.6	3.1	7.3	21.5	17.4	4.8	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
35.02	62.94	85.4	80.4	89.7	81.55	87.1	94.84	97.28	98.12	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	إيران
7.04	12.8	20.03	24.5	26.3	14.29	14.3	12.7	41.8	25	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
99.50	99.49	98.2	97.3	97	92.9	93	99.03	99.14	71.76	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	العراق
32.09	37.3	40.62	76.3	76.4	4.47	53.6	54.8	51.1	21.9	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
88.76	93.90	93.4	27.95	93.5	94.9	90.6	95.42	93.56	95.58	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	الكويت

¹Organization of the Petroleum Exporting Countries

² ملاحظة: علقت الإكوادور عضويتها في ديسمبر من عام 1992، لكنها عادت إلى أوبك في أكتوبر 2007. أما اندونيسيا فعلمت عضويتها في جانفي 2009، لتتسط مرة أخرى في جانفي 2016، لكنه قرر تعليق عضويتها مرة أخرى في الاجتماع 171 لمؤتمر الأوبك في 30 نوفمبر 2016. كما أن الغابون أنهى عضويته في جانفي 1995. ومع ذلك، فإنه عاد للمنظمة في جويلية 2016.

الفصل الثالث الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

40.42	59.6	46.96	16.86	49.1	44.3	34.7	66	71.5	55	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
45.80	75.5	90.4	98.6	96.1	91.2	81	99.98	99.01	100	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	ليبيا
12.98	23.4	56.40	73.1	35.5	30.3	37	59.5	52.9	59.5	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
92.18	93.82	87.5	97.5	75.76	93.9	97	96.13	93.24	57.48	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	البحر
8.62	14.5	31.91	47.1	43.8	32.4	41.4	38.5	27.8	5	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
36.61	44.51	40.6	76.4	68.3	85.8	92.8	94.71	97.17	96.25	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	قطر
17.00	26.8	22.76	49.2	44.1	36.7	44.4	68.6	69.7	83.6	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
76.88	83.08	83.3	94.3	91.4	87	90.3	99.84	99.30	99.75	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	السعودية
24.18	37.7	44.21	53.17	37.6	29.5	34.4	61.7	63	47.4	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
15.70	26.43	37.3	44.7	52.4	44.5	63	88.26	94.29	100	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	الإمارات
14.14	24.1	27.50	37.6	37.1	32	44.1	65.4	68.2	81	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	
94.19	96.00	94.7	86.6	83.1	71.7	79.7	91.36	94.59	74.81	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات	فنزويلا
14.94	28.6	21.05	34.2	22.9	17.4	28.7	29.6	30.2	20.1	نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin 2005, 2010, 2015,2016.

من خلال الجدول في الأعلى نلاحظ أن صادرات البترول تهيمن على صادرات معظم دول الأوبك كما أن نسبتها إلى الناتج المحلي تعتبر مرتفعة جدا، ونلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة وقطر استطاعت تخفيض نسبة صادرات البترول مقارنة مع إجمالي الصادرات لكنها تبقى مؤثرة كثيرا على اقتصادياتها حيث أن نسبة صادرات البترول بالنسبة إلى الناتج المحلي لا تزال مرتفعة.

نلاحظ انخفاض نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الصادرات وكذلك نسبة صادرات البترول إلى إجمالي الناتج سنة 2015 في جميع دول الأوبك وذلك ليس ناتج عن تنوع اقتصادياتها وتحسنها وإنما ناتج عن تأثر اقتصادها من جراء تراجع العائدات من الصادرات النفطية بسبب الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط، ولهذا نستنتج أن دول الأوبك هي دول ريعية.

إن دولة اندونيسيا لم تعد مصدر رئيسي للنفط، وكذلك نظرا لزيادات النمو في الطلب على النفط من داخل البلد، فقد زادت الحكومة الحوافز المالية للشركات للاستثمار في مجال تنقيب واستخراج النفط، ولكن البلد اضطر للاستيراد من دول أخرى مثل إيران والسعودية والكويت، كما أن خروجها من المنظمة لا يؤثر على الأوبك.

ثانيا: خصائص الدول المصدرة للنفط : إن الدول المصدرة للنفط لا تمثل كتلة متجانسة من حيث هيكلها الاقتصادية فهناك اختلاف واسع فيما يخص الأهمية النسبية للقطاع النفطي ضمن الاقتصاد، وفي حجم الاحتياطيات وفي نضج الصناعة النفطية و في ملكية قطاع النفط والنظام الضريبي الخاضع له وتطور الاقتصاد خارج المحروقات، لكن رغم ذلك هناك سمات مشتركة بينها، ولعل أهم ما يميز الدول المصدرة للنفط اشتراكها في الصفات التي تميز الاقتصاديات الريفية¹ يمكن إجمال أهم السمات المشتركة في الدول النفطية فيما يلي:²

1- الاعتماد الكبير على الربح النفطي كمصدر أساسي للدخل: هذه السمة من أهم المعايير التي يتوقف عليها توصيف الدولة النفطية، فالارتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبته العالية في الناتج المحلي الإجمالي هما السماتان الملازمتان لاقتصاديات هذه البلدان وتتجلى أهمية هذا المصدر بأنه يشكل نسبة كبيرة جدا من مجمل الصادرات لتلك البلدان ونسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي (انظر الجدول (3-1)).

2- ضعف هياكل الإنتاج المحلي: يتصف اقتصاد الدول النفطية بهيمنة قطاع النفط على القطاعات الأخرى وتتجلى أهمية هذا القطاع عند النظر إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان كما تم توضيحها فيما سبق (انظر الجدول (3-1)).

3- العائدات النفطية تؤول كلها أو نسبة عالية منها إلى الدولة:

نجد أن فئة محدودة من المجتمع (متمثلة في الدولة) تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (ربح النفط) في حين يقتصر دور الغالبية العظمى من السكان على استخدامات هذه الثروة وهذا من شأنه أن يولد نشاطا اقتصاديا تابعا يعتمد اعتمادا كبيرا على مصدر أساسي (النفط) ، وفي مثل هذه الاقتصاديات يكون دور الدولة ما هو إلا وسيط بين قطاع النفط من جهة وبين بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى .

4- انفصال العلاقة بين العائدات النفطية التي تؤول للدولة وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع: إن عائدات النفط تتحدد بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط ، فالتداعيات في أسعار

¹ احمد الكواز، تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، العدد 40، 2011.

² انظر: سمات الدول العربية الريفية، بدون ناشر، بحث منشور على موقع جامعة بابل العراق

هذا المنتج تعتبر منفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط. ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب واستخراج النفط تعتبر في غاية الضآلة لدرجة يمكن معها اعتبار العائدات النفطية بمثابة هبة حرة من هبات الطبيعة، وعلى سبيل المثال بلغت متوسط التكاليف التشغيلية لإنتاج النفط: 3.7 دولار في الكويت ، 4.5 دولار في السعودية، 5.3 دولار في العراق ، 13.2 دولار في الجزائر وهذا عام 2015¹.

5- ارتفاع الإنفاق العام دون الحاجة لفرض الضرائب: في هذه الدول يشكل الإنفاق الحكومي أهم سمة تميز الدول النفطية بسبب ضخامة العائدات النفطية مما ييسر للدولة تركيز دورها في توزيع المنافع والمكاسب بحيث تصبح مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلي وكل ما تحتاج إليه هو إعداد البرامج الخاصة لرصد التخصيصات ، وبالتالي فإن هذه الدول تنفق فقط ولا تفرض الضرائب، ومما ينبغي ذكره أن هذه السمة تلازم الدول النفطية والمتمثلة بكون إنفاقها يشكل جزءاً جوهرياً من ناتجها المحلي الإجمالي ، قد لا تكون على الدوام صحيحة، إذ أن نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي غالباً ما تكون متقاربة في الدول النفطية وغير النفطية، غير انه يمكن الإشارة إلى أن السمة الملازمة لهذه البلدان تتجلى في تعظيم الإنفاق العام بجانيه الجاري والاستثماري والذي يأتي نتيجة للضغوط المتزايدة على تلك الحكومات جراء الزيادات الكبيرة والمستمرة في مواردها المالية، وبمعنى أدق يمكن القول أن النمو الحاصل في حجم النفقات العامة تتناسب طردياً مع النمو الحاصل في حجم العوائد النفطية²

6- سيطرة العقلية الربعية في النظر إلى العائدات النفطية: حيث ينظر للعائد كونه لا يعدو أن يكون رزقا أو حظاً أو صدفة وليس جزءاً من نظام إنتاجي. فالعقلية الربعية ترى في الربح عملاً منعزلاً يرتبط بالظروف وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من جهد ومخاطر ، ومن هنا يظهر التعارض بين العقلية الربعية والإنتاجية فالصفة الأساسية للعقلية الربعية هي أنها تنطوي على قطع في السلسلة بين العمل وجزائه فالجزء يصبح كسباً مفاجئاً لا نتيجة لعمل جاد منتظم ويكون متعلق بوضع ما ، لذا فهو معرض للخسران وذو صفة استغلال للفرض.

7- العلاقة بين الدولة والمجتمع من طرف واحد: فالدولة هي التي تعطي كل شيء وتوفر كل شيء وبالتالي فإن محور العلاقة بين المواطن والدولة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه من مال أو خدمات، فلم

¹ Rystad energy (What it costs to produce oil)Consulté le /15/09/2016

² هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الواحد والثلاثون، المجلد الثامن جامعة البصرة العراق، 2012، ص2. المقال منشور على الموقع:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=74834> Consulté le /17/06/2015

تعد الحقوق السياسية موضوعا للنقاش أو المطالبة ومع اتفاق الجميع ضمينا على أن ما يسعون إليه ليس حق مكتسبا بل هو أقرب إلى المنحة .

8- توظيف الربيع النفطي في كسب الولاء إلى النخبة الحاكمة: إن المجتمع المدني قد أسقط مطالبته عن الدولة لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة كما أن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من وشائجها المدنية . هذه الاستقلالية عن المجتمع المدني مرتبط بمداخل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة، فالولاء إلى الحاكم تعزز عبر العطايا والهبات التي تقوم بها الدولة لمواطنيها والتي يتم توظيفها في شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام ، فضلا عن العطايا الممنوحة لأغراض كسب الولاء الشخصي المتمثلة في تقديم الخدمات ابتداء من التعليم المجاني والرعاية الصحية وانتهاء بدعم أسعار الكهرباء والماء والسكن، فقد لعبت الدولة الريعية دورين متناقضين فمن جهة ساعدت الثروة في تعزيز جهاز السلطة ومن جهة أخرى قادت عملية التنمية إلى تطوير ميدان التعليم وخلقت نخبة متعلمة حصلت على مواقع مهمة في الدولة وبالتالي صعب كبح تطلعاتها السياسية من أجل المساهمة في صناعة القرار السياسي .

9- عدم تحمل الاقتصاديات النفطية المسؤولية والفقر الشديد في تقاليد العمل الجماعي والرغبة في الثراء من دون عمل: كما أن وفرة رأس المال التي تميزت بها تلك البلدان لم تنتقل بالاقتصاد من اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على النفط إلى اقتصاد يعتمد على مصادر متنوعة ومتجددة وذلك لعدم مواكبة تلك الوفرة من رأس المال الثقافة اللازمة لاستثماره.

10- في الدول النفطية الإيرادات الخارجية النفطية تؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي: إن الإيرادات الخارجية النفطية تؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي والمحددة لعملية نمو الناتج القومي، أما في دول العالم الأخرى يكون الناتج هو المحدد الرئيسي لحجم الإيرادات الحكومية لأنها تعتمد على الضرائب.

11- الأهمية الكبيرة للنفقات العسكرية(نفقات الأمن): مع أن حاجة تلك البلدان لحماية أنفسها ضد العدوان الخارجي هي حاجة قائمة فعلا، إلا أن ضخامة تلك النفقات وخاصة في السنوات الأخيرة فاقت حاجتهم الفعلية وأصبحت تستنزف جزءا كبيرا من وارداتها، فقد بلغت نسبة النفقات العسكرية إلى إجمالي النفقات: 32.7% في السعودية عام 2013، 43.3% في العراق و27.8% في البحرين عام 2014، 20.9% في الكويت عام 2014، 22% في ليبيا عام 2012 و14.3% في قطر عام 2014¹، وذلك على حساب نفقات الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية وعلى حساب نفقات الشؤون الاقتصادية.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص 457.

ثالثا: تصنيف الدول المصدرة للنفط:

إن تميز الدول النفطية بمجموعة من الخصائص الاقتصادية المشتركة والتي سبق ذكرها لا يعني تماثل اقتصادياتها إذ يلاحظ أن هناك تفاوت في مستوى النشاط الاقتصادي ومدى تأثر هذه الدول بالصددمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط وهذا بسبب اختلاف درجة اعتمادها على النفط ومن هذا المنطلق فإن تقييم الوضعية الاقتصادية للبلدان المصدرة للنفط ومعرفة مستوى تأثير النفط على اقتصادياتها لا يمكن الوصول إليه من خلال حجم صادرات البلد لأنه يمكن أن تكون الدولة تصدر أكبر الكميات في العالم لكن النفط لا يؤثر على اقتصادها بدرجة كبيرة فيمكن ترتيب أهم الدول المصدرة للنفط على أساس حجم الصادرات من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3-2): ترتيب أكبر 20 دولة نفطية في العالم لسنة 2015 (الوحدة ألف برميل في اليوم)

المرتبة	الدولة	الصادرات	المرتبة	الدولة	الصادرات
01	السعودية	7163.3	11	كازاخستان(1)	1216.0
02	روسيا	4897.5	12	إيران	1081.1
03	العراق	3004.9	13	أذربيجان (1)	869.3
04	الإمارات العربية المتحدة	2441.5	14	عمان	788.0
05	نيجريا	2144.0	15	كولومبيا	736.1
06	فنزويلا	1974.0	16	الجزائر	642.2
07	الكويت	1963.8	17	قطر	490.7
08	انغولا	1710.9	18	البرازيل	480.4
9	المكسيك	1247.1	19	إكوادور	432.9
10	النرويج	1234.7	20	ماليزيا	365.5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin 2016.

(1) International Energy Agency :<https://www.iea.org/statistics/statisticssearch/report>

Consulté le /20/06/2016.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن روسيا تحتل المرتبة الثانية عالميا كأكثر دولة مصدرة للنفط وتحتل المكسيك المرتبة التاسعة وتليها النرويج لكن تعتر هذه الدول من بين أهم الدول المصدرة للنفط التي تتميز بتنوع اقتصادياتها مما يؤدي إلى التقليل من الآثار السلبية التي تحدثها صدمات تقلبات أسعار النفط بعكس الدول الباقية الأخرى حيث يعد قطاع النفط المهيم على اقتصاديات هذه الدول وهذا من خلال مساهمته في نسبة الناتج المحلي الإجمالي وفي حجم الصادرات وكذلك في مساهمته في الإيرادات العامة لميزانية الدولة، ولهذا نجد أن دول الأوبك هي الأكثر الدول تأثرا بالنفط وهذا بناء على بيانات الجدول رقم (3-1) ، ومنه

يمكن أن نصنف (نرتب) الدول النفطية حسب درجة تأثرها بالنفط وذلك على أساس المتوسط الحسابي لثلاث مؤشرات الأول هو مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والثاني مساهمة النفط في حجم الصادرات والثالث هو مساهمة النفط في الإيرادات العامة لميزانية الدولة وكلما كان هذا المتوسط كبيراً كلما كان الارتباط بالنفط قوياً ومن ثم فإن اقتصاد الدولة يعتمد على النفط بدرجة كبيرة، لكن إذا كانت قيمة هذا المتوسط صغيرة فإن الارتباط بالنفط ضعيف وهذه الدول تتميز بتنوع اقتصادها مثل النرويج والمكسيك.

المطلب الثاني: واقع الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط

يعتبر الإنفاق العام محركاً للتنمية الاقتصادية في الدول النفطية لما له من أهمية في تمويل الاستثمارات ونشاطات الاستهلاك المحلي، ودوره الأساسي في تلبية الاحتياجات المتزايدة على الخدمات الاجتماعية وفي هذا المطلب سنتطرق إلى واقع الإنفاق العام بها من خلال دراسة تطوره ومحدداته ومصادر تمويله، وبما أنه من الصعب الحصول على بيانات تخص الإنفاق العام في جميع الدول المصدرة للنفط سوف نقتصر على البيانات الخاصة بالدول العربية النفطية¹ وذلك لعدم توفر البيانات على الدول الأخرى.

أولاً: تطور الإنفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط

سنقوم بتحليل تطور الإنفاق العام ثم سنقوم بتحليل الإنفاق الجاري والاستثماري.

1- تحليل تطور الإنفاق العام: إن عقد السبعينات يمثل بداية تحول كبير في نمو النفقات العامة في البلدان العربية المصدرة للنفط يمكن أن نميز عدة فترات للمسار الإنفاقي منذ 1970 وحتى سنة 2015 فخلال فترة تصحيح الأسعار 1973 شهدت تلك الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات العامة بحيث بلغ معدل النمو السنوي لتلك الفترة 22%²، وقد عكست تلك التطورات بشكل أساسي السياسات التوسعية التي اتبعتها هذه البلدان في هذه الفترة، وقد أتاحت هذه الموارد المالية المفاجئة زيادة قدرة هذه البلدان على الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتكوين البنى الأساسية وتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي، وخلال هذه الفترة كان التوسع في الإنفاق العام لا يتناسب مع الطاقة الاستيعابية لاقتصاد هذه البلدان ونتيجة لذلك واجهت مشاكل عديدة تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم وعدم توازن القطاع التجاري. وخلال سنتي 1977، 1978 اتجهت معظم الدول العربية المصدرة للنفط لتقييد الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري كضرورة لكبح جماح التضخم وإعادة التوازن للاقتصاد وكان ركود عائدات النفط مساعداً لذلك، إلا أن الارتفاع الثاني في أسعار النفط منذ عام 1979 (انظر الجدول (3-1) الذي يوضح تطور أسعار النفط) قد

¹ الدول العربية المصدرة للنفط باستثناء العراق لعدم توفر البيانات عنها هي الأخرى.

² عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص 52.

أدخل معظم البلدان العربية المصدرة للنفط منها في دورة ثانية من القفزات الهائلة في الإنفاق، وقد ترافق ذلك مع عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الثورة الإيرانية في منطقة الخليج العربي وتوقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل¹، ومنذ عام 1980 بدأت هذه الدول تخصص حصصاً أكبر لإنفاقها العسكري، وخلال هذه الفترة نعمت هذه الدول بفوائض مالية كبيرة إلا أن الوضع بدأ يتغير ابتداءً من 1982 نتيجة للتغير الذي حدث في سوق النفط منذ مطلع الثمانينات حيث بدأت هذه الدول بإتباع سياسة عجز الموازنة واللجوء إلى السحب من الاحتياطات المالية والاعتماد قليلاً على الجهاز المصرفي.

وقد كان لانتهاء أسعار النفط سنة 1986 بداية سلسلة من التطورات حيث تتفاقم العجز في موازنات هذه الدول وتدهورت حجم الاحتياطات ولجأت للديون لتمويل العجز وقد لجأت جميع هذه الدول إلى سياسة التصحيح الهيكلي التي كان من أهدافها الحد من الإنفاق العام.

و في بداية التسعينات تعرضت السوق البترولية العالمية لأزمة أخرى حيث ارتفعت الأسعار مرة أخرى في حرب الخليج الثانية فبلغ متوسط السعر 22.3 دولار في سنة 1990، وقد عرف الإنفاق العام مستويات مرتفعة خلال هذه السنة. وفي سنة 1991 والتي شهدت انخفاض في أسعار النفط ارتفع الإنفاق العام في هذه الدول رغم انخفاض عائدات النفط وذلك بسبب نفقات حرب الخليج الثانية، لكن مع استمرار الانخفاض في أسعار النفط خلال الفترة (1991-1994) انخفضت النفقات خلال هذه الفترة، وقد عادت النفقات العامة لمواصلة ارتفاعها خلال الفترة (1995-1997) نتيجة لارتفاع عائدات النفط ولكن عادت للانخفاض في هذه الدول في سنة 1998، وفي سنة 1999 ارتفعت أسعار النفط لكن الإنفاق العام في هذه الدول عرف انخفاضاً في بعضها ونمو بطيء جداً في البعض الآخر وهذا لأن السياسات المالية في هذه الدول واصلت سعيها لضبط الميزانية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لذلك، مع بذل الجهود لتنويع مصادر إيراداتها وإن كانت على نطاق محدود لعدم توفر أنظمة ضريبية ذات عمق كافٍ في جميع هذه الدول ويعد هذا تطوراً هاماً في التوجه نحو التخفيف من حدة الاعتماد على موارد النفط وخلق بيئة مستقرة ولذلك لم ترفع هذه الدول إنفاقها بنفس معدلات زيادة الإيرادات النفطية².

وخلال الفترة (2000-2013) فقد شهدت النفقات العامة زيادات كبيرة في الدول العربية المصدرة للنفط حيث تزامن ذلك مع الارتفاع المستمر لأسعار النفط حيث ارتفع من 27.60 دولار سنة 2000 إلى أن وصل إلى 109.5 دولار سنة 2012 وتراجع إلى 105.9 دولار سنة 2013 حيث تراجع لكنه بقي في مستويات مرتفعة وعرّف الإنفاق ارتفاعاً خلال هذه الفترة بمتوسط سنوي بلغ نحو 15 في المائة، ونستثني

¹ نفس المرجع، ص 54.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، ص 97.

الفصل الثالث الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

سنتي 2001 و2009 التي انخفضت فيها الأسعار أما في سنتي 2014 و 2015 فقد تراجعت النفقات العامة في أغلب الدول العربية المصدرة للنفط متأثرة بانخفاض أسعار النفط من جهة وبالأوضاع الأمنية والسياسية غير المواتية التي شهدتها عدد من الدول خاصة ليبيا.

2- تحليل تطور الإنفاق الجاري والاستثماري: لو تفحصنا اتجاهات التطور الذي طرأ على المكونان الأساسيان في الإنفاق العام وهما الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري للمدة (1970-2015) والمثلة في الجدول الموالي:¹

الجدول رقم(3-3): نسبة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط (1970-2015) (نسبة مئوية)

	1970-1980	1980-1985	1985-1990	1990-1995	1995-2000	2000-2005	2005-2010	2010-2015	
السعودية	31	32.4	56.8	62.1	74.2	87.2	65.75		الإنفاق الجاري
	41.2	43.3	37.2	30.2	22.3	12.8	34.25		الإنفاق الاستثماري
الكويت	68.5	61.8	78.2	90.3	85.3	80.2	90.41		الإنفاق الجاري
	27.0	24.9	20.1	8.4	11.5	15.8	9.59		الإنفاق الاستثماري
الامارات	50.9	59.6	78.2	78.4	80.4	83.0	81.19		الإنفاق الجاري
	43.5	22.3	15.6	17.3	17.1	17.0	18.81		الإنفاق الاستثماري
قطر	68	77.3	87.6	88.2	90.1	83.3	72.69		الإنفاق الجاري
	32	22.7	12.4	11.8	9.9	16.7	27.31		*الإنفاق الاستثماري
عمان	69.1	76.4	82.5	82.8	81.6	74.5	61.48		الإنفاق الجاري
	30.9	23.6	17.5	17.2	18.4	25.5	38.52		الإنفاق الاستثماري
البحرين	58.8	61.7	74.6	79.6	78.8	79.46	81.90		الإنفاق الجاري
	10.9	12.3	7.5	7.3	21.2	20.54	18.1		الإنفاق الاستثماري
ليبيا	31.6	30.7	49.4	71.5	81.6	74.5	75.87		الإنفاق الجاري
	50.7	45.1	31.1	19.3	18.4	25.5	24.13		الإنفاق الاستثماري
الجزائر	63.2	55.5	61.4	64.01	74.16	69.97	65.54		الإنفاق الجاري
	36.3	44.3	37.7	35.99	25.84	30.03	34.46		الإنفاق الاستثماري

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على :

1- عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ،مرجع سبق ذكره، ص57.

2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد: 2000، 2005، 2010، 2015، 2016.

من خلال الجدول السابق يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات أهمها:

¹ ملاحظة: في البلدان التي لا يكون مجموع الإنفاق مساويا 100% فان النسبة المتبقية تعبر عن مقدار التحويلات لمؤسسات القطاع العام والمؤسسات المتخصصة

- إن نسبة الإنفاق الجاري قد فاقت نسبة الإنفاق الرأسمالي في فترة السبعينات باستثناء السعودية وليبيا وفي بعض الأحيان بنسب كبيرة جدا وذلك لأن الثروة النفطية المفاجئة قد دفعت الدول العربية المصدرة للنفط إلى توسيع التزاماتها ونشاطاتها خاصة في مجال الخدمات العامة مما زاد الأجرور وتكلفة شراء السلع والخدمات.

- إن هذا الاتجاه استمر في كل الفترات اللاحقة وأصبحت نسبة الإنفاق الجاري تفوق نسبة الإنفاق الرأسمالي في جميع الدول العربية المصدرة للنفط وهذا يرجع إلى أن معدلات نمو الإنفاق الجاري فاقت معدلات نمو الإنفاق الرأسمالي خلال النصف الأول من الثمانينات، وفي النصف الثاني من الثمانينات والنصف الأول من التسعينات فإن سياسات التقشف قد طالت أوجه الإنفاق الاستثماري أكثر من الإنفاق الجاري، ففي الحالات التي يتم فيها تخفيض الإنفاق العام فإنه يلاحظ أن المتضرر الأكبر من هذا التخفيض هو الإنفاق الاستثماري ويعود سبب ذلك إلى الالتزامات التي يجب على هذه الدول الالتزام بها خاصة تسديد الدين وخدمة الدين وسداد الأجرور وتقديم الخدمات الاجتماعية خاصة في مجالات التعليم والصحة لهذا فإن دائما النفقات الجارية إما ترتفع أو تبقى ثابتة.

- و خلال الفترات (1990-1995) (1995-2000) و (2000-2005) عرفت نمو كبير في نسبة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري في اغلب الدول العربية المصدرة للنفط حيث بلغت نسبة الإنفاق الجاري في بعض الدول إلى أكثر من 90% في قطر والكويت أما خلال الفترة (2010-2015) فقد عرفت نسبة الإنفاق الاستثماري تحسن كبير في جميع الدول العربية المصدرة للنفط باستثناء الكويت.

ثانيا: مصادر تمويل الإنفاق العام في الدول النفطية والعوامل المؤثرة فيها

إن تدفق النفط في الدول المصدرة للنفط قد رافقه اعتماد الدخل القومي على إنتاج النفط وأخذت الإيرادات العامة¹ تعتمد اعتمادا شبة كلي على العوائد النفطية، ويمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك العوائد التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط وهناك عدة عوامل مؤثرة في تطور العوائد النفطية أهمها:²

- أسعار النفط الاسمية والحقيقية.

- القرار السياسي ويكمن دوره في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض العوائد النفطية.

- حجم الاحتياطي النفطي حيث يعد أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط

¹ عائدات النفط لا تساوي إيرادات النفط لكنهما لهما نفس الاتجاه حيث ان إيرادات النفط تتطور بنطور عائدات النفط في نفس الاتجاه.

² هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000، 2008)، مرجع سبق ذكره، ص،3، 4.

الفصل الثالث الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

الخام كما أن التوسعات التي تؤدي إلى إضافة احتياطات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقا ولم يتم استغلالها بالكامل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية. - الطاقة الإنتاجية حيث تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دورا مهما في التأثير في حجم العوائد النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس ايجابيا أو سلبيا على حجم العوائد النفطية. وتشكل الإيرادات النفطية المصدر الأساسي للإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط فهي المصدر الأول والأساسي ضمن الإيرادات والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-4): نسبة كل من الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط (1970-2015) (نسبة مئوية)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	1993	1990	1980	1970		
72.6	87.8	89.8	91.8	92.6	90.4	85.2	89.3	79.4	78.3	91.7	75.7	الإيرادات النفطية	السعودية
13.3	7.6	6.6	5.2	4.9	6.3	-	-	12.5	13.3	2	7.6	الإيرادات الضريبية	
90.2	92.1	93.6	94.5	92.8	93.8	93.8	93.1	71.6	61.3	64.1	79.4	الإيرادات النفطية	الكويت
3.1	1.2	1.1	1.1	1.5	1.7	1.7	1.9	1.8	1.6	1.2	2.4	الإيرادات الضريبية	
42.6	66.8	68.3	70.9	73.0	75.9	69.4	80.9	83.2	88.4	95.4	96.6	الإيرادات النفطية	الإمارات
10.0	8.7	8.5	8.8	5.5	7.3	-	-	16.1	9.21	0.9	0.7	الإيرادات الضريبية	
50	45.2	57.0	59.0	66.8	60.8	44.9	57.4	68.9	73.9	91.8	96.3	الإيرادات النفطية	قطر
14.5	13.7	12.3	19.5	15.4	10.6	-	-	6.2	4.4	1.1	0.6	الإيرادات الضريبية	
73.7	85.6	85.7	84.7	84.4	81.7	77.4	78.6	70.6	82.8	93.4	92.5	الإيرادات النفطية	عمان
13.6	7.0	6.8	6.8	6.9	8.6	11.3	9.1	23.1	13	1.2	1.1	الإيرادات الضريبية	
87.0	85.7	87.9	84.7	85.3	81.8	79.1	84.6	61.9	65.1	73.2	78.8	الإيرادات النفطية	البحرين
7.4	3.4	4.5	4.5	4.3	5.2	-	-	33.5	28.4	13.8	14.7	الإيرادات الضريبية	
62.9	92.7	94.5	95.6	94.2	90.6	84.6	88.6	47.7	66.5	89.2	88.3	الإيرادات النفطية	ليبيا
4.3	7.3	5.5	3.9	5.8	5.9	8.1	4.5	28.2	24.3	7.8	11.6	الإيرادات	

الفصل الثالث الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

												الضريبة	
46.5	59.24	61.91	66.0	68.73	66.33	65.63	78.77	56	47.6	63.6	20.6	الإيرادات النفطية	الجزائر
46.1	36.34	33.97	30.10	26.37	29.39	31.19	18.59	39	46.7	36.4	56.4	الإيرادات الضريبية	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على :

1- عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ،مرجع سبق ذكره، ص99.

2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد: 2011، 2012، 2013، 2015، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول (3-4) أنه منذ السبعينات والثمانينيات والتسعينات وحتى يومنا هذا تبلغ مساهمة الإيرادات النفطية أعلى درجاتها في كل الدول العربية المصدرة للنفط فخلال عام 2015 وهو آخر سنة توفرت لدينا البيانات الخاصة بهذه الدول بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة والمنح لدول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر والإمارات أكثر من 80 في المائة وفي الإمارات 66.8 في المائة و 45 في المائة في قطر وأكثر من 90 في المائة في ليبيا أما في الجزائر فبلغت 59.24 في المائة ونلاحظ أنه خلال الأربع سنوات الأخيرة (2012، 2014، 2013، 2015) تراجع في نسبة الإيرادات البترولية سنة بعد أخرى وهذا بسبب تراجع أسعار النفط حيث انخفض السعر من 109.5 دولار في سنة 2012 إلى 105.9 سنة 2013 ثم 96.2 سنة 2014 وهذا ما يدل على أن الإيرادات النفطية حساسة جدا لأسعار النفط. أما المصدر الثاني للإيرادات العامة وهو الإيرادات الضريبية فتقل أهميتها كمصدر رئيسي للإيرادات المالية، في ضوء اعتماد هذه الدول على إيرادات النفط لتمويل النفقات الحكومية المختلفة .وتقتصر الضرائب في معظم هذه الدول، متضمنة دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي ونلاحظ من الجدول في الأسفل أن هذه النسبة كانت في السنوات الأخيرة أقل من 10 في المائة في جميع هذه الدول باستثناء الجزائر وقطر وقد بلغت أعلى قيمة لها في قطر 19.5 في المائة سنة 2012 لتتخفف إلى 13.7 في المائة سنة 2014.

والمصدر الثالث للإيرادات العامة في هذه الدول هو الإيرادات غير الضريبية والتي تتكون من الرسوم على الخدمات الحكومية وعائدات مبيعات مؤسسات القطاع العام و لازالت هامشية هي الأخرى. من خلال ما سبق نستنتج أن الإيرادات النفطية مازالت تسيطر على ميزانيات الدول العربية المصدرة للنفط.

إن الإيرادات النفطية متقلبة بتقلب العائدات النفطية نتيجة لتأثير العوامل التي أشرنا إليها وهذا ما جعل الدول المصدرة للنفط تسعى لتنويع مصادر إيراداتها. إلا أن الدور الذي يلعبه القطاع النفطي في هذه الدول يفرض قيود أمام هذه المحاولات فانخفاض عائدات النفط يؤدي إلى انخفاض مباشر في الناتج المحلي الإجمالي

وهذا سيؤدي إلى انخفاض كل من الاستهلاك والاستثمار، والانخفاض في هذين المتغيرين له آثار سلبية على القيمة المضافة المولدة في القطاعات غير النفطية ومن ثم في حجم الإيرادات التي يمكن للحكومة أن تحصل عليها منها، ومن جانب آخر فإن انخفاض صادرات النفط سيفاقم من الوضع التجاري لهذه الدول وهذا بدوره سيقفل من إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية على التجارة الخارجية.

ثالثاً: محددات الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط

مما سبق لاحظنا أن للإنفاق العام أهمية كبيرة في الدول المصدرة للنفط فهو يمثل أكثر من 30 % من الناتج المحلي وحجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة، و تختلف من دولة إلى أخرى و أهم هذه العوامل: دور الدولة، المقدرة المالية و مستوى النشاط الاقتصادي¹. ونظراً للخصائص التي تتسم بها الدول المصدرة للنفط والتي تطرقنا إليها فيما سبق يمكن أن نجمل محددات الإنفاق في تلك البلدان بالآتي :

1- دور الدولة: لقد خرجت الدولة من مفهوم الحياد وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على النفقة العامة، حيث تنوعت النفقات العامة تبعاً لتنوع وظائف الدولة، كما ازداد حجمها وارتفعت نسبتها إلى الدخل الوطني، وفي الدول المنتجة والمصدرة للنفط وبما أن الدخل المتولد عن الثروة النفطية يرجع إلى الدولة إما بشكل ملكية مباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق الضرائب فإن قرارات الحكومة التي تتعلق بالإنفاق العام مؤثرة في مختلف النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أي أن حجم النفقات العامة تكون كبيرة وهذا لحجم دور الدولة الكبير في محاولة توفير الخدمات العامة وإلى الاهتمام ببناء مشروعات البنية التحتية التي تفتقر لها هذه الدول بهدف تحقيق التنمية.

2 - المقدرة المالية: يقصد بالمقدرة المالية مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية، وتنقسم المقدرة التمويلية للاقتصاد إلى قسمين: الأولى هي القدرة التكاليفية التي تتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب أما الثانية فهي القدرة الاقتراضية وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام². وتعتبر الطاقة الضريبية من أهم عناصر المقدرة المالية في الدول، لكن عند المقارنة بين حكومات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط وبين الدول التي ليس لديها نفط فإنه يزيد حجم الحكومات الممولة من النفط عن مثيلاتها غير النفطية، بالإضافة إلى أن الإيرادات الهائلة للنفط تساهم في تمويل الحكومات بدرجة تجعلها أقل إتكالا على أموال الضرائب، كما أن الحكومات تجد أن تحصيل إيراداتها من القطاعات النفطية

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 183.

² نفس المرجع السابق، ص 185.

أسهل من تحصيل الضرائب المفروضة على عامة الشعب. لهذا لا تزال حكومات الدول النفطية تعتمد في تمويل نفقاتها العامة بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية، وعلى سبيل المثال تبلغ هذه الإيرادات أكثر من ثلثي الإيرادات العامة في كل من السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، عمان، الجزائر، ليبيا والبحرين¹، هذا ما يجعل نمو النفقات العامة مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية وبذلك فإن نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار النفط، وليومنا هذا لا تزال مستويات الضرائب المفروضة على القطاع غير النفطي منخفضة جدا، رغم الإصلاحات في السياسات المالية لهذه الدول التي تسعى لتنويع مصادر الإيرادات الحكومية غير النفطية.

3 - مستوى النشاط الاقتصادي: تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي ولها دور في رسم السياسة الاقتصادية في حالات الركود والانتعاش الاقتصادي، فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات العامة متوافقا مع مستوى النشاط الاقتصادي حيث ترتفع النفقات في فترات الركود من خلال زيادة الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال برامج التحفيز الاقتصادي، وتنخفض في فترات الانتعاش لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر التضخم، والدول المصدرة للنفط كغيرها من الدول حيث أن سياستها الانفاقية بمثابة خطة مالية للدولة يتم من خلالها وضع التخصيصات الاستثمارية والتشغيلية ومعالجة التضخم والبطالة لكن من أهم التحديات التي تواجه البلدان المصدرة للنفط هو كيفية حماية اقتصادها من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط العالمية، وهذا لاعتمادها على النفط كمورد رئيسي لتمويل الموازنة حيث تواجه هذه الدول عدم الاستقرار في سياسات الاقتصاد الكلي لتقلب أسعار النفط ويصبح تخطيط الموازنة أمرا صعبا، لذا يجب إن يكون للصناعة النفطية دور كبير في دعم الاقتصاد الوطني والبرامج التنموية التي تنتهجها الدولة والغاية منها رفع القدرة الإنتاجية للبلد وتطوير كافة القطاعات الاقتصادية بما ينعكس على رفاهية المواطنين.

المطلب الثالث: أهمية الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط

توجد أهمية كبيرة لحجم الإنفاق الحكومي في التأثير على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للنفط، حيث يقوم بتوفير التسهيلات والحوافز اللازمة لبناء الهيكل الأساسي والاجتماعي والاقتصادي، وتنفيذ الخطط الإنمائية الطموحة والاستفادة من الموارد المالية المتاحة من إيرادات النفط لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية والرخاء للمواطنين في أقصى مدى زمني ممكن، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى الدور الذي يمكن للحكومات أن تلعبه من خلال أداة النفقات العامة وذلك بقياس حجم هذه النفقات في الاقتصاد الوطني، ثم نتطرق إلى أثر هذا الإنفاق على التنمية الاقتصادية.

¹ من خلال إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعداد من 1995 إلى 2015.

أولاً: حجم تدخل الدولة في الاقتصاد: إن أفضل مؤشر للدلالة على الدور الذي يمكن للدولة أن تلعبه من خلال أداة النفقات العامة هو نسبة هذه النفقات للناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يبين ذلك في ثمانية دول عربية مصدرة للنفط وهي: السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين عمان، ليبيا والجزائر وقد استثنينا العراق لعدم وجود بيانات حولها.

الجدول (3-5): نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة

للنفط (1970-2015)

-2010	-2005	-2000	-1995	-1990	-1985	-1980	-1970	
2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	
33.12	31.84	32.91	37.75	45.7	52.6	68.5	56.3	السعودية
37.38	32.7	34.32	47.34	58.0	58.9	45.7	30.7	الكويت
26.54	21.24	30.82	38.98	41.0	37.7	33.9	31.0	الإمارات
29.64	28.34	31.83	43.26	47.6	50.3	56	49.1	قطر
42.24	35.54	37.54	39.72	44.7	46.9	46.9	54.7	عمان
27.3	27.82	30.57	32.78	32.78	38	32.1	29.7	البحرين
78.14	39.12	40.46	42.01	31.6	42.4	57.3	43.7	ليبيا
39.82	35.02	30.68	30.88	29.3	32.6	34.5	28.5	الجزائر
39.27	31.45	33.64	39.09	41.33	44.9	46.86	40.46	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،

الأعداد: 1995، 2000، 2005، 2010، 2015، 2016.

من خلال بيانات الجدول (3-3) نلاحظ أن تدخل الدولة بإنفاقها العام في السنوات الأولى للمدة (1970-2015) كان كبيراً وقد تزامن مع الزيادة في أسعار النفط عام 1973 إذ وصلت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية إلى أكثر من 56% وفي عمان 54.7% خلال عقد السبعينات وكانت أقل نسبة في الجزائر 28.5% وخلال النصف الأول من الثمانينات ارتفعت النسب لتبلغ 68.5% في السعودية و56% في قطر وبلغت متوسط نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط 40.46% في السبعينات وارتفعت إلى 46.86% خلال النصف الأول من الثمانينات إلا أنه نتيجة لتدهور عائدات النفط فقد أدى ذلك إلى تناقص مستويات الإنفاق العام، واستمرت تلك النسبة بالانخفاض تدريجياً إلى أن وصل متوسطها في هذه الدول إلى أقل قيمة له وهي 31.45% خلال الفترة (2005-2010) وعاود الارتفاع في الفترة (2010-2015) ليرتفع إلى 33.72% كمتوسط لهذه الدول

باستثناء ليبيا، وإلى 39.27% إذا لم نستثني ليبيا حيث بلغت هذه النسبة 78.14% في هذه الاخيرة نظرا للوضع الأمني والسياسي بها فقد انخفض الناتج المحلي من 80000 مليون دولار سنة 2012 إلى 52000 مليون دولار سنة 2013 ليصل إلى 24000 مليون دولار سنة 2013.¹

إن المعطيات السابقة إنما تدل على التدخل الكبير لهذه الدول في الاقتصاد هادفة إلى تحقيق مستويات أعلى من التنمية، ففي معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط يرجع الدخل المتولد عن الثروة النفطية إلى الحكومة ولهذا تكون قرارات الحكومة التي تتعلق بالإنفاق العام مؤثرة في مختلف النشاطات سواء كانت الاقتصادية أو الخدمية أو الاجتماعية وفي معظم تلك البلدان فإن الزيادة الكبيرة في عائدات النفط بسبب ارتفاع الأسعار في عقد السبعينات وخلال الفترة (2000-2014) قد خلقت فرصة ذهبية لحكومات هذه الدول من أجل القيام بمشروعات طموحة وبالفعل فقد تحقق البعض منها من خلال سياسة الإنفاق العام وبفضل الثروة النفطية الكبيرة فقد كان للإنفاق العام دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية وهذا لأثاره المباشرة أو غير المباشرة على العوامل التي تؤثر على التنمية.

ثانيا- أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية: مع توفر العائدات النفطية الضخمة، انطلقت جهود التنمية بخطى سريعة وتمكنت من تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولا وسرعة وفتح آفاق هائلة أمام التنمية الاقتصادية من خلال الإنفاق العام وذلك بمساهمته في توفير الخدمات الأساسية للأفراد والذي ينعكس على مستوى معيشتهم، وتدعيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من صناعة وزراعة، حيث خصصت ميزانية كبيرة للإتماء في البلدان المصدرة للنفط، فكانت البرامج الطموحة لبناء الطرق والمدارس والمستشفيات والمولدات الكهربائية والمساكن، وسواها من عناصر البنية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد حققت البلدان المنتجة للنفط إنجازات إتمائية واضحة في بعض الفترات وتراجعت خطى هذه الانجازات في فترات أخرى.

1- أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية: من خلال مؤشر التنمية البشرية الذي يتركب من ثلاث مؤشرات مؤشر صحي (معيار العمر المتوقع عند الميلاد)، مؤشر تعليمي (معيار التحصيل العلمي)، مؤشر اقتصادي (معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي) عرف مستوى التنمية البشرية في الدول العربية المصدرة للنفط تحسن ملحوظ، ففي تقرير التنمية البشرية لعام 2015 دخلت خمس دول عربية مصدرة للنفط في خانة "تنمية بشرية مرتفعة جدا" أتت قطر على رأس هذه الدول بحلولها في المركز 32، متبوعة بالسعودية في المركز 39، ثم الإمارات في 41، وبعدها البحرين في 45، وأخيرا الكويت في 48، وقد

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

حلت كذلك ثلاث دول مصدرة للنفط في خانة التنمية البشرية المرتفعة، تتقدمها عمان في المركز 52، والجزائر أنت 83، ثم ليبيا في المركز 94 رغم الوضع غير المستقر فيها، ويعكس هذا الترتيب ارتفاع حجم الإنفاق العام على الخدمات الصحية من خلال إقامة مستشفيات وعيادات وزيادة عدد الأطباء والمرضى.... مما انعكس على ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض وفيات الأطفال الرضع وتحسين مؤشرات البيئة الصحية، والإنفاق العام الكبير على الخدمات التعليمية في الدول العربية المصدرة للنفط الذي كان له الأثر الكبير في توسيع التعليم في جميع مراحل وإنشاء مشاريع لمحو الأمية مما أدى في النهاية إلى زيادة معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار وزيادة نسبة القيد بالمدارس والتعليم العالي.

2 - أثر الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية: إن تأثير الإنفاق العام على مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة وخدمات كان كالآتي:

أ- الصناعة: يتكون القطاع الصناعي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، وفي الدول العربية المصدرة للنفط تشكل الصناعة الاستخراجية أكثر من 75% من قطاع الصناعة، وتعمل هذه الدول جاهدة لتنمية الصناعة التحويلية وقد بلغت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط (بما فيها العراق) 61.4% سنة 1980 انخفضت إلى 32.7% سنة 1985 و 32.1% سنة 1995¹ لكن ارتفعت إلى 45.15% سنة 2014². أما الصناعة التحويلية فقد بلغت مساهمتها في الناتج 4.6% عام 1980 وارتفعت إلى 8.4% سنة 1985 و 10.5% سنة 1995³ لكن انخفضت إلى 7.96% سنة 2015⁴.

ب- الزراعة: يعتبر توجيه جزء من الإنفاق الحكومي لقطاع الزراعة ضرورة ملحة ذات إستراتيجية واضحة المعالم وذلك لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع غالباً للاستهلاك المحلي، وقد تم توجيه جزء كبير من الفوائض النفطية لتطوير قطاع الزراعة في الدول العربية المصدرة للنفط على الرغم من ضآلة الموارد الأرضية والمائية في البعض منها مثل دول الخليج وقد انعكس هذا على تحسن قطاع الزراعة في بعض الفترات دون أخرى، فقد بلغ متوسط مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط 3.5% سنة 1985 ليرتفع إلى 4.7% عام 1995⁵ لكن هذه النسبة انخفضت إلى 3.7% سنة 2000 وانخفضت إلى

¹ جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص 13.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص 324.

³ جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص 324.

⁵ جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2.5% سنة 2015¹ وهذا التراجع كان بنسب أكبر في دول الخليج، فرغم الجهود التي تبذلها هذه الدول للنهوض بقطاع الزراعة إلا أنه في تراجع مستمر، ففي نفس الوقت بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الذي يختلف من دولة لأخرى حسب عدد السكان في هذه الدول 399 دولار عام 1995 بينما كان 266 دولار عام 1985² لكن انخفض سنة 2015 إلى 262.6 دولار³.

ج - الخدمات: يلعب قطاع الخدمات دورا متزايد في الدول المصدرة للنفط (الأخذ بمبدأ الدولة الراعية أو دولة الرفاهية) وهذا ينعكس بدوره على ارتفاع الإنفاق الحكومي على الخدمات، فلقد توسعت الدول العربية النفطية في الإنفاق الخدمي نتيجة لسياسة التنمية الاجتماعية التي قامت على أساس توفير الخدمات الاجتماعية والأساسية لقطاعات الشعب والتي تمت بصفة خاصة في توفير التعليم المجاني والعلاج المجاني والإسكان...، ومما يعكس دور القطاع الحكومي في قطاع الخدمات في الدول العربية المصدرة للنفط هو ارتفاع النفقات الجارية كما سبق وتطرقتنا لذلك.

وما يمكن استنتاجه من تأثير الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الدول العربية المصدرة للنفط أنها لم تصل بعد إلى تنمية حقيقية، فلا يزال اقتصاد هذه الدول يعتمد بشكل مباشر على إنتاج النفط الخام وتصديره، ويعتمد مطلقا على التجارة الخارجية.

فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول لم تؤدي إلى إيجاد بناء إنتاجي قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها، فهذه التغيرات لم تؤدي إلى بناء الهيكل الإنتاجي المادي والبشري، القادر على توليد طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، وقادرة على تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد. وعبرة أخرى، فإن الإنفاق العام أو إنفاق العائدات النفطية لم يخدم غرضه المنتظر منه في هذه الدول كأداة للسياسات الاقتصادية التي يتم بموجبها إخضاع الإنفاق العام والممول بإيرادات الثروة النفطية لاعتبارات التنمية والمصالح المشروعة لشعوب هذه الدول عبر الأجيال بخلق اقتصاد متنوع لا يعتمد على النفط، كما أن الاعتماد على إيرادات النفط أدى إلى ضعف التحسن بالقطاعات غير النفطية الأخرى كالقطاع الزراعي.

المطلب الرابع: مبادئ صياغة سياسة الإنفاق العام في الدول النفطية

نظرا لخصائص البلدان المصدرة للنفط والتي ذكرناها فيما سبق كان على هذه البلدان أن تركز على بعض المبادئ عند صياغتها وتنفيذها لسياساتها المالية بصفة عامة وسياساتها الإنفاقية بصفة خاصة لتجنب

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص 407.

² جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص 431.

مشاكل أو مخاطر التقلب في الإنفاق العام الناتجة عن تراجع الإيرادات النفطية، وبما أن الدول المصدرة للنفط لا تمثل كتلة متجانسة فإن المبادئ التي تركز عليها السياسة المالية (أو السياسة الانفاقية) في الدول النفطية هي مبادئ عامة لأن بعض المبادئ يمكن أن تطبق في بلدان معينة ولا تطبق في بلدان أخرى¹. وهناك مجموعة من الأسس التي يمكن أن تركز عليها السياسة المالية² بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام بصفة خاصة على المدى الطويل نذكر منها:

أولاً - ثروة الدولة و الدخل الدائم: إن ثروة النفط والتي يمكن تعريفها بأنها القيمة الحالية المخصصة للدخل المستقبلي من النفط لا ينظر إليها كدخل بل كعمولة فهي تمثل عملية تحويل الأصل المتمثل في النفط إلى أصول مالية، ومنه التحدي الذي يواجهه السياسة المالية على المدى الطويل هو كيف يمكن تخصيص هذه الثروة عبر مختلف الأجيال.

و بالنظر إلى نموذج الدخل الدائم الذي قدمه Friedman فإن المحافظة على الثروة تتطلب أن يكون الاستهلاك في كل مرحلة محددا بالدخل الدائم أو كما في هذه الحالة بعائد الثروة النفطية للدولة. ويمكن اعتبار السياسة المالية المثلى في هذه الحالة بأنها مسار الدخل غير النفطي و الإنفاق الحكومي الأولي الذي يعظم دالة الرفاهية الاجتماعية للدولة.

و يبين التحليل التالي كيفية صياغتها بشكل عام، حيث يكمن جوهر تحليل التخصيص المتعدد المراحل للموارد في كون الدولة تختار سياسة ضريبية و انفاقية لتعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية تحت قيد موازنة متعدد المراحل، مثلما تعبر عنه المعادلة التالية³:

$$B_t = RB_{t-1} + G_t - T_t - Z_t \quad \dots\dots\dots (1)$$

$$\text{LIM}_{s \rightarrow \infty} B_{t+s} = 0 \quad \dots\dots\dots (2)$$

بحيث:

B_t : الدين الحكومي في نهاية الفترة.

R : معدل الفائدة.

G_t : الإنفاق الحكومي الأولي.

T_t : الدخل خارج المحروقات.

¹ Engel.E, and R.Valdès, Optimal fiscal strategy for oil exporting countries, IMF working paper 001/118, 2000, P10.

² أنظر أكثر في بحث:

Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operationl Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Contries, International Monetary Fund, WP/02/177, October 2002.

³ Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operationl Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Contries, op. cit, P26.

Z_t : دخل المحروقات.

وفيما يلي التحليل النظري لمشكلة الثروة و الدخل الدائم:¹

- التركيز على عنصر تعدد المراحل يساعد على التركيز على مقياس للعجز الجبائي الذي يحدد في نهاية الأمر تحويل الموارد بين المراحل.

- مقياس العجز الجبائي المناسب الذي يمكن إحلاله في دالة الرفاهية هو العجز الأولي غير النفطية، و الذي يعني استبعاد دخل المحروقات على أساس أنه ممول و ليس أساسيا.

- لكي يمكن المحافظة على مستوى للعجز خارج المحروقات عندما تستنفذ الثروة النفطية يجب على الحكومة أن تراكم الأصول، و يجب أن يكون تراكم الأصول كافيا كي يمكن لعائدها أن يمول العجز خارج المحروقات عندما تنفذ مداخيل المحروقات.

و على العكس فإن السياسة التي تستهدف العجز خارج المحروقات و الذي يمول بالسحب من الأصول المتراكمة عندما يتوقف إنتاج المحروقات لن تكون قابلة للإستمرار، لأن هذه السياسة سوف تستنفذ في النهاية كل الأصول المتراكمة مما يؤدي بعد ذلك إلى الاقتراض من طرف الحكومة وإلى انفجار أزمة الدين. لهذا فان الفكرة الأساسية عند معاملة ريع المحروقات كثروة و ليس كتدفق للدخل هي أن السياسة المالية يجب أن تهدف و تسعى إلى تراكم كبير للأصول خلال فترة إنتاج المحروقات كي يمكن استدامة القدرة على تحمل العجز خارج المحروقات إلى فترة ما بعد البترول، وبالتالي فإن السياسة التي تهدف إلى تثبيت نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام، أو حتى إلى إلغاء كل الدين العمومي لن تكون متلائمة مع الاستقرار الجبائي و قد تؤدي في النهاية إما إلى الحاجة إلى تعديل جبائي كبير أو إلى انفجار أزمة المديونية وهذا بعد انهيار أسعار البترول أو في مرحلة ما بعد البترول.

- ثروة الدولة (بما فيها القيمة الحالية المخصومة للمداخيل البترولية) هو الذي يحدد العجز خارج المحروقات، القابل للتحمل و الاستدامة و ليس تدفق دخل المحروقات.

- إذا لم يكن هناك عدم يقين حول مداخيل المحروقات أو حول المداخيل خارج المحروقات فإنه بإمكان الحكومة أن تختار عجزا أوليا ثابتا خارج المحروقات، و افتراضيا كما أشار Hausman و Powel فإن الحكومة تكون بذلك تتصرف كما لو أنها باعت كل بترولها فورا، أي كما لو أنها حولت فعلا، تدفق دخل المحروقات إلى مخزون من الثروة المالية.

ومما سبق نلاحظ أن فكرة ثبات العجز الأولي خارج المحروقات استخلصت من فرضيات بسيطة إلا أن الحدس النابع منها و الذي يعني أن الرصيد الجبائي خارج المحروقات يجب أن يكون مرتبطا بالثروة، هو

¹ Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operationl Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Contries, op. cit., p5-7.

حدس سليم في أساسه و له تداعيات هامة على توجيه السياسة المالية، رغم كون أغلبية الدول المصدرة للمحروقات عاجزة عن تحقيقها لحد الآن فالقليل فقط من تلك البلدان تعمل على تسليط الضوء و نشر المعلومات حول الرصيد خارج المحروقات في ميزانياتها.

أما فيما يخص تراكم الأصول المالية فإن العديد من البلدان المنتجة للمحروقات لديها خصوم مالية صافية هامة، و مثل هذه الخصوم (أو الديون) تثير القلق حول قدرة التحمل الجبائي و تنذر بقابلية حدوث أزمة مالية إذا ما انخفضت أسعار البترول خاصة كما أن وجود الثروة النفطية لا يعني بالضرورة تحمل عجز جبائي كبير خارج المحروقات.

وباختصار يجب استخدام عوائد الثروة النفطية استخداما أمثلا، وذلك عن طريق الادخار والاستثمار لعائدات هذه الثروة وعدم التصرف بها على أساس أنها دخل دائم، وإنما يجب على القائمين بالسياسة المالية للبلد الإعداد لمواجهة تحدي نضوب النفط، والخيار الأنسب والأفضل للاقتصاديات النفطية هو زيادة معدلات الادخار الكلي في الاقتصاد وذلك يتطلب البحث عن مصادر جديدة للإيرادات من غير النفط وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل.¹

ثانيا- الادخار الاحتياطي: تواجه الدول المصدرة للنفط عدم اليقين الذي يكتنف الثروة المتأتية من النفط، إذ أن تقلب دخل النفط بسبب تذبذب أسعاره في السوق الدولية يطرح إشكالا كبيرا أمام السياسة المالية، أضف إلى ذلك عوامل أخرى تزيد الأمر تعقيدا مثل عدم اليقين الخاص بالاحتياطيات وتكلفة استخراجها.

إن زيادة عدم اليقين عموما ما تدفع إلى إتباع قرارات استهلاك محافظة أكثر، فمثلا عند إضافة عدم اليقين إلى نموذج استهلاك يعتمد على الرؤية التامة، يؤدي على العموم إلى توازن، عند مستوى ادخار أعلى، و تسمى هذه الظاهرة بالادخار الاحتياطي.²

و النتيجة الأساسية المترتبة عنها هي أن الأعوان الاقتصادية تصبح متحيزة للخطر، و بالنظر إلى تجنب الخطر، فإن الأعوان تصبح مهتمة باحتمال ظهور صدمات سلبية، تدفعها إلى تراكم أصول أكثر مما يكون عليه الحال في وضعية اليقين، و تستخدم التراكم الأكبر للأصول كسياسة تأمين في حال سوء الدخل، وبما أن ثروة النفط يكتنفها عدم يقين كبير فإن دافع الاحتياط يجب أن يكون قويا أيضا.

¹ محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، جامعة كربلاء، العراق، 2014، ص 168.

² Deaton, Agnus, Understanding consumption (oxford : clarendon Press), . (1992), P 59

تم الاطلاع على هذا البحث من خلال الموقع:

[https://books.google.dz/books?hl=fr&lr=&id=jXJneVJAU7oC&oi=fnd&pg=PA44&dq=Deaton,+Angus,Understanding+consumption+\(oxford&ots](https://books.google.dz/books?hl=fr&lr=&id=jXJneVJAU7oC&oi=fnd&pg=PA44&dq=Deaton,+Angus,Understanding+consumption+(oxford&ots) Consulté le 21/05/2015

ثالثاً: علاوات السيادة: تدفع العديد من الدول المنتجة للمحروقات علاوة سيادة، كبيرة في الكثير من الأحيان، و هو ما يدل على ضرورة أخذها بعين الاعتبار عند رسم السياسة المالية.

وبوجود علاوة السيادة تصبح الدولة تواجه سعري فائدة. سعر أعلى على مقترضاها و سعر أدنى على مدخراتها، و هو ما يعمل كشكل من أشكال قيود السيولة اللينة، أي أن الدولة تستطيع أن تقترض لكن بعلاوة، والدولة التي تدفع علاوة سعر فائدة على ديونها السيادية، يجب عليها أن تتبع سياسة مالية محافظة، أكثر و يجب عليها أن تجتهد، على الخصوص، لتسديد ديونها بسرعة، و إذا كانت العلاوة تتواجد مع ارتفاع أسعار الفائدة، فإن ذلك يعني أن عائد الادخار يمكن أن يرتفع بزيادة العلاوة، وهو ما يجب أن يدفع الحكومة للادخار أكثر كي تستغل الارتفاع المؤقت في أسعار الفائدة.

و من وجهة نظر السياسة الاقتصادية فإن الدولة التي تدفع علاوة سيادة يجب أن تتبع سياسة مالية محافظة بدرجة كبيرة، أي يجب أن تنفق أقل من عائد الثروة إلى أن يتم إلغاء علاوة السيادة¹.

رابعاً: الاستهلاك حسب مبدأ العصفور في اليد: قدم Bjerkholt² مبدأ يستهدف عجزاً خارج المحروقات يساوي العائد المتوقع من الأصول المالية الموجودة، ووصفها بأنه قاعدة العصفور في اليد، لأن قرارات الإنفاق لا تتوقع إلا بناءً على الأصول المملوكة فعلاً بعكس إطار الدخل الدائم السابق الذي يقتضي أن يتحدد حجم العجز خارج المحروقات بالنظر إلى توقعات ثروة الدولة، وقاعدة العصفور في اليد يمكن النظر إليها كشكل من أشكال الادخار الاحتياطي لأنها تفترض عدم وجود دخول محروقات مستقبلية.

خامساً- الأندثار: تسلط قاعدة العصفور في اليد الضوء على قدرة صدمة على تخفيض قيمة احتياطيات المحروقات الباقية إلى الصفر، فالتقدم التكنولوجي مثلاً قد يؤدي إلى الاعتماد على مصادر طاقة بديلة أكثر فعالية و مجدية من حيث التكاليف، والبتروول ليس بحاجة إلى أن يندثر لكن بدل ذلك فإن سعره قد ينخفض إلى مستوى يجعل منه غير مناسب مقارنة بتكلفة الاستخراج.

و رغم أن إمكانية الأندثار تعتبر مستبعدة إلا أنها تخلق دافعاً إضافياً للادخار الإحتياطي، ويجب على الدولة أن تأخذ هذا الأمر بمنتهى الجدية وهو ما يقتضي الحاجة إلى تخفيض كبير في العجز خارج المحروقات بسبب احتمال الانخفاض الحاد في الثروة المرافق لخسارة مداخيل المحروقات المستقبلية.

¹ Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries, op. cit., p p 5-7.

² Bjerkholt, Olar, « Fiscal Rule Suggestions For Economies with non- renewable resources » paper prepared for the conference “Rules- based fiscal policy in emerging market economies” Oaxaca, Mexico, (2002).

سادسا- الإنفاق الرأسمالي: ¹ إذا كان الإستثمار الحكومي منتجا فإن قرارات الإستثمار يجب أن تبنى على أساس العائد من الاستثمار الذي يمكن أن تحققه الحكومة وهنا فإن المشكل يدوب في قرار محفظة، يتمثل في تخصيص محفظة بين أصول مالية وأصول حقيقية، غير أنه هناك وجهة نظر بديلة تنظر إلى الاستثمار الحكومي كما لو كان بمثابة اقتناء لسلع استهلاك دائمة، بمعنى أن مخزون رأس المال الحكومي يولد رفاهية اجتماعية بدل عائد مالي.

و يكون على الحكومة اختيار محفظة تخص تركيبة الأصول المالية مقابل الأصول الحقيقية، و هو ما يستوجب الأخذ بعين الاعتبار:

- العائد على الاستثمار الحكومي يجب أن يكون عاليا بما فيه الكفاية كي يمكن القيام بالاستثمار دون تغير في التحمل الجبائي و استدامته، وعلى عكس القطاع الخاص فإن العائد المالي الذي تحققه الحكومة يجب أن يكون محدودا إلى حد ما، بما تستطيع أن تحصله من خلال الدخول الضريبية.

- لا يجب أن يتأثر الإنفاق الاستثماري بوجود ثروة المحروقات، فالاقتصاد التابع للمحروقات عليه أن يتصرف في هذا المجال بنفس طريقة تصرف أي اقتصاد آخر، حيث يفترض للقيام بأي إنفاق رأسمالي قادر على تسديد الاستثمار بنفسه من خلال المداخيل المستقبلية، فيجب أن يتحدد قرار الاستثمار الحكومي بإنتاجية رأس المال الحكومي و تكلفة رأس المال، أما ثروة المحروقات أو أي شيء آخر لا يجب أن تؤثر مباشرة على هذا القرار.

سابعا- الاستهلاك الدائم: يعتبر الإنفاق الرأسمالي للدولة على أنه مماثل للاستهلاك الدائم، وعلى هذا الأساس فإن الدولة تباشر الإنفاق الرأسمالي ليس على أساس أن رأس المال منتج ولكن لأنه يجني أيضا من الفوائد الاجتماعية، أي أن رأس المال الحكومي يوفر فوائد على عدة سنوات.

و بذلك فإن الحكومة سيكون لديها نوعان من الاستهلاك، السلع الدائمة (الإنفاق الرأسمالي) و السلع غير الدائمة (الإنفاق الجاري)، والنظر إلى الإنفاق الرأسمالي وفق هذه الطريقة لا يجب أن يوفر المبرر لوجود عجز كبير خارج المحروقات بعد زيادة ثروة الدولة، كما يحدث في العديد من البلدان المنتجة للمحروقات عند زيادة عوائدها النفطية و بالتالي تبرر دفع الاستهلاك و زيادة العجز خارج المحروقات.

ثامنا: بعض المبادئ الأخرى: إضافة إلى المبادئ السابق ذكرها والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار على المدى الطويل عند صياغة وإعداد السياسة المالية فإن هناك مبادئ في المدى القصير نذكرها كما يلي: ²

¹ - Gramlich. Edward M., Infrastructure Investment: A Review Essay, JOURNAL Of Economic Liturature, Vol. 32, 1994, p p 76-96.

²- Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operationl Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Contrie, op. cit. p, p12-22. With the disposal of the student

1- مبدأ القدرة الاستيعابية: بحيث يجب أن تكون الزيادات في الإنفاق العمومي على حسب قدرة الاقتصاد على استيعابها.

وتعني القدرة الاستيعابية للاقتصاد الحجم الأمثل للاستثمار عندما يترتب على تجاوزه عدم حدوث زيادة في الإنتاج بسبب عدم كفاية عوامل الإنتاج الأخرى التي تتعلق بتوفر الخبرات الفنية والإدارية ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد تعني القدرة على استغلال رأس المال بكفاءة أي أنها تتعلق بمدى العقبات التي يمكن أن تلحق بالقدرة على تخطيط وتنفيذ المشروعات الخاصة بخطة التنمية وعلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة نقص بعض عناصر الإنتاج الهامة ولوجود بعض المشاكل المتعلقة بالمؤسسات اللازمة للإنتاج والتنمية.¹

2- انخفاض نسبة الدين العمومي: يجب أن تكون مستويات الدين العمومي منخفضة ويجب توفر أصول مالية رسمية كبيرة مما يسهل عملية التمويل خلال فترات الاتجاه الهبوطي المؤقت لأسعار المحروقات.

3- مساعدة السياسة المالية بواسطة برامج للإنفاق: إن مساعدة السياسة المالية بواسطة برامج (مخططات) للإنفاق على المدى المتوسط أمر يمكن بواسطته الحد من حجم تقلبات الإنفاق العام الناتج عن التغير السريع في مداخيل المحروقات، كما أن التخطيط متعدد السنوات للنفقات يمكن أن يسمح كذلك بتقييم أحسن لنتائج قرارات الإنفاق الحالية في المستقبل بما فيها التكاليف الدورية للإنفاق الرأسمالي.

4- إلغاء الارتباط بين الإنفاق العام وتقلب أسعار النفط: حيث أن الإنفاق الحكومي في العديد من الدول المنتجة للمحروقات كان دائما ذا ارتباط إيجابي بأسعارها و هذا ما يؤدي إلى تذبذب الإنفاق تبعاً لتذبذب الأسعار، وهناك حجة قوية من وجهة النظر الاقتصادية الكلية لإلغاء التذبذب في النفقات العمومية، حيث أن التغيرات المفاجئة في الإنفاق العمومي تساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي و لذلك لابد من بذل الجهود لإضعاف الارتباط بين الإنفاق الحكومي و تقلب أسعار النفط.

5- ارتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات: إن القواعد المالية المطبقة في البلدان غير النفطية و التي تستهدف رصيذاً مالياً معيناً أو مستويات دين عمومي بالنسبة للناتج الداخلي الخام، لن تكون متلائمة مع هدف تجنب السياسة المالية لتقلبات أسعار المحروقات في البلدان النفطية لأن مثل هذه القواعد، تنقل تقلبات أسعار المحروقات إلى الإنفاق العمومي،² و القاعدة المالية الملائمة للدول النفطية هي الفصل بين سياسة الإنفاق والعجز خارج

¹ - يسرى محمد أبو العلا، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية و الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 11-12.

² Kopits, George, and Steven Symansky, Fiscal policy rules, IMF occasional paper N°162. ,1998, p31.

المحروقات عن تقلبات أسعار المحروقات وهذا بارتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

6- كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة: إن مستوى الإنفاق يجب أن يتحدد بالأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على تنفيذه بفعالية لأن التوسع المفاجئ لبرامج الإنفاق الموافقة للزيادة المفاجئة في عوائد المحروقات يحمل في طياته أخطار، فالتسرع في إقرار مشاريع إنفاق عمومي كبيرة الحجم قد يتجاوز قدرات التخطيط و التنفيذ و التسيير المتوفرة مما يؤدي إلى التبذير، كما أن معايير اختيار المشاريع الرأسمالية تصبح غير مدروسة و تؤدي إلى نتائج أدنى من المستوى المفروض.

7- الضغط الضريبي: إن الضغط الضريبي كمؤشر لتقييم مردودية النظام الضريبي لا يمكن أن يقدم صورة واضحة عن ذلك في الدول المصدرة للنفط نظرا لكون جزء كبير من الناتج الداخلي الخام هو ناتج عن المحروقات كما أن الجباية البترولية تمثل في بعض الدول النفطية أكثر من 80% من إجمالي الإيرادات، فيجب على هذه الدول أن تعتمد على الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، هو مقياس أكثر دقة للبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد.

المبحث الثالث: تحديات التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط.

تتصف آلية التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات التي تعتمد على استخراج النفط وتصديره بخصوصيتها، حيث يلعب النفط وإيراداته دورا محوريا في تحديد معدلات التنمية الاقتصادية فيها، وبالنظر لما توفره تلك الإيرادات من مصادر للتمويل والإنفاق في هذه الاقتصاديات، فإنها تعد محركا لنمو الاقتصاد بقطاعاته كافة مما أعاق الجهود المبذولة في مجال التنمية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أسباب إخفاق هذه الدول في تحقيق التنمية والى نموذج النرويج باعتبارها نموذج يحتذى به، فنجاحها المهم والملفت للانتباه في مجال الاستثمار الأمثل للموارد الريعية، يدعونا إلى دراسة هذه التجربة بكل تفاصيلها، وأسباب نجاح تلك التجربة، وبخاصة في مجال الصناديق السيادية ودورها في الحفاظ على موارد الثروة النفطية في المستقبل والتوزيع العادل لها بين الأجيال، مما يعطينا رؤية موضوعية وصورة متكاملة لإمكانية إنشاء صندوق سيادي في الدول النفطية الأخرى.

المطلب الأول: أسباب إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية

لقد تمكنت الدول النفطية من توفير فوائض مالية بفضل عائدات النفط واعتبرت هذه الأموال ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، فقد لعب النفط دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر حيث تظل عوائد النفط المصدر الأساسي بل والوحيد لتمويل برامج التنمية والإنفاق الحكومي عموما وبالرغم من ارتفاع معدلات نمو تلك العوائد وارتفاع معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها هذه الدول إلا أن اقتصاداتها لم تحقق التنمية المنشودة، فقد عجزت سياسات التنمية الصناعية والزراعية لها عن تنويع الاقتصاد وتحريره من هيكل أحادي الجانب وبقي يعتمد الاقتصاد بأكمله يعتمد على ما يتحقق من عائدات نفطية تحكمها اشتراطات الإقتصاد الدولي، ولقد تعددت تفسيرات إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن أهم الأسباب نذكر:

أولا- تذبذب عائدات النفط: في الدول المصدرة للنفط، يعتمد حجم الدخل الوطني كما تعتمد موازنات الدولة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية و هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط الحقيقية وعلى حجم إنتاجه وصادراته، وهذا الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية له انعكاسات سلبية على مسيرتها التنموية وقدرتها على إحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي، فعندما تتراجع الصادرات المتولدة من النفط فإن هذا يقلل من قدرة الاقتصاد على استيراد حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيلة والرأسمالية مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الرفاه الاقتصادي وتعطل العديد من المشاريع

الفصل الثالث الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

الاستثمارية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والجدول رقم(3-6) يوضح تذبذب عائدات النفط في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(OAPEC)¹.

الجدول(3-6): تطور السعر الاسمي، والسعر الحقيقي، وحجم عائدات صادرات (OAPEC) النفطية 1970-2015. (الوحدة = السعر بالدولار، والعائدات بمليار دولار)

عائدات الصادرات النفطية مقومة بدولار 1995	عائدات الصادرات النفطية بالأسعار الجارية	نصيب الدولة في البرميل	السعر بدولار 1995	السعر الاسمي	السنة
37.1	8.6	0.91 دولار	9.1	2.1	1970
79.4	22.4	2 دولار	11	3.01	1973
235.3	74.6	9.21 دولار	32.8	11.65	1974
219.5	91.1	12.16 دولار	30.4	13.66	1977
485	145.6	السعر ناقص التكلفة	60	18.00	1979
398.7	213.7	السعر ناقص التكلفة	67.2	28.64	1980
114.5	83	السعر ناقص التكلفة	37.9	27.5	1985
68.7	51.5	السعر ناقص التكلفة	17.3	13	1986
82.4	63.8	السعر ناقص التكلفة	22.9	17.7	1987
74.3	59.7	السعر ناقص التكلفة	17.7	14.24	1988
94	78.6	السعر ناقص التكلفة	20.7	17.3	1989
111.7	97.4	السعر ناقص التكلفة	25.6	22.3	1990
92	85.6	السعر ناقص التكلفة	20	18.6	1991
97	92.6	السعر ناقص التكلفة	19.4	18.4	1992
92.6	83.3	السعر ناقص التكلفة	18.1	16.3	1993
89.2	83	السعر ناقص التكلفة	16.7	15.5	1994
93.7	93.7	السعر ناقص التكلفة	16.9	16.9	1995
73.1	76.8	السعر ناقص التكلفة	11.7	12.3	1998
103.6	109.7	السعر ناقص التكلفة	16.5	17.5	1999
164.8	177.2	السعر ناقص التكلفة	25.7	27.60	2000
135.6	148.6	السعر ناقص التكلفة	21.1	23.12	2001
127.6	142	السعر ناقص التكلفة	21.8	24.36	2002
141	159.5	السعر ناقص التكلفة	24.9	28.10	2003
189.7	218.6	السعر ناقص التكلفة	31.2	36.05	2004
269.3	316.5	السعر ناقص التكلفة	43	50.64	2005
316.9	380.3	السعر ناقص التكلفة	50.9	66.23	2006

¹ - (OAPEC): Organization of Arab Petroleum Exporting Countries.

الفصل الثالث الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

2007	72.36	56.5	السعر ناقص التكلفة	408.3	333.9
		السعر بدولار 2000			
2008	94.4	81.0	السعر ناقص التكلفة		
2009	61	52.0	السعر ناقص التكلفة	367.199	311.714
2010	77.4	65.3	السعر ناقص التكلفة	476.977	400.821
2011	107.5	89.4	السعر ناقص التكلفة	661.340	545.210
2012	109.5	89.8	السعر ناقص التكلفة	717.989	588.816
2013	105.9	86.2	السعر ناقص التكلفة	693.696	568.894
2014	96.2	77.3	السعر ناقص التكلفة	595.679	478.067
2015	49.5	39.3	السعر ناقص التكلفة	325.390	261.724

المصدر: إعداد الجدول اعتمادا على:

تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2007.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2007، 2014، 2015، 2016.

إن أهم ما يلاحظ من الجدول:

- التفاوت الكبير بين السعر الاسمي والسعر الحقيقي معبرا عنه بدولارات عام 1995 للفترة (1970-2007) و بدولارات عام 2000 للفترة (2008-2015) والذي يدخل في حسابه عامل التضخم وتقلب سعر صرف الدولار.

- تقلبات السعر حتى بعد تصحيحه في ظل حرب أكتوبر 1973 سواء في صورته الاسمية أو الحقيقية.

- التذبذب الواضح في عائدات الصادرات النفطية والتي عرفت ارتفاع متزايد خلال الفترة 1970-1985، لتعرف انخفاض مستمر في الفترة 1985-1989، واتسمت بالتقلب الشديد في 1990-1999 و الارتفاع المستمر خلال الفترة 2000-2008 ثم الانخفاض الشديد سنة 2009، لتعاود الارتفاع خلال الثلاث سنوات الموالية ثم انخفضت في السنوات الثلاث الأخيرة خاصة في سنة 2015 حيث عرفت انخفاض شديد و هذا التذبذب الشديد في أغلب السنوات يرجع إلى سياسات الدول الصناعية الغربية التي حاصرت دول منظمة OPEC في دور المنتج المكمل الذي يحدد إنتاجه بحجم فجوة العجز بين الطلب العالمي على النفط وبين إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، ومن مقتضى هذا الدور أن يتعرض إنتاج أوبك لتقلبات الطلب من ناحية، ومن ناحية أخرى لتقلبات الإنتاج خارج أوبك، فضلا عن تقلبات المخزون التجاري والمخزون الإستراتيجي للنفط.

- إن نتائج التقلبات سواء في حجم الصادرات أو في سعر النفط في صورتيه الاسمية والحقيقية هو التذبذب بشدة للعائدات النفطية التي تؤثر على البرامج التنموية المسطرة.

- ويمكن القول أن سوق النفط هي الأكثر تقلبا والتحولات المفاجئة في الأسعار تؤثر سلبا على نظام الموازنة والرقابة على المالية العامة وعلى فعالية الاستثمار وتحسين الناتج وتحقيق التنمية.

ثانيا- ضعف حلقات القطاع النفطي¹: تشير الكثير من الدراسات النظرية و التطبيقية إلى أن قطاع النفط في الدول المصدرة للنفط يتصف بالانعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات، مما يقلل من دوره في زيادة إنتاج السلع والخدمات تنوعها، ومن ثم في محدودية أثره على تنويع الهيكل الإنتاجي و يعود هذا الضعف في تأثير القطاع النفطي على بقية القطاعات إلى ضعف الحلقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الحلقات : الإنتاجية والاستهلاكية والمالية.

أ- الحلقات الإنتاجية: نميز بين نوعين حلقات خلفية تتمثل في استخدام القطاع النفطي لمنتجات القطاعات الأخرى كمدخلات إنتاجية، أما الحلقات الأمامية باستخدام القطاعات الأخرى لمنتجات هذا القطاع كمدخلات إنتاجية، ولا شك أنه كلما كانت هذه الحلقات قوية كان دور القطاع النفطي كمحرك لعملية التنمية و زيادة الإنتاجية أكبر و العكس صحيح.

فالدول المصدرة للنفط لم تنجح في استخدام منتجات القطاع النفطي لتطوير صناعات أخرى مرتبطة بالنفط.

ب- الحلقات الاستهلاكية: عندما يساعد القطاع النفطي من خلال دفعه أجورا مرتفعة في زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية فإن ذلك يؤدي بدوره إلى تطور صناعات استهلاكية، مما يساعد على تنويع الهيكل الإنتاجي للدولة، إلا أن هذه الحلقة لم تحقق المتوقع منها لأسباب منها أن الإنتاج في القطاع النفطي يتصف بكثافة رأسمالية وقلة في العمالة مما يجعل الطلب على السلع الاستهلاكية منخفضا، وكذا سيطرة العمالة الوافدة من الخارج على القطاع النفطي مما يؤدي إلى تسرب جزء كبير من الدخل المتولد إلى الدول المصدرة للعمالة بدل أن يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي، الذي يؤدي بدوره إلى تطور الصناعات الاستهلاكية.

ج- الحلقة المالية (إدارة الإيرادات النفطية): نظرا لضعف الإنتاج والاستهلاك فإن العبء الأكبر في إحداث التنمية المنشودة يقع على الحلقة المالية، والمتمثلة في محاولة القطاع العام استخدام الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية.

¹ يوسف خليفة اليوسف، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها ؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلس النشر العلمي ،جامعة الكويت ، المجلد 32، العدد الأول، 2004، ص16 .

ثالثاً- التبعية وهيمنة قطاع النفط في الدول النفطية:

تختلف درجة اعتماد اقتصاد الدول النفطية على النفط وتبعيته من دولة إلى أخرى ولكننا نستطيع أن نقول أن معظم هذه الدول وخاصة أعضاء الأوبك يسيطر عليها النفط ويبدو ذلك واضحاً من خلال حصته في إجمالي الصادرات أو في إجمالي الدخل أو في إجمالي الناتج القومي كما رأينا في السابق، ولقد أصبحت هذه الدول تشكل مكاناً اقتصادياً مناسباً لرأس المال الأجنبي الذي غزى هذه الدول لاستثماره في استخراج النفط، وكان الهدف الذي يسعى إليه رأس المال هذا هو تحقيق أكبر الأرباح لأصحابه ومصالح الدول الأجنبية التي قدم منها دون أي اهتمام بمصالح الدول المنتجة للنفط، فالربحية العالية التي كانت تعطىها الاستثمارات في مجال النفط جعلت الرأسمال الأجنبي لا يهتم أبداً ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولقد استطاعت شركات النفط الاحتكارية بفضل قوتها ومكانتها الاقتصادية أن يكون لها أثر كبير في الحياة السياسية والاقتصادية للدول النفطية، لقد كانت معظم الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بهذه البلدان مسيرة إلى درجة كبيرة من قبل شركات النفط الاحتكارية وبما يخدم مصالحها قبل مصالح الدول صاحبة العلاقة بهذه الأحداث، ونجم عن ذلك اعتماد اقتصاد هذه الدول بصورة كاملة على استخراج وتصدير النفط الخام، وأصبحت اقتصاديات هذه البلدان تعتمد بالكامل على إنتاج النفط الخام وبيعه للدول الصناعية الكبرى، وبالتالي أصبحت البلدان النفطية تابعة للسوق العالمية للنفط، أي أن هذه الدول أصبحت عبارة عن مصدر كبير للنفط الخام حيث أنهم لا يملكون بصورة عادية أي إمكانيات أخرى للحصول على الكميات الكبيرة من القطاع الأجنبي التي يحتاجون إليها من أجل دفع قيمة المستوردات التي يشترونها، كما أنهم لا يملكون صناعة وطنية لتأمين حاجة السوق الداخلية من السلع ولذلك فهم مضطرون لتغطية ما يحتاجون إليه من سلع صناعية كانت أو زراعية استهلاكية أو إنتاجية عن طريق الاستيراد¹.

رابعاً- لعنة الموارد و الداء (المرض) الهولندي:

1- لعنة الموارد: تمتعت الدول المنتجة للنفط بنمو اقتصادي سريع في سبعينيات القرن الماضي. لكن العقود الثلاثة التي أعقبت ذلك شهدت معاناة الكثير من تلك الدول من الديون الثقيلة والبطالة المرتفعة والاقتصاد المتباطئ والمتدهور حيث أصيبت هذه الدول بما يعرف بلعنة الموارد².

¹ مصطفى العبد الله الكفري، أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الحوار المتمدن، العدد 965، 2004، منشور على الموقع:

Consulté le /23/08/2016 <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=23847>

انظر أيضاً: مصطفى العبد الله، حدود التنمية في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية العدد الأول، نوفمبر 1989، ص93.

² بحث منشور من المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.icaws.org/site/banners.php?op=click&bid=2> Consulté le /15/05/2017

و"لعنة الموارد"¹ هو مصطلح يستعمله خبراء الاقتصاد والسياسة بكثرة منذ الثمانينات، ليصفوا كيف إن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد، فتتحول معه من نعمة إلى لعنة، ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، سواء كانت هذه الموارد ثروة معدنية أم ثروة نفطية، أي أن لعنة الموارد في أضيق أشكالها تعني التناسب العكسي ما بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى أي أنها توضح التناقض ما بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سلبية على التنمية الاقتصادية.²

ومن أهم النتائج السلبية للتنمية المعتمدة على تصدير النفط هي بطء النمو الاقتصادي، ضعف وتنوع قطاعات الاقتصاد، ضعف مؤشرات الرفاه الاجتماعي، وارتفاع مستويات الفقر، واللامساواة والآثار المدمرة للبيئة، والفساد وضعف مفردات الحكم الرشيد، وانتشار الصراعات والحروب، فضلا عن هدر الثروة الوطنية، وزيادة معدلات الإنفاق الجاري على حساب انخفاض الإنتاجية وهو أمر جعل الاقتصاد يعمل في نقاط أدنى بكثير من منحنى إمكانيات الإنتاج وبالتالي هناك موارد اقتصادية كبيرة عاطلة لم يتم استثمارها بالشكل الذي يلي الحاجة الحقيقية للاقتصاد.³

2- المرض الهولندي: إن الزيادة الكبيرة في عائدات النفط التي جاءت من الارتفاع الكبير في الأسعار في مطلع السبعينيات وأواخرها قد خلقت فرصة ذهبية لمعظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، من أجل القيام بمشروعات طموحة، وقد تحققت معظم هذه المشروعات من خلال السياسات المالية التوسعية التي شهدت توسعا كبيرا في الإنفاق العام بفضل الثروة النفطية، ودونما حاجة إلى القلق بشأن الآثار السلبية للضرائب أو الدين العام.

ورغم سياسات هذه الدول الرامية لبناء قاعدة صناعية بإمداد القطاعات المنتجة للسلع التبادلية بأوجه عديدة من الدعم تمثلت في مصادر الطاقة الرخيصة ومدخلات الإنتاج الأخرى المدعومة، وقروض بأسعار فائدة مخفضة وإعفاءات ضريبية وجمركية إلا أن حصة القطاعات المنتجة للسلع التبادلية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول قد انخفضت بشكل ملحوظ، كما أن معامل التغلغل الاستيرادي قد ازداد بدرجة كبيرة.

¹ وفرة الموارد لا تعني كما يعتقد البعض أن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس بالضرورة سلبا على التنمية والنمو، فعلى العكس هناك أمثلة تاريخية قوية على التنمية الناجحة المعتمدة على الموارد (فالولايات المتحدة كانت اقتصادا رائدا في المعادن وتحولت إلى اقتصاد رائد في الصناعة) وكندا وأستراليا والنرويج.

² هيثم عبد الله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25 مارس 2015، ص5.

³ نفس المرجع السابق، ص5.

هذه الظاهرة تتوافق مع الظواهر الاقتصادية المشابهة التي حدثت في بلدان شهدت إحدى قطاعاتها طفرة واضحة، ويطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية اسم المرض الهولندي¹، وقد ظهرت الأعراض المعروفة للداء الهولندي في البلدان المصدرة للنفط في جميع مناطق العالم².

أطلق مصطلح المرض الهولندي (Dutch Disease) من قبل المجلة البريطانية *The Economist* الصادرة سنة 1977 حيث أطلقت تسمية المرض الاقتصادي الهولندي على الأعراض التي ظهرت في الاقتصاد الهولندي³.

والداء الهولندي هو نتيجة لتدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، مما يحدث آثار على الاقتصاد، وهذه الآثار تصنف في ثلاث فئات: أثر الإنفاق، أثر تحويل الموارد، أثر التغيير في النفقات، وتحدث هذه الآثار سواء كانت منفصلة أم مجتمعة ارتفاعا في سعر الصرف الحقيقي⁴، ولأغراض التحليل يفترض وجود قطاعين كما ورد في نموذج سولتر سوان هما⁵:

قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري الذي يكاد يقتصر على منتجات الهيدروكربون، كما هي حال البلدان المصدرة للنفط وتعتبر السلع الأجنبية بديلا تاما عن السلع المنتجة محليا، وفيه يرتبط سعر السلع القابلة للتبادل التجاري بالسعر العالمي و قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الذي يشمل البناء والعقارات والنقل، إضافة إلى سلع لا يتعدى الطلب والعرض العالمي عليها الصفر، وفيه يحدد سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري وفقا للطلب والعرض المحليين، والمخطط الموالي يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي في البلدان التي تمتلك موارد طبيعية استخراجية:

¹ تعبير " المرض الهولندي" استخدم في الأصل لوصف الأضرار القصيرة الأجل التي لحقت ببولندا على أثر اكتشاف حقل غرونينغن الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال في عام 1959، وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات والثمانينات والتي جلبت موارد ضخمة إلى هذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام، سببت ارتفاعا حقيقيا في قيمة العملة الوطنية (الغيلدر الهولندي) ونتيجة لهذا الارتفاع تراجعت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى حد أدى إلى تقلص قطاع الصناعة التحويلية وإضعاف جانب التصنيع في الاقتصاد وأصبحت هذه الظاهرة مثلا شهيرا يستشهد به وظهرت الأعراض المعروفة للداء الهولندي في البلدان المصدرة للنفط في جميع مناطق العالم، للتفصيل أكثر انظر:

-Ricardo Hausmann, Roberto Rigobon , An alternative interpretation of the 'resource curse':Theory and policy implications,Kennedy School of Government, Harvard University, November 2002, P05.

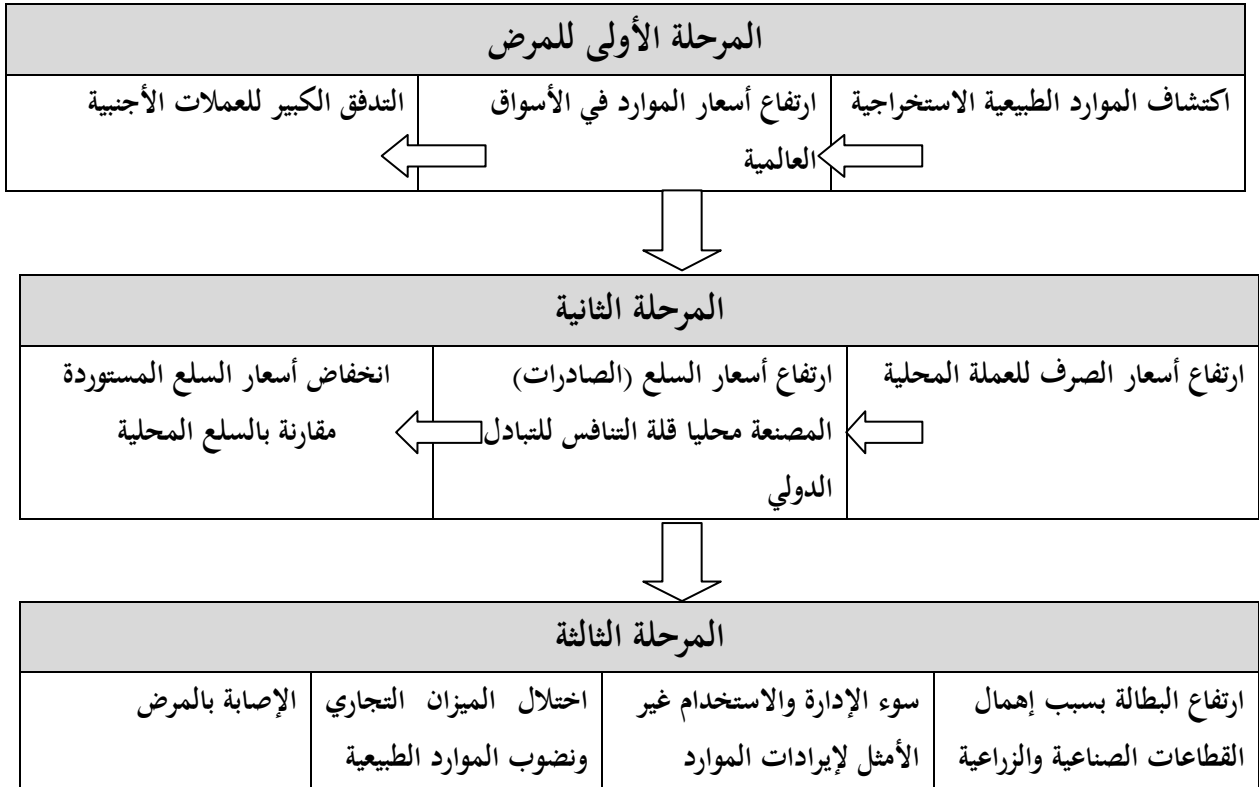
² Philip Daniel, Petroleum revenue management an overview, the World Bank, 2004.

³ ساجد سالم موسى مشاري، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق - النفط في العراق (حالة دراسية) -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 42.

⁴ W.M. Corden and J.P. Neary, "Booming sector and de-industrialisation in a small open economy, *Economic Journal*, vol. 92, No. 368 (December 1982), p829.

⁵ K.Migara O.De Silva; The political Economy of Windfalls : The " Dutch Disease" Theory and Evidence, Center in Political economy; Washington University; ST. Louis; MO, 1994, p 3. <https://books.google.dz/books?Consulté le 20/03/2015>

المخطط (3-1): كيفية الإصابة بالمرض الهولندي



المصدر: ساجد سالم موسى مشاري، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق - النفط في العراق (حالة دراسية) -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 45.

وتحدث آثار وفرة الموارد كالتالي:¹

أ- **أثر الإنفاق:** يبدأ مع تدفق العملات الأجنبية من الصادرات النفطية، يرتفع الدخل وعندها يزداد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري² لأن النفقات العامة توجه عادة إلى القطاعات غير القابلة للتبادل التجاري، ويسبب ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري نسبة إلى السلع القابلة للتبادل التجاري ارتفاعا في سعر الصرف الحقيقي والأثر النهائي هو زيادة الواردات وارتفاع في قيمة العملة مما يضعف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري.

ب - **أثر تحويل الموارد:** هو نتيجة للطفرة في القطاع النفطي التي تزيد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري وعلى ذلك تتحول عوامل الإنتاج عن سلع أخرى قابلة للتبادل التجاري، مثلا السلع

¹ N. Shaxson, approaches to volatility: dealing with the 'resource curse' in sub-Saharan Africa, *International Affairs*, vol. 81, No. 2 (March 2005), p324.

² السلع غير القابلة للتبادل التجاري متمثلة في المقام الأول بقطاعي الخدمات والبناء أما القابلة للتبادل التجاري فتتمثل أساسا في قطاعي الصناعة والزراعة.

الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية، ومن ثم يؤدي أثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعين الصناعي والزراعي.

ج- أثر التغيير في النفقات: ينتج من ارتفاع مستوى الاستهلاك الذي يترافق مع ارتفاع الدخل الوطني ويؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري مع انخفاض العرض المحلي نتيجة لأثر الإنفاق وتحويل الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض في الميزان التجاري.

المطلب الثاني : آثار وفرة الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية

يرى العديد من السياسيين والاقتصاديين أن وفرة الموارد الطبيعية كفيلة لحل المشاكل الاقتصادية و السياسية التي تعاني منها الدول النامية، إذ أكد معظم الباحثين في التنمية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أن وفرة الموارد الطبيعية كالنفط والذهب والفوسفات... الخ يساعد في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية، حيث اعتقد هؤلاء الاقتصاديين أن الدول النامية تعاني من اختلال توازن في العناصر الإنتاج إذ أن لديها وفرة في الأيدي العاملة ونقص في رأس المال اللازم لتحقيق التطور الاقتصادي وحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، وبين هؤلاء الاقتصاديون انه يمكن استغلال الموارد الطبيعية كالنفط مثلا لتحقيق التوازن بين رأس المال والعمل، حيث أن هذه الموارد ستدر الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة والمشاريع الاقتصادية المختلفة، وبعبارة أخرى إن هذه العملية سوف تساعد حكومات هذه البلدان لحل مشاكلها من فقر و جهل ومرض... الخ ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نحو الأمام، ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

لكن الوقائع و الدراسات أثبتت عكس ما ذهب إليه هؤلاء الاقتصاديين وبينت أنها مجرد أوهام تفكر بها الدول المصدرة للموارد الطبيعية. وكان هناك مجموعة أخرى من الاقتصاديين واغلبهم من المدرسة الليبرالية ابتداء من آدم سميث اعترضوا على هذا التوجه وبيّنوا أن التنمية الاقتصادية القائمة على تصدير الموارد الطبيعية هي تنمية مشوهة حيث أن تصدير هذه الموارد سيؤدي إلى تدهور شروط التجارة بين الدول المصدرة والمستوردة لهذه الموارد، وستعاني هذه الدول من تقلبات في أسعار الموارد وستؤثر هذه التقلبات على المتغيرات والقطاعات الاقتصادية المختلفة لهذه الدول، وسيجعل الاستثمار في هذه الدول مخاطرة كبيرة وذلك لعدم وجود استقرار اقتصادي فيها، كما يمكن ملاحظة أن وجود هذه الموارد يؤثر بشكل سلبي على الهيكل الاقتصادي لهذه الدول، إذ أن اقتصادياتها تعاني من مشكلة الازدواجية الاقتصادية حيث أن قطاع الموارد هو القطاع القائد في الاقتصاد الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل جميع أنشطتها ويتم إدارته من قبل القطاع العام في حين تعاني القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات من التخلف نتيجة

عدم اهتمام الحكومة بهذه القطاعات، علما أن هذه القطاعات هي التي تحقق القيمة المضافة وأيضا تساعد على تشغيل القوى العاملة.

وقد وضحت بحوث كثيرة أن الاقتصاديات التي تتفوق ثروتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى، لا تنمو بالسرعة التي تنمو بها الاقتصاديات الأخرى التي لا تملك ثروة طبيعية ودراسات أخرى أعطت تفسيرات للآثار السلبية للموارد منها:

أولا: أدلة تجريبية على لعنة الموارد: هناك عدة دراسات قامت بدراسة الآثار السلبية لوفرة الموارد نذكر منها:

1- دراسة Gobind Nankani (1979) : حيث توصل أن الاقتصاديات الغنية بالثروات المعدنية تعاني من مشكل أساسي للتنمية يكمن في عدم استفادتها مما يجوزتها من موارد طبيعية التي يتم تحويلها بسهولة إلى تدفق مالي كبير، كما أنها تسجل أداء ضعيف في القطاع الزراعي، وتنوع الصادرات، واستقرار الإيرادات، وأدائها ضعيف في معالجة التضخم، وفي الادخار، والأجر، وتعاني من البطالة والدين الخارجي، وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تملك ثروة، وأكد أن هذه الاقتصاديات تحتاج إلى تبني استراتيجيات تسمح بالتوزيع القطاعي للاستثمارات، وخلق تنوعا وزيادة في الاقتصاد¹.

2- دراسة David Wheeler (1984) : درس الباحث مصادر الركود الاقتصادي في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا خلال 1970 وتوصل الباحث إلى أن البلدان الغنية بالمعادن في أفريقيا سجلت نموا بطيئا نسبيا في السبعينات وأشارت النتائج إلى وجود علاقة وثيقة للغاية بين الحركات في أسعار الصادرات ومتوسط الأداء طوال فترة 20 عاما.²

3- دراسة Alan Gelb and Associates (1988) : تهدف الدراسة إلى الإجابة على السؤال: هل النفط نعمة أم نقمة؟ وأجريت الدراسة على ستة دول نامية مصدرة للنفط: الجزائر والإكوادور واندونيسيا ونيجيريا وترينيداد وتوباغو، وفنزويلا وقد أكدت هذه الدراسة أن الاقتصاديات التي تملك ثروات معدنية تكون عرضة للصدمات وقد شهدت هذه الدول تدهورا في نسبة الإنتاج إلى رأس المال كان أكثر حدة من التدهور الذي شهدته الاقتصاديات التي لا تملك ثروة معدنية³.

¹ Gobind. Nankani, "Development problems of mineral-exporting countries", *World Bank Staff Working Paper* No. 354 (1979).

يمكن الاطلاع على هذا البحث من خلال الموقع:

<http://documents.worldbank.org> Consulté le 15/04/2014

² David Wheeler, "Sources of stagnation in sub-Saharan Africa", *World Development*, January 1984.

³ A.H. Gelb and associates, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (Oxford University Press, 1988), sur le site web: <http://books.google.fr/books?> Consulté le 15/04/2014

4- دراسة **Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner (1997)**: وقد بينت هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي في عدد كبير من البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية في الفترة 1970-1990 كان أبطأ من النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي لا تتوفر على موارد كبيرة وخلصت الدراسة إلى أن وفرة الموارد تتناسب تناسباً عكسياً مع النمو.¹

5- دراسة **R. M. Auty (2001)**: حيث وجد من خلال دراسته لعينة تتكون من 85 دولة تتضمن دول غنية بالموارد الطبيعية وأخرى تفتقر لها أن سرعة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تفتقر إلى الموارد فاقت سرعة نموه في البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد في الفترة (1960-1990)². وفي المقابل هناك عدة دراسات قامت بتفسير الآثار السلبية لوفرة الموارد والتي سنتطرق إلى بعضها فيما يلي:

ثانياً- تفسير الآثار السلبية للموارد الطبيعية: هناك عدة دراسات تعطي تفسيرات للآثار السلبية لوفرة الموارد منها:

1- دراسة **Alan Gelb and Associates (1988)**: التي أكدت فيها أن الطفرة المفاجئة تؤثر على سلوك الحكومات نتيجة للثقة المفرطة في إمكانية تحقيق الإيرادات المستقبلية من الثروة النفطية والمعدنية. وهكذا تسهم الطفرة في زيادة الإنفاق العام الذي يدفع الحكومات إلى الإفراط في الاقتراض من الخارج، مفترضة أن المكاسب العابرة ستستمر في المستقبل القريب. وفي معظم الحالات، يتجاوز هذا الاقتراض ما يتناسب مع حجم الطفرة نفسها، وعندما تتوقف هذه الإيرادات الإضافية وتنضب، يدخل الاقتصاد في حالة انكماش وركود.³

2- دراسة **R.M. Auty (1988)**: فقد رأى أن ازدياد الإيرادات الخارجية يؤثر على سلوك الناس ويحدد كذلك ردة فعل الحكومات، فهذه الأخيرة تتجه إلى رسم خطط وأفكار كبيرة تؤدي إلى الإضرار بمشاريع استثمارية ضخمة يهدر فيها الكثير من الموارد. وفي الوقت ذاته، يشجع ازدياد هذه الإيرادات على الاستهلاك المفرط في شريحة صغيرة من المجتمع، تكون عادة على علاقة مباشرة بالحكومة، وتبالغ في الإنفاق، وتعيش حياة ترف، في ظل تراجع الأخلاقيات المهنية وتدهور الإنتاجية.⁴

¹ **Sachs and A.M. Warner**, "Natural resource abundance and economic growth", Center for International Development and Harvard Institute for International Development, Harvard University Cambridge, 1997.

² **R.M. Auty**, *Resource Abundance and Economic Development* (Oxford University Press, 2001) sur le site web: <http://books.google.fr/books?> Consulté le 15/04/2014

³ **A.H. Gelb and associates**, op.cit.

⁴ **R.M. Auty**, "Oil exporter's disappointing diversification into resource-based industry: the external causes," *Energy Policy*, June 1988, sur le site web: <http://www.sciencedirect.com> Consulté le 15/04/2014

3-دراسة **T.L.Karl (1997)**: حيث رأى أن الاعتماد على الإيرادات النفطية أدى إلى ظهور "الدول النفطية" التي تراعي الاعتبارات السياسية في توزيع ريع النفط، بدلا من أن تشجع الاستثمار ونمو الإنتاج، ويزداد احتمال حدوث ذلك عندما يتزامن نمو القطاع النفطي مع عملية تكون الدولة. وفي هذه الحالة، تصبح الدولة غير خاضعة للمساءلة وضعيفة هيكليا، ويتعذر عليها تحقيق نتائج إيجابية.¹

4-دراسة **A. Tornell and P.R. Lane (1999)**: حيث أكد فيها أن البلدان الغنية التي تفتقر إلى الحماية القانونية الفعلية لحقوق الملكية الخاصة تنمو عادة ببطء أكثر من البلدان التي تفتقر إلى الموارد، و سبب ذلك هو تعدد مجموعات النفوذ التي تملك القدرة على استغلال إيرادات قطاع الصادرات، الذي يضم التكنولوجيا المتطورة ويمتلك القدرة على الإنتاج، وذلك من خلال استخدام آلية التوزيع المالي لتملك الموارد.

أما المسألة الرئيسية التي يصفها المؤلفان "بأثر الجشع" فتتمثل في فقدان خصوصية مخزون رأس المال مما يؤدي إلى إعادة توزيع لقدر من الموارد المالية يفوق ما تحقق من خلال تحسين التجارة. أما القطاع غير المرتكز على الصادرات، وعلى الرغم من عدم تطور التكنولوجيا فيه وضعف إنتاجيته، فيبقى بمنأى عن الضرائب وعن الاستغلال على يد مجموعات أخرى.²

5-دراسة **Leite and Weidmann (1999)**: يؤكد أن وفرة الموارد ترتبط بتفاقم الفساد، ويشجع تركيز الموارد المالية المحققة من الطفرة النفطية اتخاذ قرارات باستثمارات غير متناسبة وغير مدروسة، من شأنها أن تؤدي إلى توزيع غير صحيح للموارد وانخفاض في الإنتاجية.³

6-دراسة **Atkinson and Hamilton (2003)**: حيث يريان أن أكثر البلدان معاناة من آثار لعنة الموارد تسجل معدلات نمو منخفضة نسبيا، وهي البلدان التي أدى فيها اجتماع توفر الموارد الطبيعية وسياسات الاقتصاد الكلي والإنفاق العام إلى خفض معدل الادخار الحقيقي.⁴ ويبقى تفسير ضعف الاقتصاديات وفيرة الموارد موضع اختلاف وجدل الاقتصاديين لكن هناك عدة عوامل مجتمعة في الدول المصدرة للنفط أدت إلى هذا الإخفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية أهمها:⁵

¹ **T.L.Karl**, The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States (California University Press, 1997), sur le site web: <http://books.google.fr/books?> Consulté le 15/04/2014

² **A. Tornell and P.R. Lane**, "The voracity effect", *The American Economic Review*, vol. 89, No. 1 (March 1999), pp. 22-46, sur le site web: <http://www.jstor.org/pss/116978> Consulté le 15/04/2014

³ **C. Leite and J. Weidmann**, "Does Mother Nature corrupt? Natural resources, corruption and economic growth", IMF Working Paper 99/85 (July 1999), sur le site web: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/1999/wp9985.pdf>

⁴ **G. Atkinson and K.Hamilton**, "Savings, growth and the resource curse hypothesis", *World Development*, vol. 31, No. 11 (November 2003).

⁵ **Terry Lynn Karl**, OpenOil Online Curriculum: Governance: The Resource Curse, Source: Covering Oil, Chapter2- Understanding the Resource Curse, January 2012, P.P 23, 24. Available at: openoil.net/wp/wp.../Resource-Curse-Reading-material-en.pdf Consulté le 01/03/2017

- **تقلب أسعار النفط:** فالتحولات المفاجئة في الأسعار كما سبق وتطرقتنا إلى ذلك تؤثر سلبا على نظام الموازنة والرقابة على المالية العامة وعلى فعالية الاستثمار وتحسين الناتج وتحقيق التنمية.
- **الداء الهولندي:** وهي الظاهرة التي تتجلى في قيام قطاع النفط برفع معدل صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات غير منافسة عالميا، فصادرات النفط تسد الطريق على القطاعات الأخرى (الزراعة والصناعة) مما يقف عائقا أمام التنوع الاقتصادي.
- **غياب المهارات وزيادة عدم المساواة:** صناعة النفط كثيفة رأس المال والتكنولوجيا لذلك لا تخلق فرص عمل كثيرة، وغالبا ما تكون المهارات التي تتطلبها غير متوفرة في البلدان المصدرة للنفط، وهذا يؤدي إلى إرسال العمال للخارج للتدريب أو الاستعانة بالعمالة ذات المهارات المطلوبة من الخارج وهذا يؤدي إلى حرمان هذه البلدان من منفعة عملية من خلال التعلم بالممارسة، وتزيد الفروق في توزيع الثروة حيث تجمع الثروة في أيدي القلة ويتراجع النمو الاقتصادي ويضعف الطلب على التنمية.
- **المشكلة الضريبية:** بما أن مشاريع النفط ضخمة ورأس مالها كثيف ومملوكة للأجانب في العديد من البلدان، فإن روابطها قليلة مع باقي القطاعات، وتذهب إيراداتها مباشرة إلى الحكومات إما على شكل إتاوات أو ريع تدفعها شركات النفط الأجنبية أو على شكل ضرائب وأرباح تجنيها الشركات الحكومية، وهذا كله يلغي الحوافز لوضع ضريبي منفصل عن النفط، ولا تظهر الحاجة لفرض على الشعب فينقطع الرابط بين الضريبة والتمثيل ومسؤولية الدولة.
- **جوهر المشكلة: المؤسسات الضعيفة والدول الريعية:** إن فرط الاعتماد على النفط يترافق عادة مع مؤسسات عامة تفتقد عموما على القدرة على معالجة التحديات التي تفرضها التنمية المعتمدة على النفط، مما يقود إلى نشوء دولة ريعية تعيش على أرباح النفط، وهي عرضة للإخفاقات الإدارية وعرضة لاستيلاء المصالح ونشر الفساد، والمحمل فإن البلدان المصدرة للنفط عموما هي أكثر فسادا من المعدل الوسطي العالمي للفساد، كما أن الدول المعتمدة على النفط معرضة على نحو خاص لإخفاقات السياسات ونظرا لأن المؤسسات عاجزة عن التعامل مع المظاهر الاقتصادية للجنة الموارد ينتهي الأمر إلى تكريس هذه المظاهر في حلقة تنمية مفرغة.
- **مما سبق يمكن القول أنه ما من لعنة سببها الموارد بالمعنى المتداول، لا في الدول النفطية ولا في مناطق أخرى، بل سببها سياسات إنمائية خاطئة في سياق إقليمي يفتقر إلى الاستقرار، وينجم عدم الاستقرار عن تفاعل عوامل اقتصادية عديدة مترابطة فيما بينها :**

- التركيز على صادرات السلع التي تحقق ريوغا كبيرة يمكن تخصيصها بسهولة أكبر من أجزاء أخرى من الدخل الوطني.

- اعتماد سياسات غير صائبة على صعيد الاقتصاد الكلي.

- سوء تخصيص الموارد الأمر الذي يؤدي إلى ضعف أداء النمو بصرف النظر عن توفر الموارد الطبيعية. ومن المقترحات المقدمة لتجنب لعنة الموارد هو إنشاء صناديق استقرار يمكنها التخفيف من آثار تقلب الأسعار وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: دور الصناديق السيادية في استقرار الإنفاق العام وتحقيق التنمية الاقتصادية.

تواجه الدول المصدرة للنفط تحدي خاص في كيفية إدارة اقتصادياتها ليس فقط بسبب التقلب الكبير في أسعار وعوائد النفط ولكن أيضا بسبب أن النفط سلعة ناضبة، وعدم استقرار العائدات النفطية يولد عدد من التعقيدات في السياسة المالية على الأمد القصير والطويل، وهي مرتبطة بعدد من القضايا الجوهرية ومنها حجم الأهمية النسبية لقطاع النفط في الاقتصاد الوطني وحجم الاحتياطيات من النفط الخام وتطور الصناعة النفطية ومرحلة تطور القطاعات الأخرى غير النفطية.

والتحدي الكبير للدولة النفطية هو في كيفية إدارة الثروة النفطية بحكمة ومن دون تبذير وتبديد للعائدات المتحققة المتقلبة الاتجاه، لذلك فإن التركيز أولا يجب أن ينصب على الأجل الطويل وإن مفتاح التحدي للسياسة المالية هو القرار بشأن كيفية تخصيص وإدارة الموارد للأجيال المتعاقبة ولمواجهة هذا التحدي قامت النرويج بإنشاء صندوق سيادي لإيداع الإيرادات النفطية، وقبل التعرف على تجربة النرويج في مجال استغلال وتوظيف العوائد النفطية عن طريق هذا الصندوق، لابد من التعرف على مفهوم صناديق الثروة السيادية.

أولاً- تعريف الصناديق السيادية:صناديق الثروة السيادية هي صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الدولة، وتنشئ هذه الأخيرة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة. أما الأصول المستبعدة من صناديق الثروة السيادية فهي تتضمن احتياطيات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات

النقدية للأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية، أو أصول المؤسسات المملوكة للدولة، أو صناديق تقاعد موظفي الحكومة، أو الأصول التي تدار لصالح الأفراد¹.

ثانياً: أنواع الصناديق السيادية: بما أن الحكومات تنشئ صناديق الثروة السيادية لأسباب عديدة فتحليلات صندوق النقد الدولي تشير إلى وجود خمس أنواع من هذه الصناديق و التي يتم التمييز بينها عموماً وفقاً لهدفها الأساسي كالتالي:²

- صناديق الاستقرار: التي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار السلع (النفط في العادة لهذا تسمى بصناديق النفط).

- صناديق الادخار للأجيال القادمة: التي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعاً.

- شركات استثمار الاحتياطيات: التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم إنشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطيات.

- صناديق التنمية: التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني.

- صناديق احتياطيات طوارئ التقاعد: التي تغطي (من مصادر بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد) التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة.

ثالثاً- أهمية صناديق النفط : لقد جاءت فكرة وضع صندوق للاستقرار أو ما يسمى بصناديق النفط في إطار التقليل من مساوئ إنفاق الإيرادات النفطية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في وجه التقلبات في الأسعار العالمية للنفط، ولقد أصبحت هذه الصناديق شائعة خاصة بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط بعد سنة 2000 وما نجم عن ذلك من إيرادات غير متوقعة، الأمر الذي شجع العديد من الدول النفطية إلى إنشاء صناديق، وقد صممت هذه الصناديق عادة لمعالجة المشكلات الناشئة من تقلب إيرادات النفط وعدم القدرة على التكهن بها والحاجة إلى ادخار جزء من إيرادات النفط من أجل الأجيال المقبلة (صناديق الادخار). ونظراً لأن أسعار النفط متقلبة ولا يمكن التكهن بها فإن حال إيرادات النفط كذلك وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثيراً ما تختلف إلى حد كبير عن إسقاطات الموازنة، التي تتطلب في حالة حدوث عجز للجوء إلى التصحيح المالي للتعويض بإنقاص الإنفاق، وتخفيض المصروفات الجارية

¹ - International Working Group of Sovereign Wealth Funds :Generally Accepted Principles and Practices for Sovereign Wealth Funds, October 2008, p 2, sur le site web: <http://www.iwg-swf.org/index.htm>. Consulté le /10/12/2016.

² صندوق النقد الدولي يكتف عمل المعنى بصناديق الثروة السيادية، نشرة صندوق النقد الدولي، 4 مارس 2008.

يمكن أن يكون صعباً بصورة مدمومة ولا يحظى بتأييد شعبي، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة على البقاء لها أهمية حاسمة في تنمية البلد. ولكن في البلاد النامية هناك مشكلة حقيقية عند ارتفاع أسعار النفط حيث تلجأ بعض الحكومات إلى إنفاق المال بسرعة وبطريقة سيئة. هذه الصناديق تهدف إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة والتي لا يمكن التكهن بها، وحين تكون إيرادات النفط مرتفعة فإن جزءاً منها يؤخذ من الميزانية ويوجه إلى صندوق التثبيت، وحين تكون إيرادات النفط منخفضة فإن صندوق التثبيت يقوم بتمويل العجز، وهذا يمكن أن يحقق الاستقرار لإيرادات الميزانية ومن ثم لنفقاتها.

أما إيجابيات الصناديق السيادية في الدول المتلقية فهي كثيرة، إذ أن استثمارات هذه الصناديق تؤدي مباشرة إلى تحريك الاقتصاد المتلقي وإنعاشه، كما تساهم في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة، فعلى سبيل المثال أدت مساهمة صندوق مبادلة الإماراتي بنسبة 8.1% من شركة أي أم دي الأمريكية إلى توفير 1400 فرصة عمل مباشرة ترتبط بقطاع الإلكترونيات في هذه الشركة وحوالي 5000 فرصة عمل ترتبط بالأنشطة الأخرى ذات العلاقة بهذا القطاع.

و قد قامت أجهزة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع برنامج ينظم العلاقة بين الصناديق السيادية والدول المتلقية للاستثمارات، يركز هذا البرنامج على عدة نقاط أهمها:¹

- اعتماد الصناديق السيادية على الشفافية.
- مساهمة الصناديق السيادية في استقرار النظام المالي العالمي.
- اعتماد الصناديق السيادية على القواعد التجارية فقط في اختيار استثماراتها.
- تمسك الدول المتلقية بحرية حركة رأس المال الأجنبي.
- احترام مبدأ عدم التمييز بين الصناديق السيادية التابعة لمختلف الدول.

رابعاً: نتائج بعض الدراسات حول دور صناديق النفط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن الانتشار الكبير لصناديق النفط أدى إلى لفت انتباه الكثير من الباحثين و قد ركزت معظم الدراسات على الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الصناديق في تقليص عدم الاستقرار في وجه التذبذبات في أسعار النفط، و في هذا الصدد، كانت نتائج هذه الدراسات متناقضة ففي حين أشارت البعض إلى محدودية دور هذه الصناديق، خلصت دراسات أخرى إلى أن هذه الصناديق غير مفيدة إلى حد كبير،

¹ International Working Group of Sovereign Wealth Funds, Op. Cit, p 4.

وخلصت أخرى إلى أن المنافع منها يتحقق من خلال تحسين السياسة المالية و طريقة إدارتها، ومن بين أهم هذه الدراسات نذكر:

1- دراسة ديفيز (Davis) وآخرون¹: حاولت هذه الدراسة معرفة درجة الارتباط بين العائدات والإنفاق في الدول النفطية بعد إنشائها لصناديق النفط، وقد أشارت نتائج تلك الدراسة إلى محدودية استجابة الإنفاق العام للتذبذبات في العائدات النفطية في الدول التي أنشأت صناديق النفط، لكن أكدت هذه الدراسة أن إنشاء صناديق النفط ببعض هذه الدول لم يؤثر على العلاقة بين الإنفاق العام وعائدات النفط وقد أرجعت هذه النتائج إلى أن هذه الدول قامت باختيار سياسات جد حذرة وبالتالي يصبح من غير الملائم إرجاع أدائها الجيد إلى صناديق النفط، بالرغم من أن هذه الصناديق قد ساعدت في الحفاظ ودعم السياسات الحذرة في بعض هذه الدول.

2- جاء في نشرة صندوق النقد الدولي (2005) في عرضها للأداء الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و وسط آسيا، أن صناديق النفط قد عملت على تحسين إدارة عائدات النفط وتعزيز الانضباط المالي.

3- دراسة (Wakeman-Linn): تطرقت هذه الدراسة إلى التحديات التي تواجه العديد من البلدان في إدارة ثروتها النفطية وقدمت هذه الورقة النهج المتبع من قبل اثنتين من البلدان وهما أذربيجان وكازاخستان اللتان تحاول التصدي لهذه التحديات المشتركة، وأكدت هذه الدراسة إلى أن إنشاء صناديق النفط في أذربيجان و كازاخستان قد ساعد السلطات في فصل القرارات الخاصة بالضرائب عن أموال النفط السهلة و سمحت بزيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات غير النفطية لزيادة إنتاجها، وخلصت هذه الدراسة إلى أن صناديق النفط يمكن اعتبارها مؤسسات لها دور حقيقي على الأداء الاقتصادي انطلاقاً من الحد الذي تعمل به صناديق النفط في تقليص أثر الفاعلين الماليين على الموازنة العامة وعلى الإيرادات الاقتصادية و ضمان أن عائدات النفط المدرجة في الصندوق والغاز لا يمكن استخدامها لتعويض النقص في الميزانية الناجمة عن ضعف وعدم تحصيل الإيرادات أو الناتج عن الإفراط في الإنفاق العام، ويجب توفير الأموال غير المنفقة خارج البلد الأمر الذي يمكن من عدم التوسع النقدي وتجنب الضغوط التضخمية والإفراط في تقدير سعر الصرف.²

4- دراسة (Rolando Ossowski) وآخرون: خلصت هذه الدراسة إلى أن صناديق النفط يمكن أن تقلل من مشكلة خطر التقلب وعدم اليقين في أسعار النفط، لكن لا يمكن الاعتماد عليها نهائياً بل يتعين

¹ Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett, Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources, Experience and Fiscal Policy Implications, International Monetary Fund, April 13, 2001

² John Wakeman-Linn, Paul Mathieu and Bert van Selm, OIL FUNDS AND REVENUE MANAGEMENT IN TRANSITION ECONOMIES: THE CASES OF AZERBAIJAN AND KAZAKHSTAN, IMF 2003 .

على الدولة مواجهة المشكل وجها لوجه، وذلك بتحديد السياسة المالية على المدى الطويل، مع التركيز على الحفاظ على التوازن المالي خارج المداخيل النفطية وكبح النفقات عندما ترتفع أسعار النفط واللجوء إلى التحوط من تقلبات مخاطر أسعار النفط بإستعمال أدوات الأسواق المالية.¹

5- دراسة (Norio Usui): جاء في هذه الدراسة أن مشكلة الطفرات النفطية السلبية أو الايجابية كان الحل لها في كثير من البلدان المصدرة للنفط يرجع في وضع صندوق منفصل خارج الميزانية بحيث هذا الصندوق سمح بتخفيض الاستقرار الاقتصادي الكلي الناشئ عن عدم استقرار إيرادات النفط ويمكن الحكومة من توفير جزء من عائدات النفط خلال فترات الازدهار لأجيال المستقبل، وأعتبر الباحث أن تجربة صندوق النرويج تقبل على نطاق واسع مثالا جيدا للإدارة الفعالة للإيرادات العامة.²

مما سبق يمكن أن نستخلص أن إنشاء صناديق النفط سواء صناديق لتثبيت أسعار النفط بالعملة الأجنبية أو صناديق للمدخرات النفطية يمكن أن تحقق فائدة كبيرة لأسباب عديدة، فهي تحسن ميزان المدفوعات في البلدان المصدرة للنفط ضد تقلبات سوق النفط، مما يشكل وقاية من أعراض الداء الهولندي، وإضافة إلى ذلك، تعمل صناديق تثبيت أسعار النفط على أساس افتراض استمرار الدخل عند مستوى معين، باعتماد سعر أساس تقديري للنفط (السعر المرجعي)، وادخار المبالغ الفائضة عن هذا السعر وعندما يهبط سعر النفط إلى ما دون السعر الأساس يمكن أن تساعد الأموال المسحوبة من هذه الصناديق في استمرار الإنفاق العام على كل من الاستهلاك والاستثمار.

أما صناديق المدخرات النفطية، فيمكن أن تؤمن مصدرا بديلا للدخل في حال استنفاد الاحتياطي النفطي في البلد أو تراجع المزايا النسبية في الأجلين المتوسط والطويل بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من التغيرات التي تصيب الاقتصاد العالمي.

لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذين النوعين من الصناديق كانا موضع انتقادات ومن هذه الانتقادات:³
- اعتبار قرار تحديد السعر المرجعي واقتراح الإيرادات النفطية التي ينبغي أن توضع في الصندوق قرارا عشوائيا.

- أن فائدة صناديق النفط كأدوات لتحقيق التوازن والاستقرار تثير تساؤلات على نطاق واسع، و تساق الحجة أن استمرار التذبذب في أسعار النفط تجعل من تلك الصناديق تصبح صناديق للتراكم

¹ **Rolando Ossowski et.al**, Oil Funds: Problems Posing as Solutions?, International Monetary Fund, Washington, 2001.

² **Norio Usui**, How Effective are Oil Funds? Economics And Research, Asian Development Bank, December 2007.

³ **M. al-Moneef**, The contribution of the oil sector to Arab economic development, *OFID Pamphlet Series*, No 34 (September 2006), P33.

المستمر للموارد في حالة ارتفاع الأسعار أو أن تنفذ في حالة انخفاض الأسعار، الأمر الذي يجعل دورها محدودا.

- عدم قدرة هذه الصناديق على الحلول محل سياسة مالية مسؤولة، نظرا أن الحكومات يمكن أن تستنفذ الدخل المستقبلي بالإقراض مثلا.

- عدم فعالية هذه الصناديق ما لم تخضع لقواعد واضحة وشفافة ولتحقيق مستقل لحمايتها من التلاعب في الأجل الطويل.

المطلب الرابع: النرويج نموذجا في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط

يتصف أداء معظم اقتصاد الدول المعتمدة على صادراتها من الموارد الطبيعية الناضبة بتدن واضح، كما تعاني من مشكلات اقتصادية يفترض أن ما يتوافر لها من موارد يجعلها أقدر على إيجاد حلول لها، الأمر الذي ظهر معه وصف ينعت هذه الظاهرة بنقمة الموارد أو لعنة الموارد كما تم توضيحه سابقا أي أن الموارد الطبيعية الناضبة يمكن أن تكون نقمة لا نعمة على البلدان الغنية بها، لهذا يعتبر من الأهمية الاطلاع على تجارب الدول الأخرى والوقوف عندها وتحليلها والاستفادة منها ومقارنة ما هو سائد في بلد معين مع ما هو ناجح في البلد الأخر، مع ملاحظة أن دراسة تجربة أي دولة مهما كانت ناجحة لا يمكن تقليدها حرفيا على أن ذلك لا يقف حائلا دون الاستفادة منها، وفيما يلي تجربة دولة النرويج الناجحة فهي من بين بلدان العالم القليلة التي نجحت في إدارة مواردها من النفط بشكل جيد وتفاذي لعنة الموارد، حيث يتصف اقتصادها اليوم بأداء قوي وبعدم معاناتها من المشكلات العديدة التي تعاني منها البلدان المصدرة للموارد الطبيعية الأخرى، مثل ارتفاع معدلات البطالة، وعدم عدالة توزيع الدخل، وتفشي الفقر، والاعتماد المبالغ فيه على قطاع الموارد، وهي الدولة الأولى في مؤشر التنمية البشرية على مستوى العالم حيث يعتبر هذا المؤشر أهم المؤشرات على الإطلاق في الاستدلال على التنمية¹.

وفي المنتدى الخليجي الذي حضره نحو 85 مفكرا والذي عقد في الرابع عشر من شهر فيفري من عام 2009 ولمدة يومين تحت عنوان اعتماد نموذج النرويج بالنسبة للسياسة النفطية أكد المؤتمرين على أن السياسة الناجحة التي تعتمدها الحكومة النرويجية في حقل النفط هي نموذج يجتدى به، وأن التجربة النرويجية تبين الدور الأمثل الذي تلعبه الحكومات إذا ما أدارت إيرادات النفط بشكل صحيح مطالبين الدول العربية

¹ وضعت النرويج في المرتبة الأولى عالميا بموجب تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة منذ سنة 1990 إلى 2015 باستثناء سنوات قليلة التي احتلت فيها المرتبة الثانية. (تقارير التنمية البشرية من تقرير 1990 إلى تقرير 2015)

النفطية بإعادة النظر بسياساتها النفطية لاسيما وأن تكاليف استخراج برمبل النفط في الدول العربية ارحص كثيرا منها في النرويج.¹

أولا: نظرة عامة عن النرويج: النرويج دولة اسكندنافية، تقع في أقصى شمال غرب قارة أوروبا وتسود فيها أجواء باردة قطبية تتمثل في المناطق الشمالية منها إلا أن مناخها يتميز بكونه أكثر اعتدالا مقارنة بالدول الأخرى الواقعة في الشمال بفضل تيارات الخليج الدافئة والقادمة من الغرب لاسيما على شواطئها الجنوبية أما المناطق الداخلية الجبلية فتتصف بالبرودة وتغطيها الثلوج معظم أيام السنة، هذا الاختلاف في الطبيعة الجغرافية وموقعها المتطرف في أقصى شمال أوروبا ساهم في منحها تنوعا مناخيا وبيئيا وفرض على بعض المناطق منها نوعا من العزلة الطبيعية، تصل مساحة النرويج الكلية إلى 385252 كيلومتر مربع وبلغ عدد سكانها حوالي 5 257 000 نسمة في 2016²، حيث تعد إحدى أقل الدول الأوروبية كثافة سكانية. تمتلك النرويج حدودا طويلة مع السويد في الشرق، وتحد أقصى حدودها الشمالية فنلندا من الجنوب وروسيا إلى الشرق، بينما تقع الدنمارك إلى الجنوب عند طرف البلاد الجنوبي عبر مضيق سكاجيريك. عاصمة النرويج هي أوسلو. تمتلك النرويج سواحل عريضة تواجه المحيط الأطلسي وبحر بارنتس، بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت النرويج نمو اقتصاديا سريعا بالأخص في العقدين الأولين بسبب الشحن النرويجي والتجارة البحرية والتصنيع المحلي. أما ازدهارها في أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين فيعود لاستثمار كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي التي تم اكتشافها في بحر الشمال وبحر النرويج. تعد النرويج حاليا ثالث أغنى بلد في العالم من حيث القيمة النقدية مع ثاني أكبر احتياطي للفرد الواحد من أي دولة أخرى³. احتلت النرويج المرتبة العاشرة⁴ من بين أكبر الدول مصدرة للنفط (ب1.23 مليون برمبل يوميا) والمرتبة الثالثة عشر في ترتيب أكبر الدول إنتاجا للنفط في العالم (ب1.56 مليون برمبل في اليوم) والمرتبة الثالثة والعشرون من حيث الاحتياطي النفطي (ب5,139 مليار برمبل) لسنة 2015⁵ ولكنها رغم ذلك ليست عضوا في منظمة أوبك، ارتفعت حصيلة صادرات البلاد من النفط والغاز بنسبة 45% من إجمالي الصادرات، وتشكل أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية للفترة الممتدة بين سنوات 2007 و 2010، اعتبر المصرفيون الكرونة النرويجية إحدى أكثر العملات ثباتا في العالم. يعد مستوى

¹ آمنة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي، دراسات دولية، العدد الخامس والأربعون، جامعة بغداد، 2010، ص115.

² Statistics Norway "Population".

على الموقع. Consulté le /10/12/2016. <https://www.ssb.no/en/befolkning/statistikker/folkemengde>

³ OPEC : Annual Statistical Bulletin 2016

⁴ في 2009 احتلت المرتبة الخامسة كأكبر مصدر للنفط.

⁵ OPEC : Annual Statistical Bulletin 2016

المعيشة في النرويج من بين أعلى المعدلات في العالم. تصنف مجلة السياسة الخارجية النرويج في المرتبة الأخيرة في مؤشر الدول الفاشلة لعام 2009، بذلك تكون النرويج أفضل دول العالم من حيث حسن الأداء والاستقرار إلى جانب وجود اقتصاد سليم وتراكم الثروة الكبيرة يؤدي إلى استنتاج مفاده أن النرويج سوف تظل من بين أغنى البلدان في العالم في المستقبل المنظور.

ثانيا: مقومات الاقتصاد النرويجي: يوصف الاقتصاد النرويجي بأنه اقتصاد شامل ومتنوع وديناميكي يمتلك مقومات الصناعة والزراعة والتجارة وحرف متنوعة، ساهمت في نموه وتطوره جملة من العوامل أهمها امتلاك النرويج موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة وعلى أساسها قامت مجموعة من الحرف والمهن القديمة والحديثة التي ترتبط بالطبيعة الجغرافية بالدرجة الأولى، منها الزراعة، الغابات، صيد الأسماك، التعدين، التجارة والمال، الصناعة، النقل البحري، وسائل النقل الأخرى، الخدمات، الاستثمار في مشاريع سياحية وغيرها (واليوم تأخذ صناعة النفط مركز الصدارة في النشاطات الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج القومي والعائدات التي تفيض عن حاجة الاقتصاد بما يتيح ادخارها واستثمارها لمصلحة الأجيال القادمة. وتتفاوت درجة أهمية القطاعات الاقتصادية بحسب درجة مساهمتها في الناتج القومي وحجم العمالة فيها وما توفره من فرص عمل ثابتة أو موسمية:

1 - قطاع الزراعة والصيد وقطاع الصناعة: تشكل الزراعة نحو (7%) من الناتج القومي إلا أنها تعد من القطاعات المهمة في البلاد من خلال ما يتحقق عنها من مكاسب والتي تصب في اتجاهين، الأول يتعلق بمجال توفير فرص العمل، إذ يعمل في الزراعة نحو نصف سكان النرويج، أما الجانب الثاني فيتعلق بكونها تمثل قطاع استراتيجي يخص الأمن الغذائي للبلد في أوقات الأزمات فضلا عما تقدمه من منتجات غذائية تسد جانب كبير من حاجة البلاد الغذائية ومصدر للغذاء الحيواني الذي يأخذ حيزا كبيرا من النشاط الاقتصادي في النرويج أما قطاع الغابات فيعد من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد النرويجي ويشكل 23 % من مساحة البلاد ويساهم بنحو خمس صادرات النرويج، وتحتل الغابات اليوم أهمية خاصة في النرويج وعلى مستوى العالم أيضا، إذ تعد مصدرا أساسيا للمواد الأولية المستخدمة في صناعة الأخشاب والمسكن والوقود وهي مصدر العيش بالنسبة للذين يمتنون المهن الغابية أو يعملون في صناعة وتجارة الأخشاب والذين يقدرون بـ 30000 شخص.¹

ويشارك قطاع الصيد بنحو 2% من الدخل القومي إلا أن قيمته تتضاعف من خلال عمليات التصنيع والتعليب التي تعتمد عليها كمواد أولية تساهم في تلك الصناعة التي تشمل معالجة الأسماك واستخراج الزيت والعلف للدواجن والأبقار وما تزال منتجات الأسماك تسهم بنحو خمس جملة الصادرات،

¹ www.borealforest.org/world/world_norway.htm Consulté le /14/06/2017

فالاستهلاك المحلي لا يزيد عن 10 في حين يصدر 90% منه إلى الأسواق الخارجية. وتبلغ معدلات الصيد السنوي في النرويج 1.5 مليون طن فالنرويج أولى الدول الأوروبية في صيد الأسماك. وهناك قطاعات صناعية أخرى متنوعة كصناعة سفن الصيد وناقلات النفط العملاقة والتي تمتلك النرويج أسطولاً كبيراً منها والتعدين والصناعات الكيماوية والكهربائية التي تضم الصناعات المعدنية الكهربائية وتستخدم في إنتاج النيتروجين والمعادن كالألمونيوم والنيكل والزنك والنحاس وغيرها من المعادن التي تعتمد على الخامات الطبيعية المستخرجة من التربة ومياه البحر وغيرها.

2 - قطاع الطاقة: وهو قطاع حيوي وأساسي ويشكل عصب الحياة إذ أنه يدخل تقريباً في جميع المجالات الحياتية في النرويج بوصفها دولة صناعية متحضرة تمتلك نمط الحياة العصرية التي تعتمد بكل تفاصيلها على الطاقة في تسييرها وإدامتها.

كانت بداية الاستكشافات النفطية في سواحل النرويج في الستينات من القرن الماضي، وتم العثور عليه في عام 1970 إلا أن ريع النفط تحقق في العام 1975 ولم يكن بنسب ملحوظة حتى عام 1980، وقد ساعدت البيئة البحرية (على الرغم من التحديات التقنية والإدارية التي تتأثر بها) في تيسير عمليات التنقيب والإنتاج فقد وفرت وسطاً ملائماً لعمليات المسح الجيولوجي وفي عمليات حقن الماء في الأماكن النفطية لاستخلاص النفط وإنتاجه، كما أن موقع النرويج الجغرافي في شمال أوروبا كان وما يزال من أهم العوامل التي ساعدت على تسويق النفط في الأسواق الأوروبية المتعطشة للطاقة فضلاً عن أن اكتشاف النفط في السبعينات قد أعطى أهمية كبيرة له إذ تزامن مع الصدمة النفطية لعام 1973 وما تبعها من ارتفاع في أسعار النفط وفي زيادة الطلب الأوروبي الذي سعى إلى تنويع مصادره بدلاً من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، من جانب آخر فإن سهولة نقل النفط بواسطة الناقلات البحرية بدلاً من الأنابيب ساهم في زيادة قيمة الاكتشافات النفطية في بحر الشمال وإن وجود النفط في منطقة صخرية وبوجود ضغط عالي وسهولة في حركة النفط في الأماكن النفطية، ساهم أيضاً في زيادة معدلات الإنتاج، إذ مهد الطريق لإنتاج الحقول من عدد قليل من المنصات البحرية¹.

إن المنهج الذي اتبعته الحكومة النرويجية في تنسيق سياسة الدولة بالمشاركة مع البرلمان كان ناجحاً، إذ اتفق على أن تقوم وزارة المالية بالتخطيط الاقتصادي الشامل والموحد للبلد بالتعاون مع الوزارات المختصة ومع وزارة النفط فيما يخص النفط واقتراح التشريعات ووضع الخطط العريضة لعمليات النفط ومنح

¹ فاروق القاسم، النموذج النرويجي، إدارة المصادر البترولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010، ص

الامتيازات بالتشاور مع بقية الوزارات لاسيما وزارة المالية، بينما المديرية تضطلع بمهمة المتابعة والمراقبة كل حسب اختصاصه، ويقوم مكتب العائدات في وزارة المالية بمهمة جمع وتدقيق إيرادات النفط.¹

ثالثاً: السياسات الاقتصادية التي اعتمدت عليها النرويج في تحقيق التنمية:

تتلخص الاستراتيجيات التي ساعدت النرويج في تخفيف أثر النفط على اقتصادها في ثلاثة نقاط: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ارتفاع مستوى التشغيل والإنتاجية، إدارة الموارد النفطية والصندوق السيادي.

1 - التركيز العالي على دعم القطاع الخاص: بالرغم من كبر حجم القطاع الحكومي إلا أن اقتصاد النرويج يتبع النظام المختلط الذي يمزج بين حصة الحكومة وحصة القطاع الخاص في الاقتصاد، فتوفر الحكومة مستشفيات كبيرة عامة ومدارس عامة ومعظم شركات النفط مملوكة للحكومة، ونسبة امتلاك الحكومة للشركات المدرجة في سوق الأسهم حوالي 30٪، وفي نفس الوقت تفرض الحكومة ضرائب عالية على المواطنين لم تنخفض كثيراً بزيادة إيرادات النفط. إلا أن التركيز عالٍ جداً على دعم القطاع الخاص فهم لا يرون أن هناك تعارض بين كبر حجم القطاع الخاص وكبر حجم القطاع العام، بالعكس فقد يؤدي القطاع الحكومي الكفؤ إلى دعم القطاع الخاص عن طريق تحسين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم التوظيف، والدليل هو تصنيف النرويج في المؤشرات: مؤشر البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال 6 من أصل 185 دولة، النزاهة 7 من 176 دولة، الانفتاح التجاري 8 من 125 دولة، ومؤشر التنافسية 11 من 148 دولة (حسب 2013).²

2 - التشابك والترابط بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى: فعلى خلاف ما عليه الوضع في معظم الدول المصدرة للنفط الأخرى، فإن النرويج نجحت بشكل ملفت في منع تحول قطاع النفط إلى قطاع منعزل عن القطاعات الأخرى في الاقتصاد، وقد حققت ذلك من خلال سياسات استهدفت فرض اعتماد هذا القطاع في تأمين احتياجاته على الشركات المحلية وضمان درجة عالية من الارتباطات الأمامية والخلفية لهذا القطاع بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد، حيث فرضت النرويج على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط اعتماداً تاماً على العمالة المواطنة ومراكز البحث والجامعات النرويجية لحل مشكلاتها التقنية المرتبطة بعمليات التنقيب والإنتاج، كما ألزمتها بالاعتماد على القطاعات النرويجية في كل ما يتعلق

¹ أمانة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

² مناف قومان، كيف تستفيد السعودية من تجربة النرويج في قطاع النفط؟ مقالات نون بوست 14 02 2016، مقال منشور على الموقع:

بعمليات التشغيل والصيانة، ففكت عزلة هذا القطاع وجعلت دوره في الاقتصاد النرويجي أكبر بكثير من مجرد كونه قطاعاً يوفر نقداً أجنبياً للحكومة كما هو الحال في العديد من الدول المصدرة للنفط.

3- ارتفاع نسبة التشغيل والإنتاجية بين المواطنين (النرويجيون شعب منتج): على عكس معظم الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، تتميز النرويج بمعدلات عالية من الإنتاجية ومعدلات منخفضة جداً من البطالة، تجعل هذه الميزة أساس نجاح تجربة النرويج في الرفاهية وليس النفط، فلم تفتح النرويج سوق عملها للعمالة الأجنبية الرخيصة، وعضواً عن ذلك عمدت إلى وضع سياسات تسهم في زيادة مساهمة العمالة المواطنة في سوق العمل وبخاصة الإناث، بنهاية عام 2016 كانت معدلات البطالة في النرويج 4.8٪¹، وتفتخر النرويج بالنسبة العالية لمشاركة المرأة في سوق العمل والتي تبلغ 74٪ وهي أعلى من الولايات المتحدة (57٪) وأعلى من معدل دول الاتحاد الأوروبي (60٪)²، وبكل تأكيد أعلى من دول شرق آسيا مثل اليابان، والميزة في رفع نسبة مشاركة المرأة حسب ما يوصي البنك الدولي هي رفع النسبة الكلية للمشتغلين في الاقتصاد، وبالتالي رفع الناتج المحلي ونموه ورفع الإنتاجية، وقد حرصت الحكومة النرويجية على إبقاء النسبة المرتفعة لمشاركة المرأة، لعلمها بأنه غالباً ما تؤدي الإيرادات النفطية إلى انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل حسب الدراسات وتجارب الدول الأخرى، فبادرت بسن التشريعات التي تكفل استمرار المرأة في عملها وفي نفس الوقت المحافظة على معدل النمو السكاني التي تعد مرتفعة نسبياً مقارنة ببقية دول الاتحاد الأوروبي.

4- إدارة الموارد النفطية والاستفادة من عائدات النفط: حيث أن إدارة الإيرادات النفطية تعد جزءاً هاماً من نجاح تجربة النرويج ففي سنة 1990 قامت الحكومة النرويجية بتأسيس أداة من أدوات السياسة المالية التي تحسن من إدارة عائدات الموارد النفطية على المدى الطويل، فأنشأت ما يعرف بـ " صندوق النفط".

و فيما يخص الاستفادة من عائدات النفط يمكن تلخيص الأهداف بما يلي:³

- جمع وتدقيق العوائد بدقة وأمانة تحمي مصلحة البلد في استلام حصته الشرعية.

¹ [Norway Unemployment Rate | 1997-2016 | Data](http://www.tradingeconomics.com/norway/unemployment-rate)

www.tradingeconomics.com/norway/unemployment-rate Consulté le /10/05/2017.

² مناف قومان، كيف تستفيد السعودية من تجربة النرويج في قطاع النفط؟ مرجع سبق ذكره.

³ فاروق القاسم: النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نعمته، أوراق ورشة العمل في فيينا المخصصة للجنة النفط والطاقة في مجلس النواب العراقي بالاشتراك بين منظمة الأوبك ومعهد العراق للطاقة. 02-05 أكتوبر، 2011، النص منشور كملحق في كتاب:

-عدنان الجنابي، الدولة الرعية والدكتاتورية، دراسات عراقية، بغداد، 2014، ص 49.

- وضع خطة شاملة للتطوير والتنمية تشمل كل القطاعات وكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البلد بما فيها استعمال جزء من عائدات لخلق صناعات وفعاليات تطويرية خلاقة ذات فائدة مستدامة للمجتمع وللأجيال القادمة.

- النظر في تأسيس صندوق خاص للتنمية لتمويل خطط التطوير والتنمية المستدامة.

- تأسيس صندوق أكبر جزء ممكن من فائض العائدات، يهدف هذا الصندوق أولاً إلى حماية الاقتصاد الوطني من الذبذبات في سعر النفط أو من حالات طارئة أخرى، وثانياً خدمة مصالح الأجيال القادمة.

رابعاً: الصندوق السيادي النرويجي: يعتبر صندوق التعاقد الحكومي النرويجي أكبر صندوق سيادي في العالم، وهو النموذج الناجح عالمياً بشهادة العديد من المنظمات العالمية.

1- مسببات تبلور تجربة النرويج في مجال الصناديق السيادية: بعد بدء عمليات إنتاج النفط في النرويج منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، شهدت السوق النفطية الدولية ارتفاعاً في أسعار النفط، بدأت الحكومة بالحصول على إيرادات كبيرة من هذا القطاع حديث العهد على اقتصادها الوطني، وتحولت تلك الإيرادات مباشرة إلى الموازنة وأسهمت في زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي، يشكل قفزة نوعية خلال الفترة 1974، 1976 لتصل تلك الزيادة إلى 51% عن العامين السابقين، توزعت بشكل زيادة في أجور العاملين الحاليين وخلق وظائف جديدة، بحيث وصلت نسبة الزيادة في العاملين لدى القطاع العام منذ عام 1970 ولغاية عام 1980 ما نسبته 60% وترتب على ذلك انخفاض في القدرة التنافسية لصادرات البلد، ظهر بشكل واضح في عام 1980 بسبب انخفاض أعداد العاملين في الصناعات غير النفطية، والعاملين في الزراعة والصيد، وتحولهم للعمل في القطاع الجديد الصاعد زد على ذلك ارتفاع سعر صرف الكرونة النرويجية اتجاه عملات بلدان الجوار، ومع ذلك استمرت الحكومة في سياستها التوسعية مدعومة بالإيرادات النفطية، إذ حاولت أن تدعم القدرة التنافسية لصادرات البلد الأخذة بالهبوط بتقديم الإعانات والدعم للصناعات المحلية التي ليس لها صلة بالنفط كصناعة السفن والصناعات الغذائية والتعليب، وكذلك للقطاع الزراعي، وبحلول عام 1986، وعلى إثر الهبوط الحاد في أسعار النفط، والتي لم تتحسن لغاية عام 1995، حصل تحبط في الخطط المستقبلية المقررة للإنفاق العام والموازنة في النرويج.

وعلى أساس ذلك، أُنخذ قرار من قبل البرلمان والحكومة النرويجية، على أن لا يتم إدخال أي إيرادات للنفط المتحققة في زمن انتعاش أسعاره في السوق الدولية، وإنما يتم اقتطاع جزء من هذه الإيرادات غير متوقعة وإيداعها بصندوق خاص، ولكن حصلت بعض التقاطعات عن حجم الإيرادات الفائضة وكيفية تحديدها الأمر الذي أدى إلى أن يتم إيداع جميع إيرادات النفط في هذا الصندوق سواء انتعشت أسعار

النفط أم لا لكي يجنب اقتصاد البلد من الآثار السلبية الناتجة عن إيرادات الموارد الطبيعية والمتمثلة بالأساس بالمرض الهولندي.¹

فصندوق الترويج كان نتيجة لمباحثات طويلة على مستوى البرلمان النرويجي، انطلقت سنة 1974 من خلال تقديم وزارة المالية لتقرير توضح فيه مختلف الأساليب التي يمكن من خلالها استغلال الثروة النفطية للبلد، وانتهت سنة 1983 بتقرير لجنة تامبو (Tempo Committee) التي اقترحت إنشاء صندوق يمكن الحكومة من الحفاظ وادخار الأرباح الناشئة عن استغلال الموارد النفطية، وعقب قرار عملية الإنشاء، تلقى الصندوق أول عملية تحويل للأموال من وزارة المالية سنة 1996، وحتى سنة 1997 ظلت الإستراتيجية الاستثمارية للصندوق هي نفسها الإستراتيجية المتبعة من قبل البنك المركزي النرويجي فيما يخص احتياطياته من العملة الأجنبية. وقد استثمر الصندوق في ذلك الوقت حوالي 20 بليون دولار كانت تحت إدارته، كلها في الدخل الثابت. وفي نفس السنة (1997)، أعادت وزارة المالية دراسة الإستراتيجية الاستثمارية الخاصة بالصندوق، وقررت أن تستثمر 40% من أصولها في الأسهم، ونتيجة لذلك، تم إنشاء بنك إدارة الاستثمارات النرويجي في 01 جانفي 1998 ("NBIM" Norges Bank Investment Management)، وأوكلت له مهمة إدارة وتسيير الصندوق تحت إشراف ورقابة وزارة المالية.²

في الفترة ما بين (2000-2008) التي شهدت الارتفاع في أسعار النفط أدى ذلك إلى نمو كبير وغير متوقع في إيرادات الصندوق من 44 مليار دولار إلى 322 مليار دولار. كما عرفت هذه الفترة أيضا تغيير في اسم الصندوق، فانتقل من تسمية "صندوق النفط" إلى "صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي" ("GPFG" Government Pension Fund Global)، وقررت وزارة المالية رفع وزن الأسهم في المحفظة الاستثمارية إلى 60%.³

وصنفت مؤسسة (SWF Institute) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية، في تقرير لها صدر في جوان 2015، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كأكبر صندوق سيادي في العالم بموجودات قدرت بحوالي 882 مليار دولار.⁴

¹ محمد حسين الجوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، جامعة كربلاء، 2014، ص 150.

² فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، ديسمبر 2015، ص 18.

³ نفس المرجع السابق.

⁴ Sovereign Wealth Fund Institute, Sur le site: www.swfinstitute.org. Consulté le /15/05/2017.

2- أهداف الصندوق السيادي النرويجي: تتمثل أهداف الصندوق في:¹

- تعزيز قدرة الحكومة على التسيير طويل الأجل لمداخيل الثروة النفطية.
- تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال.
- تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العائد و المخاطرة.
- العمل على إطالة عمر الثروة النفطية من خلال استثمارها بواسطة الصندوق في الأصول المالية الخارجية.
- الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلبات المدخيل النفطية.
- وتستثمر أصول الصندوق في الأسواق الخارجية وذلك لعدة اعتبارات:
- الفصل بين صندوق النفط والموازنة العامة لتجنب التداخل الذي قد يحصل بينهما من حيث الأهداف والوظائف.
- تجنب التأثيرات السلبية للثروة النفطية على الاقتصاد النرويجي المتمثلة أساسا في ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، وانخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل وخارج الوطن، وتوجه الموارد المالية نحو القطاع النفطي، وهي التأثيرات المعروفة بأثر المرض الهولندي والتي تم توضيحها فيما سبق.
- تحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحافظ المالية التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها في شكل سيولة نقدية.
- الاستثمار في الأصول المالية يمكن الحكومة من الحصول على السيولة النقدية في أقل مدة زمنية ممكنة بالنظر لسرعة تحول هذه الأصول إلى سيولة نقدية.

3- آليات عمل الصندوق النرويجي: يمكن تلخيص المبادئ الأساسية لصندوق الثروة السيادية

النرويجي بالنقاط الآتية:²

- تتولى وزارة المالية المسؤولية العليا لإدارة الصندوق وتقوم الوزارة سنويا بتحضير بيان مفصل عن عائدات النفط تقدمه عن طريق الحكومة إلى البرلمان كجزء من ميزانية الدولة. وقد أوكلت وزارة المالية مهام الصندوق التشغيلية للبنك المركزي النرويجي.

¹ فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مرجع سبق ذكره، ص 152.

- كقاعدة عامة، اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد، يجب أن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4% من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق.
- في أي سنة لا يسمح للحكومة سحب أية أموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة غير النفطية (أي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط).
- يشمل دخل الصندوق كل عائدات النفط، وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- ويتضح أن الصندوق هو في الواقع جزء لا يتجزأ من الميزانية، وما يحول إليه في النهاية مجموع الفائض من الميزانية العامة، بما في ذلك عوائد النفط.
- ومن أهم التعليمات التي وضعتها وزارة المالية للعمل في الصندوق هي كالاتي:¹
 - الصندوق مخول في استثمار أمواله خارج النرويج فقط، ولا يجوز الاستثمار داخل النرويج.
 - يجب أن يسعى الصندوق إلى تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة.
 - يجب أن لا تتجاوز نسبة الاستثمار في الأسهم التجارية 40% من كل الاستثمارات. ومن المحتمل زيادة هذه النسبة إلى (60%) في المستقبل.
 - على الصندوق تحاشي المشاريع التي تسيء إلى حقوق الإنسان، والابتعاد عن الرشوة أو الإساءة إلى البيئة، وذلك للمحافظة على سمعة البلد.
 - تتوزع الاستثمارات جغرافيا بين أوروبا 50%، أمريكا مع إفريقيا 35%، وآسيا مع أوقيانيا 15%.
 - تكون الإيداعات الثابتة 60% من استثمارات الصندوق. وقد تخفض النسبة إلى 40%، وهي موزعة كالاتي: أوروبا 20% أمريكا مع إفريقيا 35%، وآسيا مع أوقيانيا 5%.
- وفي الأخير يمكن القول أن تجربة النرويج هي التجربة التنموية الرائدة في إدارة الإيرادات النفطية حول العالم بشهادة المختصين والسياسيين والأكاديميين على حد سواء. ولكن ليس من العدل أيضا قص التجربة والتركيز على الصندوق السيادي كحل وحيد للتنوع الاقتصادي خارج النفط، ومن ثم الإغفال عن بقية سياسات التنمية التي تعيشها النرويج وتعمل بشكل جاد للحفاظ عليها والتي أشرنا إليها فيما سبق، فيمكن للدول النفطية الاستفادة من تجربة النرويج بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتنمية الصناعة أكثر والمشاريع الصغيرة ورفع نسبة المشاركين من المواطنين في سوق العمل وخاصة مشاركة المرأة، وبناء البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري من تعليم وصحة ووضع خطة تنموية جديدة تشهد نقلة نوعية للاقتصاد.

¹ نفس المرجع السابق، ص 153.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وضحنا في المبحث الأول طبيعة اقتصاديات الدول المصدرة للنفط من خلال التطرق إلى مفهومها وخصائصها حيث توصلنا إلى أن الدولة النفطية هي دول ريعية وتشارك جميع الدول النفطية في صفات الدولة الريعية، كما تطرقنا إلى الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط ومصادر تمويله حيث يعتمد الإنفاق العام اعتمادا شبة كلي على العوائد النفطية مما يجعله تابعا لها، لكن سياسات التقشف حين انخفاض أسعار النفط تطل أوجه الإنفاق الاستثماري أكثر من الإنفاق الجاري، حيث لاحظنا انه في الحالات التي يتم فيها تخفيض الإنفاق العام فانه يلاحظ أن المتضرر الأكبر من هذا التخفيض هو الإنفاق الاستثماري ويعود سبب ذلك إلى الالتزامات التي يجب على هذه الدول الالتزام بها.

كما أنه توجد أهمية كبيرة لحجم الإنفاق الحكومي في التأثير على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للنفط، حيث يقوم بتوفير التسهيلات والحوافز اللازمة لبناء الهيكل الأساسي والاجتماعي والاقتصادي، وتنفيذ الخطط الإنمائية الطموحة والاستفادة من الموارد المالية المتاحة من إيرادات النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية لهذا يجب على هذه البلدان أن تركز على بعض المبادئ عند صياغتها وتنفيذها لسياساتها الاتفاقية.

وقد جاء المبحث الثاني لتوضيح أسباب إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوصلنا أن أهمها هو تقلبات أسعار النفط وسوء تخصيص الموارد وتطرقنا إلى وفرة الموارد الطبيعية وأثرها على التنمية الاقتصادية حيث توصلنا إلى أن التنمية الاقتصادية القائمة على تصدير الموارد الطبيعية هي تنمية مشوهة وذلك لعدم وجود استقرار اقتصادي بهذه الدول، وأنه ما من لعنة سببها الموارد بالمعنى المتداول، لا في الدول النفطية ولا في مناطق أخرى، بل سببها سياسات إنمائية خاطئة في سياق إقليمي يفتقر إلى الاستقرار، وينجم عدم الاستقرار عن تفاعل عوامل اقتصادية عديدة كما تطرقنا لإحدى السياسات التي اتبعتها الدول النفطية لتحديد آثار التذبذب و اللايقين بالنسبة للإيرادات وهي إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية، حيث تهدف هذه الصناديق إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق استقرار الإيرادات والنفقات العامة، لكن وجود هذه الصناديق يستدعي وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المسائلة والشفافية في صياغة وإدارة السياسة المالية.

وتطرقنا لتجربة النرويج التي تعتبر التجربة النموية الرائدة في إدارة الإيرادات النفطية حول العالم ولكن لا يمكن قص التجربة والتركيز على الصندوق السيادي كحل وحيد للتنوع الاقتصادي خارج النفط والإغفال عن بقية سياسات التنمية التي عرفتها النرويج.

الفصل الرابع:
استراتيجيات التنمية
الاقتصادية ومسار الإنفاق
العام في الجزائر (1990-
2015)

الفصل الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومسار الإنفاق العام في الجزائر (1990-2015)

تمهيد:

يعتبر الإنفاق العام أهم أداة للتدخل في النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط بسبب ضخامة العائدات النفطية التي تؤول للدولة، وتوظيف هذه العائدات في التنمية بشكل خاص وقد أظهرت تجارب التنمية في العقود الماضية أن لعائدات النفط آثار مباشرة وغير مباشرة على العوامل التي تؤثر على التنمية في هذه الدول، و الجزائر كغيرها من هذه الدول تعتمد بشكل كبير على الإنفاق العام لدفع عجلة التنمية، فلقد كانت التنمية الاقتصادية هدفا استراتيجيا منذ حصول الجزائر على استقلالها السياسي إلى يومنا هذا وذلك من خلال البرامج التنموية التي تبنتها الدولة خاصة خلال ارتفاع أسعار النفط وارتفاع عائدات النفط، وهذا الفصل هو عبارة عن تقييم لدور البرامج التنموية والنفقات العامة التي تعتمد أساسا على عائدات النفط المتقلبة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال دراسة آثار البرامج التنموية والإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، فمعرفة تلك الآثار يعتبر ضرورة ملحة وذو أهمية كبيرة خاصة إذا ما أردنا الوضع في الاعتبار آفاق المستقبل واحتمالاته، للإلمام بجوانب هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2015)

المبحث الثالث: أثر برامج الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية (1990-2015)

المبحث الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر

لقد عرفت الجزائر مسار طويل من أجل تحقيق التنمية حيث مر هذا المسار التنموي بعدة مراحل ليصل إلى ما هو عليه اليوم، وعرف تعرجات كثيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التجربة التنموية للجزائر والتوجه الايديولوجي لكل فترة وكيف أثر هذا التوجه على المسار التنموي.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في ظل التخطيط الاشتراكي:

ورثت الجزائر اقتصادا مشوه انعكس عنه وضع اجتماعي متدهور ولتغلب على مشاكل التخلف الموروثة عن الاستعمار تم اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين تحاول تنظيم الاقتصاد و قد كان ذلك من خلال البرامج و الموائيق التي سطرت الأسس الضرورية لتخطيط التنمية و التي انعكس عنها مخططات متتالية ويمكن اختصار هذه الفترة في المراحل التالية:

المرحلة الأولى: 1962-1965 اعتبرت كمرحلة انتقالية انحصرت في حالة وطبيعة الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال .

المرحلة الثانية: 1967-1989 تميزت هذه الفترة بالاقتصاد الموجه مركزيا خلال الفترة 1967-1979 والتخطيط اللامركزي خلال الفترة 1980-1989 وقد نفذت خلالها برامج طموحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أهمها تأميم الثروات الوطنية وبناء قاعدة اقتصادية تركز على التصنيع.

أولا: الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال:

كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار الكثير من معالم التخلف نذكر أهمها:

- سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي حيث كان يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة.¹

- مغادرة ما يقرب مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم و نشاطاتهم ووظائفهم وقد وجد الجزائريون أنفسهم أمام أمر الواقع وقاموا بسد هذا الفراغ بما لديهم من وسائل و إمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و 90% منهم أميون.²

- انخفاض الناتج الوطني بحوالي الثلث عما كان عليه قبل سنة من الاستقلال وذلك لأن حوالي 95% من المستوطنين الأوروبيين الذين يمثلون جميع رجال الأعمال والفنيين والإداريين والمعلمين والأطباء والعمال المهرة غادروا البلاد وأقفلت المزارع والمصانع والمتاجر مما ترك 80% من السكان عاطلين عن العمل.

¹ - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص7.

² - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص22.

- خلف الاستعمار وراءه بطالة قدرت بـ 990.000 فرد في المناطق الحضرية، وبلغت في الأرياف حوالي 1.000.000 عاطل، إثر تخلي المعمرين عن الأراضي والممتلكات بدون مسؤول، وحوالي 1.000.000 بطالة مقنعة. وكانت تقدر نسبة الأمية في الشعب بـ 8% من أفراد الشعب الجزائري فقد تميزت هذه المرحلة بتدني مستويات المعيشة في كل وسائل العيش كالخدمات الصحية والتعليم والنقل والسكن ووسائل الترفيه.

- رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية و الإدارة العمومية و توقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي.¹

- وجود حوالي ما بين 11 إلى 12 مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة.

هذه الظروف الصعبة جعلت السلطات تركز أولوياتها في على إعادة بناء كامل وفي جميع المستويات، بالاعتماد على الموارد الذاتية البشرية والطبيعية التي تزخر بها الجزائر، خصوصا قطاع المحروقات، والجدير بالذكر أن الإستراتيجية الجزائرية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ما هي إلا رد فعل و استجابة للحالة التاريخية المترتبة في سنة 1962 عن النظام الاستعماري للشعب، وما خلفه من آثار اقتصادية و اجتماعية من خلال ميكانيزمات تكوين الاقتصاد الاستعماري الجزائري و هياكله.²

ثانيا: إستراتيجية التنمية والمخططات التنموية (1967-1979):

كانت سنة 1967 هي سنة ظهور أول مخطط اقتصادي وطني لمدة ثلاث سنوات (1967-1969) ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973) فالمخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): تبنت الجزائر أول مخطط تنموي يغطي مدة ثلاث

سنوات وقد ركز هذا المخطط على القطاع الصناعي بتوجيه برنامج الاستثمارات نحو إنشاء قطاع صناعي من أجل دفع عجلة التنمية³، و قد بلغ الغلاف المالي لهذا المخطط ما يقارب 11.08 مليار دينار جزائري وقد استهلك منها 9.61 مليار دينار حيث بلغ معدل الإنجاز 82%⁴ ولقد وزعت الاستثمارات على ثلاث مجموعات متجانسة وهي:⁵

¹ - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² - كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 202.

³ Houcine Benissad , la réforme économique en Algérie au l'indicible ajustement structurel ,OPU, Alger, 1991, P18.

⁴ وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مرجع سبق ذكره، ص 210.

⁵ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 190.

- الاستثمارات الإنتاجية 6.3 مليار دينار جزائري موزعة على الزراعة ب 1.39 مليار دينار جزائري والصناعة 4.91 مليار دينار منها المحروقات ب 2.7 مليار دينار جزائري.
 - الاستثمارات شبه الإنتاجية كالتجارة والمواصلات ب 0.36 مليار دينار جزائري.
 - الاستثمارات غير الإنتاجية كالمدارس 2.01 مليار دينار جزائري موزعة على التقنية الاقتصادية 0.82 مليار دينار والبنية التحتية الاجتماعية 1.37 مليار دينار جزائري.
- كان الهدف من هذا المخطط تحضير الوسائل المادية و البشرية و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها، و رسم لبعض الاتجاهات في إطار استراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر للسنوات التالية.

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

و يعتبر ثاني مخطط تنموي متوسط المدى لفترة أربع سنوات ركز على جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية و إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة و بناء الاشتراكية لتقوية وتعزيز الاقتصاد الوطني وكذا تنمية الريف وتحقيق التوازنات الجهوية و تقليص حجم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وقد تميز هذا المخطط بإحداث تغيرات هيكلية كانت بادرتها ظهور الثروة الزراعية و اعتماد أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي منح صلاحيات معتبرة في بلورة إستراتيجية المؤسسة المنتجة، ثم تأميم المحروقات سنة 1971 وتأسيس المجلس الوطني للتخطيط حيث نتج عنه ارتفاع حجم الاستثمارات الإجمالية تقريبا ثلاث مرات حجم استثمارات الخطة الثلاثية بسبب قرار الدولة بإنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، كما زادت الزراعة بنسبة 62% عما عليه في المخطط السابق ولقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:¹

- حددت هذه الخطة كهدف معدل نمو سنوي يقدر ب 9% من الناتج الداخلي الخام.
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة.
- تنويع التعامل مع الخارج و التخلص من الاعتماد على فرنسا والاعتماد على المصادر المحلية في التمويل والتمويل بصورة أساسية.
- خلق علاقات إنتاج جديدة و ذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات.

¹ عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2004 2005)، ص 32.

- توفير أدوات الضبط للاقتصاد الوطني وتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات.

- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام و الخاص.

وتتضح الانجازات الاستثمارية المحققة في هذا المخطط من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-1) : استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الوحدة: مليار دينار

القطاع	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية
القطاع المنتج:	46.84	17.34	25.79
الصناعة	37.35	12.40	21.44
الزراعة	9.49	4.94	4.35
القطاع شبه المنتج (التجارة، النقل، المواصلات)	4.43	1.87	2.6
القطاع غير المنتج:	17.29	8.57	7.92
البنية التحتية للاقتصاد	2.05	1.14	1.21
البنية التحتية الاجتماعية	15.24	7.40	6.71
مجموع الاستثمارات	68.56	27.75	36.31

المصدر: محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 198.

يتضح من خلال معطيات الجدول السابق أن قطاع الصناعة كان له أكبر حصة حيث قدرت ب 12.40 مليار دج أي بنسبة 45% من التقدير المالي، ثم يليه القطاع غير المنتج 8.57 مليار دج ب 31% من الاعتماد المالي ثم في المرتبة الثالثة قطاع الزراعة ب 4.94 مليار دج ولقد حقق هذا البرنامج عدة إنجازات تمثلت في تحقيق قيمة مضافة حوالي 93 مليار دج وارتفاع التشغيل في حدود 2.182 مليون شخص وارتفاع الناتج الداخلي الخام إلى 108.4 مليار دج.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) والمرحلة التكميلية (1978-1979)

يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي متوسط المدى أعدته الجزائر منذ الاستقلال، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمارات العمومية وهو ما يعادل 12 مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات المخطط الرباعي الأول. وتتلخص أهم الاتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي:¹

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني.

¹ وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

- رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 40% على الأقل أي بزيادة سنوية مقدارها 10% سنويا.

ومن خلال المعطيات الإحصائية المتعلقة بهذا المخطط والتي تعكس توزيع الاستثمارات على مختلف فروع النشاط نستنتج أن عملية التنمية قد ارتفعت إلى أعلى مستوى لها من الشمول والتعميم، فقد أعيد هيكلة القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية في شكل إصلاح زراعي عميق وتحصل هذا القطاع على 15% من حجم الاستثمارات الكلية توزعت بين الزراعة 11% والري 4% وكانت لتجهيز وتدعيم هذا القطاع، أما صناعة المحروقات فقد تزايدت نفقاتها الاستثمارية وذلك راجع إلى الظروف الدولية وسوق الطاقة الذي دفع بالحكومة إلى اختيار صناعة طاقة تتميز بكثافة رأسمالية عالية وقد كانت نصيب صناعة المحروقات 40% من إجمالي ما أنفق على الصناعة ونسبة 37% كانت لصناعة وسائل الإنتاج القاعدية و 18% لصناعة سلع الاستهلاك و 6% للمناجم.¹

أما فيما يخص المرحلة الانتقالية (1978-1979) فقد حددت الحكومة الجزائرية أهدافا لها تمثلت خصوصا في القضاء على التأخر المسجل في وتيرة إنجاز المشاريع المتضمنة في المخطط الرباعي الأول والثاني وفي هذا الخصوص تم اعتماد مخطط سنوي عام 1979 بلغ فيه حجم الاستثمار الفعلي 52.65 مليار دج ومخطط سنوي سنة 1979 بلغت حجم الاستثمار 34.78 مليار دج .

تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف بالخصائص التالية:²

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الأول والثاني والمقدرة ب 190.07 مليار دج.

- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة متطلبات التنمية على أساس الأهمية والأولوية وذلك بالاهتمام بعدم تأخير نشاطات الفلاحة والري والشروع في المشاريع ذات المردودية السريعة.

- إعادة تقييم أغلب البرامج الاستثمارية بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار الناجمة عن الأزمة الدولية، حيث بلغ مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها 5.63 مليار دج سنة 1978، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية تعادل 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر ب 64.77 مليار دج.

ثالثا: المخططات التنموية (1980-1989):

في هذه الفترة تم تسطير مخططين يضعان توجيهات عامة لإستراتيجية التنمية الوطنية خلال تلك العشرة تهدف إلى استمرارية التنمية في ظل الاختيار الاشتراكي، وإلى بذل الجهود والإرادة في إعادة توازن

¹ TEMMAR(H), Strategie de developpement independant, le cas de l'Algérie un bilan, O.P.U.Alger,1983, p30

² محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 335.

وتيرة التنمية الاجتماعية الاقتصادية للجزائر استنادا على عدة أهداف، وحيث كانت تتمثل الغاية لتلك التوجيهات العامة للتنمية في التغطية الكاملة والحسنة لاحتياجات السوق المحلية من مختلف السلع، خدمة للتنمية الشاملة والاكتفاء الذاتي والتحرر الاقتصادي، وبدأت التنمية الوطنية تتخذ شيئا فشيئا متجها نحو السوق والتخلي التدريجي لمراقبة الفروع التكنولوجية الكبرى لنموذج الصناعات التصنيعية للفترة (1967-1979)¹

1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): لقد جاء المخطط الخماسي الأول يحمل إستراتيجية تنموية جديدة تقوم على أساس ما تم تقييمه من خلال العشريتين السابقتين وقد تزامن مع هذا المخطط انطلاق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية وذلك بالعدول عن المؤسسات العمومية الاقتصادية الكبيرة الحجم لصالح المؤسسات المتوسطة والصغيرة مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لامركزي²، وقد كانت أهداف المخطط كالتالي:³

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الديون الخارجية وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.
- تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية، بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الأساسية وامتصاص التأخيرات الكبيرة المتراكمة في بعض القطاعات وتوفير شروط استعمال أحسن للقدرات الإنتاجية وتطويرها.
- تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني.
- معالجة الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني أثناء فترة السبعينيات.
- تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط وتوزيع أكبر للمسؤوليات، واستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة.
- إعادة شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

ولقد عملت السياسة الجديدة على تقليص التبعية للسوق الدولية بتوزيع الاستثمارات التي بدأ الاتجاه فيها إلى الاهتمام بقطاع الزراعة والموارد المائية وقطاع المحروقات والصناعات التحويلية وباقي القطاعات الأخرى، وقد بلغت التكاليف الإجمالية 560.5 مليار دج وزعت بين برامج قديمة قيمتها 196.9 مليار دج وأخرى جديدة قيمتها 363.6 مليار دج، خصص للاستثمارات الإنتاجية ما قيمته 297.61 مليار دج بنسبة 53%

¹ كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 213.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 175.

³ سعدون بوكوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 181.

من مجموع التكاليف ومبلغ 216.69 مليار دج للاستثمارات غير المنتجة تليها الاستثمارات شبه الإنتاجية بمبلغ 46.2 مليار دج ، والجدول الموالي يوضح المخصصات المالية الاستثمارية لمختلف القطاعات في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

الجدول رقم (4-2): استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

المجموع	باقي القطاعات	الصحة	السكن	النقل	الري	الزراعة	الصناعة خارج المحروقات	المحروقات	القطاع
560.5	177.7	9.8	56.1	15.8	30	59.4	134	77.7	تكاليف البرنامج
400.6	116.5	7	37.9	13	23	47.7	92.5	63	الترخيص المالي

المصدر : وثيقة التقرير العام المتضمن المخطط الخماسي الأول، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية سابقا، ص 50.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصناعة احتلت الصدارة في عملية الاستثمار، حيث استحوذت على قيمة 211.7 مليار دج من إجمالي 560.5 أي بنسبة 38% من مجموع الاستثمارات، وهذا يدل على أن الاهتمام لازال مركزا على القطاع الصناعي على غيره من القطاعات، والمخطط الخماسي الأول لم يتضمن تنفيذ استثمارات جديدة فحسب، بل تمت مواصلة إنجاز الاستثمارات المتبقية و التي لم تكتمل في إطار المرحلة السابقة، حيث بلغت قيمة هذه الاستثمارات ما يقارب 196.9 مليار دج و التي حاولت الجزائر إنجازها خلال هذه الفترة، إلا أن التأخير والبطء في التنفيذ كانت صفة ملازمة لتشييد المشاريع في الجزائر، فقد تم استهلاك غلاف مالي مقدر ب 240.7 مليار دج من إجمالي المبلغ المالي المخصص لتنفيذ المخطط الخماسي الأول أي بقي غلاف مالي يقارب 159.9 مليار دج دون استهلاك.

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): شكلت الخطة الخماسية الثانية مرحلة هامة في مسيرة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى ما يلي:¹

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.

- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

- تدعيم المكتسبات المعتمدة المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة والمسؤوليات.

- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد.

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، مرجع سبق ذكره، ص 354.

- تخفيض تكاليف وآجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية.

- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزاناً لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين.

و فيما يتعلق بجانب الاستثمارات فإن المخطط الخماسي الثاني خصصت له الدولة مبلغ 550 مليار دج من أجل رفع قدرات الاقتصاد الوطني لتوسيع قاعدة التنمية الاقتصادية ويمكن توضيح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر هذا المخطط من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-3): استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

المجموع	باقي القطاعات	المنشآت الاقتصادية الأساسية	المنشآت الاجتماعية الأساسية	الزراعة	الصناعة خارج المحروقات	المحروقات	القطاعات المخصصة للاستثمارية
560.5	177.7	9.8	56.1	79	134.4	39.8	

المصدر : وثيقة المخطط الخماسي الثاني، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية سابقا، ص 173.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الصناعي خصصت له حصة بلغت 174.20 مليار دج أي 31.7% من النفقات الإجمالية استحوذت المحروقات على 39.8 مليار دج منها أما حصة الفلاحة فبلغت 79 مليار دج والممنوحة لقطاع الفلاحة 15% تقريبا من النفقات الإجمالية، وهذا تعبيرا على الأهمية الموجهة خلال فترة المخطط لقطاع الفلاحة.

لكن فترة تطبيق المخطط الخماسي الثاني رافقها استفحال الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى انخفاض في أسعار المحروقات مما أثر على الاقتصاد الجزائري خاصة بسبب انخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج، وقد انعكس هذا الوضع سلبا على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية رغم الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 والتي سعت إلى إعادة المؤسسة الجزائرية إلى وضعها الطبيعي بخلق الثروات، إلا أن سياسة التقشف التي اتبعتها الجزائر آنذاك انعكست سلبا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي لهذا لم تكن نتائج هذا المخطط في المستوى المنشود بسبب الركود الاقتصادي الذي مس أغلب القطاعات الاقتصادية نتيجة تراجع المداخيل من العملة الصعبة وانخفاض الاستيراد، ما جعل الجزائر تشرع بصورة استعجالية في تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية بغية إعادة بعث الاقتصاد الوطني من جديد.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق

إن أصعب مرحلة مرت بها التنمية الاقتصادية في الجزائر هي مرحلة المخطط الخماسي الثاني وذلك راجع للأزمة الاقتصادية الدولية سنة 1986 التي أثرت على سياسة التنمية الاقتصادية، وعلى برامج

الاستثمارات المخططة، حيث لم تبلغ الأهداف المرسومة من طرف جهاز التخطيط مما عجل القيام بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية ثم الإصلاح بمساعدة المؤسسات الدولية.

أولاً: الإصلاح الاقتصادي الذاتي في مرحلة الأزمة (1986-1989):

لقد شكل متوسط إيرادات المحروقات أكثر من 96% من إيرادات صادرات الجزائر وبما أن تقييم المحروقات على المستوى الدولي يتم بالدولار، فإن الإيرادات بالعملة الصعبة انخفضت من 14.0 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.5 مليار دولار سنة 1986، أي بانخفاض قدره 40% سنة 1986 و 31% سنة 1987، و 42% سنة 1988 مقارنة مع 1985¹، ونتيجة لذلك عرف الاقتصاد الوطني تدهوراً وأزمة حقيقية نهاية الثمانينات لذلك شرعت السلطات في اتخاذ تدابير حازمة وواقعية بالإضافة إلى مراعاتها لهدف رئيسي من هذه الإصلاحات وهو التمهيد للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ولقد حاولت الدولة تطبيق هذه الإصلاحات خارج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ويمكن إيجاز هذه الإصلاحات في: النقاط التالية:²

- إعادة النظر في طرق التخطيط نحوى لامركزية أكثر.
 - استقلالية المؤسسات العمومية (قانون استقلالية المؤسسات رقم (01-88)، الذي تحولت بموجبه المؤسسات من مؤسسات اشتراكية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية ذات أشكال قانونية مختلفة.
 - إعادة تنظيم التجارة الخارجية وإلغاء الاحتكار المتعلق بالتموين الموجه للإنتاج.
 - إدخال آليات جديدة لإنعاش الصادرات.
 - إصلاح المنظومة البنكية والنقدية وإصلاح المالية المحلية.
 - البدء في التنفيذ التدريجي لآليات السوق المفتوح ترافقها سياسة نشطة لمعدل الصرف.
- غير أن نتائج هذه الإصلاحات لم تكن كافية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمالية التي سطرتها الدولة، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب منها عدم قدرة المسيرين والقائمين على توجيهها لتبلغ الأهداف التي كانت مسطرة واستمرار هيمنة الدولة على النظام الاقتصادي والمالي في الجزائر وتدهور وسائل الدفع الخارجية نظراً لتراجع أسعار النفط، فكانت النتائج مخيبة للآمال وكرست استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي فتراجع معدل النمو الاقتصادي وتقلصت مناصب الشغل وارتفاع البطالة وانخفضت معدلات الاستثمار وتراكمت الديون الخارجية والعجز المستمر في ميزان المدفوعات مما جعل الدولة الجزائرية في وضع جد معقد ولم تجد أمامها سوى اللجوء إلى المنظمات الدولية.

¹ Ahmed Bouyacoub, l'entreprise publique et l'économie de marché (88-93), les cahiers de CREAD, N0 39, 1997, Algérie, p23.

² - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 50.

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية:

في ظل ارتفاع المديونية في الجزائر إلى مستوى يعيق قدرة الدولة على النمو والتطور شرعت السلطات بتصميم برنامج الاستقرار الاقتصادي أو ما يصطلح عليه باتفاقيات الاستعداد الائتماني و برنامج التصحيح الهيكلي اللذان يندرجان ضمن الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف المؤسسات المالية العالمية.

1- الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني (31-05-1989-30-05-1990):

لقد قام الاقتصاد الجزائري بعدة محاولات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لكن بعد فشل هذه المحاولات لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 حاملة رسالة النية والرضوخ إلى مبادئ الصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات وكان محتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وتحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته 300 مليون دولار أمريكي¹، وتمثلت إجراءات هذا الاتفاق في:²

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة.

- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض.

- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصاد الجزائري حيث تميزت هذه الفترة باستمرار ضعف الاقتصاد سواء كان بالنسبة للنمو الاقتصادي أو سعر الصرف أو المديونية الخارجية وما انجر عنها من تأثير وزن خدمات الدين بالنسبة للصادرات.

2 - الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني (03-06-1991-03-03-1992):

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على قروض كافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وقد حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر بـ: 403 مليون دولار يتم دفعه على أربعة أقساط وفي المقابل تواصل الإصلاحات المتضمنة في رسالة النية والمتمثلة في تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وتخفيض العجز الموازي وتنويع الصادرات والتحكم في التضخم.³

يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني هذا إلى:

- تحرير التجارة الخارجية وكذا الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.

- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.

¹عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 66.

²مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 130.

³ Ahmed Dahmani, l'Algérie a l'épreuve économie politique des reformes 1980-1997, Paris 1999, p 125.

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.
 - تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
 - إصلاح المنظومة المالية بم فيها إصلاح النظام الجبائي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
 - تشجيع الادخار وتخفيض الاستهلاك عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع.
 وقد تم إصدار مجموعة من القوانين في هذه الفترة توجي بعزم الجزائر على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وقد كانت الانجازات المحققة خلال هذه الفترة كالتالي:
 - انخفاض المديونية الخارجية من 28.10 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.04 سنة 1992 مع ارتفاع خدمة المديونية¹.

- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة ترشيد النفقات العامة وارتفاع الإيرادات كما بلغ فائض الميزان التجاري 4.7 مليار دولار.²
 - ارتفع معدل التضخم من 17.9% سنة 1990 إلى 32% سنة 1992.³
 - جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل الى 26 دينار نهاية 1992، ونمو الكتلة النقدية ب 21.3% سنة 1991 بينما كان معدل النمو 11.3 سنة 1990.⁴
 - بلغ معدل النمو الاقتصادي -1.2% سنة 1992.⁵

3- برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي (1994-1998): لقد أدى انخفاض سعر البترول إلى انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة واللجوء إلى المديونية الخارجية مما ضخم الديون الخارجية خلال الفترة (1986-1991)، فشرعت الجزائر بداية من أبريل 1994 إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من أجل فك الخناق على الديون الخارجية و ذلك بإعادة جدولتها ومحاربة الركود الاقتصادي، وقد تم التوقيع على اتفاقيتين، الأولى تمثلت في اتفاقية الاستقرار الاقتصادي في أبريل 1994 وامتدت إلى مارس 1995، والثانية اتفاقية التسهيل التمويلي الموسع في أبريل 1995 وامتدت إلى مارس 1998.

أ - برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 - مارس 1995): إن تدهور أسعار النفط سنة 1993 حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في 1993 إلى 14.19 دولار في 1994، ومع تراكم أعباء خدمات الدين الخارجي بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى

¹ Banque d'Algérie, Rapport annuel 2000

² مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، ص 134.

³ بيانات الديوان الوطني للاحصاء.

⁴ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 190.

⁵ بيانات البنك الدولي.

خارجية ولرفع هذه الضغوطات قامت السلطات الجزائرية باللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتم إبرام اتفاق برنامج للاستقرار الاقتصادي (1994-1995) وقد تضمنت رسالة القصد الإصلاحات التي تنوي الجزائر تجسيدها على أرض الواقع من خلال إستراتيجية اقتصادية مستوحاة من شرطية صندوق النقد الدولي وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتم إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة الديون، وقد تضمن هذا البرنامج المشروط تحقيق الأهداف التالية:¹

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين 3 و 6% وتحقيق معدل متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بحدود 5%.

- تقليص معدلات التضخم بحدود 10% عن طريق تقليص التوسع في الكتلة النقدية مما يؤدي إلى تحقيق أسعار فائدة حقيقية واستقرار في المتغيرات النقدية.

- تقليص عجز الموازنة بحدود 0.3% من الناتج الداخلي الخام خلال فترة البرنامج وتحقيق التوازنات المالية الكلية.

- تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية واستعادة توازن ميزان المدفوعات .

- إلغاء دعم الأسعار و مواصلة تحريرها بتبني سياسة سعرية تتميز بالمرونة.

- مواصلة تخفيض قيمة الدينار من 23 دينار للدولار إلى 36 دينار مقابل دولار واحد.

- إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشغيلها وانتعاش قطاع الصناعات عن طريق عملية إعادة الهيكلة.

ولتحقيق هذه الأهداف اتخذت عدة إجراءات حيث عبر صندوق النقد الدولي عن ارتياحه لتنفيذ البرنامج وبلوغ الأهداف المسطرة.

ب - برنامج التصحيح الهيكلي (31 مارس 1995 - 01 أبريل 1998): بالرغم من جميع الجهود

المبدولة من طرف السلطات الجزائرية إلا أن الاقتصاد الوطني بقي يعاني من مشاكل عديدة كتقل خدمات المديونية الخارجية واعتماد الصادرات الوطنية على النفط والتبعية الغذائية ومشاكل أخرى كأزمة السكن وتفشي ظاهرة البطالة².

¹ الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، 1996، الجزائر، ص 203.

² مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008، ص 123.

وبهدف معالجة تلك الأوضاع قامت الجزائر بتوقيع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي وهو برنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى والذي غطى الفترة 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998، وقد تضمن هذا البرنامج مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لكل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة و منع استقلالية أكثر البنوك التجارية في تقييم القروض.
- القضاء على عجز الميزانية و العمل على زيادة الإيرادات العامة.
- فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب و المحليين.
- العمل على توزيع الصادرات من غير المحروقات.
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة والحصول على مصادر جديدة لتمويل الاستثمارات.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي وتهيئة قطاع البنوك وإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.

وللوصول إلى هذه الأهداف هناك مجموعة من السياسات تضمنها برنامج التصحيح الهيكلي، عملت السلطة الجزائرية على التقيد بها وتنفيذها خلال فترة البرنامج، وذلك ضمنا لتحقيق الأهداف المذكورة آنفا وشملت هذه السياسات نظام سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية والتوظيفات الخارجية، وتحرير الأسعار، والمالية العامة، وسوق العمل والقطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2019)

بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية والقيام بعدة إصلاحات لتحسين الإطار التشريعي لترقية الاستثمار بالإضافة إلى توفير محيط عمل مناسب لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وإنشاء هياكل ترمي لمساندة وتطوير هذه المشاريع، تبنت الجزائر تجربة تنمية جديدة من خلال تبني سياسة اقتصادية ألا وهي سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي والذي يتمحور حول رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال تنفيذ ثلاث مشاريع تنمية وهي كالتالي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) (PSRE)¹ بغلاف مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) (PCSC²) بغلاف مالي قدر ب 150 مليار دولار أمريكي.

¹ PSRE : Programme de soutien à la relance économique .

² PCSC : Programme complémentaire de soutien à la croissance

- برنامج توطيد النمو أو البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014) (PCCE)¹ بغلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار أمريكي.

وقد تم تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي وسط ظروف جيدة والمتمثلة في ارتفاع أسعار البترول منذ مطلع سنة 2000 وبالتالي تحقيق رصيد إيجابي في ميزان المدفوعات مما سمح بتحقيق فوائض مالية وتكوين احتياطات صرف ضخمة وانخفاض المديونية الخارجية والاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار ومستوى التضخم.

- كما تم التخطيط لبرنامج خماسي 2015-2019 وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار أي 280 مليار دولار، إلا أن هذا البرنامج تزامن مع التدهور الكبير في سعر البترول.

أولاً- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

لقد أدى ضعف معدلات النمو الاقتصادي للجهاز الإنتاجي إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي. حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 525 مليار دينار جزائري تم التركيز من خلاله على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل بجانب تعزيز الهياكل القاعدية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني وقد تضمن البرنامج المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية.²

وكانت أهداف هذا البرنامج وفقاً للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة كالآتي:³

- تنشيط الطلب الكلي
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب شغل للحد من البطالة.

¹ PCCE :Programme de consolidation de la croissance économique

² - علام عثمان ، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية بين المشروعية والثبات التشريعي، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ص4.

³ - بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية- أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، في 11-12 مارس 2013، ص11.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات الإنتاجية المحلية الصغيرة والمتوسطة.
 - تهيئة انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
 - دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.
- إن هذا البرنامج الذي يتضمن غلافًا ماليًا قدره 525 مليار دينار جزائري يتوزع حسب المقومات الآتية والمدرجة في الجدول الآتي:

الجدول (4-5): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الوحدة مليار دج

النسبة %	مجموع المبالغ	القطاعات
40.10%	210.5	1- الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38.90%	204.2	2- التنمية المحلية والبشرية
	114.00	- التنمية المحلية
	90.2	التنمية البشرية
12.40%	65.3	3- قطاع الفلاحة والصيد البحري
	55.8	- قطاع الفلاحة
	9.5	- الصيد البحري
8.60%	45.00	4- دعم الإصلاحات
100%	525.00	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر السداسي الثاني سنة 2001، ص 87.

يتضح من خلال الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية والذي يضم قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، حيث استحوذ على أكبر نسبة والتي قدرت بـ 40% من إجمالي البرنامج أي ما يقارب 210.5 مليار دينار جزائري، يليه محور التنمية المحلية والبشرية بمبلغ قدر 210.5 مليار دينار جزائري بنسبة 38.9%، ثم دعم مسار الإنتاج والذي يضم قطاع الفلاحة والصيد البحري بغلاف مالي قدر بـ 65.3 مليار دينار جزائري بنسبة 12.40%، يليه المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات والذي قدر بـ 45.00 مليار دينار جزائري بنسبة 8.6%.

من أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة 2001-2004 هي:¹

- حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدر بـ 6.8%.
- احتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة.

¹ - زيمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص 17

- بالإضافة إلى انخفاض ديون الجزائر الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، فيما تقلصت الديون العمومية للدولة من 1059 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 911 مليار دينار جزائري سنة 2003.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبق في تاريخ الجزائر من حيث قدرته قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، وأضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، بالإضافة إلى الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه أصبح المجموع النهائي لقيمته مبلغ 8705 مليار دج، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار جزائري أي حوالي 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة تقييم المشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى¹.

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف وهي:²

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم النمو الاقتصادي.
- رفع معدلات النمو والذي يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج.

ركز هذا البرنامج على خمسة محاور أساسية وهي كالتالي:³

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دينار جزائري أي 40% من إجمالي البرنامج منها 35.22% لصالح قطاع الأشغال العمومية.
- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 1908.5 مليار دينار جزائري ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي.

¹ - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص1.

² - عبد الصمد مسعودي، حسين بلعجوز، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم، الكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني عشر، 2014، ص38.

³ - سمير شرقوق، دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الثالث، سبتمبر 2014، ص11.

- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: استفادت من 337.2 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.

- القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية، تصل قيمته 203.5 مليار دينار جزائري ما يعادل نسبة 8.4 % من البرنامج التكميلي.

- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: استفاد من 50 مليار دينار جزائري ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي.

وقد كانت المبالغ المخصصة للبرنامج خلال الفترة 2005-2009 موزعة كالآتي:

الجدول (4-6): التخصيص القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (الوحدة مليار دج)

النسبة %	المبالغ المخصصة	البرنامج
45%	1908.5	1- برنامج تحسين معيشة السكان
	555	- السكن
	399.5	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني
	200	- البرامج البلدية للتنمية
	250	- تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب
	192.5	- تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز
	311.5	- باقي القطاعات
40%	1703.1	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية
	1300	- قطاع الأشغال العمومية والنقل
	393	- قطاع المياه
	10.15	- قطاع التهيئة العمرانية
8%	337.2	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	312	- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
	18	- الصناعة وترقية الاستثمار
	7.2	- الساحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
	203.9	4- برنامج تطوير الخدمة العمومية
4.8%	99	- العدالة والداخلية
	88.6	- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية
	16.3	- البريد والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال
1.2%	50	5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: نبيل بوفليح، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص 5-6.

يتضح من خلال الجدول:

أن الدولة خصصت أكبر نسبة من إجمالي البرنامج لقطاع التنمية البشرية والتي قدرت بـ 45% أي ما يعادل 1908.5 مليار دينار جزائري، منها 555 مليار دينار جزائري موجهة لقطاع السكن. يليه قطاع الهياكل القاعدية والنقل بنسبة 40% أي ما يعادل 1703.1 مليار دينار جزائري، تليها قطاعات الصناعة، الفلاحة والصيد البحري بنسبة 8% أي ما يعادل 337.2 مليار دينار جزائري، أما القطاع الإداري والحكومي فقد أخذ نسبة 4.8% من إجمالي البرنامج أي ما يعادل 203.9 مليار دينار جزائري، أما الباقي فقد وجه لقطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بنسبة 1.2% ما يعادل 50 مليار دينار جزائري.

ثالثا: برنامج توظيف النمو (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذاك كما سبق الذكر. وتواصلت ديناميكية هذه البرامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار.¹ وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين هما:

- استكمال المشاريع الجاري انجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق والسكك الحديدية والسدود بمبلغ إجمالي 9700 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ 11.534 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 156 مليار دولار.

والجدول الموالي يبين مضمون البرنامج من خلال التوزيع القطاعي له :

¹ - بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 24 ماي 2010 حول برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 منشور على الموقع:

الجدول (4-7): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014) مليار دولار

القطاع	المبالغ المخصصة	النسبة %
الاشغال الكبرى	42	14.69
السكن	50	17.48
النقل	38	13.29
الري	27	9.44
التربية والتكوين والتعليم العالي	24	8.39
الزراعة	13	4.55
الجماعات المحلية والامن	12	4.20
الصحة	08	2.8
الصناعة والمؤسسات الصغيرة	07	2.45
البيئة وتهيئة الاقليم	07	2.45
مجالات اخرى	58	20.28
مجموع الاعتمادات	286	100

المصدر: سفيان دلوف، عبد السلام حططاش: أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 في 11-12 مارس 2013، ص 11.

ولقد ارتكز البرنامج الخماسي 2010-2014 على محاور استراتيجية وهي التنمية البشرية، تطوير المنشآت القاعدية، وتطوير التنمية الاقتصادية والصناعية وذلك من خلال:

تخصيص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال¹:

- إنشاء 5000 منشأة موجهة لقطاع التربية الوطنية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

- إنشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية.

- إنشاء مليوني وحدة سكنية.

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزود بالماء الشرب من خلال أنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه

- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة.

- برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال .

هذا ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا مايقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت

القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص من خلال:

¹ - بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 24 ماي 2010 حول برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

- أكثر من 3100 مليار دينار جزائري موجهة لقطاع الأشغال العمومية.
- أكثر من 2800 مليار دينار جزائري مخصصة لقطاع النقل.
- ما يقارب 500 مليار دينار جزائري لتهيئة الإقليم والبيئة.
- ما يقارب 1800 لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارة ضبط الضرائب والتجارة والعمل.
- يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دينار جزائري لدعم وتنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:
 - أكثر من 1000 مليار دينار جزائري لدعم التنمية الفلاحية والريفية.
 - ما يقارب 150 مليار دينار جزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ضخ أكثر من 2000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية للتنمية الصناعية لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.
 - 350 مليار دينار جزائري من البرنامج الحماسي لتشجيع إنشاء مناصب الشغل.
- وعلى صعيد آخر خصص البرنامج مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واكتساب التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- رابعا: البرنامج الخماسي 2015-2019:** أقرت الحكومة الجزائرية خطة خماسية جديدة خلال الفترة 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة (النمو والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة). وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار، أي: 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات وقد حددت له الأهداف الآتية:¹
 - منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ.
 - نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
 - تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
 - استحداث مناصب الشغل.

¹ النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية 18- 09 - 2014 حمل من موقع بوابة الوزير الأول على الموقع:

- بذل كل ما من شأنه أن يسمح بتحقيق نسبة 7% من النمو الاقتصادي مع حلول سنة 2019 طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة.
 - مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
 - إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.
 - مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
 - إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي.
 - ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، وذات القيمة التكنولوجية القوية، ودعم المؤسسات المصغرة التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات.
 - تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة، ولاسيما توفير العقار، والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة.
 - عصنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
 - ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية.
 - ترقية الشراكة العمومية الخاصة الوطنية والأجنبية في إطار التشريع الوطني المعمول به.
- لكن رغم كل هذه التدابير والاقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية ما بين 2015-2019 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول و الذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني الجزائري.

المبحث الثاني: الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2015)

تعتمد الجزائر كغيرها من الدول النامية بشكل كبير على الإنفاق لدفع عجلة التنمية، وإذا تتبعنا تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة نلاحظ أنه مر بمرحلتين أساسيتين مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي كانت عبارة عن برامج تقشفية والتي كان الهدف منها إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وبرامج توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وفيما يلي سنتطرق إلى تطور الإنفاق العام في الجزائر ومؤشرات التنمية الاقتصادية التي تعكس نتائج البرامج التنموية.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر

النفقات العامة هي أداة من أدوات السياسة المالية وهي تعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي و فيما يلي سنقوم بدراستها في الجزائر من خلال ما يلي:

أولاً- تطور هيكل الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري خلال الفترة (1990-2015): شهدت الجزائر كغيرها من الدول زيادات معتبرة في النفقات العامة¹، ويمكن تتبع تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-8): تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2015) الوحدة مليون دج

مجموع النفقات	نفقات التجهيز		نفقات التسيير		السنوات
	نسبتها إلى مجموع النفقات	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	
136500	34.95	47700	65.05	88800	1990
212100	27.48	58300	72.52	153800	1991
420131	34.28	144000	65.72	276131	1992
476627	38.86	185210	61.14	291417	1993
566329	41.66	235926	58.34	330403	1994
759617	37.65	285923	62.35	473694	1995
724609	24.02	174013	75.98	550596	1996
845196	23.86	201641	76.14	643555	1997
875739	24.19	211884	75.81	663855	1998
961682	19.45	186987	80.55	774695	1999
1178122	27.33	321929	72.67	856193	2000
1321028	27.06	357395	72.94	963633	2001
1550646	29.21	452930	70.79	1097716	2002
1690200	33.57	567400	66.43	1122800	2003

¹ تصنف النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير و نفقات التجهيز (انظر المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية).

1891800	33.87	640700	66.13	1251100	2004
2052000	39.33	806900	60.67	1245100	2005
2453000	41.38	1015100	58.62	1437900	2006
3108500	46.15	1434600	53,75	1673900	2007
4191000	47.08	1973300	53.92	2217700	2008
4246300	45.83	1946300	54,27	2300000	2009
4466900	40.47	1807900	59.53	2659000	2010
5853600	33.73	1974400	67.27	3879200	2011
7058100	32.23	2275500	67,77	4782600	2012
6024100	31.14	1892600	68,86	4131500	2013
6980200	35.73	2493900	64.27	4486300	2014
7656300	39.40	3039300	60.30	4617000	2015

SOURCE:

1- ONS Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005.

2- Rapport annuel de la Banque d'Algérie de 2000 à 2015

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن:

- النفقات العامة في ارتفاع مستمر طول فترة الدراسة، فبينما كانت النفقات العامة منخفضة سنة 1990 (136.5 مليار دج) ارتفعت إلى الضعف سنة 1991 (212.1 مليار دج) ثم تضاعفت مرة أخرى سنة 1992 حيث بلغت (420.13 مليار دج) ونلاحظ أنها من سنة 1990 إلى سنة 1999 تضاعفت بسبعة مرات حيث بلغت 961.682 مليار دج.

- نلاحظ أن هناك فرق كبير بين نفقات التشغيل و نفقات التجهيز فمتوسط نسبة نفقات التشغيل خلال الفترة بلغت حوالي 70% من إجمالي النفقات العامة وقد بلغت 80.55% سنة 1999 وهي أعلى نسبة فيما كانت أدنى نسبة 54.08% سنة 2007، ويفسر ارتفاع نسبة نفقات التشغيل بارتفاع أعباء الأجور و التحويلات الاجتماعية، وكذا ارتفاع أعباء الدين العمومي.

- نسبة نفقات التجهيز متدنية إذا ما قورنت بنفقات التشغيل وقد سجلت نسبة 27.48% سنة 1991 لترتفع بعد ذلك حتى بلغت نسبة 41.66% سنة 1994 لكنها عاودت الانخفاض بعد منتصف التسعينات حتى وصلت أدنى نسبة لها سنة 1999 والتي قدرت ب 19.45%.

أما خلال الفترة (2000-2007) أخذت نفقات التجهيز في التزايد من سنة لأخرى حتى بلغت 47.08% سنة 2008، و هذا التطور الايجابي لنفقات التجهيز كان بسبب إتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار أساسا بتنفيذ مشاريع و منشآت قاعدية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) الذي يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث خصص لهذا البرنامج

مبلغ مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي على مدى أربع سنوات موزع على عدة قطاعات، ثم البرنامج التكميلي الثاني لدعم النمو الاقتصادي والذي خصص له مبلغ 4200 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات (2005 - 2009) موزع على عدة قطاعات أيضا.

لكن نلاحظ أن نسبة نفقات التجهيز عرفت انخفاض مستمر خلال الفترة (2009-2015) وهذا بسبب ارتفاع نفقات التسيير وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع نفقات الأجور والرواتب نتيجة الاحتجاجات و الإضرابات التي قامت بها مختلف النقابات العمالية خلال هذه الفترة.

ثانيا- تطور النفقات العامة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام: تعتبر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام مؤشرا حقيقيا لمدى تطور الإنفاق العام.

الجدول رقم(4-9): تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	مجموع النفقات (مليون دج) (1)	الناتج الداخلي الخام (مليون دج) (2)	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام (%)
1990	136500	555800	24.56
1991	212100	844499	25.12
1992	420131	1048200	40.08
1993	476627	1165999	40.08
1994	566329	1491500	37.97
1995	759617	1990600	38.16
1996	724609	2570000	28.19
1997	845196	2780199	30.40
1998	875739	2830500	30.94
1999	961682	3238200	29.70
2000	1178122	4123499	28.57
2001	1321028	4227113	31.25
2002	1550646	4522773	34.29
2003	1690200	5252321	32.18
2004	1891800	6149116	30.77
2005	2052000	7561984	27.14
2006	2453000	8501635	28.85
2007	3108500	9352886	33.24
2008	4191000	11043703	37.95
2009	4246300	9968025	42.60
2010	4466900	11991563	37.25
2011	5853600	14588531	40.12
2012	7058100	16208698	43.55
2013	6024100	16643833	36.19

40.57	17205106	6980200	2014
46.14	16591900	7656300	2015

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

(1) معطيات الجدول رقم (4-8) بالنسبة للنفقات.

(2) <http://data.albankaldawli.org/country/algeria> 20-02-2016

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن:

- نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام كانت منخفضة خلال سنتي (1990 و1991) حيث بلغت 24.56% و 25.12% وهذا بسبب تطبيق الحكومة سياسة مالية متشددة و تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب بسبب تطبيق شروط صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في إطار تطبيق برنامج الإستعداد الائتماني الأول (1989 و1991) و شح الإيرادات العامة و ضغط المديونية الخارجية، لكن نلاحظ انه سرعان ما ارتفعت هذه النسبة خلال سنتي 1992 و 1993 حيث بلغت 40.08%.

- انخفضت النفقات العامة إلى حوالي 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام ما بين عامي 1994 و 1999 وهذه الفترة تزامنت مع تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) بمساعدة صندوق النقد الدولي، والذي كان من بين أهدافه تقليص العجز الموازي عن طريق ضبط النفقات العامة ورفع حصيلة الإيرادات العامة فقد اتخذت العديد من التدابير لخفض النفقات العامة مع تحسن تكوينها وشفافيتها إلى جانب سياسة الدخول المتشددة و تحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات للإستثمارات العامة.

- خلال الفترة (2000-2007) نلاحظ أنه على الرغم من الزيادة المستمرة في أسعار النفط إلا أن السياسة المالية واصلت سعيها لضبط الإنفاق العام حيث أن متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي بلغ 30.78% خلال الفترة وكانت أعلى نسبة 34.29% سنة 2002 بينما بلغت أقل نسبة 27.14% سنة 2005.

- خلال الفترة (2008-2015) نلاحظ ارتفاع النفقات العامة نسبة إلى إجمالي الناتج حيث عرفت هذه الفترة اتجاه تصاعدي لنفقات التجهيز بوتيرة أقوى من ارتفاع النفقات الجارية. من خلال تحليلنا السابق نستنتج أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي موجودة في الاقتصاد الجزائري حيث تجاوزت نسبة 40% في بعض السنوات، حيث أن هذا التزايد ليس مستمرا بل يتم بصورة متقطعة، وهذا ما يثبت فرضية بيكوك (تفسير بيكوك- وايزمان) التي توضح أن الإنفاق الحكومي يتزايد بصورة متقطعة وعلى فترات غير مستمرة.

المطلب الثاني: أسباب تزايد نسبة النفقات العامة في الجزائر وإجراءات حمايتها من تقلبات أسعار النفط

لقد رأينا في الفصل الأول أن هناك أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية لتزايد النفقات العامة وفيما يلي سنقوم بدراسة هذه الظاهرة في الجزائر.

أولاً- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: إن أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة هي تدهور قيمة العملة وزيادة عدد السكان، والجدول الموالي يوضح لنا تطور النفقات العامة الاسمية والحقيقية وكذا تطور حجم السكان ونصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية.

الجدول رقم(4-10): تطور النفقات العامة الاسمية والحقيقية ونصيب الفرد منها خلال الفترة 1990-2015

الوحدة مليون دج

السنوات	إجمالي النفقات الاسمية(1)	معدل نمو النفقات الاسمية	مؤشر الأسعار(2)	النفقات الحقيقية	معدل نمو النفقات الحقيقية	عدد السكان(3)	معدل نمو السكان	نصيب الفرد من النفقات الحقيقية	معدل نمو نصيب الفرد من النفقات الحقيقية
1990	136500	-	117.9	115776.08	-	25022000	-	4627	-
1991	212100	55.38	148.4	142924.53	23.44	25643000	2.48	5573.6	20.45
1992	420131	98.08	195.4	215010.75	50.43	26271000	2.44	8184.3	46.84
1993	476627	13.44	235.5	202389.38	-5.87	26894000	2.37	7525.4	-8.050
1994	566329	18.82	303.9	186353.73	-7.92	27496000	2.23	6777.5	-09.93
1995	759617	34.12	394.4	192600.66	3.35	28060000	2.05	6863.9	1.27
1996	724609	-4.60	468.1	154797.91	-19.62	28566000	1.80	5419	-21.05
1997	845196	16.64	494.9	170781.17	10.32	29045000	1.67	5879.9	8.50
1998	875739	3.61	519.4	168605.89	-1.27	29507000	1.59	5714.1	-02.81
1999	961682	9.81	533.2	180360.47	6.97	29965000	1.55	6019	5.33
2000	1178122	22.50	535	220209.72	22.09	30416000	1.50	7239.9	20.28
2001	1321028	12.12	557.6	236913.2	7.58	30879000	1.52	7672.3	05.97
2002	1550646	17.38	565.6	274174.02	15.72	31357000	1.54	8743.6	13.96
2003	1690200	8.99	589.9	286532.85	4.5	31848000	1.56	8996.9	02.89
2004	1891800	11.92	613.5	308376.94	7.62	32364000	1.62	9528.4	05.90
2005	2052000	8.46	622.1	329877.02	6.97	32906000	1.67	10024.8	5.21
2006	2453000	19.54	636.4	385443.35	16.84	33481000	1.74	11512.3	14.83
2007	3108500	26.72	660	471020.53	22.20	34096000	1.83	13814.5	19.99
2008	4191000	34.82	692.3	605390.88	28.52	34591000	1.45	17501.4	26.68
2009	4246300	1.31	732	580087.7	-4.17	35268000	1.95	16448	-06.018
2010	4466900	5.19	760.6	587263.19	1.23	35978000	2.01	16322.8	-0.76
2011	5853600	31.04	795	736292.63	25.37	36717000	2.05	20053.2	22.85

8.43	21744.9	2.11	37495000	10.73	815324.37	865.7	20.57	7058100	2012
-19.06	17599.7	2.13	38295000	-17.33	673979.93	893.8	-14.64	6024100	2013
10.23	19401.6	2.13	3893433	12.59	758874.12	919.8	15.87	6980200	2014
9.33	200495.15	1.88	3966652	4.79	795294.48	962.7	9.68	7656300	2015

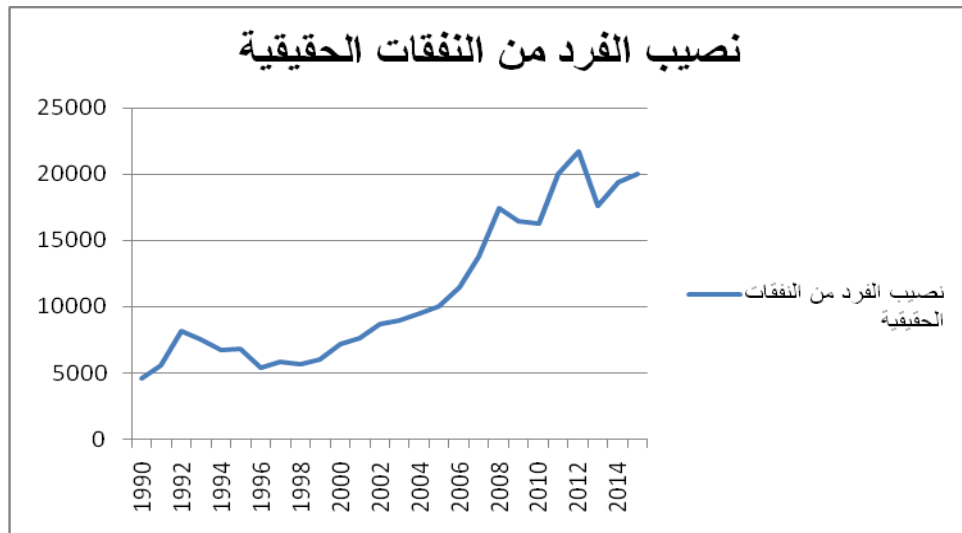
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: (1) اعتمادا على الجدول (4-8)، (2) الديوان الوطني للإحصاء، (3) البنك الدولي، باقي المتغيرات من حساب الطالبة.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل نمو النفقات الاسمية أكبر من معدل نمو النفقات الحقيقية في جميع سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على أن نسبة من الزيادة في النفقات العامة هي زيادة إسمية أو ظاهرية نتيجة تدهور قيمة العملة وارتفاع المستوى العام للأسعار من جهة، ونلاحظ من جهة أخرى أن حجم السكان في نمو مستمر لكن معدل نمو نصيب الفرد من النفقات الحقيقية كان أقل من معدل نمو هذه الأخيرة في جميع سنوات الدراسة حتى أنه سجل معدلات سالبة في عدة سنوات ولهذا نستنتج أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر كانت من بين أسبابه تدهور قيمة العملة وزيادة السكان.

ثانياً- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

يمكن أن نستدل على قيمة الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بمعدل نصيب الفرد من النفقات الحقيقية أي أن معدل نمو النفقات الحقيقية مطروح منه معدل نمو السكان يعتبر القيمة الحقيقية للزيادة في النفقات العامة ومن خلال الجدول السابق يمكن تمثيل تطور نصيب الفرد من النفقات الحقيقية كالتالي:

الشكل (4-1): تطور نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية للفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل في الأعلى نلاحظ بأن نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية في تزايد مستمر باستثناء بعض السنوات القليلة التي كانت فيها معدلات نمو النفقات الحقيقية سالبة، وقد قمنا بقياس مدى

انطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990_2015) وذلك باعتبار نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي دالة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (المتغيرين بالقيمة الحقيقية) وفق المعادلة التالية:

$$\text{dept} = f(\text{PIBt})$$

$$\text{dept}_i = \alpha_0 + \alpha_1 \text{PIBt}_i + \varepsilon_i$$

وعند تقدير تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال برنامج spss تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق (03) و الملخصة كما يلي:¹

ddept=411.833	+0.208 dPIBt			
(0.003)	(0.041)			
F=4,704	DW=2.030	R=0.782	R² : 0.612	N=25

يعكس هذا النموذج قوة العلاقة الارتباطية بين نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي كمتغير تابع ونصيب الفرد من الناتج كمتغير مستقل وهذا ما يوضحه معامل الارتباط R الذي بلغ 0.782 كما أن معامل التحديد R² يشير إلى أن 61.2% من التغيرات في نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي تعود إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا النموذج ذو دلالة إحصائية وهذا يتضح لنا من خلال اختبار فيشر الذي بلغت قيمته (F_C =4.704)، وكانت معنوية حيث Sig=0.041 كما أنه لا يوجد ارتباط ذاتي في النموذج حيث بلغت DW=2.030.

ونلاحظ أن معامل الانحدار بلغ 0.208 وهذا يعني أنه إذا زاد نصيب الفرد من الناتج بدينار واحد فإن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي سيزيد ب 0.208 دينار ومنه يمكن القول أن مستوى النشاط الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يساهم في زيادة نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي لكن ليس بالشكل الذي أشار له فاجنر² وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى لها دور في زيادة الإنفاق الحكومي.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى عدة أسباب اقتصادية والمتمثلة أساسا في ارتفاع الإيرادات العامة التي تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات

¹ جميع القيم الحقيقية محسوبة على أساس سنة 1989 كسنة أساس (القيمة الحقيقية للمتغير = القيمة الاسمية للمتغير ÷ مؤشر الأسعار) ولم نأخذ القيم الحقيقية بالمكمش بل بمؤشر اسعار الاستهلاك.

² ينص قانون فاجنر على أن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة أكبر في نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي.

العادية المتكونة من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(4-11): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2015 الوحدة:مليون دج

معدل نمو الإيرادات	مجموع الإيرادات الكلية	نوع الإيرادات						السنوات
		الإيرادات غير الجبائية	الإيرادات الجبائية				مجموع الإيرادات الجبائية	
			نسبة الجبائية البترولية	الجبائية البترولية	نسبة الجبائية العادية	الجبائية العادية		
-	152500	5200	49.96	76200	47.01	71700	147900	1990
63.21	248900	4700	64.88	161500	33.22	82700	244200	1991
25.29	311864	9200	62.14	193800	34.90	108864	302664	1992
0.66	313949	13262	57.08	179218	38.69	121469	300687	1993
51.99	477181	78831	46.56	222176	36.91	176174	398350	1994
28.19	611731	33591	54.95	336148	39.55	241992	578140	1995
34.88	825157	38557	60.10	495997	35.21	290603	786600	1996
12.30	926668	47890	60.94	564765	33.88	314013	878778	1997
-16.41	774511	66127	48.87	378556	42.58	329828	708384	1998
22.72	950496	75608	58.92	560121	33.11	314767	874888	1999
66.02	1578100	15400	76.87	1213200	22.14	349500	1562700	2000
-04.60	1505500	105900	66.51	1001400	26.44	398200	1399600	2001
06.48	1603200	112400	62.86	1007900	30.12	482900	1490800	2002
23.15	1974400	99500	68.37	1350000	26.58	524900	1874900	2003
12.93	2229700	78600	70.44	1570700	26.03	580400	2151100	2004
38.25	3082600	89500	76.32	2352700	20.77	640400	2993100	2005
18.07	3639800	120000	76.89	2799000	19.80	720800	3519800	2006
01.33	3688500	124400	75.82	2796800	20.80	767300	3564100	2007
40.72	5190500	136700	78.77	4088600	18.59	965200	5053800	2008
-29.17	3676000	116700	65.631	2412700	31.19	1146600	3559300	2009
19.14	4379600	187200	66.33	2905000	29.39	1287400	4192400	2010

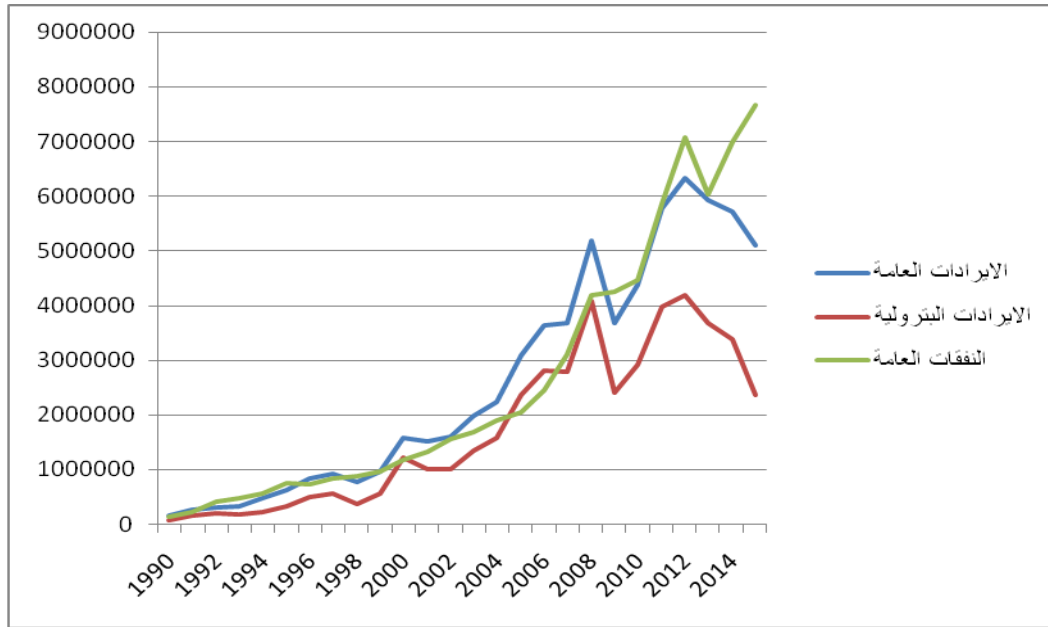
32.20	5790100	283300	68.73	3979700	26.37	1527100	5506800	2011
09.48	6339300	246400	66.00	4184300	30.10	1908600	6092900	2012
-6.28	5940900	248400	61.91	3678100	33.97	2018500	5696600	2013
-03.73	5719000	258500	59.24	3388300	36.34	2078700	5467000	2014
-10.76	5103100	374900	46.5	2373500	46.1	2354700	4728200	2015

SOURCE:

- 1- ONS Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005.
- 2- Rapport annuel de la Banque d'Algérie de 2000 à 2015

والشكل الموالي يوضح تطور كل من النفقات العامة والإيرادات:

الشكل (4-2): تطور النفقات العامة والإيرادات العامة للفترة (1990_2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجداول السابقة.

من خلال الشكل نلاحظ أن الجباية البترولية تمثل نسبة عالية في إجمالي الإيرادات العامة كما يظهر في الجدول رقم (4-11) الذي يبين أن لنا مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الدولة إذ تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في حصيلة الإيرادات العامة ما بين 46.56% و 78.77% خلال الفترة (1990-2015) وبالمقابل فإن مساهمة الإيرادات العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية البترولية حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 18.59% و 36.91% خلال نفس الفترة، وهذا يدل على أن محاولة الجزائر إصلاح السياسة المالية من خلال سياسة الإيرادات¹ وذلك بإحلال الجباية العادية محل الجباية

¹ لمعرفة أكثر عن دوافع الإصلاح الضريبي و أهدافه انظر: ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)، منشورات بغداوي، الجزائر، 2004، ص20.

البتروولية سعيا وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البتروولية كمصدر أول ورد الاعتبار للجباية العادية لم تنجح في الرفع من مردودية الجباية العادية التي مازلت بعيدة جدا عن إمكانية إحلالها محل الجباية البتروولية. ونلاحظ من الجدول أيضا أن معدل نمو الإيرادات العامة سجل معدلات ايجابية في أغلب الفترة المدروسة خاصة سنوات انتعاش أسعار النفط وهذا ما سمح للدولة بزيادة إنفاقها العام مما يؤكد على الارتباط الشديد للإيرادات العامة بأسعار النفط ومن ثم ارتباط النفقات أيضا بها. كما أن هناك أسباب حقيقية أخرى لزيادة الإنفاق العام وهي أسباب اجتماعية و المتمثلة في تلبية مختلف طلبات أفراد المجتمع من خلال زيادة الأجور والمرتبات، بالإضافة إلى زيادة الاحتجاجات على السكن ومختلف متطلبات الحياة.

ثالثا - إجراءات حماية النفقات العامة من تقلبات أسعار النفط: لاحظنا من خلال ما سبق الارتباط الشديد للإيرادات العامة بأسعار النفط ومن ثم ارتباط النفقات أيضا بها ولأجل حماية وعزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات إيرادات البترول اتخذت الجزائر عدة إجراءات بهدف تحسين إدارة مواردها المالية والمحافظة على استقرار نفقاتها تمثلت في اعتماد سعر نفط مرجعي في إعداد الميزانية و إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، كما تسعى الدولة لتنويع اقتصادها.

1 - اعتماد سعر نفط مرجعي في إعداد الميزانية: من أجل تأمين إدارة عقلانية لنفقاتها العامة التزمت الحكومة بسعر مرجعي في إعداد الميزانية العامة وقد عرف هذا السعر عدة تطورات 19 دولار للبرميل (2003-2005) و بلغ 22 دولار للبرميل سنة 2006 أما في سنة 2008 اعتمدت الجزائر سعرا مرجعيا لبرميل النفط في ميزانياتها قدره 37 دولار¹، بينما سعر البيع كان يفوق المستوى بكثير، وفي قانون ميزانية 2016، رفعت الحكومة الجزائرية السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد من 37 دولارا إلى 50 دولار.

2 - إنشاء صندوق ضبط الموارد: نتيجة الارتفاع في أسعار النفط وارتفاع الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الجباية البتروولية أدى إلى تفكير الحكومة الجزائرية في إنشاء صندوق يعمل على امتصاص هذا الفائض وتصبح موارد هذا الصندوق كاحتياط تستعمله الحكومة لتغطية العجز الذي قد يحدث في ميزانية الدولة. فادمج حساب جديد ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخرينة وهو صندوق ضبط الموارد ومهمته

وأياضا: عبد المجيد قدي ، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليلة، ماي 2003.

¹ مالك الأخضر، بعلة الطاهر، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البتروولية والاقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة زيان عاشور الجافة، الجزائر 2017، ص 87.

استغلال الفارق بين السعر الفعلي التكميلي لسنة 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 والتي تنص على ما يلي:¹

"يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد".

ويقيد في هذا الحساب:

أ- في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة في قانون المالية.

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب- في باب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية.

- تخفيض الدين العمومي.

و في نص المادة تحدد وظائف الصندوق و هي:

- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية

- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي

يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.

- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

وقد تم تعديل بعض القواعد والأسس التي أنشأ من خلالها صندوق ضبط الموارد وذلك من خلال قانون

المالية لسنة 2004.²

جدول رقم(4-12): وضعية صندوق ضبط الإيرادات 2000-2015 (الوحدة: مليار دج)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
3194.835	2931.045	1824.686	721.688	320.892	27.978	171.534	232.137	الرصيد في نهاية السنة
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
2072.2	4408.5	5643.2	5713.4	5387.7	4842.8	4316.5	4280	الرصيد في نهاية السنة

Source : (2000-2007) Ministère des finances, Rapport de présentation de la loi de finances pour 2008
:(2008 -2015) Rapport annuel de la Banque d'Algérie

¹ المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بإنشاء صندوق ضبط الموارد، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 28 جوان 2000.

² المادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية 83 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2003.

وقد استعملت إيرادات صندوق ضبط الإيرادات خاصة في التسديد المسبق للمديونية الخارجية للدولة خلال 2005 و 2006 و بما أن الميزانية العامة لم تتعرض إلى عجز منذ إنشاء هذا الصندوق سنة 2000 وحتى سنة 2008 فإيراداته لم تستعمل لتحقيق هدفه الرئيسي وهو تعويض النقص الحاصل في إيرادات الدولة نتيجة لعدم انخفاض أسعار البترول، و ورغم العجز الذي شهدته الميزانية العامة سنة 2009 سنة الصدمة الخارجية واستمرار العجز من 2009 حتى 2015 تم تمويل عجوزات 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات لكن تم تمويل عجز سنة 2013 باقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويلية هامة، كما تم تمويل عجوزات الميزانية المعتبرة لسنتي 2014 و 2015 أساسا باقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات حيث انخفض رصيده نهاية 2015 إلى مبلغ 2072.2 مليار دينار بعدما كان يبلغ 5563.5 مليار دينار نهاية 2013 أي انخفاض بنسبة 62.8 % خلال سنتين¹.

3 - السعي لتنويع الاقتصاد في الجزائر: لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام صناع القرار في الجزائر في ظل الصدمات التي يعرفها اقتصاد أحادي المورد الذي يحمل في طياته تنبؤات متشائمة في المرحلة القادمة على الاقتصاد الوطني ليصبح من الضروري إيجاد إستراتيجية جديدة مكتملة لقطاع المحروقات وذات إيرادات بعيدة عن تقلبات السوق العالمية وذلك بالتركيز على التنويع الاقتصادي، ويقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة موارد وطاقت الإنتاج المحلية، بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، ويعرف كذلك بأنه: "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد²، لكن الملاحظ أن قطاع المحروقات مازال يسيطر على الاقتصاد الجزائري، حيث مازال يمثل أكثر من 98% من إجمالي الصادرات وأكثر من 60% من الإيرادات العامة و30% من الناتج المحلي.

¹ Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2015, p 85.

² طبايية سليمة، لرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة في المؤتمر الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أفريل 2008، جامعة سطيف، ص 05.

المبحث الثالث: أثر برامج الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية (1990-2015)
 رأينا في الفصل الثاني من هذا البحث أن مفهوم التنمية عرف تحولات واسعة وتبع ذلك مؤشرات التنمية التي شهدت تطورات مهمة على محاور عدة بدءاً من مؤشرات النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية، والأدلة المركبة كدليل للتنمية البشرية (HDI). وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة تطور أهم هذه المؤشرات في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2015).

المطلب الأول: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

إن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي ويعتبر من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس مستوى التنمية الاقتصادية، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو الاقتصادي، حيث يمثل العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي أحد أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد نامي كان أو متطور، وهو اختبار لمدى كفاءة إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي وقدرته على زيادة الإنتاج وإتاحة فرص العمالة وزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني.

أولاً- الناتج المحلي الإجمالي:

إن الهدف الأساسي للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر هو رفع الناتج المحلي الإجمالي واستعادة النمو الاقتصادي، والجدول التالي يبين لنا قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (1990-2015)

جدول رقم (4-13): تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (1990

2015 (الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو الاقتصادي%	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو الاقتصادي%
1990	555800	0.8	2003	5252321	7.2
1991	844499	1.2-	2004	6149116	4.3
1992	1048200	1.8	2005	7561984	5.9
1993	1165999	2.1-	2006	8501635	1.7
1994	1491500	0.9-	2007	9352886	3.4
1995	1990600	3.8	2008	11043703	2
1996	2570000	4.1	2009	9968025	1.5
1997	2780199	1.1	2010	11991563	3.6
1998	2830500	5.1	2011	14588531	2.8
1999	3238200	3.2	2012	16208698	3.29
2000	4123499	2.2	2013	16643833	2.8
2001	4227113	4.6	2014	17205106	3.8
2002	4522773	5.6	2015	16591900	3.8

المصدر: البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org/country/algeria> 20-02-2016

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في تزايد مستمر منذ سنة 1990 حتى سنة 2015 باستثناء سنة 2009 حيث انخفض إلى 9968025 مليون دينار بعدما سجل قيمة 11043703 مليون دولار سنة 2008 والسبب الرئيسي لهذا هو تراجع أسعار النفط من 94.4 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61 دولار سنة 2009 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 35.38%.
 أما الناتج المحلي الحقيقي فقد سجل عدة تذبذبات فنلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي سجل معدلات سلبية ومتذبذبة عقب الأزمة النفطية العكسية وخاصة خلال النصف الأول من عشرية التسعينات حيث كانت معدلات النمو الحقيقية سالبة في عدة سنوات، وهذا نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار من سنة لأخرى وهي فترة الإختلالات الكبيرة في الاقتصاد الجزائري، فلقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر ارتفاعا مطردا بعد أزمة 1986 فقد وصل إلى 32% كحد أقصى له سنة 1992، ولتحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة نستعين بالجدول الموالي:

جدول رقم (4-14): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
1990	17.9	2003	2.6
1991	25.9	2004	4.7
1992	32	2005	1.64
1993	20.5	2006	2.53
1994	29	2007	3.5
1995	29.8	2008	4.86
1996	18.7	2009	5.74
1997	5.6	2010	3.91
1998	5.0	2011	4.52
1999	2.6	2012	8.89
2000	0.34	2013	3.26
2001	2.2	2014	2.92
2002	1.42	2015	4.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم بلغ 32 % سنة 1992، و يرجع هذا الارتفاع إلى دعم السلطات للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى حدوث عجز موازني

سنتي 1992 و1993 قدر بـ 1.2 % و 8.7 % على التوالي أثرت هذه السياسة على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية ذلك العجز في الميزانية.¹ ومع نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي سجلت معدلات التضخم تراجعاً ملحوظاً ومستمر حيث انخفض المستوى العام للأسعار من 29٪ سنة 1994 ليصل إلى 2.6٪ سنة 1999 وذلك كنتيجة طبيعية للسياسة المالية التقشفية المتبعة و المدعومة بتدابير نقدية صارمة. والملاحظ أن معدل التضخم سجل قيمة جد منخفضة (0.34%) سنة 2000 وهو معدل منخفض جداً يتجاوز حتى ذلك السائد في دول الإتحاد الأوروبي، ليرتفع قليلاً بعد ذلك بسبب برامج الإنعاش الإقتصادي و زيادة الإنفاق العمومي، لكن نلاحظ أنه رغم ارتفاع أسعار البترول وأسعار المواد الأساسية، فإن التضخم استمر في الانخفاض حيث بلغ متوسطه في السنوات (2000-2005) قيمة 1.8% وهذا يعبر عن الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ونلاحظ عودة ظهور الموجات التضخمية ولكنها بأقل حدة من سنوات التسعينات، حيث عاد المعدل إلى الارتفاع وذلك بسبب زيادة الأرصد النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) حيث وصل معدل التضخم سنة 2009 إلى 5.7% وبلغت قيمته 8.9% سنة 2012 لكنه عرف تراجعاً معتبراً سنتي 2013 و2014 حيث بلغ على التوالي 3.26% و2.92% ليعود للارتفاع في 2015 إلى 4.8% وتجدد الإشارة إلى أن الارتفاع في التضخم المسجل في 2015 لم يكن مرتبطاً بالتوسع النقدي في هذه السنة، كون هذا الأخير لم يتجاوز 0.1% وهي أدنى نسبة تاريخياً حيث بلغ 14.6% سنة 2014.²

وترجع أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الضغوط التضخمية في الجزائر في الفترة الأخيرة فيما يلي:³

- التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي، وكذا زيادة الأجور والرواتب وهذا أدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكي من جهة وزيادة تكاليف الإنتاج من جهة أخرى وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الاستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة جداً، والتي وجه جزء كبير منها إلى الإنفاق الاستهلاكي بدل الإنفاق الاستثماري .

¹ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1990-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2015، ص 177.

² Banque d'Algérie, Rapport annuel 2015

³ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1990-2012)، مرجع سبق ذكره، ص 177.

والنمو السلبي للنتائج المحلي في بداية التسعينات يعكس لنا مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات والحاجيات للمجتمع، وهذا النقص والضعف في الإنتاج خلال هذه الفترة له علاقة بتدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات، كما أن هذا النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول، وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

وبعد هذه الفترة من الركود الاقتصادي مكنت الإصلاحات الهيكلية مع مؤسسات النقد الدولية من تحقيق نتائج إيجابية بتسريع وتيرة الإصلاح منذ 1995 الذي سمح بتوقيف مسار التدهور و احتواء الركود الاقتصادي وقد حقق الاقتصاد معدلات نمو اقتصادي إيجابية ولو أنها منخفضة في بعض الأحيان بعد سنوات من المعدلات السلبية كما يتضح من بيانات الجدول السابق.

والتحسن في النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من التسعينات كان نتيجة مجموعة من العوامل الخارجية التي لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج الإيجابية للنمو و يمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية¹:

- إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين و سخاء مصادر الإقراض الأجنبية بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي حيث تشير البيانات المتاحة في هذا المجال أن الجزائر استفادت بأكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة و 5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية و النقدية الدولية و قروض ثنائية لإنجاح البرنامج.

- الإرتفاع المزدوج من ناحية الكميات والأسعار للنفط، فبالنسبة للكميات المنتجة تجاوزت حصة الجزائر أكثر من 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 بعدما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل يوميا سنة 1995 أما بالنسبة للأسعار فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا في الأسواق الدولية الأمر الذي سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية هامة.

- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي و أتاحت بالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث تؤكد البيانات الإحصائية في هذا المجال أن هذه المساهمة قد ارتفعت من 15 ٪ سنة 1995 إلى 21.5 ٪ سنة 1996 رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين .

¹ روايح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2001، ص 4.

- سجل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004) وهي فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي و الذي كان أحد أهم أهدافه الرئيسية هو رفع معدل النمو الاقتصادي معدلات إيجابية حيث سجل 4.6 % سنة 2001 وارتفع إلى 5.6 % سنة 2002 ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2003 ب 7.2 %.

يرجع التحسن الكبير في معدل النمو الاقتصادي المسجل خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى مجموعة من العوامل أهمها:¹

- الأداء القوي لقطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية خلال فترة تطبيق البرنامج.

- تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أدى إلى تنشيط قطاع البناء و الأشغال العمومية و بالتالي رفع معدل نمو هذا القطاع، بالإضافة إلى مساهمة هذا البرنامج في دعم كل من :
- القطاع الفلاحي الذي يبقى رغم ذلك خاضعا لتقلبات الظروف المناخية.

- بعض فروع القطاع الصناعي التي سجلت معدلات نمو إيجابية تتمثل على وجه الخصوص في فرع مواد البناء، فرع الطاقة، فرع الحديد، الميكانيك، الإلكترونيك، وهي الفروع التي لها علاقة بالمشاريع المدرجة ضمن البرنامج.

- النمو القوي لقطاع الخدمات نتيجة ارتفاع معدلات التبادل التجاري وتحرير قطاع الاتصالات.
عرف معدل النمو الاقتصادي انخفاض وتذبذب في الفترة (2006-2014) لكنه بقي بمعدلات موجبة تراوحت بين 1.5% وهي أدنى قيمة خلال هذه الفترة سجلت سنة 2009 و 3.8% أعلى قيمة لهذه الفترة سجلت سنتي 2014 و 2015.

ثانيا - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يعطي لنا أكثر مصداقية في حساب معدل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية و الجدول الموالي يبين لنا قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

¹ بوفليح نبيل، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، " دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم، الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص123.

جدول رقم (4-15): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015
(الوحدة: دينار جزائري)

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل نمو نصيب الفرد %	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل نمو نصيب الفرد %
1990	8239	-1.75	2003	9223	5.8
1991	7944	-3.58	2004	9495	2.9
1992	7900	-0.55	2005	9919	4.4
1993	7566	-4.22	2006	9944	0.2
1994	7345	-2.9	2007	10128	1.8
1995	7482	1.8	2008	10168	0.39
1996	7654	2.29	2009	10158	-0.09
1997	7615	-0.5	2010	10339	1.7
1998	7885	3.5	2011	10431	0.8
1999	8023	1.7	2012	10667	1.3
2000	8090	0.8	2013	10651	0.7
2001	8354	3.2	2014	10843	1.8
2002	8712	4.2	2015	11047	1.8

المصدر: <http://data.albankaldawli.org/country/algeria> 20-02-2016

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي من حساب الطلبة اعتمادا على معطيات البنك الدولي

نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتبع التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقد كان معدل نموه أقل من معدل نمو الناتج وذلك نتيجة زيادة عدد السكان. وما يمكن قوله هو أن الارتفاع الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج يمكن عزوه لجهود برامج الإصلاح الاقتصادي ثم برامج الإنعاش الاقتصادي التي بادرت الجزائر بتطبيقه خلال الفترة (1990-2015) وذلك في ظل التغيرات الايجابية لأسعار النفط.

المطلب الثاني: البطالة ومؤشر التنمية البشرية في الجزائر

يعتبر مستوى معدل البطالة من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية وكذلك ومؤشر التنمية البشرية الذي يتضمن العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وفيما يلي سنتطرق إلى أثر الإنفاق العام على هذين المؤشرين في الجزائر.

أولاً: البطالة في الجزائر: باعتبار العمل أحد العناصر الرئيسية للإنتاج، فإنه يعتبر أحد مقومات التنمية وهو المصدر الرئيسي للحصول على الدخل الذي يمكن الناس من إشباع حاجاتهم، فعلى صعيد المجتمع لا يمكن للتنمية أن تأخذ مجراها دون نمو اقتصادي، أي دون زيادة في إنتاج السلع والخدمات، حيث أن تأمين حاجات الناس من السلع والخدمات يعتبر الركيزة الأساسية لتوسيع خياراتهم وتعزيز قدراتهم وباعتبار العمل

أحد العناصر الرئيسية للإنتاج، فإنه بذلك يعتبر أحد مقومات التنمية وهو المصدر الرئيسي للحصول على الدخل الذي يمكن الناس من إشباع حاجاتهم.

والجزائر على غرار الدول النامية تواجه تحدي يعرقل من مسارها التنموي والمعيشي، والمتمثل في البطالة ويمكن تشخيص تاريخ ظهور البطالة وتطور معدلاتها في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4-16): تطور معدل البطالة خلال الفترة 1990-2015

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
1990	17.7	2003	23.7
1991	20.6	2004	20.1
1992	23	2005	15.3
1993	23.2	2006	12.3
1994	24.4	2007	13.8
1995	27.9	2008	11.3
1996	28.7	2009	10.2
1997	25.4	2010	10
1998	25.4	2011	10
1999	25.4	2012	11
2000	29.8	2013	9.8
2001	27.3	2014	10.6
2002	25.9	2015	11.2

SOURCE: The World Bank data.albankaldawli.org, 15 /05 /2016

تبين الإحصاءات في الجدول السابق أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت معدلات مرتفعة ومتزايدة فمنذ أزمة النفط 1986 بدأت معدلات البطالة في الارتفاع خلال مرحلة الثمانينات وعشرية التسعينات وهي المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري اختلالا كبيرا في التوازنات الداخلية والخارجية كما لاحظنا فيما سبق. وخلال فترة برنامج التعديل الهيكلي عرفت ظاهرة البطالة تزايد مستمر بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة ومن جهة ثانية تزايد و تسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998¹، والبيانات في الجدول السابق تبرز بوضوح الإرتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 17.7 % سنة 1990 إلى 28.7 % سنة 1996 ثم 29.8 % سنة 2000.

¹ روايح عبد الباقي، غباط شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص7.

الجدول رقم (4-17): تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997

المجموع	1997	1996	1995	1994	
985	503	162	300	20	عدد المؤسسات التي تم حلها
519881	162175	100498	236300	20908	عدد العمال المسرحين

المصدر: روايح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001، ص 11

و ابتداء من سنة 2001 وما بعدها وبفضل اتخاذ السلطات العمومية لمنحى جديد للتنمية من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توظيف النمو (2010-2014) وإعطاء الأولوية لخفض معدل البطالة عرفت معدلات البطالة انخفاض مستمر لتصل إلى 10% سنة 2010 و 9.5% سنة 2014 بعدما كانت 29.8% سنة 2000. إضافة إلى المخططات التنموية فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات و التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب، وقد تمثلت هذه الأجهزة في:

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ
- جهاز الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC
- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
- الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب) ESIL
- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة TUP.HIMO
- برنامج الشبكة الاجتماعية IAIG
- برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE
- جهاز الإدماج المهني DAIS.

وعموما يمكن القول أن الجزائر قامت بتنفيذ برامج إنفاق أثرت إيجابا على سوق العمل تمثلت في خفض معدل البطالة لكن رغم ذلك لا يزال مرتفع عن المستوى الطبيعي العالمي 5% وهذا يمثل مؤشرا لتأخر التنمية في الجزائر.

ثانيا: مؤشر التنمية البشرية في الجزائر: تطرقنا في الفصل الثاني من هذا البحث أن مؤشر دليل التنمية البشرية يعد من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم عملية التنمية ككل لأنه يتضمن عديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية معا.

أظهرت الاتجاهات الطويلة الأجل في معظم البلدان العربية منذ عام 1970 تقدما كبيرا في الدخل والصحة والتعليم، وهي الأبعاد التي يقيسها دليل التنمية البشرية، فمن بين البلدان العشرة التي حققت الأداء الأفضل منذ ذلك الحين كانت خمسة بلدان عربية هي عمان والمملكة العربية السعودية وتونس والمغرب والجزائر.¹ وقد سجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر تغيرات معتبرة ما بين 1990 و2015 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (4-18): تطور دليل التنمية البشرية HDI في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	قيمة HDI	الترتيب حسب HDI	السنوات	قيمة HDI	الترتيب حسب HDI
1990	0.576	-	2003	0.722	-
1991	0.533	95	2004	0.728	-
1992	0.732	85	2005	0.746	-
1993	0.746	69	2006	0.749	-
1994	0.553	109	2007	0.754	-
1995	0.732	85	2008	0.695	-
1996	0.679	-	2009	0.671	-
1997	0.660	-	2010	0.677	84
1998	0.683	-	2011	0.698	96
1999	0.693	-	2012	0.713	93
2000	0.634	-	2013	0.717	93
2001	0.704	-	2014	0.734	83
2002	0.704	-	2015	0.745	83

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أعداد مختلفة من 1990 إلى 2016)

تم تصنيف الجزائر ضمن الدول التي لها تنمية بشرية عالية حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المعد لسنة 2013 حيث سجل المؤشر ارتفاع معتبر وحسب هذا التقرير استقر مؤشر التنمية البشرية في الجزائر عند 0.713 سنة 2012 مقابل 0.634 سنة 2000 و 0.576 سنة 1990 و 0.461 سنة 1980). احتلت الجزائر المرتبة 93 عالميا ضمن 187 بلدا سنة 2012 عادت فيها المرتبة الأولى للنرويج (0.955) والمرتبة الأخيرة للنيجر (0.304). وفيما يخص تصنيف الدول النامية حسب التراجع المعتبر في الفارق بين مؤشر التنمية البشرية وقيمه القصوى صنف البرنامج الجزائر في قائمة الدول العشرين الأولى في هذه الفئة من خلال تمكنها من تخفيض هذا الفارق ب 34.4% منذ 1990.² وبمقارنة الجزائر مع الدول العربية الأخرى جاءت الجزائر وراء ليبيا التي احتلت المرتبة الـ 64 بمؤشر يقدر بـ 0.769 أما تونس فكانت بعد الجزائر

¹ تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011.

² تقرير التنمية البشرية 2013.

في المرتبة الـ 94. بمؤشر يقدر بـ 0.712، والمغرب في المرتبة الـ 130 بمؤشر يقدر بـ 0.591 حيث صنف ضمن الدول التي لها تنمية بشرية متوسطة وموريتانيا التي احتلت المرتبة الـ 155 بمؤشر يقدر بـ 0.467، حيث وردت ضمن قائمة الدول التي لها تنمية بشرية ضعيفة.

وقد حافظت الجزائر على رتبها 93 خلال سنة 2013 بمؤشر 0.717، ولو أجرينا مقارنة بين دليل التنمية البشرية في الجزائر من خلال عناصره وبين دليل التنمية البشرية في الدولة التي تصدرت المرتبة الأولى لعدة سنوات وهي دولة النرويج نجد:

الجدول رقم (4-19): دليل التنمية البشرية وعناصره في الجزائر والنرويج سنة 2013.

الترتيب حسب HDI	قيمة HDI	العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل الوطني بدولار 2011
المرتبة الأولى	0.944	81.5	12.6	17.6	63.909
المرتبة 93	0.717	71	7.6	14	12.555

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2014

من خلال الجدول نلاحظ أن العمر المتوقع في النرويج يفوق الجزائر 10.5 سنوات كما أن متوسط سنوات الدراسة في النرويج أكبر بـ 5 سنوات منها في الجزائر كما أن العدد المتوقع لسنوات الدراسة في النرويج أكبر من نظيره في الجزائر بـ 3 سنوات والمؤشر الملفت أكثر للانتباه هو نصيب الفرد من الدخل الوطني حيث أن دخل الفرد في النرويج أكبر من دخل الفرد في الجزائر بأكثر من 5 مرات ومن خلال هذه المؤشرات نلاحظ أن وجه الشبه بين النرويج والجزائر هو أن كلاهما دولتين نفطيتين لكن النرويج عرفت كيفية استغلال عائداً من النفط بعكس الجزائر.

ففي النرويج 7.7% من الناتج القومي يذهب للتعليم (أي ما يعادل 23 مليار دولار أمريكي)، و7% للصحة (أي ما يعادل 22 مليار دولار أمريكي)، و8.2% للتقاعد ورعاية العجزة. (أي ما يعادل 24 مليار دولار أمريكي)¹، لكن كم من الناتج القومي للجزائر يذهب لهذه القطاعات الثلاثة؟ إن هذه القطاعات لا تستحوذ الواحدة منها إلا على نسبة 4% من إجمالي الإنفاق العام و1% أو أقل من ذلك كنسبة من إجمالي الناتج وهذا مع الفارق الكبير بين قيمة الناتج في الجزائر والنرويج، ويمثل التمويل الحكومي المصدر الوحيد للتعليم واعتماد الخدمة التعليمية على هذا التمويل يجعل نسبة الإنفاق العام على التعليم لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس كفاءة التمويل الحكومي للتعليم.

وحسب بيانات آخر تقرير للتنمية البشرية (سنة 2015) الذي شمل 188 دولة، تحسنت مرتبة الجزائر حيث احتلت المرتبة 83 بمؤشر يقدر بـ 0.734 سنة 2014 حيث جاءت قطر في المرتبة 32 عالمياً في

مقدمة الدول العربية بمؤشر 0.85، تليها السعودية في المرتبة 39 بمؤشر 0.837، فالإمارات 41 بمؤشر 0.835، فالبحرين 45 بمؤشر 0.824، فالكويت 48 بمؤشر 0.816، وجاءت هذه الدول مع مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، أما التي كانت ضمنها الجزائر والتي كانت في مجموعة الدول ذات التنمية المرتفعة (0.7-0.8) فشملت الدول العربية التالية: عمان 52 بمؤشر قيمته 0.793 ولبنان 67 بمؤشر 0.769، والأردن 80 بمؤشر 0.748، و ليبيا المرتبة 94 ب 0.724 وتونس المرتبة 96 بمؤشر 0.721 حيث كانت هتين الدولتين بعد الجزائر في ترتيب الدول العربية.

إن المستويات المحققة في التنمية البشرية والتحسين المستمر خاصة في الفترة الأخيرة كانت نتيجة للإنجازات الكبيرة التي حققتها الجزائر في مجالي الصحة والتعليم وليس بالدخل فقط كما أن لمجانة التعليم في الجزائر دور كبير كذلك في النتائج المتوصل إليها، ولا تزال جهود الدولة مستمرة بالاهتمام بالصحة لضمان الحق في الخدمات الصحية وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج ولإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء فيها وبالنظر لمعيار التمدد في الجزائر يشير بيان الديوان الوطني لمحو الأمية أن الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية التي شرع في تنفيذها في 2007 بمعية الشركاء الرسميين والمجتمع المدني والتي عرفت برامج مكثفة نتج عنها انخفاض نسبة الأمية إلى 12.33%، لكن على الرغم من ذلك لا يزال النقص واضحا في مجال الصحة والتعليم.

المطلب الثالث: المعايير الهيكلية

لقد ذكرنا فيما سبق أن من أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنية الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة يتمثل في: الوزن النسبي للنتائج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى الصادرات السلعية وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيتها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بما والجدول الموالي يوضح مساهمة مختلف القطاعات في إنتاج الأمة:

جدول رقم (4-20): مساهمة القطاعات في القيمة المضافة للأمة (1990-2015) (الوحدة %)

القطاع	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
1990	30.23	14.41	15.58	13.32	6.34	19.89
1991	35.65	12.84	14.64	11.55	6.14	19.12
1992	31.04	15.31	15.16	12.18	6.79	19.49
1993	28.35	14.26	14.23	13.21	7.06	22.85
1994	29.82	12.6	13.98	13.13	6.47	23.93
1995	33.62	12.53	12.53	12.18	6.36	22.93
1996	38	13.56	10.42	10.63	7.27	20.08

22.01	8.21	11	10.07	10.95	39.35	1997
22.1	9.31	11.96	11.58	14.46	30.38	1998
20.44	9.19	10.43	10.40	13.83	35.68	1999
16.51	8.04	8.51	8.47	10.09	48.36	2000
17.9	08.79	09.28	09.13	11.93	42.82	2001
18.18	09.35	10.14	9.25	11.44	41.6	2002
17.42	9.08	9.33	08.27	11.99	44.51	2003
15.49	10.05	8.99	07.61	11.38	46.45	2004
13.57	10.02	7.85	6.59	9.03	53.74	2005
12.99	10.12	8.30	6.11	8.73	53.72	2006
13.82	10.23	9.11	05.97	08.81	52.02	2007
13.72	09.24	09.30	5.55	07.78	54.37	2008
18.15	11.25	12.35	7.12	11.50	39.59	2009
16.89	10.22	12.31	06.35	10.46	43.74	2010
16.28	09.28	11.17	05.86	10.38	46.99	2011
17.42	9.11	11.73	6.06	11.82	43.87	2012
18.55	12.03	12.6	7.13	12.7	33.94	2013
20.9	12.14	13.5	7.18	13.74	31.54	2014
21.02	12.98	15.4	7.7	15.6	25.30	2015

المصدر: من حساب الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مساهمة القطاع النفطي في القيمة المضافة الإجمالية تمثل النسبة الأكبر حيث قدرت هذه المساهمة بـ 54.37% سنة 2008، ونلاحظ أن هذه النسبة انخفضت إلى 31.54% سنة 2014 ثم إلى 24.30% وهذا لا يرجع لكون إزهار القطاعات الأخرى وتحسن وزنها النسبي تبعا لذلك وإنما نتيجة انخفاض أسعار النفط هي التي أدت هذا الانخفاض ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات الذي عرف نموا ملحوظا خلال هذه الفترة وقد بلغت متوسط مساهمته خلال هذه الفترة حوالي الفترة حوالي 17% في القيمة المضافة، ثم يأتي قطاع النقل والاتصالات ثم قطاع البناء والأشغال العمومية حيث شهدا هذان القطاعان معدلات نمو متزايدة بعد سنة 2000 أما الزراعة فقد عرفت نموا متذبذبا بين السالب أحيانا والموجب في أحيان أخرى، أما قطاع الصناعة خارج المحروقات فنسبته ضعيفة حيث لم تتعدى النسبة المتوسطة للفترة 10% وهذه النسب تؤكد الإعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات رغم التحسن الذي عرفته القطاعات الأخرى إلا أن نسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا خاصة الصناعة خارج المحروقات وهذا يعني أن الدولة لم تحقق تغيرات إيجابية في بنائها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها.

المطلب الرابع: مؤشرات التبعية الاقتصادية:

يمكن الاستدلال على مدى تبعية الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري حيث أن هذه الأخيرة مرتبطة بأسعار النفط كون عائدات الدولة تتركز أساسا على العائدات البترولية، وفيما يلي سنقوم بدراسة التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري من خلال دراسة المديونية الخارجية ثم ميزان المدفوعات فاحتياطات الصرف.

أولاً- تطور المديونية الخارجية : إن المديونية الخارجية تشكل عرقلة أساسية أمام طموحات التنمية لدولة، فقد شكلت بالنسبة للجزائر عرقلة أساسية للتنمية على مستوى التوازنات الماكرو-اقتصادية وعلى مستوى النمو، وهو ما قاد إلى تأثير عميق على مستوى التوازن الاجتماعي، فالتوازنات الماكرو-اقتصادية تتأثر بظاهرة المديونية انطلاقا من تأثير هذه الأخيرة على ميزانية الدولة، والجزائر كغيرها من الدول النامية عانت من ضعف في القدرات الإنتاجية والادخارية الوطنية، مما دفعها إلى اللجوء إلى الاستدانة كوسيلة للحصول على الأموال لتنفيذ برامجها التنموية، وقد أدى هذا الأسلوب إلى التزايد في حجم وخدمة الديون الخارجية، وهناك عدة أسباب ساهمت في تفاقم مشكلة المديونية في الجزائر منها ما له علاقة بانخفاض سعر البترول وانخفاض قيمة الدولار ومنها ما له علاقة بطريقة استخدام وإدارة هذه القروض، وفيما يلي سوف نحلل تطور المديونية الخارجية للجزائر من خلال دراسة تطور مخزون الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-21): تطور رصيد وخدمة الدين الخارجي (1990-2015) (الوحدة: المليار دولار)

السنوات	رصيد الدين لخارجي	خدمة الدين الخارجي	السنوات	رصيد الدين لخارجي	خدمة الدين الخارجي
1990	28.10	8.891	2003	23.5	4.20
1991	27.55	9.506	2004	21.8	4.44
1992	26.04	9.278	2005	17.19	5.83
1993	25.7	9.050	2006	5.61	13.31
1994	29.5	4.244	2007	5.60	-
1995	31.5	4.244	2008	5.58	1.218
1996	33.6	4.281	2009	5.41	01
1997	31.2	4.465	2010	5.45	0.666
1998	30.5	5.180	2011	4.41	0.618
1999	28.3	5.1	2012	3.69	0.844
2000	25.3	4.52	2013	3.39	0.520
2001	22.6	4.47	2014	3.73	0.269
2002	22.6	4.32	2015	3.02	0.695

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2001 -2002,2006 ,2010.2015.

المصدر:

1- مخزون الدين الخارجي: ارتفعت المديونية الخارجية للجزائر بصورة كبيرة منذ منتصف الثمانينيات نتيجة الميل الكبير إلى القروض الخارجية التي وجهت لتمويل الاستهلاك و الاستثمار في بعض المشاريع، وقد تزامنت هذه الظروف مع التغييرات التي حدثت في أسعار البترول، ففي الوقت الذي شهدت فيه الصادرات انخفاضا كبيرا منذ عام 1986 وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن أداء إلتزاماتها الخاصة بالمديونية الخارجية، حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، ومن الجدول السابق نلاحظ انخفاض مستمر لمخزون الديون الخارجية منذ سنة 1990 حتى 1993 حيث انتقل من 28.10 مليار دولار سنة 1990 إلى 25.7 مليار دولار سنة 1993 لكنها سرعان ما ارتفعت إلى 29.5 مليار دولار ثم إلى 31.5 مليار دولار خلال 1994 و1995 بسبب عمليات إعادة الجدولة سنة 1994، و استمر رصيد الدين في الارتفاع إذ تجاوز 30 مليار دولار كما توضحه البيانات فقد ارتفع إلى أكثر من 33 مليار دولار سنة 1996 ليشهد بعد ذلك تراجعاً نسبي و لكن بقي في حدود 30 مليار دولار خلال سنوات التسعينات.

وقد واصلت هذه الديون في الانخفاض لتصل في سنة 2000 إلى مستوى لم يتم تحقيقه طيلة عشرية التسعينات ليلغ 25.3 مليار دولار محققاً انخفاض قدره 3 مليار دولار من 1999 إلى 2000، و عرفت المديونية استقراراً نسبياً بين 2001 و2004 وذلك في حدود 23 مليار دولار وقد سمحت عمليات التسديد المسبق خلال 2005 و2006 مستغلة فرصة ارتفاع أسعار النفط وزيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إلى تخفيض المديونية إلى 5.57 سنة 2007.

وبعد الدفع المسبق والمعتبر في 2006، واصل إجمالي الدين الخارجي للجزائر انخفاضه ليصل في نهاية 2015 إلى 3.02 مليار دولار، ممثلاً 1.83% من إجمالي الناتج الداخلي.

2- خدمة الدين الخارجي: تمثل خدمات الديون أحد أهم العوامل المحددة للحالة الاقتصادية والمالية للبلد، فالقدرة على تسديد خدمات الديون في مواعيدها هي التي تحدد حالة الاقتصاد بغض النظر عن حجم الدين.

و بتتبع تطور خدمة الدين الخارجي في الجزائر نلاحظ الانخفاض المحسوس لخدمة الدين ما بين الفترة 1990-1994 و ذلك نظراً للأثر الإيجابي لإعادة الجدولة ، فمعطيات الجدول السابق تبرز أن خدمة المديونية انخفضت لأول مرة إلى حدود 4 مليار دولار سنة 1994 بعد ما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة 1990-1993، وسجلت ارتفاعاً نسبياً سنوياً 1998 و1999 حيث بلغت خدمة الدين 5.1 مليار دولار ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين الأول هو انخفاض أسعار البترول و الثاني ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع.

وقد عرفت خدمة المديونية استقرار نسبي خلال الفترة 2000-2004 حيث بلغ متوسطها 4.30 مليار دولار لترتفع بعد ذلك إلى 5.83 مليار دولار سنة 2005 ثم 13.31 مليار دولار سنة 2006 هذا الارتفاع الكبير لخدمات الدين راجع أساسا إلى سياسة الدفع المسبق للمديونية والناجمة عن ارتفاع أسعار البترول وتحسن الوضعية المالية للجزائر. ويؤكد تطور مؤشرات الدين الخارجي منذ انخفاضه الحاد سنة 2006 الاستمرارية الجيدة له في نهاية 2015، حيث بلغ مستوى خدمة الدين 695 مليون دولار في نهاية 2015 مقابل 269 مليون دولار سنة 2014، فبعد الانخفاض الحاد للدين الخارجي سنة 2006 تراجع مستوى خدمة الدين إلى أقل من واحد مليار دولار منذ 2009.

ومع أن المديونية الخارجية تقلصت كثيرا، ولم تعد تشكل عائقا للاقتصاد الجزائري، إلا أنها كلفت الجزائر خسائر مالية معتبرة وخلقت لها الكثير من المصاعب التي أثرت على قراراتها الاقتصادية، ففي الفترة الممتدة بين 1990 و2015 دفعت الجزائر أكثر من 115 مليار دولار.

ثانيا- تطور رصيد ميزان المدفوعات: إن ميزان المدفوعات يترجم حالة الميزان الجاري (الميزان التجاري (X-M) و ميزان العمليات غير المنظورة) و ميزان حساب رأس المال (الاستثمارات المباشرة، التوظيفات المالية على التراب الوطني أو في الخارج واحتياطيات الصرف)، فإذا كان رصيد حساب رأس المال غير كاف لموازنة رصيد الحساب الجاري معنى هذا أن البلد يتلقى أقل مما يدفع للخارج من العملة الصعبة. وفي الجزائر عند عجز الميزان الجاري يتدخل بنك الجزائر ويخفض من احتياطيات الصرف الدولية بما يمول العجز في ميزان المدفوعات.

وبدراسة ميزان المدفوعات في الجزائر نلاحظ أن سنوات التسعينات وهي سنوات الأزمة الحادة في المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر بسبب انهيار أسعار المحروقات وزيادة خدمات الديون الخارجية ومستحقات الديون قصيرة الأجل تميزت بالعجز المستمر في ميزان المدفوعات، بينما سجل ميزان المدفوعات فائضا سنيا 1996، 1997 قدر بـ 1428 مليون دولار و 1160 مليون دولار على التوالي وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية و المساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، لكن نلاحظ عودة العجز لميزان المدفوعات سنيا 1998 و 1999 بما قيمته (-1740) و(-2380) مليون دولار على التوالي، والسبب هنا هو نفسه الذي يتكرر باستمرار وهو تراجع أسعار النفط من 20.3 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 12.3 دولار سنة 1998، حيث تشكل معظم الصادرات من المحروقات في حين أن الصادرات خارج المحروقات تظل محدودة جدا معبرة عن غياب التنوع في سلة الصادرات، وهي خاصية مميزة للاقتصاد الجزائري منذ عقد السبعينات.

الجدول رقم(4-22): تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة 1990-2015 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	رصيد الحساب الجاري	الميزان التجاري	حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات	أسعار النفط (دولار/البرميل)
1990	1350	1920	1440-	90-	22.3
1991	2400	3330	1870-	530	18.6
1992	1300	2080	1230-	70	18.4
1993	1010	1460	1030-	20-	16.3
1994	1800-	300-	2500-	4300-	15.5
1995	2300-	200	3900-	6200-	16.9
1996	932	4120	496	1428	20.3
1997	3450	5690	2290-	1160	18.7
1998	910-	1510	830-	1740-	12.3
1999	20	3360	2400-	2380-	17.5
2000	8930	12300	1360-	7570	27.60
2001	7060	9610	870-	6190	23.12
2002	4360	6700	710-	3650	24.36
2003	8840	11140	1370-	7470	28.10
2004	11120	14270	1870-	9250	36.05
2005	21180	26470	4240-	16940	50.64
2006	28950	34060	11220-	17730	65
2007	30540	34240	990-	29550	72.36
2008	34450	40600	2540	36990	94.4
2009	410	7780	3450	3860	61
2010	12160	18200	3420	15580	77.4
2011	17766	25961	2375	20141	107.5
2012	12418	20167	-361	12057	109.5
2013	1153	9880	-1020	133	105.9
2014	-9277	459	3396	-5881	96.2
2015	-27476	-18083	-61	-27537	55.3

Source :

ONS, Rétrospective Statistique 1970- 2002

Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2000, 2007,2013,2015

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أنه منذ سنة 2000 وحتى سنة 2013 وميزان المدفوعات

يسجل فائضا معتبرا، وصل إلى أكثر من 16.9 مليار دولار سنة 2005 و 17.73 مليار دولار سنة 2006

ليبلغ 29.55 مليار دولار سنة 2007 والسبب المباشر لذلك هو التحسن في أسعار النفط حيث نلاحظ

أنه مباشرة بعد انخفاضها سنتي 2014 و 2015 سجل ميزان المدفوعات عجزا.

و لمعرفة العوامل التي أثرت على ميزان المدفوعات، سنحاول تحليل عناصر ميزان المدفوعات للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء ظهور العجز في ميزان المدفوعات أو اختفائه.

1- تطور الميزان التجاري: بدراسة تطور الميزان التجاري الذي يتضمن التطورات التي تجري في المعاملات المتعلقة بتجارة السلع مع العالم الخارجي، نلاحظ من خلال معطيات الجدول في الأعلى الرصيد كان فائضا طول فترة الدراسة باستثناء سنة 1994 التي كان الرصيد عجز كما أن الرصيد في سنة 1995 يعتبر أقل رصيد خلال الفترة محل الدراسة، ومرد ذلك هو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل خلال هاتين السنتين 15.5 و 16.9 دولار على الترتيب. وارتفع رصيد الميزان التجاري خلال سنة 1996 إلى 4.12 مليار دولار وكان هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع أسعار النفط حيث سجلت هذه الأخيرة انتقالا من 16.9 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 20.3 دولار أمريكي سنة 1996، واستمر اتجاه رصيد الميزان التجاري نحو الارتفاع سنة 1997 ليحقق مبلغ 5.69 مليار دولار، ولأن سنة 1998 تميزت بانخفاض أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل خلال هذه السنة 12.85 دولار، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات ككل، فقد انخفض رصيد الميزان التجاري من 5.69 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.51 مليار دولار سنة 1998، أي حقق انخفاض بما نسبته 74.66 بالمائة. وكان الاتجاه العام لرصيد الميزان التجاري منذ سنة 1999 هو الارتفاع وخاصة سنة 2000، بينما سجلت سنة 2001 و 2002 تناقصا في حصيلة الصادرات بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة الانخفاض النسبي لسعر النفط، مما انعكس على الميزان التجاري، وعرفت السنوات التالية ارتفاعا للأسعار العالمية للنفط ما نتج عنه نمو قيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى وضع إيجابي لميزان التجاري، وخاصة سنة 2006 حيث حقق الميزان التجاري فائضا بأكثر من 34 مليار دولار خلال هذه السنة و 40 مليار دولار سنة 2008 لكن هذه القيمة تراجعت حتى وصلت إلى 0.459 مليار دولار سنة 2014 وحقق الميزان التجاري عجزا قدر ب 18 مليار دولار سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط، و نلاحظ أن رصيد الحساب الجاري كان أقل من رصيد الميزان التجاري طول فترة الدراسة مما يدل على أن ميزان العمليات غير المنظورة سجل رصيد سالب طول فترة الدراسة وهذا يعود إلى تزايد تكاليف النقل الجوي والبحري وخصوصا نقل البضائع وتأمينها، إلى جانب تكاليف الصيانة، وأهم هذه التكاليف هي تلك المتعلقة بنقل المحروقات عن طريق أساطيل الدول الأجنبية، وأيضا إلى قلة تحويلات العاملين في الخارج.

2- تطور حساب رأس المال: يعبر حساب رأس المال عن صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال (تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بالإضافة إلى حركة الاستثمارات الأجنبية)، وقد عرف رصيدها سالباً طوال فترة الدراسة باستثناء سنوات قليلة، وأكبر عجز سجله حساب رأس المال كان

خلال سنة 2006 حيث قدر العجز بـ 11.22 مليار دولار وهذا كان نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج بسبب تفاقم المديونية الخارجية واللجوء إلى إعادة الجدولة بالنسبة لسنة 1995، والتقليص المعتبر للديون الخارجية بفضل التعجيل بعملية التسديد المسبق للديون الخارجية ابتداء من سنة 2005، ويمكن إبراز أهم الأسباب التي ساهمت في عجز حساب رأس المال في:

- ضعف ومحدودية تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.
- عبء المديونية الخارجية وارتفاع نسبة خدمة الديون، حيث ساهمت هذه الأخيرة في خروج حجم كبير من رأس المال نحو الخارج سواء نتيجة لإعادة الجدولة خلال سنتي 1994 و 1995 أو نتيجة دفع الأقساط وخدمات الديون أو نتيجة عملية الدفع المسبق لهذه المديونية خلال السنوات 2005، 2006 و 2007 فالمدونية الخارجية تعتبر أحد أهم العوامل التي ساهمت في عجز حساب رأس المال خلال الفترة.
- افتقار الجزائر لسوق مالية نشطة تعمل على تحريك رؤوس الأموال في الداخل واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ومما سبق يمكن القول أن حساب رأس المال واجه أثناء فترة الدراسة، عجزا مستمرا باستثناء سنوات قليلة (1996، 2008، 2009، 2010، 2011، 2014) لكن الفائض المسجل في الحساب التجاري ساهم في تغطية هذا العجز و بما أن السبب الرئيسي في اتجاه رصيد الميزان التجاري هو أداء الصادرات، وهذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك للثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-23): تطور نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات (1990-2015) (الوحدة: %)

السنوات	صادرات المحروقات %	باقي الصادرات %	السنوات	صادرات المحروقات %	باقي الصادرات %
1990	96.9	3.1	2003	97.23	2.77
1991	97	3	2004	97.50	2.5
1992	95.39	4.61	2005	98.03	1.97
1993	95.22	4.61	2006	97.83	2.17
1994	95.99	4.01	2007	97.78	2.12
1995	95.01	4.99	2008	98.2	1.8
1996	93.41	6.59	2009	98.3	1.7
1997	93.32	6.68	2010	98.3	1.7
1998	96.52	3.48	2011	98.3	1.7
1999	96.48	3.52	2012	98.4	1.6
2000	97.23	2.77	2013	98.4	2.7
2001	96.60	3.40	2014	97.3	2.7
2002	96.60	3.40	2015	95.7	4.3

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات غير النفطية تتميز بمشاشة وتذبذب مقارنة بالصادرات النفطية حيث بلغت نسبة هذه الأخيرة أكثر من 95% من إجمالي الصادرات طول فترة الدراسة، وهذه النتائج تؤكد الحساسية الشديدة لميزان المدفوعات اتجاه أسعار النفط مما تستوجب ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات هذا الأمر الذي شرعت فيه الجزائر منذ 1986، وقد منحت العديد من الحوافز طوال هذه الفترة لكن النتائج المحصل عليها تبقى دون المستوى المرغوب وهذا ما لحظناه من البيانات السابقة.

ثالثا- احتياطات الصرف: إن احتياطات الصرف هي حقيقة صمام أمان للبلد يمكن اللجوء إليه عند الضرورة للوفاء بالتزاماته الخارجية خاصة الالتزامات قصيرة الأجل مثل مدفوعات خدمة الدين، ومواجهة الاختلال العارض في ميزان المدفوعات والدفاع عن سعر الصرف، ولقد عرفت احتياطات الصرف تحسنا ابتداء من سنة 1996 وذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة، وإعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار خلال سنتي 1996 و1997 مما سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية، حيث انتقلت من 2.1 مليار دولار سنة 1995 إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 لتبلغ الذروة سنة 1997 بـ 8.05 مليار دولار لكنها عرفت تراجع خلال سنتي 1998 و1999 حيث بلغت 6.84 مليار دولار ثم 4.40 مليار دولار و ذلك بسبب تراجع أسعار النفط من جهة وارتفاع خدمات الدين الخارجي من جهة ثانية.

الجدول رقم (4-24): تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	الاحتياطات الدولية	السنوات	الاحتياطات الدولية
1990	0.77	2003	32.94
1991	1.61	2004	42.3
1992	1.50	2005	56.18
1993	1.46	2006	77.78
1994	2.67	2007	110.18
1995	2.1	2008	143.1
1996	4.23	2009	147.22
1997	8.05	2010	162.22
1998	6.84	2011	182.22
1999	4.40	2012	190.66
2000	11.9	2013	194.01
2001	17.96	2014	178.93
2002	23.11	2015	144.13

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2001-2002, 2006, 2010, 2015.

المصدر:

و بعد أن كانت احتياطات الصرف في مستوى منخفض مثير للقلق أقل من 1.5 مليار دولار سنة 1993 انتقلت إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 ثم قفزت إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000 ثم 23.11 مليار دولار سنة 2002 واستمرت في التضاعف سنة بعد سنة حتى وصلت 194.01 مليار دولار سنة 2013، فقد سمح التطور الايجابي الحاصل في أسعار النفط بإعادة تشكيل احتياطات الصرف بصورة معتبرة، وبذلك أصبحت الجزائر تتمتع بقدرة واضحة في التعامل مع أسواق النقد الدولية، حيث يعد مستوى هذه الاحتياطات من العوامل المحددة لثقة الدائنين في البلد وعامل مساعد للمستثمرين الأجانب على اتخاذ قرارات الاستثمار، ويعد تشكيل حجم من الاحتياطات الدولية أحد أوجه النجاح المحقق في نظر صندوق النقد الدولي، ولكن تراجعت احتياطات الصرف بعد ذلك حيث بلغت 178.93 مليار دولار سنة 2014 ثم انخفضت إلى 144.13 سنة 2015 وهذا نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

حيث جاء المبحث الأول لتوضيح استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر ومن خلاله لاحظنا أن الجزائر عرفت مسار طويل من أجل تحقيق التنمية حيث مر هذا المسار التنموي بعدة مراحل وعرف تعرجات كثيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، سطرت الجزائر الخطوط العريضة للتنمية و التي نجد انعكاسا لها في المخططات المتتالية التي احتل التصنيع فيها مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني، لكن سرعان ما بدأت هذه النظرة تكشف عن بوادر الضعف والاختلال ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري و التي وضعت أمام حتمية اللجوء إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على قروض وتمديد آجال الدفع مقابل تطبيق برامج إصلاحات صارمة، ومع مطلع الألفية تمكنت الجزائر من تحقيق إيرادات ضخمة نتيجة ارتفاع مستويات أسعار النفط فتبنت تجربة تنمية جديدة من خلال تبني سياسة اقتصادية ألا وهي سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي والذي يتمحور حول رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال تنفيذ مخططات تنمية ضخمة.

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى تطور الإنفاق العام خلال الفترة (1990-2015) وقد لاحظنا أن الجزائر شهدت كغيرها من الدول زيادات معتبرة في النفقات العامة وهناك فرق كبير بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز فمتوسط نسبة نفقات التسيير خلال الفترة بلغت حوالي 70% من إجمالي النفقات العامة أما خلال الفترة 2000-2015 أخذت نفقات التجهيز في التزايد من سنة لأخرى حتى بلغت 47.08% سنة 2008، و هذا التطور الايجابي لنفقات التجهيز كان بسبب إتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار أساسا، و أهم سبب لتزايد النفقات العامة في الجزائر هو ارتفاع الإيرادات العامة التي تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة.

وتطرقنا في المبحث الثالث إلى أثر البرامج التنموية على مؤشرات التنمية الاقتصادية حيث لاحظنا من خلال هذا المبحث أن الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة تميز بتباين شديد وذلك حسب الظروف الاقتصادية والسياسات المطبقة. حيث شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية تغيرات مهمة. فمؤشر النمو الاقتصادي حقق معدلات إيجابية ولو أنها منخفضة في بعض الأحيان بعد سنوات من المعدلات السلبية خلال التسعينيات، أما مؤشر معدل البطالة فأخذ منحى تصاعديا قبل 2000 حيث وصل إلى

29.8% في هذه السنة وذلك بسبب الإصلاحات، الاقتصادية ثم بدأ المعدل في الانخفاض تدريجيا إلى أن وصل إلى 9.8% سنة 2013، كما عرف مؤشر التنمية البشرية تحسنا مستمرا خلال الفترة، كما لاحظنا أن مساهمة قطاع النفط لازال يحتل الصدارة بين القطاعات الأخرى، أما مؤشر التوازن الخارجي فإن رصيد ميزان المدفوعات حقق فائضا منذ سنة 1999 إلى 2013 وهو ما يؤكد تبعيته إلى صادرات المحروقات والتي مثلت نسبة أكبر من 95% من الصادرات، وتمكنت الجزائر بإعادة تشكيل احتياطات صرف بصورة معتبرة لكنها بدأت في التراجع ابتداء من 2014، أما المديونية الخارجية فقد كان تحكّم واضح فيها حيث واصل إجمالي الدين الخارجي للجزائر انخفاضه ليصل في نهاية 2015 إلى 3.02 مليار دولار، ممثلا 1.83% من إجمالي الناتج الداخلي.

الفصل الخامس:

دراسة قياسية لأثر الإنفاق

العام على مؤشرات التنمية

الاقتصادية في الجزائر

الفصل الخامس: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

من خلال الفصول السابقة خلصنا إلى أن لحجم الإنفاق الحكومي أهمية كبيرة في التأثير على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للنفط، حيث يقوم بتوفير التسهيلات والحوافز اللازمة لبناء الهيكل الأساسي والاجتماعي والاقتصادي، وتنفيذ الخطط الإنمائية الطموحة والاستفادة من الموارد المالية المتاحة من إيرادات النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية، وباعتبار الجزائر إحدى هذه الدول وانطلاقاً من إشكالية الدراسة سنحاول تطبيق طرق الاقتصاد القياسي لاختبار العلاقات النظرية وبناء نموذج قياسي يساعد في فهم و تفسير دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث سنعمد في تكوين النموذج المفسر للتنمية الاقتصادية على مؤشرات التنمية الاقتصادية الرئيسية التي تلعب الدور الأساسي في توضيح وتجسيد التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المؤشرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة ومؤشر التنمية البشرية، ولذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: توطئة عن النموذج المستخدم في الدراسة

المبحث الثاني: أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي وعلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على معدل البطالة وعلى مؤشر التنمية البشرية.

المبحث الأول: توطئة عن النموذج المستخدم في الدراسة.

يعتبر الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الكمي، يهتم بصياغة وتقدير واختيار تحليل النماذج الاقتصادية مستخدماً النظرية الاقتصادية والإحصاء والرياضيات، بهدف اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية من ناحية أخرى¹.

ويهدف الاقتصاد القياسي إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:²

- اختيار النظريات الاقتصادية والتحقق من مدى انطباق هذه النظرية مع الواقع الفعلي، ومن ثم يمكن قبولها أو رفضها أو تعديلها والتوصل إلى نظرية اقتصادية جديدة.
- المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال توفيره لتقديرات كمية للعلاقات الاقتصادية تعتبر مهمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- المساعدة في وضع وتقييم السياسات الاقتصادية من خلال توفيره التنبؤات عن المتغيرات الاقتصادية في المستقبل.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض نموذج الانحدار الخطي المتعدد وكيفية تقدير معالم هذا النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية وأهم الاختبارات والمعايير الإحصائية والقياسية التي يقيم من خلالها هذا النموذج.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد :

يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i وعدد من المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_K وحد عشوائي U_i ، ويعبر عن هذه العلاقة، بالنسبة لـ n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة، بالشكل الآتي :

$$Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i2} + \dots + B_KX_{ik} + U_i \quad \dots (01)$$

وفي واقع الأمر فإن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعادلات كالتالي:

$$Y_1 = B_0 + B_1X_{11} + B_2X_{12} + \dots + B_KX_{1K} + U_1$$

$$Y_2 = B_0 + B_1X_{21} + B_2X_{22} + \dots + B_KX_{2K} + U_2$$

$$\dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots$$

$$Y_n = B_0 + B_1X_{n1} + B_2X_{n2} + \dots + B_KX_{nK} + U_n$$

¹ عصام عذير الشريف، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1981، ص 07

² عصام الشوربجي، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 11

هذه المعادلة تتضمن (k+1) من المعلومات المطلوب تقديرها علما بأن الحد الأول منها (B₀) يمثل الحد الثابت وهذا يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والمتجهات لتقدير تلك المعلمات. عليه يمكن صياغة هذه المعادلات في صورة مصفوفات كالتالي :

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2K} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nk} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ B_K \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_0 \\ U_1 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} \dots (02)$$

ولتقدير معلمات النموذج يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد، ولهذا الغرض يمكن كتابة المعادلة (01) بصيغتها التقديرية كالتالي :

$$\hat{Y}_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_{i1} + \hat{B}_2 X_{i2}$$

ولما كان هدفنا هو الحصول على قيم كل من $\hat{B}_0, \hat{B}_1, \hat{B}_2$ التي تجعل مجموع مربعات الانحرافات أقل ما يمكن، أي تصغير القيمة $\sum e_i^2$ (مبدأ المربعات الصغرى) إلى أقل قيمة ممكنة أي :

$$\text{Min} \rightarrow \sum_{i=1}^n e_i^2$$

$$e_i = Y_i - \hat{Y}_i$$

$$\sum e_i^2 = \sum (Y_i - \hat{Y}_i)^2$$

ومن خلال التعويض عن \hat{Y}_i بما يساويها واخذ المشتقات الجزئية بالنسبة إلى $\hat{B}_0, \hat{B}_1, \hat{B}_2$ ومساواتها بالصفر نحصل على :

$$\frac{\partial \sum e_i^2}{\partial \hat{B}_0} = 2 \sum (Y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2})(-1) = 0 \quad (03)$$

$$\frac{\partial \sum e_i^2}{\partial \hat{B}_1} = 2 \sum (Y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2})(-X_{i1}) = 0 \quad (04)$$

$$\frac{\partial \sum e_i^2}{\partial \hat{B}_2} = 2 \sum (Y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{i1} - \hat{B}_2 X_{i2})(-X_{i2}) = 0 \quad (05)$$

وتمثل المعادلات (03)، (04) و (05) المعادلات الطبيعية الثلاث التي تستخدم في تقدير المعالم الثلاثة المجهولة $\hat{B}_0, \hat{B}_1, \hat{B}_2$ ، ويمكن أن تحل هذه المعادلات بطريقة المحددات بواسطة قاعدة كرامير للحصول على قيم \hat{B}_K من المعلمات، أو عن طريق طريقة الانحرافات باستخدام أسلوب الانحرافات أو ما يسمى بالمتوسطات¹.

¹ بعد استخدام الحاسوب، فقد أصبح من السهل على الباحث الاقتصادي أن يحصل على النتائج من خلال إجادته استخدام إحدى البرمجيات الإحصائية أمثال SPSS , EXCEL ولا يحتاج إلى استخدام الصيغ أعلاه في الجوانب التطبيقية.

المطلب الثاني: تحليل نموذج الدراسة:

لقد اعتمدنا في تحليل نموذج الدراسة على الأسلوب القياسي وعلى الأسلوب الإحصائي وما يتضمنه كل منهما من شروط ومعايير يمكن من خلالها الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج وإثبات وجود العلاقة محل الدراسة.

إن التحليل القياسي يتطلب إستقرارية السلاسل الزمنية فغياب الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف والتي تجعل معظم الإختبارات الإحصائية مضللة، ومن أجل ذلك وجب دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية من أجل تفادي المشاكل.

أولا - الشروط القياسية: لقد اعتمدنا في تحليلنا القياسي على اختبارات الإستقرارية وكذا اختبارات السببية.

1 - دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: تطلق الاستقرارية على السلسلة الزمنية التي يكون وسطها الحسابي وتباينها ثابتان عبر الزمن وتعرف أيضا أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية والتي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن فالسلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على إتجاه عام ولا على مركبة فصلية، ويتم اختبار الاستقرارية باختبارات جذر الوحدة وهناك العديد من الطرق لذلك أهمها اختبار ديكي-فولر (*Dickey Fuller*).

أ- اختبار ديكي فولر البسيط (*DF*): ابتكر كل من *Dickey and Fuller* (1979-1980) طريقة لاختبار استقرار السلسلة الزمنية. حيث يتم لاختبار الاستقرار وجود جذر الوحدة وهذا الاختبار مبني على نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:¹

$$y_t = \phi y_{t-1} + u_t$$

يتم اختبار ما إذا كانت ϕ تساوي 1 ومن هنا جذر الوحدة وفرضية العدم أو $\phi = 1$ لا تساوي الواحد ومنه الفرضية البديلة.

$$H_0: \phi = 1 \quad \text{فرضية العدم:}$$

$$H_1: \phi < 1 \quad \text{الفرضية البديلة:}$$

وقد اقترحا *Dickey and Fuller* معادلات للانحدار يمكن أن تستخدم لاختبار جذر الوحدة:²

¹ *David A. Dickey*, *Wayne A. Fullern*, distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, *Journal of the American statistical association*, Vol. 74, Issue 366, Jun 1979, p 427.

² *Gebhard Kirchgässner. and Jürgen Wolters*; *Introduction to Modern Time Series Analysis*, *SPRINGER-Verlag*, Berlin Heidelberg, 2007, p165.

الأولى لا تتضمن قاطع في السلسلة ذات المسار العشوائي كالتالي:

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + u_t$$

والثانية تتضمن قاطع في السلسلة ذات المسار العشوائي (C) كالتالي:

$$\Delta y_t = c + \phi y_{t-1} + u_t$$

والمعادلة الثالثة تسمح للنموذج بأن يتضمن متجه زمني (Bt) غير عشوائي:

$$\Delta y_t = c + Bt + \phi y_{t-1} + u_t$$

نقوم بتقدير معالم ϕ للنماذج الثلاث بعد حساب t الذي يمثل اختبار *Student* ونقارنها بالقيم الجدولية التي قدمها *Dickey & Fuller* فإذا كانت القيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة نقبل فرضية العدم ووجود الجذر الواحدوي.

ب - اختبار ديكي فولر الموسع: *The Augmented Dickey-Fuller (ADF)*

حيث أن حد الخطأ في معادلة ديكي فولر غالبا لا يكون ذا ضجيج أبيض. ديكي فولر وسع الطريقة باقتراح تعديل للاختبار ليتضمن متباطات إضافية للمتغير التابع من أجل التخلص من الارتباط الذاتي. طول المتباطات في الحالات الثلاث يتحدد إما بمعيار أكايكا *Akaike* *information criterion (AIC)* أو بمعيار شوارتز *Schwartz Bayesian criterion* (SBC) أو باستخدام اختبار الارتباط الذاتي مضروب لاجرانج *LM* ، الثلاث حالات الممكنة تعطى بالمعادلات التالية:

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta y_{t-1} + u_t$$

$$\Delta y_t = c + \phi y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta y_{t-1} + u_t$$

$$\Delta y_t = c + Bt + \phi y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta y_{t-1} + u_t$$

الاختلاف بين الثلاث معادلات هو وجود القاطع والمتجه الزمني.

2- اختبارات السببية: عند التحدث عن العلاقة السببية في عرف الاقتصاد القياسي، فنحن نتساءل عن ما إذا كان التغيير في متغير ما يسبب التغيير في متغير آخر. وتعد مساهمة (1969) *Granger* الأبرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية. وطبقا له تكون X_2

مسبب (دافع) لـ X_1 إذا تحسنت القيمة التنبؤية لـ X_1 عند إضافة معلومات عن X_2 خلال التحليل.¹

وفي سنة 1969 قدم *Granger* اختباراً للسببية والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر ويجري هذا الاختبار كما يلي:²

ليكن لدينا النموذج $VAR(1)$ بحيث يقسم الشعاع X_t إلى قسمين:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ b_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ b_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} \\ + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ b_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{pmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \dots, X_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \dots, X_{1t-p})$ ، إذا كانت إضافة المجموعة X_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم X_{1t} وهذا يكمن في إجراء اختبار فرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج VAR ، ويسمى حينئذ النموذج بـ VAR المقيد، ويرمز له بـ $RVAR$ أي $Restricted VAR$ ، وتحدد درجة التأخير باستعمال VAR . ويكون لدينا:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0 \quad \text{إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:}$$

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0 \quad \text{إذا تحققت الفرضية:}$$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين: X_{1t} تسبب X_{2t} ، و X_{2t} تسبب X_{1t} ، إذن نحن في حالة حلقة رجعية *Feed back effect*.

ولإختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر *Fisher* المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلوى

الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين VAR غير مقيد $UVAR$ والنموذج المقيد VAR ، إذ نحسب نسبة أعظم احتمال L^* :

$$L^* = (n - c) \times \left(\ln \left| \sum_{RVAR} \right| - \ln \left| \sum_{UVAR} \right| \right)$$

¹ GOURIEROUX C. et MONFORT A., "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques", Economica-Paris, 1990, pp. 442-446.

² LARDIC S. et MIGNON V. "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières" Ed, Economica-Paris, 2002, pp. 99-101

L^* تتبع قانون x^2 (khi-deux) ذو درجة حرية $2p$ بحيث:

\sum_{RVAR} : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

\sum_{UVAR} : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

C : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $x_Z^2 > L^*$ (بحيث x_Z^2 هي القيمة الجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض H_0).

ثانيا: الشروط الإحصائية: إن توفر الشروط الإحصائية في معطيات الدراسة إشارة مهمة لأي بحث، لأنها توحي بجودة النموذج وتعطي ثقة في قدرة المتغيرات المأخوذة على تفسير الظاهرة محل البحث، وتمثل هذه الشروط والمعايير في:

1- اختبار معنوية معاملات النموذج: إن مستوى المعنوية يعبر عن احتمال الخطأ عند اتخاذ قرار الرفض للفرضية العدمية و بالتالي فإن مستوى المعنوية α يشير إلى احتمال الوقوع في الخطأ من النوع الأول، فعندما نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% و نقبل الفرضية البديلة فإن هذا يعني أن هناك احتمالا قدره 95% أن يكون قرار الرفض قرارا صحيحا، وهناك احتمال قدره 5% أن يكون قرار الرفض قرارا خاطئا و يستند هذا الإخبار على قيمة T ستودنت لتقييم معنوية المعالم و يساعد هذا الاختبار على بناء ثقة في المعلمات و قدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة.

2- اختبار معنوية النموذج يتم ذلك باستخدام اختبار فيشر $FICHER (F)$ و الذي يهدف إلى التعرف على معنوية الانحدار ككل أي دلالة النموذج بصورة عامة.

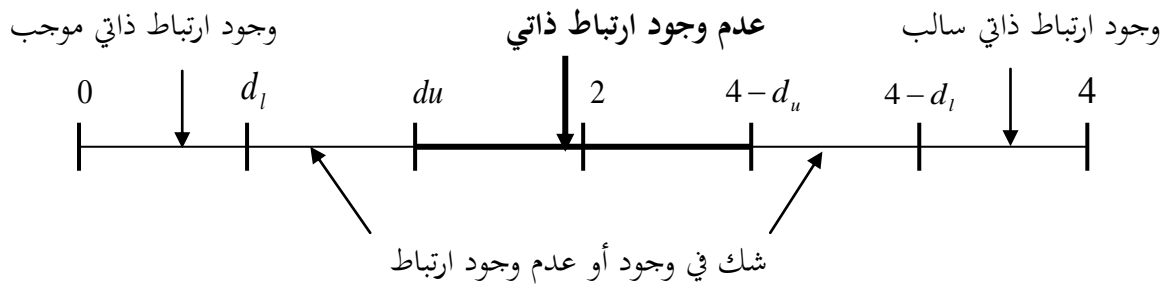
3- قياس درجة ارتباط المتغيرات: يتم ذلك باستعمال معامل الارتباط (R) الذي يعتبر مقياس لدرجة اقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير آخر أو في مجموعة من المتغيرات الأخرى، ويسمى الارتباط بين متغيرين اثنين بالارتباط البسيط كما يسمى الارتباط بين أكثر من متغيرين اثنين بالارتباط المتعدد، أما معامل التحديد R^2 يستخدم لقياس نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغيرات المستقلة معاً، ويتم استخدام R^2 لقياس جودة توفيق معادلة الانحدار المقدرة أو المقدرة التفسيرية للنموذج.

4- اختبار فرضية عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء(اختبار درين واتسن

$(DURBIN.WATSON)$ تعتمد طريقة المربعات الصغرى على جملة الفرضيات الأساسية ومن بينها فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء وتنص فرضية العدم في اختيار النموذج الخطي بصدد الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي أن معامل الارتباط الخطي بينها يكون معدوم:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \varphi \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

وبعد حساب (d) نقارنهما مع القيمتين المحدولتين (d_L) ، التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي، و (d_U) التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد الملاحظات (N) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة α (1% أو 5%) ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:



ويتم قبول ورفض H_0 حسب الحالات التالية:

$0 < d < d_1$ وجود ارتباط ذاتي موجب.

$d_1 < d < d_2$ مجال غير محسوم (هناك شك في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي).

$d_2 < d < 4-d_2$ عدم وجود ارتباط ذاتي.

$4-d_2 < d < 4-d_1$ مجال غير محسوم، هناك شك في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي.

$4-d_1 < d < 4$ وجود ارتباط ذاتي سالب.

المبحث الثاني: أثر الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

سنقوم ببناء نموذجين قياسيين الأول لقياس أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي والثاني لقياس أثر الإنفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد حصر المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة بالمتغيرات المفسرة من خلال النظر في فحوى النظرية الاقتصادية من جهة و بالاعتماد على الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، مع التعديل حسب الضرورة وبناء نموذجين قياسيين يمكن من خلالهما تحليل الظاهرتين المدروستين.

المطلب الأول: أثر الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

إن العلاقة النظرية التي تربط الإنفاق الحكومي بالناتج المحلي الإجمالي هي علاقة موجبة، و هذا ما توصلنا إليه في الفصل الأول من هذا البحث وفيما يلي سنقوم ببناء نموذج قياسي اقتصادي يفسر العلاقة بين الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً- تعيين النموذج: تعد صياغة النموذج من أهم المراحل وذلك لتطلبه تحديد المتغيرات التي يجب أن يشمل عليها النموذج:

أ- المتغير التابع: وهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونرمز له بـ PIB وقد تم الاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وذلك في الفترة الممتدة (1990-2015)

ب- المتغيرات المفسرة: يتكون النموذج من خمسة متغيرات مفسرة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل هذه المتغيرات في:

نفقات التسيير: تم اعتمادها كمتغيرة للإنفاق العام والتي يمكنها زيادة عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج القومي، ونعتمد الرمز (depges) وقد اعتمدنا على إحصائيات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

نفقات التجهيز: تم اعتمادها كمتغيرة للإنفاق العام ومن خلالها يمكن زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية وبالتالي يكون له أثر ايجابي على الإنتاج أو الناتج الوطني ونعتمد الرمز (depequi)، وقد اعتمدنا على إحصائيات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

الإيرادات البترولية: حيث تم اعتماد الجباية البترولية باعتبارها المورد السيادي الرائد الممول للميزانية العامة ومن ثم الرفع من الناتج ونرمز لها بـ (Lfispet)، وقد اعتمدنا على إحصائيات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

حجم العمالة: تم اعتمادها باعتبارها القوة المدرة للقيمة المضافة التي تسهم في زيادة إنتاجية العمل فزيادة الناتج ونرمز لها بـ (VE) وقد اعتمدنا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

التراكم الخام للأصول الثابتة للقطاع الخاص: وذلك بعد طرح نفقات التجهيز من التراكم الخام الإجمالي لأنها مدرجة في النموذج وقد استعنا بالتراكم الخام بديلا عن رصيد رأس المال وهو يساهم في زيادة حجم الناتج ونرمز لها بالرمز (ABFF) وقد اعتمدنا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات. وكل المتغيرات السابقة (المستقلة والتابع) نأخذها بالقيم الحقيقية¹.

وتتلخص العلاقة الدالية للنموذج كما يلي:

$$LPIB=f(L depequ, Ldepges, Lfispet , LABFF, LVE)$$

ونكتب:

$$LPIB_i = \alpha_0 + \alpha_1 Ldepequ_i + \alpha_2 Ldepges_i + \alpha_3 Lfispet_i + \alpha_4 LABFF + \alpha_5 LVE + \varepsilon_i$$

ثانيا- دراسة استقرارية المتغيرات:

تتبعن معالم استقرارية متغيرات النموذج من معطيات الجدول أدناه:

الجدول رقم(5-1): نتائج اختبار ADF على المتغيرات المستقلة عند المستوى والفرق عند معنوية 5% لنموذج

PIB

الاحتمال عند الفرق الاول	الاحتمال عند المستوي	متغيرات النموذج
0.0015:01 حالة النموذج	0.8575:01 حالة النموذج	LPIB
0.0085:02 حالة النموذج	0.6967:02 حالة النموذج	
0.0004:03 حالة النموذج	0.9969:03 حالة النموذج	
0.0014:01 حالة النموذج	0.9699:01 حالة النموذج	Ldepequ
0.0500:02 حالة النموذج	0.6379:02 حالة النموذج	
0.0002:03 حالة النموذج	0.9748:03 حالة النموذج	
0.0013:01 حالة النموذج	0.7419:01 حالة النموذج	Ldepges
0.0078:02 حالة النموذج	0.3771:02 حالة النموذج	
0.0003:03 حالة النموذج	0.9974:03 حالة النموذج	
0.0004:01 حالة النموذج	0.4385:01 حالة النموذج	Lfispet
0.0062:02 حالة النموذج	0.7411:02 حالة النموذج	
0.0000:03 حالة النموذج	0.8717:03 حالة النموذج	
0.0021:01 حالة النموذج	0.9688:01 حالة النموذج	LABFF
0.0040:02 حالة النموذج	0.3211:02 حالة النموذج	
0.0002:03 حالة النموذج	0.9814:03 حالة النموذج	

¹ جميع القيم الحقيقية محسوبة على أساس سنة 1989 كسنة أساس (القيمة الحقيقية للمتغير = القيمة الاسمية للمتغير ÷ مؤشر الأسعار).

حالة النموذج 01: 0.0000	حالة النموذج 01: 0.8542	LVE
حالة النموذج 02: 0.0003	حالة النموذج 02: 0.4560	
حالة النموذج 03: 0.0002	حالة النموذج 03: 0.9998	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الملحق 01

يتضح من خلال مخرجات Eviews 9.0 أن سلاسل متغيرات النموذج غير مستقرة عند المستوى لأن الاحتمال $P_{valeurs} \geq 0.05$ ولكنها مستقرة عند الفرق الأول.

ثالثاً- اختبار السببية بين المتغيرات محل الدراسة بالاعتماد على اختبار سببية انجل جرانجر.

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-2): اختبار السببية لمتغيرات نموذج الناتج المحلي الاجمالي

الفرضيات	Probabilité	اختبار الفرضية
LPIB لا يسبب Ldepequ	0.0314	مقبولة
LPIB لا يسبب Ldepequ	0.0252	مرفوضة
LPIB لا يسبب Ldepges	0.3955	مقبولة
LPIB لا يسبب Ldepges	0.0133	مرفوضة
LPIB لا يسبب Lfispet	0.0185	مقبولة
LPIB لا يسبب Lfispet	0.4045	مرفوضة
LPIB لا يسبب LABFF	0.0165	مرفوضة
LPIB لا يسبب LABFF	0.0029	مرفوضة
LPIB لا يسبب LVE	0.5887	مقبولة
LPIB لا يسبب LVE	0.0169	مرفوضة

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات Eviews 9.0 الواردة في الملحق 01.

يتضح من خلال الجدول أعلاه وحسب سببية أنجل جرانجر أن كل المتغيرات التفسيرية لها سببية التأثير في LPIB لأن $P_{value} \geq 0.05$.

رابعاً- تقدير معاملات النموذج

انطلاقاً من مخرجات SPSS 22.0 تم الحصول على المعادلة المبينة أدناه بإدخال لوغاريتم سلاسل الفرق الأول (المستقرة)، تم الحصول على معادلة خط الانحدار المتعدد حيث تتضح معالم النموذج فيما يلي:

$$DLPIB = 0.025 + 0.046 DLdepequ + 0.006 DLdepges + 0.286 DLfispet + 0.121 DLABFF$$

* (0.024) (0.049) (0.038) (0.000) (0.009)

+ 0.025D LVE
(0.043)

F=30.867 DW=1.941 R = 0.944 R² = 0.890 N=25

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS22.0

* تشير إلى Sig

خامسا- التقييم الاقتصادي والإحصائي

1- التقييم الاقتصادي: ونعتمد من خلال هذا البند على متابعة مدى موافقة مخرجات الدراسة القياسية (إشارات المتغيرات) مع مدلول النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. بالنسبة لمعامل (α_1) (الخاص بنفقات التجهيز): ونلاحظ أن إشارته موجبة وهو موافق لطرح النظرية الاقتصادية أي أنه كلما زادت نفقات التجهيز بـ(1%) فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بـ 0.046%.

بالنسبة لمعامل (α_2) (نفقات التسيير): ونلاحظ أن إشارته موجبة أي أنه كلما زادت نفقات التسيير بـ (1%) فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بـ 0.006%، وهو يتوافق مع طرح النظرية الاقتصادية. بالنسبة لمعامل (α_3) (الخاص بالجباية البترولية): إشارته موجبة أي هناك علاقة طردية فكلما زاد حجم الجباية البترولية بـ 1% فإن (PIB) يرتفع بـ 0.286% وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. بالنسبة لمعامل (α_4) (التراكم الخام للأصول الثابتة): علاقة طردية أي كلما زاد حجم الاستثمار بـ 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بـ 0.121% وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل (α_5) (حجم العمالة): ونلاحظ أن إشارته موجبة وهو موافق لطرح النظرية الاقتصادية أي أنه كلما زاد حجم العمالة بـ (1%) فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بـ 0.025% وهذا أيضا يتوافق مع طرح النظرية الاقتصادية.

2- التفسير الإحصائي

سنتطرق إلى التقييم الإحصائي للنموذج من الناحيتين: الجزئية والكلية.

أ- اختبار المعنوية الكلية: يتضح من خلال مخرجات SPSS قوة العلاقة الارتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وبين كل من نفقات التسيير، نفقات التجهيز، التراكم الخام الخاص،

الإيرادات البترولية، وحجم العمالة كمتغيرات تفسيرية وهذا ما يظهره معامل الارتباط المتعدد R الذي بلغ 0.944، كما يشير النموذج أن معامل التحديد R^2 بلغ 0.890 وهذا ما يدل على أن للمتغيرات المفسرة أثر في المتغير التابع يبلغ نسبة 89%، بينما 11% تفسر من طرف متغيرات لم يتم حصرها في هذا النموذج.

بينما بلغت قيمة فيشر ($F_C = 30.867$)، وهي معنوية عند 5% حيث $Sig=0.000$ وهذا ما يدلي بالصلاحيّة الكلية للنموذج:

ب- اختبار المعنوية الجزئية

ويرتكز اختبار المعنوية الجزئية على اختبار ستودنت (t)، والذي يبنى على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 = \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = 0 \\ H_1 = \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq 0 \end{cases}$$

ويتبين من خلال مخرجات SPSS أن المعلمات ($\alpha_5, \alpha_4, \alpha_3, \alpha_2, \alpha_1, \alpha_0$) كانت معنوية عند درجة ثقة (5%)، حيث أن:

$$\begin{cases} sig_{\alpha_0} = 0.024 < 5\% \\ sig_{\alpha_1} = 0.049 < 5\% \\ sig_{\alpha_2} = 0.038 < 5\% \\ sig_{\alpha_3} = 0.000 < 5\% \\ sig_{\alpha_4} = 0.009 < 5\% \\ sig_{\alpha_5} = 0.043 < 5\% \end{cases}$$

نستنتج أن جميع المتغيرات المستقلة لها معنوية إحصائية عند درجة ثقة $\alpha = 5\%$ ومنه فإن لهم تأثير على المتغير التابع *PIB*.

سادسا- اختيار فروض المربعات الصغرى العادية:

وسيتم اختيار الشروط التالية:

1- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي:

ويعتمد اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي على الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{بواقي نموذج PIB يتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1: \text{بواقي نموذج PIB لا يتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

وباعتماد كلا من اختبار $(Shapiro-Wilk)$ ، واختبار $(Kolmogorov-Smirnov)$ نتضح النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-3): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي PIB

Test of Normality				
	Kolmogorov – Smirnov		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig ₂	Statistic	Sig ₁
Standardized Residual	0.209	0.200	0.979	0.869

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS22.0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

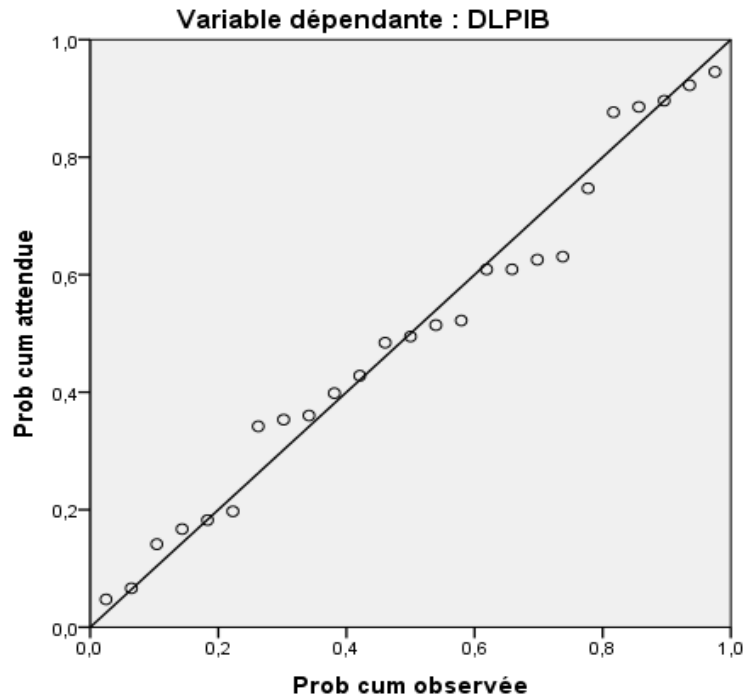
$\left\{ \begin{array}{l} Sig_1=0.869 > 5\% \\ Sig_2=0.200 > 5\% \end{array} \right.$

وهذا ما يلزمنا لقبول H_0 والتي مفادها أن البواقي تتيح التوزيع الطبيعي.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (5-1): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج LPIB

Tracé P-P normal de régression Résidus standardisés



المصدر: مخرجات SPSS22.0

2- الاستقلال الذاتي للبواقي:

ويتم ذلك باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ H_1: \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

ومن خلال مخرجات SPSS وجدنا أن $DW=1.941$ ، وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية لداريين واتسون عند مستوى معنوية 1%:

$$N=25$$

$$d_l=0.75$$

$$K=5$$

$$d_u=1.65$$

وعليه فإن:

$$4 - d_u < DW < 4 + d_l$$

$$1.65 < 1.941 < 2.35$$

وعليه نقبل فرضية العدم التي مفادها أنه يوجد استقلال بين البواقي ومعناه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

3- اختبار ثبات التباين:

ونبين ذلك باختبار الفرضيتين التاليتين بالاعتماد على اختبار *Golfield-Quandt* كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 = \text{لا يوجد ثبات في تباين الأخطاء} \\ H_1 = \text{يوجد ثبات في تباين الأخطاء} \end{cases}$$

يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء باستخدام طريقة *Golfield-Quandt* وذلك من خلال ترتيب المشاهدات ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً وفقاً لأحد المتغيرات، ثم يتم استبعاد 20% من المشاهدات في المنتصف، أي أننا سنستبعد 5 مشاهدات في المنتصف من 25 مشاهدة. وتتضح معالم الاختبار من الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين *Ser(1)*، *Ser(2)*

البيان	F_c	ESS_i
<i>Ser(1)</i>	0.125	0.01
<i>Ser(2)</i>		0.008

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS22.0

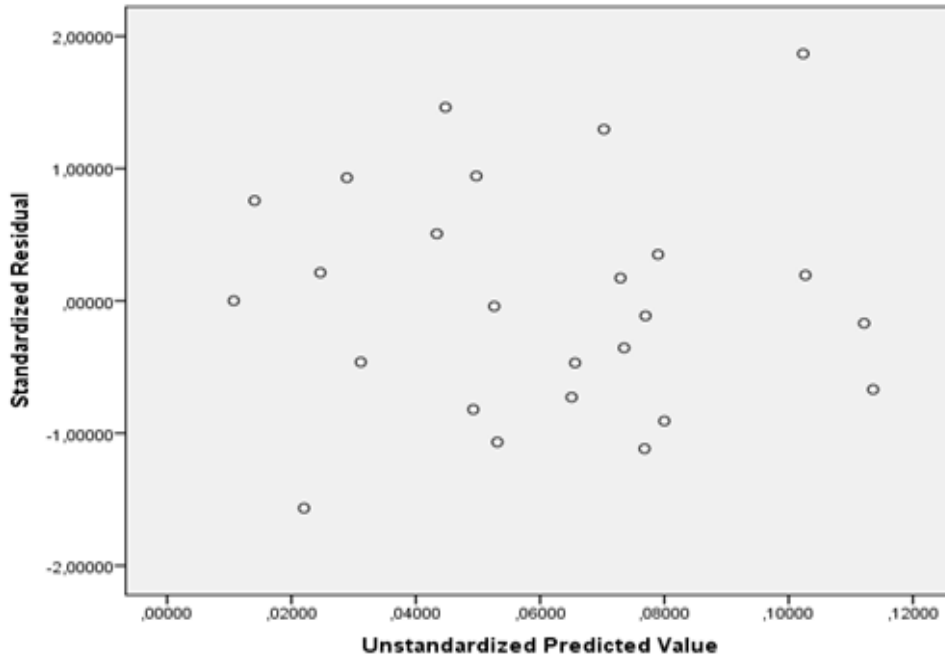
ووفقا لطريقة *Golfield-Quandt*

$$F_c = 0.01 \div 0.008 = 1.25$$

$$F_{t(10.10.5\%)} = 2.97 \text{ وعلمنا أن}$$

إذن فإن $F_c < F_t$ عند مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل الفرض العدم H_0 ، أي أنه يوجد ثبات في تباين الأخطاء ويتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5-2): تجانس البواقي لنموذج النمو **LPIB**



المصدر: مخرجات SPSS 22.0

4- عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة:

انطلاقا من مخرجات SPSS22.0 ، وبناء على إحصائيتين *TOLERANCE* و *VIF*

الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (5-5): نتائج معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج الناتج المحلي الاجمالي

Tolerance	VIF	المتغيرات المفسرة
0.503	1.987	LABFF
0.744	1.344	LFISPET
0.866	1.155	LVE
0.461	2.171	LDEPEQUI
0.624	1.602	LDEPGES

المصدر: بناء على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول الموضح لاختبار VIF و $Tolerance$ أن كل معاملات VIF للمتغيرات أقل من 5، وبتعبير آخر كل معاملات $TOLERANCE$ أكبر من 20 % وهذا ما يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات وعليه فإن شرط عدم وجود تضخم للتباين تحقق. من خلال النتائج المحصل عليها في الاختبارات السابقة نستطيع القول بأن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

سيتم التطرق إلى بناء نموذج لتقييم أثر النفقات العمومية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهناك علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق العام إلى نصيب الفرد من الناتج في ظل المقترح الكينزي، في حين ترى فرضية فاجنر *wagner's law* أن السببية تتجه من نصيب الفرد من الناتج إلى الإنفاق العام ولقد تم حصر متغيرات النموذج بناء على النظرية الاقتصادية وبالاطلاع على الدراسات السابقة.

أولاً- تعيين النموذج

ولبناء النموذج يلزم مبدئياً حصر المتغيرات الفاعلة في النموذج (التابعة والتفسيرية)، والمتمثلة في:

1 - المتغير التابع:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: ويعتبر من أكثر المعايير استخداماً عند قياس مستوى التنمية ونرمز له ب: PIB_t .

2- المتغير المفسر: نصيب الفرد من النفقات العامة، حيث يستعمل هذا المتغير كثيراً عند دراسة أثر النفقات العامة على نصيب الفرد من الدخل بدل من استعمال إجمالي النفقات حيث يعكس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة في تقديم الخدمات للأفراد وزيادة درجة اشباعهم منها، فضلاً عن امكنتها في استخدام النفقات العامة لزيادة متوسط الدخل الفردية التي من شأنها زيادة المقدرة الادخارية لديهم ومن ثم زيادة قدرة الاقتصاد على تمويل الاستثمارات ونرمز لها ب: $dept$ وتتلخص العلاقة الدالية للنموذجين كالتالي:

$$PIB_t = f(dept)$$

وذلك وفق العلاقة:

$$PIB_{t_i} = \alpha_0 + \alpha_1 dept_{t_i} + \varepsilon_i$$

ثانياً- دراسة استقرارية المتغيرات

تتضح نتائج دراسة استقرارية السلاسل من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (5-6): نتائج اختبار ADF لمتغيرات نموذج PIB_t عند مستوى الفروق

الاحتمال عند الفرق الاول	الاحتمال عند المستوي	متغيرات النموذج
حالة النموذج 01: 0.0016	حالة النموذج 01: 0.8350	L PIBt
حالة النموذج 02: 0.0096	حالة النموذج 02: 0.6201	
حالة النموذج 03: 0.0001	حالة النموذج 03: 0.9299	
حالة النموذج 01: 0.0009	حالة النموذج 01: 0.9121	L dept
حالة النموذج 02: 0.0021	حالة النموذج 02: 0.6379	
حالة النموذج 03: 0.0001	حالة النموذج 03: 0.9641	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الملحق 02.

يتضح من خلال الجدول أعلاه وحسب اختبار ADF أن السلاسل PIB_t و $dept$ غير مستقرة عند المستوى لأن الاحتمالات الحرجة أكبر من مستوى المعنوية 5%، في حين أثبت الاختبار أنها مستقرة عند الفرق الأول.

ثالثا- دراسة السببية بين المتغيرات:

بالاعتماد على سببية $Granger$ تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (5-7): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع PIB_t والمتغير

المفسر

اختبار الفرضية	Probabilité	الفرضيات
مرفوضة	0.0138	dept لا تسبب PIBt
مرفوضة	0.0080	PIBt لا تسبب dept

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الملحق رقم 02

يتبين من خلال الجدول أن اختبار $Granger$ للسببية يبين أن المتغير المفسر يتسبب في المتغير التابع حيث أن $(prob < 0.05)$

رابعا- تقدير معلمات النموذج:

بعد تقدير النموذج اعتمادا على نموذج الانحدار البسيط للمتغيرات تحصلنا على النتائج التالية:

PIBt =481	+0.815 ddept			
(0.046)	(0.041)			
F=4.704	DW=1.95	R=0.782	R² : 0.612	N=25

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS22.0

خامسا- التقييم الاقتصادي والإحصائي للنموذج:

1- التقييم الاقتصادي: ويعتمد على مدى موافقة مخرجات الدراسة القياسية من حيث الإشارة للنظرية الاقتصادية.

فبالنسبة للمعامل (α_1) (الخاص بنصيب الفرد من النفقات العامة نلاحظ أن اشارته وردت بالموجب وهو ما يمثّل طرح النظرية الاقتصادية أي أنه كلما زاد نصيب الفرد من النفقات العامة بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي يتغير طرديا ب (0.815) وحدة.

2- التقييم الإحصائي: وسنتطرق إلى تقييم النموذج من الناحيتين الكلية والجزئية.

أ- اختبار المعنوية الكلية

يتبين من خلال مخرجات SPSS22، أن معامل الارتباط كان ذو دلالة حيث بلغ $R=0.782$ و هذا ما يدل على القوة الارتباطية بين المتغير المفسر نصيب الفرد من الإنفاق العمومي والمتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير النموذج إلى أن 61.2% من التغيرات في نصيب الفرد من الناتج راجعة إلى التغيرات في نصيب الفرد من الإنفاق العام وهذا ما يوضحه معامل التحديد R^2 الذي بلغ 61.2% .

ومن جانب آخر بلغت قيمة فيشر ($F_{CH}=4.704$) وهي معنوية عند درجة الثقة (5%)، وهو ما يثبت الصلاحية الكلية للنموذج ($Sig=0.041$).

ب - اختبار المعنوية الجزئية

ونعتمد في ذلك على اختبار *T.student* والذي يعتمد على الفروض التالية

$$\begin{cases} H_0 = \alpha_0 = \alpha_1 \\ H_1 = \alpha_0 \neq \alpha_1 \end{cases}$$

وتبين من خلال مخرجات SPSS أن المعلمات في النموذج (α_0, α_1) كانت معنوية:

$$\begin{cases} Sig_{(\alpha_1)} = 0.046 < 0.05 \\ Sig_{(\alpha_2)} = 0.041 < 0.05 \end{cases}$$

سادسا- اختبار فروض المربعات الصغرى العادية

لكي نجزم بصلاحية التقدير من حيث استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، لا بد من التحقق من الشروط التالية:

- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

- الاستقلال الذاتي للبواقي.

- ثبات التباين (تجانس البواقي).

1- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

ويتلخص هذا الشرط باختيار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{بواقي نموذج PIBt تتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1: \text{بواقي نموذج PIBt لا تتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

وباستعمال اختبار كل من (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) تتلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-8): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي

Test of Normality				
	Kolmogorov – Smirnov		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig ₂	Statistic	Sig ₁
Standardized Residual	0.225	0.155	0.969	0.649

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS 22.0

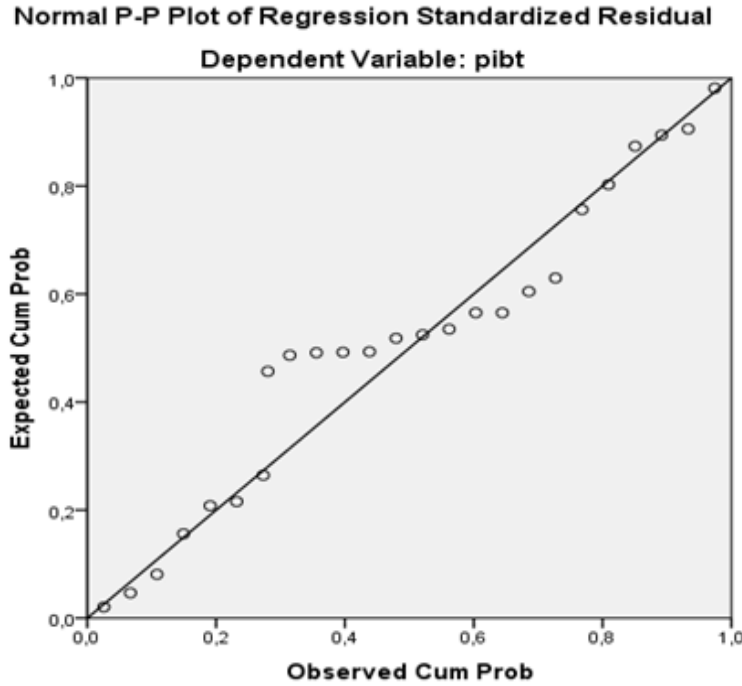
من خلال الجدول أعلاه يتضح أن:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Sig}_1 = 0.649 > 0.05\% \\ \text{Sig}_2 = 0.155 > 0.05\% \end{array} \right. \Rightarrow \text{وبما أن قيم Sig}_{1,2} \text{ أكبر من مستوى المعنوية } 5\%, \text{ فإننا}$$

نقبل الفرض العدم (H_0)، والذي مفاده أن بواقي نموذج PIBt تتبع التوزيع الطبيعي.

و يتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5-3): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج PIBt



المصدر: مخرجات SPSS22.0

2- الاستقلال الذاتي للبواقي

ويندرج هذا الشرط باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ H_1: \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

من خلال مخرجات spss نجد أن: $Dw=1.950$

وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية *Durbin Watson* عند:

$$d_1=1.05 \quad n=25$$

$$d_u=1.21 \quad K=1$$

نجد أن: $du < Dw < 4-du$ اي $1.21 < 1.950 < 2.05$

وعليه نقبل فرض العدم H_0 أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي في النموذج.

3- اختيار ثبات التباين:

ويندرج هذا الاختبار على القيام باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{يوجد ثبات في تباين الأخطاء} \\ H_1: \text{لا يوجد ثبات في تباين الأخطاء} \end{cases}$$

وتتضح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-9): مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين $Ser(1)$ ، $Ser(2)$

البيان	ESS_i
$Ser(01)$	0.018
$Ser(02)$	0.007

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS22.0

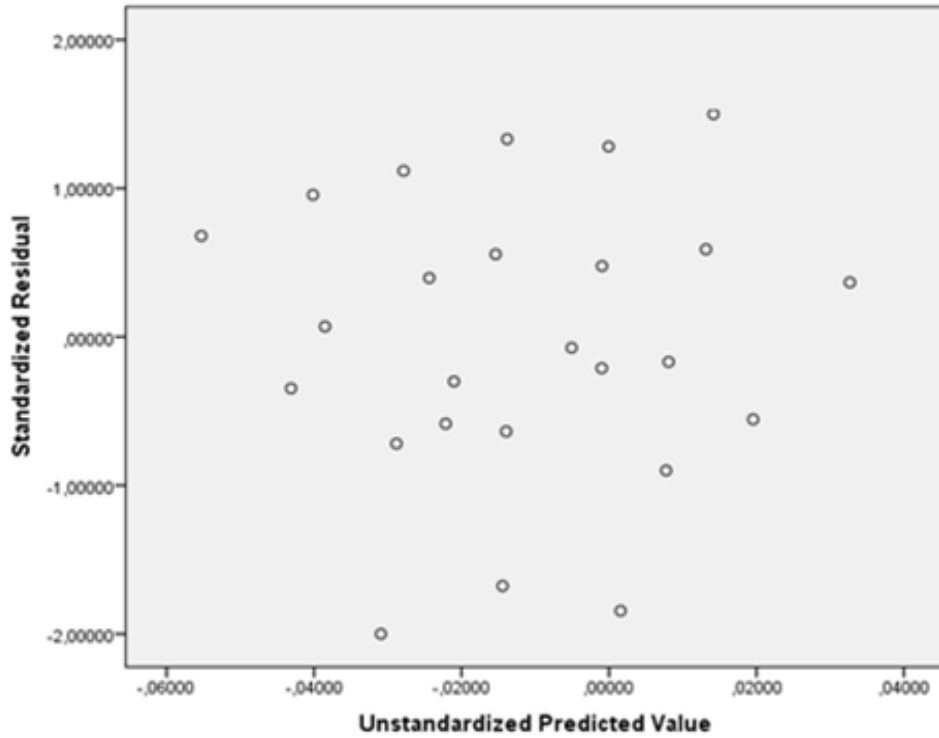
انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها وفق طريقة *Golfield-Quandt*

فإن قيمة فيشر المحسوبة لكلا النموذجين كالتالي:

$$\begin{cases} F_1 = \frac{ESS_1}{ESS_2} = 2.571 \\ F_2 = \frac{ESS_2}{ESS_1} = 0.388 \end{cases}$$

و الجدولية $F_{t(10,10,5\%)} = 2.97$ أي أن $F_c < F_t$ عند مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإننا نقبل H_0 ، والذي مفاده أنه يوجد ثبات في تباين الأخطاء في النموذج، ولتأكيد ذلك نبين ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5-4): تجانس البواقي لنموذج PIB_t



المصدر: مخرجات SPSS22.0

المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على البطالة وعلى مؤشر التنمية البشرية

سنقوم ببناء نموذجين قياسييين الأول لقياس أثر الإنفاق العام على معدل البطالة والثاني لقياس أثر الإنفاق العام على مؤشر التنمية البشرية.

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على البطالة

إن العلاقة النظرية التي تربط الإنفاق الحكومي بمعدل البطالة هي علاقة عكسية أي أن زيادة النفقات الحكومية تؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة، وفيما يلي سنقوم ببناء نموذج قياسي اقتصادي يفسر العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل البطالة

أولاً- تعيين النموذج

1- المتغير التابع:

معدل البطالة: وتم اختيار هذا المتغير كمؤشر للتنمية نظراً لأن هناك أثر للبطالة على التنمية الاقتصادية على مستوى المجتمع ويتمثل ذلك بصورة أساسية في تحمل المجتمع عبء معيشة المتعطلين حيث تؤدي البطالة إلى سوء توزيع الثروة والدخل، كما تمثل قلة توفر فرص العمل عقبة يترتب عليها هدر لرأس المال البشري، كما تؤدي البطالة إلى ضعف في النمو الاقتصادي وتسهم في التخلف الاقتصادي. وقد اعتمدنا على إحصائيات البنك الدولي، ونرمز له بـ cho.

2 - المتغيرات المفسرة (المستقلة):

يتكون النموذج من خمسة متغيرات مفسرة لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي، وتتمثل هذه المتغيرات في: **نفقات التسيير:** حيث أن نفقات التسيير تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل، كما أن سعي الدولة إلى التوسع في الخدمات الصحية والتعليمية يتطلب توظيف كبير لعمال جدد بالإضافة إلى توسيع حجم الخدمات العامة في الدوائر والمحافظات والبلديات ونرمز لها بالرمز (depes).

نفقات التجهيز: حيث أن الإنفاق الرأسمالي وزيادة المشاريع الاستثمارية تتطلب المزيد من اليد العاملة، ونرمز لها بالرمز (depequi).

الإيرادات البترولية: وقد تم إدراجها باعتبارها تحتل أكبر حصة من مداخيل الدولة وبالتالي تسهم في التمويل الذي ينجر عنه تحفيز إنشاء المشاريع وبالتالي زيادة احتواء العمالة ونرمز له بالرمز (fispet).

الناتج المحلي الإجمالي: حيث أن الاتجاه العام في العلاقة بين الناتج ومعدل البطالة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع نسبة الناتج وانخفاض نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة.

وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة، ونرمز له كما سبق بالرمز (PIB)

عدد السكان: يعتبر حجم السكان عامل ذو تأثير مباشر على تفشي ظاهرة البطالة واستفحال معدلاتها، إذ هناك علاقة توافقية طردية بينهما، ونرمز له بـ (POP)، وقد تم الاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

وكل هذه المتغيرات مأخوذة بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على القيم الحقيقية للمتغيرات بهدف التصغير من قيمتها.

وتتلخص العلاقة الدالية للنموذج كما يلي:

$$Lcho = f(L\ depequ, L\ depges, Lfispet, LPIB, LPOP)$$

$$Lcho_i = \alpha_0 + \alpha_1 L\ depequ_i + \alpha_2 L\ depges_i + \alpha_3 Lfispet_i + \alpha_4 LPIB_i + \alpha_5 LPOP_i + \varepsilon_i$$

ثانياً- دراسة استقرارية متغيرات النموذج: (استقرارية السلاسل)

تتضح معالم اختبار استقرارية متغيرات النموذج من خلال معطيات الجدول التالي حسب

اختبار (ADF) عند المستوى والفروق الأولية.

الجدول رقم (5-10): نتائج اختبار *ADF* على متغيرات نموذج *cho* عند المستوى والفرق عند معنوية 5%

الاحتمال عند الفرق الأول	الاحتمال عند المستوي	متغيرات النموذج
0.0100:01 حالة النموذج	0.9182:01 حالة النموذج	Lcho
0.0410:02 حالة النموذج	0.5279:02 حالة النموذج	
0.0007:03 حالة النموذج	0.2774:03 حالة النموذج	
0.0015:01 حالة النموذج	0.8575:01 حالة النموذج	LPIB
0.0085:02 حالة النموذج	0.6967:02 حالة النموذج	
0.0004:03 حالة النموذج	0.9969:03 حالة النموذج	
0.0014:01 حالة النموذج	0.9699:01 حالة النموذج	Ldepequ
0.0500:02 حالة النموذج	0.6379:02 حالة النموذج	
0.0002:03 حالة النموذج	0.9748:03 حالة النموذج	
0.0013:01 حالة النموذج	0.7419:01 حالة النموذج	Ldepges
0.0078:02 حالة النموذج	0.3771:02 حالة النموذج	
0.0003:03 حالة النموذج	0.9974:03 حالة النموذج	
0.0004:01 حالة النموذج	0.4385:01 حالة النموذج	Lfispet
0.0062:02 حالة النموذج	0.7411:02 حالة النموذج	
0.0000:03 حالة النموذج	0.8717:03 حالة النموذج	

حالة النموذج 01: 0.0161	حالة النموذج 01: 0.9866	LPOP
حالة النموذج 02: 0.0021	حالة النموذج 02: 0.1158	
حالة النموذج 03: 0.0016	حالة النموذج 03: 0.9923	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews الواردة في الملحق 04

يتضح من خلال الجدول أعلاه وحسب اختبار ADF أن السلاسل محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى لأن الاحتمالات الحرجة أكبر من مستوى المعنوية 05%، بينما هي أقل من 05% عند الفرق الأول.

ثالثا- دراسة السببية بين المتغيرات

بالاعتماد على سببية أنجل غرانجر تم التوصل إلى النتائج الموضحة أدناه.

الجدول رقم (5-11): اختبار السببية لمتغيرات نموذج البطالة.

قبول الفرضية	Probabilité	الفرضيات	
مرفوضة	0.0258	L Cho	L Depequ لا تسبب
مقبولة	0.2818	L Depeq	L cho لا تسبب
مرفوضة	0.0401	L Cho	Ldepges لا تسبب
مقبولة	0.2496	L depeges	L cho لا تسبب
مرفوضة	0.0126	L Cho	L Pop لا تسبب
مقبولة	0.3489	L Pop	L cho لا تسبب
مرفوضة	0.0228	L Cho	LPIB لا يسبب
مرفوضة	0.0375	LPIB	L Cho لا يسبب
مرفوضة	0.0065	L Cho	Lfispet لا تسبب
مقبولة	0.0953	Lfispet	L cho لا تسبب

المصدر: إعداد الطالب بناء على الملحق (4)

يتضح من خلال الجدول أعلاه وحسب سببية أنجل قرانجر أن المتغيرات المفسرة تسبب في المتغير التابع حيث $(Pro < 0.05)$.

رابعا- تقدير معاملات النموذج

انطلاقا من مخرجات SPSS 22.0 تم التوصل إلى المعادلة المبينة أدناه:

$$DLcho = -0.216 - 0.026 DLdepequ + 0.106 DLdepges + 0.226 DLfispet - 0.802 D LPIB$$

* (0.003) (0.003) (0.631) (0.309) (0.044)

$$+ 11.574D LPOP$$

(0.027)

F=11.111 DW=2.000 R = 0.817 R² = 0.668 N=25

* تشير إلى Sig

خامسا- التقييم الاقتصادي والإحصائي

1- التقييم الاقتصادي: ونتطرق من خلاله إلى مدى توافق إشارة معاملات المتغيرات المفسرة مع

مدلول النظرية الاقتصادية، ويتضح ذلك فيما يلي:

بالنسبة لمعامل (α_1) (الخاص بنفقات التجهيز): ونلاحظ أن إشارته سالبة وهو موافق لطرح النظرية الاقتصادية أي أنه كلما زادت نفقات التجهيز ب(1%) فإن معدل البطالة ينخفض ب 0.026 % وهي توافق النظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل (α_2) (نفقات التسيير): ونلاحظ أن إشارته موجبة أي أنه كلما زادت نفقات التسيير ب (1%) فإن معدل البطالة يزيد ب 0.106 %، وهو لا يتوافق مع طرح النظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل (α_3) (الخاص بالجباية البترولية): علاقة طردية أي أنه كلما زاد حجم الجباية البترولية ب 1% فإن معدل البطالة يرتفع ب 0.226 % وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل (α_4) (الناتج المحلي الإجمالي): علاقة عكسية أي كلما زاد حجم الناتج المحلي ب 1% فإن معدل البطالة ينخفض ب 0.802 % وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل (α_5) (حجم السكان): ونلاحظ أن إشارته موجبة وهو موافق لطرح النظرية الاقتصادية أي أنه كلما زاد حجم السكان ب (1%) فإن معدل البطالة يزيد ب 11.574 % وهذا أيضا يتوافق لطرح النظرية الاقتصادية.

2- التقييم الإحصائي: وسنتطرق إلى اختبار المعنوية الكلية للنموذج والمعنوية الجزئية لمتغيرات

النموذج.

أ- اختبار المعنوية الكلية:

يتضح من خلال مخرجات SPSS قوة العلاقة الارتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وبين كل من نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات البترولية، وحجم السكان كمتغيرات تفسيرية وهذا ما يظهره معامل الارتباط المتعدد R الذي بلغ $R = 0.817$ كما يتضح من خلال مخرجات SPSS أن معامل التحديد بلغ $(R^2 = 0.668)$ وهذا ما يدل أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة (66%)، في حين تعزى نسبة 34% إلى تأثير المتغيرات العشوائية الأخرى.

ولقد بلغت قيم فيشر $F_c = 11.111$ وهي معنوية عند 5% حيث بلغت معنويتها $Sig = 0.000$ ، وهذا ما يدل على معنوية النموذج ككل.

ب - اختبار المعنوية الجزئية

سنعمد إلى اختبار الفرضيات التالية وفقا لـ *T.student* وتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

$$\begin{cases} H_0 = \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 \\ H_1 = \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \end{cases}$$

ويتبين من خلال مخرجات SPSS22.0 أن معاملات النموذج كانت كالتالي :

$$\begin{cases} sig_{\alpha_0} = 0.003 < 5\% \\ sig_{\alpha_1} = 0.003 < 5\% \\ sig_{\alpha_2} = 0.631 > 5\% \\ sig_{\alpha_3} = 0.309 > 5\% \\ sig_{\alpha_4} = 0.044 < 5\% \\ sig_{\alpha_5} = 0.027 < 5\% \end{cases}$$

نلاحظ أن معاملات النموذج كانت معنوية ماعدا α_2 و α_3 الممثلة لمتغير نفقات التسيير و الجباية البترولية على التوالي حيث كانت قيم ستودنت المحسوبة لها أقل من الجدولية¹.

سادسا- اختبار فروض المربعات الصغرى العادية

وستنطبق إلى اختبار شروط وفروض المربعات الصغرى العادية والمتمثلة في:

¹ سنقوم بإعادة صياغة النموذج مرة أخرى، وذلك بإقصاء المتغيرات غير المعنوية بالتدرج، ونقصد هنا نفقات التسيير و الجباية البترولية وذلك بعد الانتهاء من التقييم الاحصائي للنموذج.

- اعتدالية التوزيع الاحتمالي.
- الاستقلال الذاتي للبواقي.
- ثبات التباين.
- عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

1- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

ويتم الاختبار هذا الفرض (الشرط) بناء على اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{بواقي نموذج Cho يتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1: \text{بواقي نموذج Cho لا يتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

وبالاستناد إلى اختبار كل من (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) تتضح النتائج التالية.

الجدول رقم: (5-12): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي

Test of Normality				
	Kolmogorov - Smirnov		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig ₂	Statistic	Sig ₁
Standardized Residual	0.221	0.150	0.934	0.117

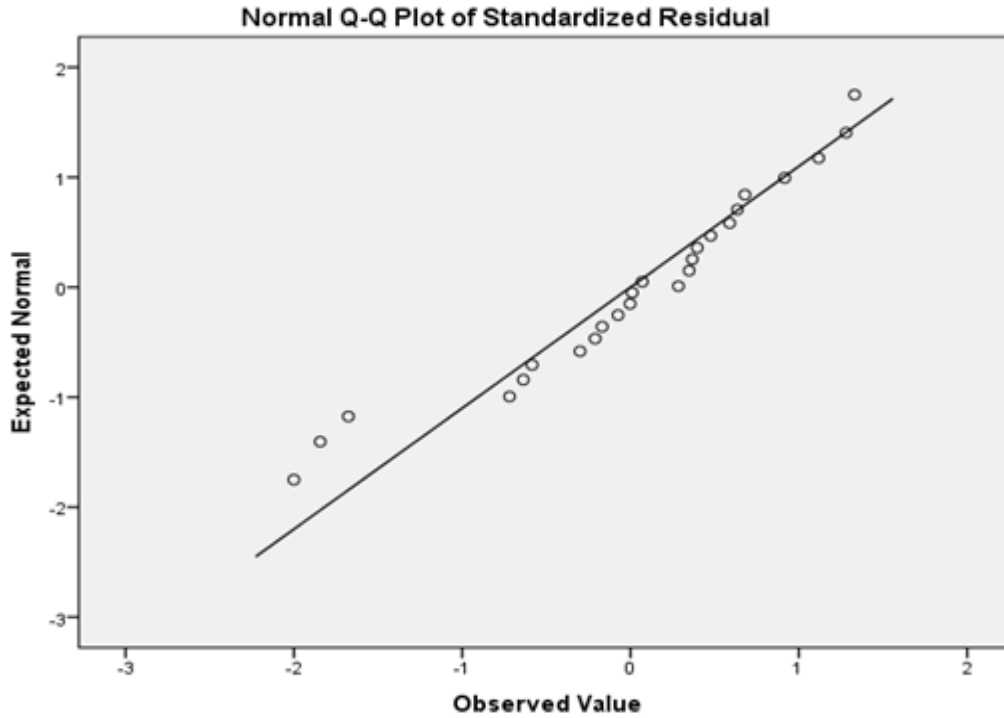
المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Sig}_1 = 0.117 > 5\% \\ \text{Sig}_2 = 0.116 > 5\% \end{array} \right. \Rightarrow \text{وعليه نقبل } H_0, \text{ والتي مفادها أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي}$$

ويتضح ذلك من خلال الرسم البياني الموضح أدناه

الشكل رقم(5-5): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج البطالة



المصدر: بناء على مخرجات SPSS22.0

2- الاستقلال الذاتي للبواقي

وسنعمد إلى اختبار الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ H_1: \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

وبالرجوع إلى مخرجات SPSS وجدنا أن $DW=2.00$ وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية *Durbin Watson*، وجدنا عند :

$$N=25$$

$$d_1=0.75$$

$$K=5$$

$$d_u=1.65$$

وعليه فإن: $<DW < 4 - d_u d_u$

$$أي: 1.65 < 2 < 2.35$$

وعليه نقبل الفرض (H_0): أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

3- ثبات التباين

وسيتيم ذلك بناء على اختبار الفرضيتين التاليتين باستعمال اختبار *Golfield-Quandt*

H_0 : لا يوجد ثبات في تباين الأخطاء:

H_1 : يوجد ثبات في تباين الأخطاء:

وتتضح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-13): مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين *Ser(1)*، *Ser(2)*

البيان	ESS_i	F_c
<i>Ser(1)</i>	0.004	0.22
<i>Ser(2)</i>	0.018	

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS 22

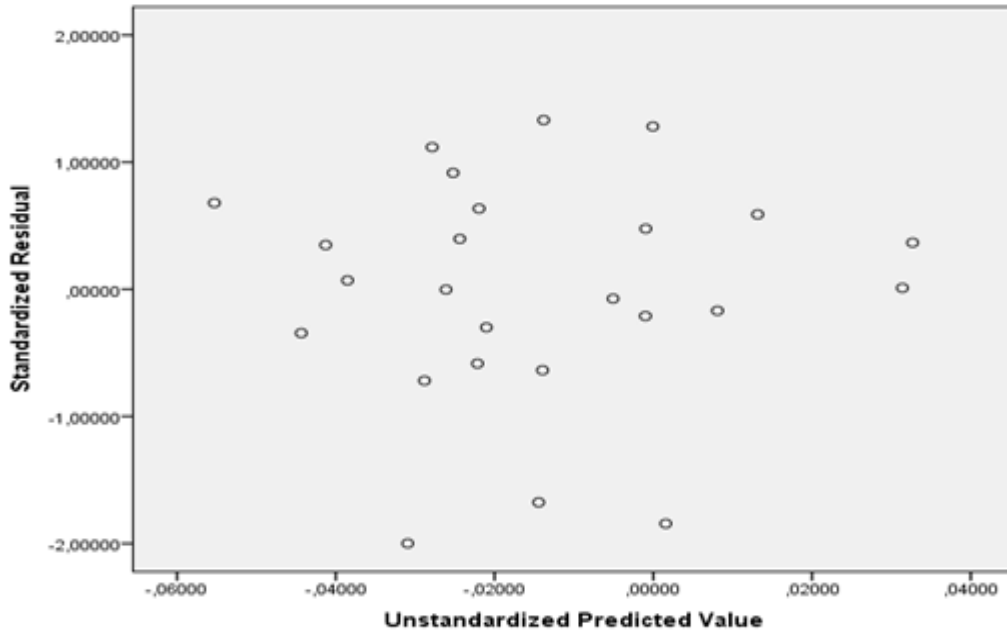
وفقا لمنهج *goldfield quandt*

$$0.22 = 0.004 / 0.018 = F_c$$

وعلما أن $F_t(10.10.5\%) = 2.97$ ، وعليه فإن $F_t > F_c$ وهذا ما يلزمنا قبول فرض العدم، أي أن

هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، ولتأكيد ذلك يتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5-6): تجانس البواقي لنموذج *LCho*



المصدر: بناء على مخرجات SPSS 22.0

4- عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات

انطلاقاً من مخرجات SPSS 22.0 وبالاعتماد على كل من إحصائتي VIF و $Tolerance$

الجدول رقم(5-14): نتائج معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج البطالة

المتغيرات المفسرة	VIF	Tolerance
LDEPEQUI	3.471	0.288
LDEPGES	1.411	0.709
LFISPET	2.182	0.458
LVE	1.797	0.557
LDEPEQUI	2.272	0.440

المصدر: بناء على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول الموضح لاختبار VIF و $Tolerance$ أن معاملات VIF للمتغيرات أقل من 5 وهذا ما يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات.

سابعاً- الانحدار التدريجي لنموذج البطالة :

بعد تقدير معالم نموذج البطالة وجدنا أن معاملات كل من نفقات التسيير و الجباية البترولية غير معنوية إحصائياً ولا تأخذ إشارتها الصحيحة المتوقعة اقتصادياً، وباستعمال أسلوب استبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائياً وبالاعتماد على برنامج SPSS تم إعادة تقدير النموذج والتوصل إلى المرحلة النهائية والتي كانت نتائجها على الشكل التالي:

انطلاقاً من مخرجات SPSS تم التوصل إلى المعادلة المبينة أدناه:

$$DLcho = -0.302 - 0.061 DLdepequ + - 0.044 D LPIB + 14.995D LPOP$$

$$* (0.006) \quad (0.001) \quad (0.012) \quad (0.008)$$

$$F=3.417 \quad DW=1.635 \quad R = 0.863 \quad R^2 = 0.746 \quad N=25$$

* تشير إلى Sig

من خلال النموذج نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين كل من نفقات التجهيز، حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة حيث أن تغير نفقات التجهيز بـ (1%) يترتب عليه انخفاض معدل البطالة بـ 0.061% وهي توافق النظرية الاقتصادية، في حين كلما زاد حجم الناتج المحلي بـ 1% فإن معدل البطالة ينخفض بـ 0.044% وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، في حين هناك علاقة طردية بين حجم السكان ومعدل البطالة حيث كلما زاد حجم السكان بـ 1% فإن معدل البطالة يرتفع بـ

14.995% وهذا ما يعكس من الناحية الاقتصادية معنوية معامل α_1 ، α_2 ، α_3 أما من الناحية الإحصائية فيتم قبولها لكون المستوى الأدنى لمعنوية المعاملات أقل من مستوى 0.05، ومن جانب آخر يشير معامل التحديد الذي بلغ ($R^2 = 0.746$) أن هذه المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر معدل البطالة ب (74.6%)، في حين تعزى نسبة 25.4% إلى تأثير المتغيرات العشوائية الأخرى.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق على مؤشر التنمية البشرية HDI

سيتم التطرق إلى بناء نموذج لتقييم أثر النفقات العمومية على مؤشر HDI وذلك لتفسير استجابة المؤشر للتغيرات الحاصلة في النفقات العامة. أولاً- تعيين النموذج وتقدير معالمته. ولبناء النموذج يلزم مبدئياً حصر المتغيرات الفاعلة في النموذج (التابعة والتفسيرية)، ويأتي تفصيلها كالتالي:

1- المتغير التابع:

مؤشر التنمية البشرية: وقد تم اعتماده نظراً لأن دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم عملية التنمية ككل لأنه يتضمن عدداً من الجوانب سواء الاجتماعية (التعليم والصحة) أو الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي) وقد اعتمدنا على إحصائيات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة ونرمز له ب: HDI.

2- المتغيرات المفسرة:

نفقات التسيير: ولها علاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة حيث أن نفقات التسيير تساهم في تحسين مستوى الصحة والتعليم وأيضا الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم مؤشر التنمية البشرية ونرمز لها بالرمز depges.

نفقات التجهيز: ولها علاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة حيث أن نفقات التجهيز تؤثر إيجاباً على الناتج ومن ثم على مؤشر التنمية البشرية ونرمز له بالرمز depequ وتتلخص العلاقة الدالية للنموذج في:¹

$$LHDI=f(Ldepequ, Ldepges)$$

وذلك وفق العلاقة:

$$LHDI_i=\alpha_0+ \alpha_1Ldepequ_i+ \alpha_2Ldepges_i+\varepsilon_i$$

¹ تم صياغة هذا النموذج بناء على دراسة:

ثانيا- دراسة استقرارية المتغيرات:

تتضح نتائج دراسة استقرارية السلاسل من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (5-15): نتائج اختبار ADF لمتغيرات نموذج عند مستوى الفروق

الاحتمال عند الفرق الأول	الاحتمال عند المستوي	متغيرات النموذج
حالة النموذج 01: 0.0161	حالة النموذج 01: 0.9641	LHDI
حالة النموذج 02: 0.0479	حالة النموذج 02: 0.6201	
حالة النموذج 03: 0.0009	حالة النموذج 03: 0.2169	
حالة النموذج 01: 0.0014	حالة النموذج 01: 0.9699	Ldepequ
حالة النموذج 02: 0.0500	حالة النموذج 02: 0.6379	
حالة النموذج 03: 0.0002	حالة النموذج 03: 0.9748	
حالة النموذج 01: 0.0013	حالة النموذج 01: 0.7419	Ldepges
حالة النموذج 02: 0.0078	حالة النموذج 02: 0.3771	
حالة النموذج 03: 0.0003	حالة النموذج 03: 0.9974	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews الواردة في الملحق 05

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن السلاسل LHDI, Ldepequ, Ldepges غير مستقرة عند المستوى، وهذا باختبار ADF، أي أنها تحتوي على جذر الوحدة عند مستوى 5%، في حين أثبت الاختبار أنها مستقرة عند الفرق الأول أي:

LHDI I(1), Ldepequ I(1), Ldepges I(1)

ثالثا- دراسة السببية بين المتغيرات:

وبالاعتماد على سببية Granger قصد التوصل إلى اتجاهات السببية تم التوصل إلى النتائج التالية الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (5-16): نتائج اختبار جرانجر للسببية

الفرضيات	Probabilité	اختبار الفرضية
Ldepequ لا تسبب Ldepges	0.9357	مقبولة
Ldepges لا تسبب Ldepequ	0.5609	مقبولة
LHDI لا تسبب Ldepequ	0.0098	مرفوضة
Ldepequ لا تسبب LHDI	0.0149	مرفوضة
LHDI لا تسبب Ldepges	0.2134	مقبولة
Ldepges لا تسبب LHDI	0.0277	مرفوضة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الملحق رقم 05

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن اختبار جرانجر للسببية سجل نسبة متبادلة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، حيث أن $Pro < 0.05$ في حين أن السببية انعدمت بين المتغيرات التفسيرية.

رابعاً- تقدير معاملات النموذج:

وفق ما تقدم فإن السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى وهذا ما يسمح لنا ببناء النموذج وفق أسلوب الانحدار المتعدد، عند مستوى معنوية 5% وباعتماد على برنامج SPSS تتضح معالم النموذج كالتالي:

LHDI= - 0.12 (0.013)	+0.072 Ldepequ (0.009)	+0.222 Ldepges (0.042)		
F=19.451	DW=2.396	R = 0.740	R² = 0.549	N=25

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS22.0

خامساً- التقييم الاقتصادي الإحصائي لنموذج LHDI.

1- التقييم الاقتصادي: ويعتمد على مدى موافقة مخرجات الدراسة القياسية من حيث الإشارة للنظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل (α_1) (الخاص بنفقات التجهيز): نلاحظ أن اشارته وردت بالموجب وهو ما يماثل طرح النظرية الاقتصادية أي أنه كلما زادت نفقات التجهيز ب1% فإن المؤشر HDI يرتفع ب (0.072%)، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين.

بالنسبة لمعامل (α_2) (الخاص بنفقات التسيير): نلاحظ أن له علاقة طردية أيضا مع مؤشر HDI، أي أنه كلما زاد حجم نفقات التسيير ب1% فإن مؤشر HDI يتغير ب 0.222 % وهو ما يوافق طرح النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

2- التقييم الإحصائي: وسنتطرق إلى تقييم النموذج من الناحيتين الكلية والجزئية.

1- اختبار المعنوية الكلية

يتضح من خلال مخرجات SPSS قوة العلاقة الارتباطية بين HDI كمتغير تابع وبين كل من نفقات التسيير، نفقات التجهيز كمتغيرين تفسيريين وهذا ما يظهره معامل الارتباط المتعدد R الذي بلغ . R = 0.74

كما يشير النموذج أن معامل التحديد $R^2=0.549$ وهذا ما يدل أن التغير في مؤشر HDI يفسر بنسبة 54.9% للمتغيرات التفسيرية نفقات التسيير ونفقات التجهيز، و45.1% للمتغيرات العشوائية.

ومن جانب آخر فقد بلغت قيمة فيشر ($F_{CH}=19.45$) وهي معنوية عند درجة الثقة (5%)، وهو ما يثبت الصلاحية الكلية للنموذج، أي أن ($Sig=0.050 \leq 0.05$)

2- اختيار المعنوية الجزئية

ونعتمد في ذلك على اختبار *T.student* والذي يعتمد على الفروض التالية:

$$\begin{cases} H_0 = \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 \\ H_1 = \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \end{cases}$$

وتبين من خلال الدراسة أن قيمة *T.student* للمعاملات (α_0 , α_1 , α_2) كانت معنوية بدرجة عالية: قيمة الاحتمال:

$$\begin{cases} Sig_{(\alpha_0)} = 0.013 < 0.05 \\ Sig_{(\alpha_1)} = 0.009 < 0.05 \\ Sig_{(\alpha_2)} = 0.042 < 0.05 \end{cases}$$

سادسا- اختبار فروض المربعات الصغرى العادية

لكي نجزم بصلاحية التقدير من حيث استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، لابد من التحقق من الشروط التالية:

- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.
- الاستقلال الذاتي للبواقي.
- ثبات التباين (تجانس البواقي).
- عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية.

1- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

ويتلخص هذا الشرط باختيار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : \text{بواقي نموذج HDI تتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1 : \text{بواقي نموذج HDI لا تتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

وباستعمال الاختبارات التالية والمدونة في الجدول أدناه تتضح النتائج:

الجدول رقم (5-17): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي

Test of Normality				
	Kolmogorov – Smirnov		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig ₂	Statistic	Sig ₁
Standardized Residual	0.235	0.105	0.921	0.055

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS22.0

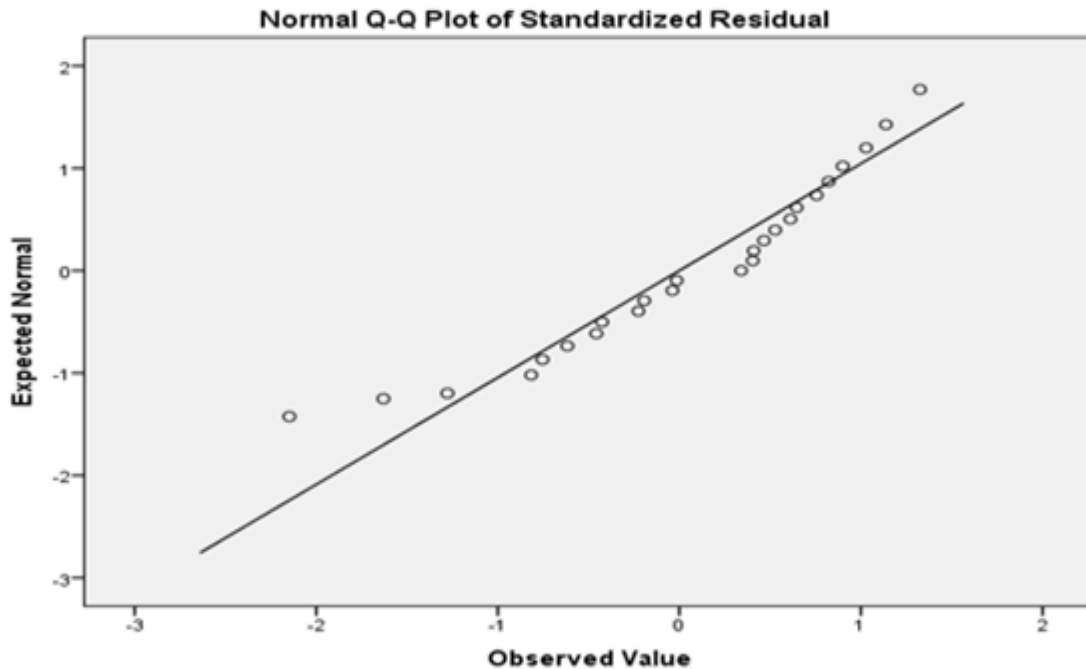
باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Sig}_1 = 0.055 > 0.05\% \\ \text{Sig}_2 = 0.105 > 0.05\% \end{array} \right.$$

وبما أن قيم Sig_{1,2} أكبر من مستوى المعنوية 5%، فإننا نقبل الفرض العدم (H₀)، والذي مفاده أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ولتدعيم النتيجة المتوصل إليها، يتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5-7): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج LHDI



المصدر: بناء على مخرجات SPSS0.20

2- الاستقلال الذاتي للبواقي

ويندرج هذا الشرط باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ H_1: \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

من خلال مخرجات SPSS نجد أن: $Dw = 2.396$

وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية *Durbin-Watson* عند:

$$\begin{aligned} d_l &= 0.98 & n &= 25 \\ du &= 1.30 & K &= 2 \end{aligned}$$

نجد أن:

$$1.30 < Dw = 2.396 < (4 - 1.30) = 2.7$$

وعليه فإن القرار هو قبول H_0 أي أن البواقي غير مرتبطة.

3- اختيار ثبات التباين:

ويندرج هذا الاختبار على القيام باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{يوجد ثبات في تباين الأخطاء} \\ H_1: \text{لا يوجد ثبات في تباين الأخطاء} \end{cases}$$

وبالاعتماد على اختبار *Golfield-Quandt* تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول

أدناه:

الجدول رقم (5-18): نتائج تطبيق اختبار *Golfield-Quandt*

البيان	ESS_i	F_t
<i>Ser(01)</i>	0.038	0.289
<i>Ser(02)</i>	0.011	

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS22.0

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها وفق طريقة *Golfield-Quandt*

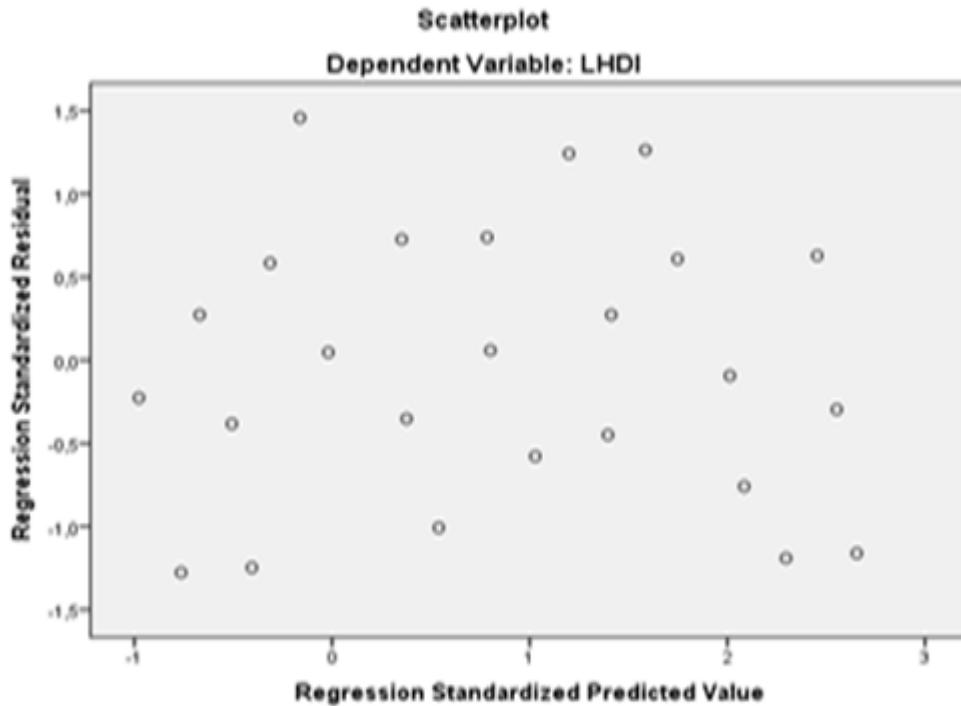
$$F = \frac{ESS_1}{ESS_2} = \frac{0.011}{0.038} = 0.289$$

فإن قيمة فيشر المحسوبة:

F والجدولية $F_{t(10,10.5\%)} = 2.97$ أي أن $F_t > F_c$ عند مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإننا نقبل H_0 ،

والذي مفاده أنه يوجد ثبات في تباين الأخطاء، ولتأكيد ذلك نبين ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5-8): تجانس البواقي لنموذج HDI



المصدر: بناء على مخرجات SPSS

4- عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية.

انطلاقاً من مخرجات SPSS ، تتضح معالم إحصائية كل من VIF و $Tolerance$ ، كما هو

موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-19): نتائج اختبار VIF و $Tolerance$

Tolerance	VIF	المتغيرات التفسيرية
0.869	1.150	Ldepequ
0.869	1.150	Ldepges

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS22.0

وطبقاً لما هو وارد في الجدول أعلاه فإن معامل تضخم التباين $VIF > 5$ وعليه لا يوجد ازدواج خطي

بين المتغيرات.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا توضيح أثر الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر فقد قمنا بتقدير أربعة نماذج: نموذج الناتج الوطني الإجمالي، ونموذج نصيب الفرد من الناتج ونموذج البطالة ونموذج التنمية البشرية حيث تعتبر هذه المتغيرات من أهم مؤشرات قياس التنمية، وقد توصلنا من خلال النموذج الأول أثبتت الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي حسب النموذج الأول أن نفقات التجهيز لها أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي وهو موافق لطرح النظرية الاقتصادية حيث وجدنا أنه كلما زادت نفقات التجهيز ب(1%) فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد ب 0.046% ، وكذلك بالنسبة لنفقات التسيير هناك علاقة طردية بينها وبين الناتج المحلي حيث أنه كلما زادت نفقات التسيير ب (1%) فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد ب 0.006%، وهو يتوافق مع طرح النظرية الاقتصادية.

أما النموذج الثاني لأثر الإنفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد أثبت أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكلما زاد نصيب الفرد من النفقات العامة بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي يتغير طرديا ب(0.815) وحدة

أما النموذج الثالث المتعلق بأثر الإنفاق العام على معدل البطالة فقد أثبت أن هناك علاقة عكسية بين نفقات التجهيز ومعدل البطالة حيث وجدنا أنه كلما زادت نفقات التجهيز ب (1%) فإن معدل البطالة ينخفض ب 0.061% وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية أما نفقات التسيير فلم تكن لها معنوية إحصائية في تفسير النموذج.

والنموذج الرابع المتعلق بأثر الإنفاق العام على مؤشر التنمية البشرية فأثبت أن نفقات التجهيز لها أثر ايجابي على مؤشر التنمية البشرية وهو موافق لطرح النظرية الاقتصادية حيث وجدنا أنه كلما زادت نفقات التجهيز ب(1%) فإن مؤشر التنمية البشرية يزيد ب 0.072% ، وكذلك بالنسبة لنفقات التسيير هناك علاقة طردية بينها وبين مؤشر التنمية البشرية حيث أنه كلما زادت نفقات التسيير ب (1%) فإن مؤشر التنمية البشرية يزيد ب 0.222%، وهو يتوافق مع طرح النظرية الاقتصادية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

إن قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتحرر من التخلف الاقتصادي، ومن هذا المنطلق وضعت هذه الدول التنمية الاقتصادية قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك جندت لها كل مواردها المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية حيث أنها مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية، وتعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بهدف تحقيق التنمية، لكن في الدول النامية المصدرة للنفط يعتبر الإنفاق العام الأداة الأهم في السياسة المالية وذلك بسبب ضعف ومحدودية السياسة المالية في هذه الدول في جانب الإيرادات بحكم أنها تتأثر بالعوامل الخارجية، والجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط تعتمد بشكل كبير على إنفاقها العام لتحقيق التنمية الاقتصادية لهذا حاولنا في هذا البحث الإجابة على السؤال الرئيسي الذي طرح في المقدمة والمتمثل في مدى مساهمة الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط قياسا على حالة الجزائر؟ قد عرضناه من خلال خمسة فصول، تعرضنا في الفصل الأول منها لأهمية الإنفاق العام بين السياسات الاقتصادية، وتناولنا في الفصل الثاني استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها، وتطرقنا في الفصل الثالث الإنفاق العام وتحديات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، أما الفصل الرابع والخامس فقد خصصناهما لدراسة إحدى حالات الدولة المصدرة للنفط وهي حالة الجزائر وذلك بدراسة استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومسار الإنفاق العام في الجزائر (1990-2015) في الفصل الرابع، أما الفصل الخامس فهو عبارة عن دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- نتائج اختبار الفرضيات:

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة:

- الفرضية الأولى والتي يؤكد هذا البحث صحتها هي أن للإنفاق العام تأثير على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة فهو يؤثر على الإنتاج وعلى الدخل وتوزيعه وعلى الاستهلاك والادخار والتشغيل وعلى الاستقرار الاقتصادي، ولقد انتبهت معظم الحكومات إلى قوة مثل هذا التأثير فصارت تستعمل النفقات العامة كأداة للسيطرة على الاقتصاد الوطني وتوجيهه لتحقيق أهدافها التنموية، وتزداد أهمية الإنفاق العام بالنسبة للدول النفطية فهو أهم أداة تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية لها وذلك

بتحويل الربح المحقق من النفط لصالح قطاعات استراتيجية أخرى، وهذا يمكن من تعزيز الروابط بين مختلف مجالات النشاط القائمة، ودعم نشوء قطاعات اقتصادية جديدة تساعد في تعزيز المزايا التنافسية وتخفيف الاتجاه نحو الإفراط في الاعتماد على الصادرات النفطية، كما يمكن الإنفاق العام من تحقيق الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول وذلك بتخفيف أثر العائدات العابرة في بيئة يسودها الكثير من عدم اليقين، وذلك بتوسيع البنية التحتية وتطويرها وإنشاء المشاريع الإنتاجية.

- الفرضية الثانية يؤكد هذا البحث عدم صحتها حيث اختلف الاقتصاديون في تعريف التنمية الاقتصادية لكن في الأخير نجد إجماع على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو، فهي يقصد بها التدخل المقصود لتحقيق النمو بصورة سريعة في حدود فترة معينة تحددها خطط التنمية وهي تهدف إلى إحداث تغيير في البناء الاجتماعي. والتنمية ليست نمو اقتصاديا فحسب ذلك لأنه من الممكن الحصول على نمو اقتصادي بغير عدالة التوزيع الاقتصادي وبدون جهود مناسبة للصحة والتعليم، وتعدد المقاييس التي تقيس التنمية فبعد أن كان الاهتمام بمقاييس تتعلق بالإنتاج انتقل الأمر إلى مقاييس تتعلق بالحاجات الأساسية كالغذاء والصحة والتعليم وأخرى تتعلق بالتنمية البشرية.

- الفرضية الثالثة يؤكد البحث عدم صحتها، فمع توفر العائدات النفطية الضخمة، انطلقت جهود التنمية بخطى سريعة وتمكنت الدول النفطية ومنها العربية من تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولا وسرعة وفتح آفاق هائلة أمام التنمية الاقتصادية من خلال الإنفاق العام وذلك بمساهمته في توفير الخدمات الأساسية للأفراد والذي ينعكس على مستوى معيشتهم، وتدعيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من صناعة وزراعة، حيث خصصت ميزانية كبيرة للإتناء في البلدان المصدرة للنفط، فكانت البرامج الطموحة لبناء الطرق والمدارس والمستشفيات والمولدات الكهربائية والمساكن، وسواها من عناصر البنية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد حققت البلدان المنتجة للنفط إنجازات إنمائية واضحة في بعض الفترات وتراجعت خطى هذه الإنجازات في فترات أخرى، لكن رغم هذا فإن الإنفاق العام أو إنفاق العائدات النفطية لم يخدم غرضه المنتظر منه في هذه الدول كأداة للسياسات الاقتصادية التي يتم بموجبها إخضاع الإنفاق العام والممول بإيرادات الثروة النفطية لاعتبارات التنمية والمصالح المشروعة لشعوب هذه الدول عبر الأجيال بخلق اقتصاد متنوع لا يعتمد على النفط، كما أن الاعتماد على إيرادات النفط أدى إلى ضعف التحسن بالقطاعات غير النفطية الأخرى.

خاتمة عامة

- الفرضية الرابعة والتي يؤكدتها البحث أيضا وهي أن هناك آثار ايجابية للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال النتائج التالية:

- أثبتت الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي حسب النموذج الأول أن نفقات التجهيز لها اثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي وهو موافق لطرح النظرية الاقتصادية حيث وجدنا أنه كلما زادت نفقات التجهيز ب(1%) فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد ب 0.046 %، وكذلك بالنسبة لنفقات التسيير هناك علاقة طردية بينها وبين الناتج المحلي حيث أنه كلما زادت نفقات التسيير ب (1%) فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد ب 0.006 %، وهو يتوافق مع طرح النظرية الاقتصادية.

- أثبتت الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب النموذج الثاني أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكلما زاد نصيب الفرد من النفقات العامة بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي يتغير طرديا ب(0.815) وحدة.

- أثبتت الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على معدل البطالة حسب النموذج الثالث أن هناك علاقة عكسية بين نفقات التجهيز ومعدل البطالة حيث وجدنا أنه كلما زادت نفقات التجهيز ب(1%) فإن معدل البطالة ينخفض ب 0.026% وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية أما نفقات التسيير فلم تكن لها معنوية إحصائية في تفسير النموذج.

- أثبتت الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على مؤشر التنمية البشرية حسب النموذج الرابع أن نفقات التجهيز لها اثر ايجابي على مؤشر التنمية البشرية وهو موافق لطرح النظرية الاقتصادية حيث وجدنا أنه كلما زادت نفقات التجهيز ب(1%) فإن مؤشر التنمية البشرية يزيد ب 0.072 %، وكذلك بالنسبة لنفقات التسيير هناك علاقة طردية بينها وبين مؤشر التنمية البشرية حيث أنه كلما زادت نفقات التسيير ب (1%) فإن مؤشر التنمية البشرية يزيد ب 0.222%، وهو يتوافق مع طرح النظرية الاقتصادية.

- نتائج الدراسة:

بالإضافة إلى نتائج اختبار الفرضيات فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج الأخرى نورد أهمها فيما يلي:

- إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مر بعدة مراحل، حيث تميزت كل مرحلة بزيادة تدخل الدولة أكثر فأكثر، ولكي تقوم الدولة بدورها توضع وتنفذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي ترغب من خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث أن السياسة الاقتصادية لا تعدو أن تكون مجموعة إجراءات و تدابير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة، والسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى بفضل أدائها المتعددة التي يتم تكييفها للتأثير في كافة الجوانب الاقتصادية، وتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا.

- وسياسة الإنفاق العام ما هي إلا صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث يستخدم الإنفاق العام للتأثير على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة فهو يؤثر على الإنتاج الوطني وعلى الدخل وتوزيعه وعلى الاستهلاك والادخار وعلى الاستقرار الاقتصادي، ولقد انتبعت معظم الحكومات إلى قوة مثل هذا التأثير فصارت تستعمل النفقات العامة كأداة للسيطرة على الاقتصاد الوطني وتوجيهه لتحقيق أهدافها التنموية.

- انطلقت الأفكار الأولى التي تنادي بالتنمية الاقتصادية منذ القدم وظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسيرها وتطورت عبر الزمن حتى يومنا هذا، وكان أهمها إسهامات النظرية الكلاسيكية ثم الكينزية وبعد الحرب العالمية الثانية غلب على الأدبيات الاقتصادية خمس مداخل رئيسية في التنمية وهي نظريات متنافسة فيما بينها تتمثل في : نظرية المراحل الخطية، نظرية نماذج التغيير الهيكلي، نظرية ثورة التبعية الدولية، نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة، نظرية النمو الحديث، وباختلاف مفاهيم التنمية الاقتصادية ونظرياتها انتقل ذلك إلى تباين وتعدد المقاييس التي تقيسها والتداخل فيما بينها، وقد تأثر هذا التغيير بعامل الزمن حيث بعد أن كان الاهتمام بمقاييس تتعلق بالإنتاج انتقل الأمر إلى مقاييس تتعلق بالحاجات الأساسية كالغذاء والعمل والصحة والتعليم وأخرى تتعلق بالتنمية البشرية.

- اتبعت الدول النامية توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية فمنها من اعتمدت على القطاع الزراعي ومنها من اعتمدت على القطاع الصناعي وأخرى اعتمدت على خليط بينهما، فاختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية يتوقف على عدد من الاعتبارات التي تختلف من بلد إلى آخر.

- تتميز الدول المصدرة للسلع الأولية بأنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة، والدول المصدرة للنفط هي من أكثر الدول عرضة لمثل هذه التقلبات نظرا للتقلبات الشديدة في أسعار النفط.

- تشكل الإيرادات النفطية المصدر الأساسي للإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط فهي المصدر الأول والأساسي ضمن الإيرادات فمنذ السبعينات والثمانينيات والتسعينات وحتى يومنا هذا تبلغ مساهمة الإيرادات النفطية أعلى درجاتها في كل الدول العربية المصدرة للنفط، لكن الإيرادات النفطية متقلبة بتقلب العائدات النفطية نتيجة لتأثير عوامل وهذا ما جعل الدول المصدرة للنفط تسعى لتنوع مصادر إيراداتها. إلا أن الدور الذي يلعبه القطاع النفطي في هذه الدول يفرض قيود أمام هذه المحاولات فانخفاض عائدات النفط يؤدي إلى انخفاض مباشر في الناتج المحلي الإجمالي وهذا سيؤدي إلى انخفاض كل من الاستهلاك والاستثمار، والانخفاض في هذين المتغيرين له آثار سلبية على القيمة المضافة المولدة في القطاعات غير النفطية ومن ثم في حجم الإيرادات التي يمكن للحكومة أن تحصل عليها منها، ومن جانب آخر فان انخفاض صادرات النفط سيفاقم من الوضع التجاري لهذه الدول وهذا بدوره سيقبل من إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية على التجارة الخارجية.

- هناك مجموعة من المبادئ يجب أن تركز عليها الدول النفطية عند صياغتها وتنفيذها لسياساتها المالية بصفة عامة وسياساتها الانفاقية بصفة عامة لتجنب مشاكل أو مخاطر التقلب في الإنفاق العام الناتجة عن تراجع الإيرادات النفطية والتي من أهمها الدخل الدائم والادخار الاحتياطي، مبدأ العصفور في اليد، الاندثار، الإنفاق الرأسمالي....، وبما أن الدول المصدرة للنفط لا تمثل كتلة متجانسة فإن المبادئ التي تركز عليها السياسة المالية (أو السياسة الانفاقية) في الدول النفطية هي مبادئ عامة لأن بعض المبادئ يمكن أن تطبق في بلدان معينة و لا تطبق في بلدان أخرى.

- لقد تعددت تفسيرات إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن أهم الأسباب هو تذبذب عائدات النفط نتيجة تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- العديد من الدراسات الحديثة أكدت أن الدول التي تتوفر على موارد طبيعية وفيرة تؤدي أداءا اقتصاديا ضعيفا من أداء الدول الفقيرة من الموارد الطبيعية وذلك بسبب التقلب المفاجئ في الإيرادات النفطية الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب في الخطط التنموية والإحلال بها، وفقد الانسجام والتناسق بين مكوناتها.

- إن إنشاء صناديق النفط سواء صناديق لتثبيت أسعار النفط بالعملة الأجنبية أو صناديق للمدخرات النفطية يمكن أن تحقق فائدة كبيرة كتحصين ميزان المدفوعات ضد تقلبات سوق النفط. كما تسمح باستمرار الإنفاق العام على كل من الاستهلاك والاستثمار عن طريق الأموال المسحوبة من هذه الصناديق، أما صناديق المدخرات النفطية، فيمكن أن تؤمن مصدرا بديلا للدخل في حال استنفاد

خاتمة عامة

الاحتياطي النفطي في البلد أو تراجع المزايا النسبية في الأجلين المتوسط والطويل بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من التغيرات التي تصيب الاقتصاد العالمي، وهذه الصناديق ليست بالعلاج الشافي لكل ما تعانيه الاقتصاديات النفطية جراء تقلبات أسعار النفط إلا أنه يمكن أن تكون وسيلة لعلاج بعض هذه المشاكل وخاصة على المدى البعيد، فقد تكون آثارها غير واضحة في المدى القريب ولكن في المدى البعيد يمكن أن نلمس فائدة كبيرة لهذه الصناديق.

- تعتبر تجربة النرويج التجربة النموية الرائدة في إدارة الإيرادات النفطية حول العالم ولكن لا يمكن قص التجربة والتركيز على الصندوق السيادي كحل وحيد للتنوع الاقتصادي خارج النفط والإغفال عن بقية سياسات التنمية التي عرفتها النرويج والمتمثلة أساسا في التركيز العالي على دعم القطاع الخاص، التشابك والترابط بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى، ارتفاع نسبة التشغيل والإنتاجية بين المواطنين، وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تشكل أساسا لاعتماد سياسات واستراتيجيات تشجع توسيع قطاع الموارد، والتنوع الاقتصادي، والتعلم، والتطوير التكنولوجي، وتحسين مستويات الرفاه الاقتصادي، وذلك بوضع سياسات اقتصادية وتنفيذها في إطار اجتماعي وسياسي ومؤسسي مناسب.

- عرفت الجزائر مسار طويل من أجل تحقيق التنمية حيث مر هذا المسار التنموي بعدة مراحل وعرف تعرجات كثيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، سطرت الجزائر الخطوط العريضة للتنمية و التي نجد انعكاسا لها في المخططات المتتالية التي احتل التصنيع فيها مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني ، لكن سرعان ما بدأت هذه النظرة تكشف عن بوادر الضعف والاختلال إبتداءا من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري والتي وضعت أمام حتمية اللجوء إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على قروض وتمديد آجال الدفع مقابل تطبيق برامج إصلاحات صارمة، ومع مطلع الألفية تمكنت الجزائر من تحقيق إيرادات ضخمة نتيجة ارتفاع مستويات أسعار النفط فتبنت تجربة نموية جديدة من خلال تبني سياسة اقتصادية ألا وهي سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي والذي يتمحور حول رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال تنفيذ مخططات نموية ضخمة.

- شهدت الجزائر كغيرها من الدول زيادات معتبرة في النفقات العامة وهناك فرق كبير بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز فمتوسط نسبة نفقات التسيير خلال فترة الدراسة بلغت حوالي 70% من إجمالي النفقات العامة أما خلال الفترة 2000-2015 أخذت نفقات التجهيز في التزايد من سنة لأخرى حتى بلغت 47.08% سنة 2008، و هذا التطور الايجابي لنفقات التجهيز كان بسبب إتباع الحكومة لسياسة

خاتمة عامة

اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار أساسا، و أهم سبب لتزايد النفقات العامة في الجزائر هو ارتفاع الإيرادات العامة التي تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة.

- إن ظاهرة تزايد النفقات العامة موجودة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، إلا أن قانون فاجنر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري حيث إذا زاد نصيب الفرد من الناتج بدينار واحد فإن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي سيزيد ب 0.208 دينار وهذا يتنافى مع فحوى قانون فاجنر.

- تميز الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 بتباين شديد وذلك حسب الظروف الاقتصادية والسياسات المطبقة. حيث شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية تغيرات مهمة. فمؤشر النمو الاقتصادي حقق معدلات إيجابية ولو أنها منخفضة في بعض الأحيان بعد سنوات من المعدلات السلبية خلال التسعينيات، أما مؤشر معدل البطالة فأخذ منحى تصاعديا قبل 2000 حيث وصل إلى 29.8 % في هذه السنة وذلك بسبب الإصلاحات، الاقتصادية ثم بدأ المعدل في الانخفاض تدريجيا إلى أن وصل إلى 9.8 % سنة 2013، كما عرف مؤشر التنمية البشرية تحسن مستمر خلال الفترة، كما لاحظنا أن مساهمة قطاع النفط لازال يحتل الصدارة ضمن هيكل الناتج المحلي الخام، أما مؤشر التوازن الخارجي فإن رصيد ميزان المدفوعات حقق فائضا منذ سنة 1999 إلى 2013 وهو ما يؤكد تبعيته إلى صادرات المحروقات والتي مثلت نسبة أكبر من 95% من الصادرات، وتمكنت الجزائر بإعادة تشكيل احتياطي الصرف بصورة معتبرة لكنه تراجع نتيجة لانخفاض أسعار النفط، أما المديونية الخارجية فقد كان هناك تحكم واضح فيها حيث واصل إجمالي الدين الخارجي للجزائر انخفاضه ليصل في نهاية 2015 إلى 3.02 مليار دولار، ممثلا 1.83 % من إجمالي الناتج الداخلي.

توصيات البحث:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها من هذا البحث، يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة سعي الدول المصدرة للنفط منفردة ومجموعة لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط وضبط سعرها العالمي بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية ومع مصلحة شعوبها وحاجة الدول المستهلكة لها و العمل على تفعيل أكثر لدور منظمة OPEC في سوق النفط العالمية وتحسين مستوى شفافية سوق النفط والتقليل من حالة الغموض.

- اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على الاعتماد على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول، لهذا يجب التركيز على العائدات غير النفطية

خاتمة عامة

في الموازنة وذلك بالفصل بين العائدات النفطية وغير النفطية والتحقق من العجز الحقيقي الذي تعاني منه الموازنة بغض النظر عن حجم العائدات النفطية وهذا يوفر مؤشر مهم لقياس اتجاه واستدامة السياسة المالية بالأخذ بعين الاعتبار حالة عدم التأكد المحيطة بالثروة النفطية ، فعلى الإدارة المالية أن لا تزيد الإنفاق العام بنفس معدلات الزيادة التي تحقق في حجم العائدات النفطية وأن تأخذ في الحسبان أن هناك عجز مستتر في الموازنة يجب عدم إغفاله.

- يجب العمل على توجيه القدر الأكبر من الإيرادات النفطية نحو تراكم الأصول الإنتاجية المستدامة، وإعطاء عناية خاصة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية العامة أو الخاصة القادرة على زيادة القيمة المضافة.

- رغم عدم استقرار أسواق النفط إلا أنه يبقى للنفط دورا رئيسيا في مسار التنمية العربية، مما يلقي على الأقطار العربية مسؤولية تعظيم الاستفادة من الفرص التي ينتجها وجود مثل هذه السلعة من خلال استغلال العائدات النفطية استغلالا جيدا، في الوقت الذي يتم فيه البحث عن مصادر دخل بديلة، وبالتالي يتطلب الاستمرار بالتمتع بالفرص التي تتيحها وجود هذه المادة الحيوية، مع وجود الكثير من المسؤوليات على المستوى القطري والإقليمي والدولي حيث لا يمكن قبول الفرص وفي نفس الوقت تجاهل المسؤوليات.

- تقلب أسعار النفط ومن ثم العائدات منه يتطلب اهتمام أكبر من قبل الدول المصدرة للنفط في كيفية ترشيد إنفاق هذه العائدات في ظل ظروف قطرية وإقليمية ودولية غير مستقرة، واستخدامها أكفأ استخدام خاصة وأن النفط يعتبر مصدر رأس مال ناضب وغير متجدد، وبالتالي ينعكس أثره على توفير تنمية مستدامة للأجيال القادمة.

- انطلاقا من تجربة صندوق النفط النرويجي يجب النظر في إمكانية استنساخ التجربة بما يلاءم العملية التنموية للجزائر للاستفادة من عائدات النفط في تطوير رافد مستقبلي من روافد التنمية الاقتصادية، دعوة إلى أصحاب القرارات التنفيذية في سياساتنا المالية والنقدية والتنموية لتكثيف الجهود الهادفة إلى طرح المبادرة والعمل على تحويل المبادرة إلى واقع ملموس تلتهمسه أجيال الغد، فيجب جعل تجارب البلدان الناجحة في إدارة عائدات النفط درسا يمكن الاستفادة منه.

- إن المعالجات والخيارات المطروحة لا يمكن أن تكون فاعلة إذا ما تم اتخاذها بعد وقوع الأزمة بل لا بد لهذه الإجراءات أن تأتي قبل وقوع الحدث وبعد وقوع الحدث وهذا يكون متضمنا التخفيف من تحيز السياسة المالية نحو التوسع في الإنفاق أثناء التدفق الكبير للعائدات النفطية والعمل على ضمان تحقيق التوازن المالي ضمن مستوى معتدل وطبيعي من الإيرادات النفطية وعلى الدول النفطية أن تعمل بجد على

ضمان تراكم موجودات مالية خلال فترة الوفرة النفطية لإدامة الإنفاق العام لفترة ما بعد تلك الوفرة ويجب عليها تنويع اقتصادياتها، و هذا الأمر لا يجب التفكير فيه عند انخفاض الأسعار فقط، والقيام بالندوات و الملتقيات حول هذا الموضوع في هذه المناسبة بالذات فالأمر أهم من ذلك بكثير، لذا يجب التفكير فيه بجدية وبشكل متواصل.

- إن حسن استخدام الموارد المالية هو أحد الجوانب المهمة من جوانب إدارة التنمية بشكل كفى وحكيم ومهما كانت الموارد كبيرة ومتوفرة فلا بد من إدارتها بشكل أمثل وتوجيهها بشكل صحيح من خلال البرامج والمشاريع الاستثمارية التي تخدم الهدف التنموي وإن عدم الاهتمام بالاستخدام الأمثل للموارد المالية يعني من جانب آخر عدم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة المتوازنة.

- تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية وإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام القائمة بهدف إعادة التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الميزانية العامة للدولة، وتدعيم التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام وإعادة النظر في السياسات المتبعة في تحديد أولويات الإنفاق العام على النشاطات المختلفة، والتأكد من جدواها الاقتصادية والاجتماعية، وصولا إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أفاق البحث:

يفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بالموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام والبرامج التنموية في الجزائر للفترة (1990-2018).
- التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على ميزانيات الدول العربية النفطية.
- دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في ميزانية الدولة.
- أثر العوائد النفطية على التنمية البشرية في الجزائر.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث وفي دراسته سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

الكتب:

- 1- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، دار الشروق، القاهرة 2003.
- 2- أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
- 3- أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003.
- 4- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 5- احمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي: نظريا وتطبيقيا، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 6- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 7- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، إستراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 8 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 9 - بن داود ابراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.
- 10- جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
- 11 - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 12- حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، الطبعة الثانية 1997.
- 13- حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2014.
- 14- حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية الاقتصادية : اجتماعيا- ثقافيا- اقتصاديا- سياسيا، إداريا- بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 15- حميدي الصباخي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الحداثة، القاهرة، 1983.
- 16- رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992.

- 17- سامي خليل، المفاهيم والنظريات الأساسية والسياسة النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1994.
- 18- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.
- 19- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2000.
- 20- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية والأدبية، لبنان، 2015.
- 21- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.
- 22- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 23- عادل احمد حشيش، زينب حسن عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 24 - عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010.
- 25- عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
- 26- عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
- 27- عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997.
- 28- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
- 29- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية ، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014.
- 30- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
- 31- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
- 32- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 33- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 34- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت ، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار صفاء للنشر، الأردن، 2014.
- 35- عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، دراسات عراقية، بغداد 2014.
- 36- عصام الشوربجي، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- 37- عصام عذير الشريف، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

- 38- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 39- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 40- عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 41- عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985.
- 42- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية ، مصر، الطبعة الأولى، 1997.
- 43- فاروق القاسم ،النموذج النروييجي ،إدارة المصادر البترولية ،سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010.
- 44 - فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- 45- فليح حسين خلف،التنمية والتخطيط الاقتصادي، عام الكتب الحديث، عمان، 2006.
- 46- فوري عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 47- مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- 48- محمد البناء، التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1996.
- 49- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.
- 50- محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
- 51- محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 52- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 53- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
- 54- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر ، 1999.
- 55- محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 56- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

- 57- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 58- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008.
- 59- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991.
- 60- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريف حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- 61- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة: 1992-2003، منشورات بغداوي، الجزائر، 2004.
- 62- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 63- نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2005.
- 64- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996.
- 65- هاني سمير حلاوة، الإنماء الاقتصادي و السياسي في الوطن العربي، دار الجهد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 66- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006.
- 67- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة البلقاء التطبيقية - عمان، الأردن، 2005.
- 68- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010.
- 69- يسرى محمد أبو العلا، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية و الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 70- يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية الطبعة الثانية، 2003.

ب - الأطروحات والرسائل:

- 1- بوفليح نبيل، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، " دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم، الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

- 2- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004، أطروحة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 3- ساجد سالم موسى مشاري، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق - النفط في العراق (حالة دراسية) -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2017.
- 4- سلوى عبد الرحمان العيسي، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، بكلية العلوم الإدارية، بجامعة الملك سعود، سنة 2006.
- 5- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدم في الجزائر (1990-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2015.
- 6- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2004 2005).
- 7- فارس رشيد البياتي ، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي ،أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان 2008 .
- 8- كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004.

ج-بحوث ومقالات ومداخلات:

- 1- أحمد الرشيد، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، عدد 85، 1994.
- 2- احمد الكواز، تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، العدد 40، 2011.
- 3- آمنة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي، دراسات دولية، العدد الخامس والأربعون، جامعة بغداد، 2010.
- 4- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية- أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، في 11-12 مارس 2013.
- 5- روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001.

- 6- رياض الخوري، إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، مركز كارنيغي للسلام ، سبتمبر 2008.
- زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.
- 7- ساملي جمال، السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 29/30 نوفمبر 2004.
- 8- سمات الدول العربية الريعية، بدون ناشر، بحث منشور على موقع جامعة بابل العراق
- 9- سمير شرقوق، دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الثالث، سبتمبر 2014.
- 10- سفيان دلوف، عبد السلام حططاش: أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1 في 11-12 مارس 2013.
- 11- الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا، مجلة الجامعة الاسمية، العدد 21، ليبيا، 2011.
- 12- طبائية سليمة، لرباع الهادي، التنوع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة في المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أبريل 2008، جامعة سطيف.
- 13- عبد الصمد مسعودي، حسين بلعجوز، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم ، الكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني عشر، 2014.
- 14- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في لوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 24. 26 /9/ 2001.
- 15- عبد المجيد قدي ، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، ، الملتقى الوطني الأول حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2003.
- 16- عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 17- عبلة عبد الحميد بخاري، معوقات التنمية الاقتصادية، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009.

- 18- علام عثمان ، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية بين المشروعية والثبات التشريعي، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.
- 19- علي لزعر، عبد الحليم جدي، تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار -عنابة عدد 34 جوان 2013.
- 20- فاروق القاسم :النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبته، أوراق ورشة العمل في فيينا المخصصة للجنة النفط والطاقة في مجلس النواب العراقي بالاشتراك بين منظمة الأوبك ومعهد العراق للطاقة 02-05 أكتوبر، 2011.
- 21- فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي العدد 04 ديسمبر 2015.
- 22- فريد خليل الجاعوني، دراسة إحصائية لديناميكية تطور مؤشر التنمية البشرية (HDI) على مستوى بلدان العالم والبلدان العربية خلال الفترة (1975 - 2004)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 25 - العدد الأول -2009.
- 23- كريم سالم حسين الغالي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner's law) في العراق للمدة (1975_2010) تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 25، 2012.
- 24- كريمة صافر، العمل المنتج ومسألة التنمية، مجلة عود الند، لندن، العدد 96، 2014.
- 25- لمياء عماني، شهرزاد زغيب، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية- حالة الجزائر - مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار عنابة، عدد 83 جوان 2014.
- 26- مالك الأخضر، بعلة الطاهر، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة زيان عاشور الجفافة، الجزائر 2017.
- 27- مايع شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة العراق، العدد 2010، 15.
- 28- محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقاتها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، جامعة كربلاء، 2014.
- 29- محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقاتها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، جامعة كربلاء، العراق، 2014.

- 30- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.
- 31- محمود خليل، إعادة صياغة وظائف الدولة، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، السنة الرابعة عشرة - العدد 136 - فبري 2004.
- 32- مصطفى العبد الله الكفري، أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الحوار المتمدن، العدد 965، 2004.
- 33- مصطفى العبد الله، حدود التنمية في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية العدد الاول ، نوفمبر 1989.
- 34- مصطفى منير محمد، طارق محمود يسري، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة بالتطبيق على المجتمع الأكثر فقرا في مصر، مجلة العلوم الهندسية، جامعة أسيوط، كلية الهندسة، المجلد 45، العدد 4، جويلية 2017، ص 487.
- 35- معتز عبد المنعم، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، مجلة جامعة دمشق-المجلد الخامس عشر، العدد الأول 1999.
- 36- مناف قومان، كيف تستفيد السعودية من تجربة النرويج في قطاع النفط؟ مقالات نون بوست 02-14 2016.
- 37- هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الواحد والثلاثون، المجلد الثامن جامعة البصرة العراق، 2012.
- 38- هيثم عبد الله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25 مارس 2015.
- 39- وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 01، العدد 02، 2002.
- 40- يوسف خليفة اليوسف، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها ؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، المجلد 32 ، العدد الأول سنة 2004.

د- تقارير وقوانين ومراسيم تشريعية:

- 1- تقارير التنمية البشرية من تقرير 1997 الى تقرير 2015.
- 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعداد من 1995 الى 2015.
- 3- التقرير السنوي لبنك الجزائر (من تقرير 2000 إلى تقرير 2015).
- 4- المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بإنشاء صندوق ضبط الموارد، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 28 جوان 2000.

- 5- المادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية 83 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2003.
- 6- المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية).
- 7- المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

الكتب:

- 1- A.H. Gelb and associates, Oil Windfalls: Blessing or Curse? (Oxford University Press, 1988
- 2 -Ahmed Dahmani, l'Algérie a l'épreuve économie politique des reformes 1980-1997,Paris 1999.
- 3 -Allen,(Edward.D) and Brownlee, Economics of public finance, prentice-Hall, Inc, New York, 1948
- 4 -Deaton, Agnus,Understanding consumption (oxford : clarendon Press), (1992).
- 5- Edmond Alphandery, Georges Desupeme, Les politiques de stabilisation, PUF, 1974.
- 6 -Gebhard Kirchgässner. and JürgenWolters ;Introduction to Modern Time Series Analysis",SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg , 2007.
- 7 - GOURIEROUX C. et MONFORT A., "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques ", Economica-Paris,1990.
- 8 -Houcine Benissad , la réforme économique en Algérie au l'indicible ajustement structurel ,OPU, Alger, 1991.
- 9 -J.GENEREUX : Politiques économiques – édition Seuil – Paris -1996.
- 10 -Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, Paris : DUNOD, 3eme édition, 2002.
- 11 -K.Migara O.De Silva; The political Economy of Windfalls : The " Dutch Disease" Theory and Evidence, Center in Political economy; Washington University; ST. Louis; MO, 1994
- 12 -LARDIC S. et MIGNON V. "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques etfinancières" Ed. Economica-Paris. , 2002
- 13 -LOïc Philip, finance publiques,5 édition, cujas, paris,1999.
- 14 - R.M. Auty, Resource Abundanceand Economic Development (Oxford University Press, 2001)

- 15 –Richard Abel Musgrave, Peggy B. Musgrave , public finance in theory and practice, New York, McGraw Hill, 1979.
- 16 –T.L.Karl, The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States (California University Press, 1997),
- 17 –TEMMAR(H), Strategie de developpement independant, le cas de l'Algérie un bilan, O.P.U.Alger,1983

ب- بحوث ومقالات ومدخلات:

- 1 –A. Tornell and P.R. Lane, “The voracity effect”,The American Economic Review, vol. 89, No. 1 (March 1999),
- 2 –Ahmad A. Kadern, The Contribution of Oil Exports to Economic Development: A Study of the Major Oil Exporting Countries,The American Economist , 1980
- 3 –Ahmed Bouyacoub, l'entreprise publique et l'économie de marché (88-93), les cahiers de CREAD, N0 39, 1997, Algérie.
- 4 –Antony Davies, Human Development and the Optimal Size of Government, Journal of Socioeconomics, 35(5): 868-876, Duquesne University, Pittsburgh, PA, , 2009.
- 5– Beblawi Hazem and Luciani Giacomo, The Rentier State in the Arab World, ed Luciani, G., The Arab State, London ,Routledge, 1990
- 6– Bjerkholt, Olar, « Fiscal Rule Suggestions For Economies with non- renewable resources » paper prepared for the conference “Rules- based fiscal policy in emerging market economies” Oaxaca, Mexico, (2002).
- 7– C. Leite and J. Weidmann, “Does Mother Nature corrupt? Natural resources, corruption and economic growth”, IMF Working Paper 99/85 (July 1999), Cambridge, 1997.
- 8– David A. Dickey , Wayne A. Fullern, distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the American statistical association, Vol. 74,Issue 366, Jun 1979.
- 9– David Wheeler,“Sources of stagnation in sub-Saharan Africa”, World Development, January 1984.
- 10– Engel.E, and R.Valdès, « Optimal fiscal strategy for oil exporting countries » IMF working paper 001/118. (Washington: IMF), 2000.
- 11– G. Atkinson and K.Hamilton, “Savings, growth and the resource curse hypothesis”, World Development, vol. 31, No. 11 (November 2003).
- 12– Gerald M. Meier, Frontiers of Development Economics, The International Bank for Reconstruction, Oxford University Press, Inc, 198 Madison Avenue, New York, N.Y. 10016.
- 13– Gobind Nankani, Development Problems of Mineral-Exporting Countries, World Bank Staff Working Paper No. 354, August 1979.

- 14- Gramlich. Edward M., Infrastructure Investment: A Review Essay, JOURNAL Of Economic Literature, Vol. 32, 1994.
- 15- Hossein Mahdavy, "The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran", in Studies in the Economic History of the Middle East, ed. M.A. Cook (Oxford University Press, Oxford 1970).
- 16- International Working Group of Sovereign Wealth Funds :Generally Accepted Principles and Practices for Sovereign Wealth Funds, October 2008
- 17- Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett, Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources, Experience and Fiscal Policy Implications, International Monetary Fund, April 13, 2001.
- 18- John Wakeman-Linn, Paul Mathieu and Bert van Selm, OIL FUNDS AND REVENUE MANAGEMENT IN TRANSITION ECONOMIES: THE CASES OF AZERBAIJAN AND KAZAKHSTAN, IMF 2003 .
- 19- Jonathan Temple, Balanced growth, Department of Economics, University of Bristol, 8 Woodland Road, Bristol BS8 1TN, 23 June 2005
- 20- Kopits, George, and Steven Symansky, Fiscal policy rules, IMF occasional paper N°162. ,1998.
- 21- M. al-Moneef, The contribution of the oil sector to Arab economic development, OFID Pamphlet Series, No 34 (September 2006).
- 22- Mduduzi Biyase and Talent Zwane, THE ROBUSTNESS OF WAGNERS LAW: EVIDENCE FROM AFRICA, University of Johannesburg, economics department, 2011.
- 23- Mohammad Javad Razmi, Ezatollah Abbasian, Sahar Mohammadi, Investigating the Effect of Government Health Expenditure on HDI in Iran, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Iran, Issue 5, October, 2012.
- 24- N. Shaxson, approaches to volatility: dealing with the 'resource curse' in sub-Saharan Africa, International Affairs, vol. 81, No. 2 (March 2005).
- 25- Norio Usui , How Effective are Oil Funds? Economics And Research , Asian Development Bank, December 2007.
- 26- Omo Aregbeyen & Bashir Olayinka Kolawole, Oil Revenue, Public Spending and Economic Growth Relationships in Nigeria, Journal of Sustainable Development (Philip Daniel, Petroleum revenue management an overview, the World Bank, 2004.
- 27- R.M. Auty, "Oil exporter's disappointing diversification into resource-based industry: the external causes," Energy Policy, June 1988
- 28- Ricardo Hausmann, Roberto Rigobon , An alternative interpretation of the 'resource curse': Theory and policy implications, Kennedy School of Government, Harvard University, November 2002.
- 29- Rolando Ossowski et.al, Oil Funds: Problems Posing as Solutions?, International Monetary Fund, Washington, 2001.

- 30– Sachs and A.M. Warner, “Natural resource abundance and economic growth”, Center for International Development and Harvard Institute for International Development, Harvard University
- 31– Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries, International Monetary Fund, WP/02/177, October 2002.
- 32– Teresa Ter-Minassian, «The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom», the Fiscal Affairs Department, March 5, 2007.
- 33– Terry Lynn Karl, OpenOil Online Curriculum: Governance: The Resource Curse, Source: Covering Oil, Chapter 2- Understanding the Resource Curse, , January 2012.
- 34– W.M. Corden and J.P. Neary, “Booming sector and de-industrialisation in a small open economy, Economic Journal, vol. 92, No. 368 (December 1982).

ج - التقارير:

- Human Development Report 1990 à 1996.
- Human Development Report 2006, Beyond scarcity: Power, poverty and the global water crisis.
- Human Development Report 2015: Work for Human Development,.
- International Working Group of Sovereign Wealth Funds, report, N 08/06.
- International Working Group of Sovereign Wealth Funds, report, N 08/06.
- OFFICE NATIONAL des STATISTIQUES, Les comptes économiques de 1989 à 2000, n° 338, 2001.
- OFFICE NATIONAL des STATISTIQUES, Rétrospective Statistique 1970 – 1996, 1999 .
- OPEC Annual statistical bulletin 2005 à 2016.
- Rystad energy (What it costs to produce oil.)

مواقع الكترونية رسمية:

<http://www->

– موقع البنك العالمي

wds.worldbank.org/

www.oapecorg.org/

– موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

www.ons.dz/

– موقع الديوان الوطني لإحصائيات الجزائر

www.opec.org/

– موقع منظمة الدول المصدرة للنفط

قائمة المراجع

www.amf.org.ae/

- موقع صندوق النقد العربي

<http://eia.doe.gov/>

موقع وكالة الطاقة الدولية

<http://www.icaws.org/>

- المركز الدولي لدراسات أمريكا و الغرب

www.premier-ministre.gov.dz

- بوابة الوزير الأول

<http://www.ssrcaw.org>

- مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي

الملاحق

الملحق رقم (01) : النتائج القياسية لأثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي.

النموذج: $LPIB=f(L\ depequ, Ldepegges, Lfispet, LABFF, LVE)$

1- الاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>					
		LPIB	LDEPEQUI	LDEPGES	LFISPET	LABFF	LVE
With Constant	t-Statistic	-0.5831	0.2599	-0.9867	-1.6599	0.2265	-0.5976
	Prob.	0.8575	0.9699	0.7419	0.4385	0.9688	0.8542
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7529	-1.8736	-2.3861	-1.6545	-2.5094	-2.2257
	Prob.	0.6967	0.6379	0.3771	0.7411	0.3211	0.4560
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.6470	1.7141	2.7289	0.7598	1.8474	3.7085
	Prob.	0.9969	0.9748	0.9974	0.8717	0.9814	0.9998
		<u>At First Difference</u>					
		d(LPIB)	d(LDEPEQUI)	d(LDEPGES)	d(LFISPET)	d(LABFF)	d(LVE)
With Constant	t-Statistic	-4.5493	-4.6008	-4.6226	-5.1534	-4.4097	-6.0006
	Prob.	0.0015	0.0014	0.0013	0.0004	0.0021	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4672	-3.6110	-4.5111	-4.6406	-4.8123	-5.9366
	Prob.	0.0085	0.0500	0.0078	0.0062	0.0040	0.0003
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9473	-4.2243	-4.0307	-5.2205	-4.1321	-4.7044
	Prob.	0.0004	0.0002	0.0003	0.0000	0.0002	0.0002

2- السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/05/17 Time: 17:40

Sample: 1990 2015

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLABFF does not Granger Cause DLPIB	23	7.90873	0.0029
DLPIB does not Granger Cause DLABFF		5.07228	0.0165
DLFISPET does not Granger Cause DLPIB	23	4.90620	0.0185
DLPIB does not Granger Cause DLFISPET		0.95215	0.4045
DLVE does not Granger Cause DLPIB	23	5.04210	0.0169
DLPIB does not Granger Cause DLVE		0.54569	0.5887
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLPIB	23	4.45180	0.0252
DLPIB does not Granger Cause DLDEPEQUI		4.13708	0.0314
DLDEPGES does not Granger Cause DLPIB	23	5.39867	0.0133

DLPIB does not Granger Cause DLDEPGES		0.97713	0.3955
DLFISPET does not Granger Cause DLABFF	23	0.05443	0.9472
DLABFF does not Granger Cause DLFISPET		1.33017	0.2892
DLVE does not Granger Cause DLABFF	23	0.22418	0.8014
DLABFF does not Granger Cause DLVE		1.49809	0.2501
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLABFF	23	1.83805	0.1878
DLABFF does not Granger Cause DLDEPEQUI		0.28529	0.7551
DLDEPGES does not Granger Cause DLABFF	23	0.11185	0.8948
DLABFF does not Granger Cause DLDEPGES		3.14400	0.0674
DLVE does not Granger Cause DLFISPET	23	0.89968	0.4242
DLFISPET does not Granger Cause DLVE		0.74447	0.4891
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLFISPET	23	1.65080	0.2197
DLFISPET does not Granger Cause DLDEPEQUI		0.43274	0.6553
DLDEPGES does not Granger Cause DLFISPET	23	0.11881	0.8887
DLFISPET does not Granger Cause DLDEPGES		0.08639	0.9176
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLVE	23	1.58627	0.2320
DLVE does not Granger Cause DLDEPEQUI		0.60973	0.5543
DLDEPGES does not Granger Cause DLVE	23	1.21914	0.3188
DLVE does not Granger Cause DLDEPGES		2.29353	0.1296
DLDEPGES does not Granger Cause DLDEPEQUI	23	0.06676	0.9357
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLDEPGES		0.59717	0.5609

3- التقدير

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,944 ^a	,890	,862	,0360358	1,941

a. Prédicteurs : (Constante), DLDEPGES, DLABFF, DLVE, DLFISPET, DLDEPEQUI

b. Variable dépendante : DLPIB

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carrémoyen	F	Sig.
1	Régression	,200	5	,040	30,867	,000 ^b
	Résidus	,025	19	,001		
	Total	,225	24			

a. Variable dépendante : DLPIB

b. Prédicteurs : (Constante), DLDEPGES, DLABFF, DLVE, DLFISPET, DLDEPEQUI

Coefficients^a

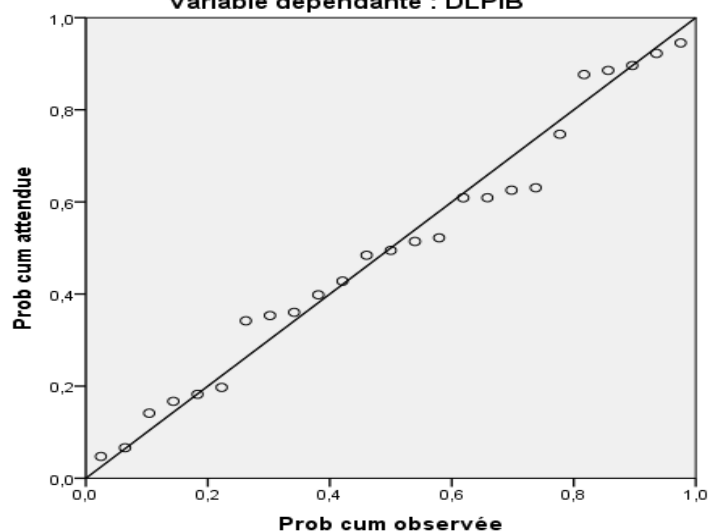
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		B	Ecart standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	,025	,013		2,408	,024		
	DLABFF	,121	,060	,218	2,836	,009	,503	1,987
	DLFISPET	,286	,027	,920	10,449	,000	,744	1,344
	DLVE	,025	,181	,011	2,137	,043	,866	1,155
	DLDEPEQUI	,046	,043	,120	2,072	,049	,461	2,171
	DLDEPGES	,006	,070	,008	3,079	,038	,624	1,602

a. Variable dépendante : DLPIB

Graphiques

Tracé P-P normal de régression Résidus standardisés

Variable dépendante : DLPIB



الملحق رقم (02) : النتائج القياسية لآثر الانفاق العام على نصيب الفرد من من الناتج المحلي الاجمالي.

النموذج: $pibt = f(dept)$

1- الاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>	
		DEPT	PIBT
With Constant	t-Statistic	-0.2974	-0.6770
	Prob.	0.9121	0.8350
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8736	-1.9087
	Prob.	0.6379	0.6201
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.5147	1.1432
	Prob.	0.9641	0.9299
		<u>At First Difference</u>	
		d(DEPT)	d(PIBT)
With Constant	t-Statistic	-4.8086	-4.5185
	Prob.	0.0009	0.0016
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1026	-4.4125
	Prob.	0.0021	0.0096
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.6093	-4.3270
	Prob.	0.0001	0.0001

2- السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/03/17 Time: 14:41

Sample: 1990 2015

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DPIBT does not Granger Cause DDEPT	23	5.35100	0.0138
DDEPT does not Granger Cause DPIBT		6.21296	0.0080

$Dpibt = f(ddept)$

3- تقدير النموذج

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	ddept ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : dpibt

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,782 ^a	,612	,595	3033,2428913	1,950

a. Prédicteurs : (Constante), ddept

b. Variable dépendante : dpibt

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carrémoyen	F	Sig.
1	Régression	43280318,083	1	43280318,083	4,704	,041 ^b
	Résidus	211612936,071	23	9200562,438		
	Total	254893254,154	24			

a. Variable dépendante : dpibt

b. Prédicteurs : (Constante), ddept

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		B	Ecart standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	481,430	649,456		2,149	,046		
	ddept	,815	,376	,412	2,169	,041	1,000	1,000

a. Variable dépendante : dpibt

Diagnostics de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeurproper	Index de condition	Proportions de la variance	
				(Constante)	Ddept
1	1	1,357	1,000	,32	,32
	2	,643	1,453	,68	,68

a. Variable dépendante : dpibt

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeurprédite	-2897,963623	3522,607178	984,361939	1342,8874066	25
Résidu	-7129,5449219	5085,9824219	,0000000	2969,3779937	25
Valeurpréditestandardisée	-2,891	1,890	,000	1,000	25
Prévisionstandardisé	-2,350	1,677	,000	,979	25

a. Variable dépendante : dpibt

الملحق رقم (03) : النتائج القياسية لأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق العام (واختبار قانون فاجنر)

النموذج $dept=f(pibt)$

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	dpibt ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : ddept

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,782 ^a	,612	,595	1533,1327215	2,030

a. Prédicteurs : (Constante), dpibt

b. Variable dépendante : ddept

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carrémoyen	F	Sig.
1	Régression	11056955,778	1	11056955,778	4,704	,041 ^b
	Résidus	54061406,660	23	2350495,942		
	Total	65118362,438	24			

a. Variable dépendante : ddept

b. Prédicteurs : (Constante), dpibt

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
	B	Ecart standard	Bêta			Tolérance	VIF
1 (Constante)	411,883	320,866		3,284	,003		
dpibt	,208	,096	,412	2,169	,041	1,000	1,000

a. Variable dépendante : ddept

Diagnostics de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance	
				(Constante)	Dpibt
1	1	1,295	1,000	,35	,35
	2	,705	1,355	,65	,65

a. Variable dépendante : ddept

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	-1151,624390	1694,422974	616,901756	678,7536304	25
Résidu	-4284,094726	2568,0219727	,0000000	1500,8526279	25
Valeur standardisée	-2,606	1,587	,000	1,000	25
Prévision standardisée	-2,794	1,675	,000	,979	25

a. Variable dépendante : ddept

الملحق رقم (04) : النتائج القياسية لأثر الإنفاق العام على معدل البطالة

النموذج: $Lcho = f(L depequ, L depges, Lfispet , LPIB, LPOP)$

1- الاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>					
		LCH	LDEPGES	LDEPEQUI	LFISPET	LPOP	LPIB
With Constant	t-Statistic	-0.2573	-0.9867	0.2599	-1.6599	0.6004	-0.5831
	Prob.	0.9182	0.7419	0.9699	0.4385	0.9866	0.8575
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0867	-2.3861	-1.8736	-1.6545	-3.1654	-1.7529
	Prob.	0.5279	0.3771	0.6379	0.7411	0.1158	0.6967
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9964	2.7289	1.7141	0.7598	2.2643	2.6470
	Prob.	0.2774	0.9974	0.9748	0.8717	0.9923	0.9969
		<u>At First Difference</u>					
		d(LCH)	d(LDEPGES)	d(LDEPEQUI)	d(LFISPET)	d(LPOP)	d(LPIB)
With Constant	t-Statistic	-3.7373	-4.6226	-4.6008	-5.1534	-3.5827	-4.5493
	Prob.	0.0100	0.0013	0.0014	0.0004	0.0161	0.0015
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7130	-4.5111	-3.6110	-4.6406	-5.1021	-4.4672
	Prob.	0.0410	0.0078	0.0500	0.0062	0.0021	0.0085
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6803	-4.0307	-4.2243	-5.2205	-4.5185	-3.9473
	Prob.	0.0007	0.0003	0.0002	0.0000	0.0016	0.0004

2- السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/05/17 Time: 14:09

Sample: 1990 2015

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLCH	23	4.41643	0.0258
DLCH does not Granger Cause DLDEPEQUI		1.35985	0.2818
DLDEPGES does not Granger Cause DLCH	23	3.79471	0.0401
DLCH does not Granger Cause DLDEPGES		1.50062	0.2496
DLFISPET does not Granger Cause DLCH	23	6.53615	0.0065
DLCH does not Granger Cause DLFISPET		2.68646	0.0953
DLPIB does not Granger Cause DLCH	23	4.59581	0.0228
DLCH does not Granger Cause DLPIB		3.88591	0.0375

DLPOP does not Granger Cause DLCH	23	5.48110	0.0126
DLCH does not Granger Cause DLPOP		1.11698	0.3489
DLDEPGES does not Granger Cause DLDEPEQUI	23	0.06676	0.9357
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLDEPGES		0.59717	0.5609
DLFISPET does not Granger Cause DLDEPEQUI	23	0.43274	0.6553
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLFISPET		1.65080	0.2197
DLPIB does not Granger Cause DLDEPEQUI	23	4.13708	0.0314
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLPIB		4.45180	0.0252
DLPOP does not Granger Cause DLDEPEQUI	23	1.49064	0.2517
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLPOP		1.15434	0.3375
DLFISPET does not Granger Cause DLDEPGES	23	0.08639	0.9176
DLDEPGES does not Granger Cause DLFISPET		0.11881	0.8887
DLPIB does not Granger Cause DLDEPGES	23	0.97713	0.3955
DLDEPGES does not Granger Cause DLPIB		5.39867	0.0133
DLPOP does not Granger Cause DLDEPGES	23	3.30776	0.0598
DLDEPGES does not Granger Cause DLPOP		2.44208	0.1152
DLPIB does not Granger Cause DLFISPET	23	0.95215	0.4045
DLFISPET does not Granger Cause DLPIB		4.90620	0.0185
DLPOP does not Granger Cause DLFISPET	23	4.94807	0.0194
DLFISPET does not Granger Cause DLPOP		0.05950	0.9424
DLPOP does not Granger Cause DLPIB	23	15.0711	0.0001
DLPIB does not Granger Cause DLPOP		0.35164	0.7083

3- التقدير

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,817 ^a	,668	,580	,1153071	2,000

a. Prédicteurs : (Constante), DLPOP, DLDEPGES, DLDEPEQUI, DLFISPET, DLPIB

b. Variable dépendante : DLCH

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carrémoyen	F	Sig.
1 Régression	,722	5	,144	11,111	,000 ^b
Résidus	,247	19	,013		
Total	,969	24			

a. Variable dépendante : DLCH

b. Prédicteurs : (Constante), DLPOP, DLDEPGES, DLDEPEQUI, DLFISPET, DLPIB

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-,216	,171		-3,263	,003
	DLDEPEQUI	-,026	,103	,055	-3,248	,003
	DLDEPGES	,106	,217	,120	,488	,631
	DLFISPET	,226	,216	,603	1,046	,309
	DLPIB	-,802	,713	-,666	-2,125	,044
	DLPOP	11,574	8,623	,303	2,342	,027

a. Variable dépendante : DLCH

-4- تقدير النموذج بعد استبعاد المتغيرات غير المعنوية

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	DLPOP, DLDEPEQUI, DLPIB ^b		. Introduire

a. Variable dépendante : DLCH

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,863 ^a	,746	,709	,1137059	1,635

a. Prédicteurs : (Constante), DLPOP, DLDEPEQUI, DLPIB

b. Variable dépendante : DLCH

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-,302	,153		-2,965	,006
	DLDEPEQUI	-,061	,093	,130	-3,651	,001

DLPIB	-,044	,250	-,036	-2,698	,012
DLPOP	14,995	7,966	,392	2,882	,008

a. Variable dépendante : DLCH

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carrémoyen	F	Sig.
1 Régression	,132	3	,044	3,417	,036 ^b
Résidus	,273	21	,013		
Total	,405	24			

a. Variable dépendante : DLCH

b. Prédicteurs : (Constante), DLPOP, DLDEPEQUI, DLPIB

الملحق رقم (05) : النتائج القياسية لأثر الإنفاق العام على مؤشر التنمية البشرية

النموذج: $LHDI=f(Ldepequ, Ldepges)$

1- الاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

	<u>At Level</u>	LHDI	LDEPEQUI	LDEPGES
With Constant	t-Statistic	1.5147	0.2599	-0.9867
	Prob.	0.9641	0.9699	0.7419
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9087	-1.8736	-2.3861
	Prob.	0.6201	0.6379	0.3771
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.1565	1.7141	2.7289
	Prob.	0.2169	0.9748	0.9974
	<u>At First Difference</u>	d(LHDI)	d(LDEPEQUI)	d(LDEPGES)
With Constant	t-Statistic	-3.5827	-4.6008	-4.6226
	Prob.	0.0161	0.0014	0.0013
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7900	-3.6110	-4.5111
	Prob.	0.0479	0.0500	0.0078
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8086	-4.2243	-4.0307
	Prob.	0.0009	0.0002	0.0003

2- السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/07/17 Time: 16:24

Sample: 1990 2015

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLDEPGES does not Granger Cause DLHDI	23	4.31200	0.0277
DLHDI does not Granger Cause DLDEPGES		1.58302	0.2134
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLHDI	23	5.23364	0.0149
DLHDI does not Granger Cause DLDEPEQUI		5.60881	0.0098
DLDEPEQUI does not Granger Cause DLDEPGES	23	0.59717	0.5609
DLDEPGES does not Granger Cause DLDEPEQUI		0.06676	0.9357

3- تقدير النموذج

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,740 ^a	,549	,508	,1114060	2,396

a. Prédicteurs : (Constante), dldepequi, dldepges

b. Variable dépendante : dlhdi

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,723	2	1,361	19,451	,050 ^b
	Residual	,154	22	,007		
	Total	2,877	24			

a. Dependent Variable: DLHDI

b. Predictors: (Constant), DLDEPGES, DLDEPEQUI

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
	B	Ecart standard	Bêta			Tolérance	VIF
1 (Constante)	-,012	,026		-2,719	,013		
Dldepges	,222	,184	,258	2,823	,009	,869	1,150
Dldepequi	,072	,097	,159	2,147	,042	,869	1,150

a. Variable dépendante : dlhdi

Diagnostiques de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance		
				(Constante)	dldepges	DIdepequi
1	1	1,849	1,000	,13	,14	,13
	2	,685	1,643	,46	,00	,65
	3	,466	1,991	,41	,86	,22

a. Variable dépendante : dlhdi

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	-,067131	,101978	,010291	,0396976	25
Résidu	-,2577048	,2753145	,0000000	,1066631	25
Valeur prédite standardisée	-1,950	2,310	,000	1,000	25
Prévision standardisée	-2,313	2,471	,000	,957	25

a. Variable dépendante : dlhdi